تطور الحياة الحزبية

في الأردن

دراسة تاريخية تحليلية

1921 - 2016


This Project is Co-Funded by The European Union









تطور الحياة الحزبية في الأردن

«دراسة تاريخية تحليلية»

1921 - 2016

شارك في إعداد هذا الكتاب:

عريب الرنتاوي

د. حلمـي ســاري　　　حسين أبو رمان

د. قاسم العمرو　　　زيـــد عمـــر

شباط/ فبراير 2017

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2017/2/1086)

مركز القدس للدراسات السياسية
تطور الحياة الحزبية في الأردن 1921 - 2016 / عريب "محمد رجا" الرنتاوي .. {وآخرون}
عمّان، مركز القدس للدراسات السياسية، 2017
(320) صفحة
ر.إ: 2017/2/1086
الواصفات: الأحزاب السياسية// الأردن
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9957-427-57-3 (ردمك)

مركز القدس للدراسات السياسية

7، شارع حيفا، جبل الحسين
ص. ب: 213566 عمّان 11121 الأردن
هاتف: 5633080 6 962 +
فاكس: 5674868 6 962 +
بريد إلكتروني:
amman@alqudscenter.org

موقع إلكتروني:
www.alqudscenter.org

مؤسسة كونراد أديناور

23، شارع إسماعيل حقي عبده، الصويفية
ص.ب: 831025 عمان 11183 الأردن
هاتف: 5929777 6 962 +
فاكس: 5933087 6 962 +
بريد إلكتروني:
info.jordan@kas.de

موقع إلكتروني:
www.kas.de/amman











تدقيق وتحرير لغوي: محمد تيسير الزعبي
الإخراج الفني: محمد مجاهد

فهرس المحتويات

الباب الأول

نشأة وتطور الأحزاب السياسية الأردنية (1921– 1989)

الباب الثاني

الأحزاب السياسية ومرحلة ما بعد استئناف الحياة البرلمانية (1989– 2016)

الباب الثالث

الإخوان المسلمون ... الأزمة المركبة

الباب الرابع

تحليل مضامين البرامج السياسية للأحزاب السياسية

هذا الكتاب

يحوي هذا الكتاب أربع دراسات تناولت الحياة الحزبية الأردنية من جوانب مختلفة، تشكل في مجموعها، محاولة شاملة لتقديم صورة عن نشأة وتطور الأحزاب السياسية الأردنية، ولهذا استخدمت عدة مناهج وأدوات بحث، شملت المنهج التاريخي والدراسة المسحية التحليلية ودراسة الحالة وتحليل المضمون.

تضمنت **الدراسة الأولى**، عرضاً تاريخياً لنشأة وتطور العمل الحزبي في الأردن، منذ تأسيس إمارة شرق الأردن في العام 1921، مروراً بمختلف المحطات التاريخية التي مرت بها البلاد، والتي شهدت ازدهاراً وانقطاعاً في التجربة الحزبية... وصولاً إلى العام 1989 الذي سيشهد استئناف الحياة البرلمانية والحزبية، بعد أحداث ما عرف بـ «هبة نيسان» الشعبية، وتجميد العمل بقوانين الطوارئ والأحكام العرفية.

أما **الدراسة الثانية**، فتناولت المرحلة الممتدة من تلك السنة وحتى يومنا هذا، حيث شهد الأردن إقرار قانون للأحزاب السياسية عام 1992، أتاح لعشرات الأحزاب السياسية من مختلف التيارات السياسية والفكرية والمرجعيات الأيديولوجية التسجيل ومزاولة أنشطتها بصورة مشروعة... كما تتناول الدراسة أثر التغيرات التي طرأت على الإطار التشريعي للأحزاب السياسية على تطور هذه الأحزاب ومستوى فعاليتها وعمليات الانحلال والتشقق والتوحد التي شهدتها هذه الحقبة، جراء حالة عدم الاستقرار التشريعي حيث أقرت خلال ربع القرن الأخير أربعة قوانين للأحزاب السياسية، تضمن أسساً وشروطاً مختلفة لتشكيل الحزب السياسي وتؤهله للحصول على التمويل.... كما سعت الدراسة إلى تعرّف البنية الداخلية والممارسة الديمقراطية للأحزاب وقدرتها على استيعاب الشباب والنساء في صفوفها.

الدراسة الثالثة، ركزت بشكل خاص على نشأة وتطور جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وذراعها السياسي حزب جبهة العمل الإسلامي، بوصفه الحزب الأكبر للمعارضة الأردنية،

واستعرضت الدراسة ظروف نشأة الجماعة إقليمياً وداخلياً، وعرضت لأبرز مراحل تطور علاقتها بالنظام السياسي الأردني، منذ التأسيس مروراً بمرحلة الحرب الباردة وحتى يومنا هذا... وتوقفت الدراسة بشكل خاص، عند تفاقم ما أسمته ظاهرة «التشقق والنزف» التي عانتها الجماعة وحزبها في السنوات الأخيرة، فضلاً عن أثر التطورات الإقليمية على الأوضاع الداخلية للجماعة وعلاقاتها بالنظام السياسي، قبل أن تنتهي إلى رسم عدد من السيناريوهات للمرحلة القادمة.

الدراسة الرابعة والأخيرة،اختصت بتحليل مضمون البرامج السياسية والأنظمة الداخلية للأحزاب السياسية القائمة، حيث جرى تصنيف الأحزاب إلى أربع مجموعات وفقاً لمرجعياتها الفكرية، كما جرى تصنيف وتبويب الموضوعات التي تضمنتها برامجها ووثائقها السياسية بهدف توفير معرفة أعمق وأدق، بقدرة هذه الأحزاب على صوغ البرامج والسياسات، وتعرّف أولوياتها المختلفة، في السياستين الداخلية والخارجية، فضلاً عن مستوى وسوية معالجة القضايا والموضوعات ذات الصفة العمومية.

انتهت الدراسات الأربع إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات، موجهة للحكومة ومجلس الأمة والأحزاب السياسية ومختلف الناشطين والفاعلين السياسيين، والتي من شأن الأخذ بها، أن يفضي إلى استنهاض الحياة الحزبية وتحويل الأحزاب السياسية إلى لاعب رئيس في الحياة الوطنية والعامة، وتهيئة الأردن للعبور إلى ديمقراطية برلمانية قائمة على التعددية الحزبية.

ويتميز هذا الكتاب الذي يضم بين دفتيه الدراسات الأربع، عن غيره من الكتب والدراسات التي تناولت الأحزاب السياسية الأردنية، بكونه حاول الاقتراب من البنى الداخلية للأحزاب، عرضاً وتحليلاً، وتناول برامجها وخطابها السياسي بالتحليل والتدقيق، ما يمكن اعتباره تجربة ريادية في هذا المجال، كما يتميز الكتاب، بجملة الأفكار والمقترحات والتوصيات التي انتهى إليها، والتي تعبّر عن فهم عميق للظروف السياسية والاجتماعية والثقافية والإطار التشريعي الذي يؤثر على عمل الأحزاب السياسية ويقرر مساراتها.

ويتوج هذا الكتاب، سلسلة من الدراسات وأوراق السياسات التي أصدرها مركز القدس وشركاؤه، في سياق مشروع «نحو ديمقراطية متعددة الأحزاب»، الذي نفذه المركز خلال الفترة من كانون الثاني/ يناير عام 2013 وحتى شباط / فبراير عام 2017، بالشراكة مع مؤسسة

كونراد أديناور، والمركز الأردني للتربية المدنية، وبدعم وتمويل من الاتحاد الأوروبي، وهو أول مشروع شمولي من نوعه ينفذ في الأردن منذ استئناف الحياة الحزبية والبرلمانية عام 1989، وتوزعت أنشطته العديدة حول عدة محاور ومسارات منها: بناء القدرات المؤسسية للأحزاب السياسية على المستويين القيادي والكادري، تعزيز دور النساء والشباب في صفوف الأحزاب، إصلاح الإطار التشريعي لعمل الأحزاب السياسية وتجسير «فجوة الاتصال والتواصل» بين الأحزاب وكل من الحكومة والبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وتوفير منصة تفاعلية بين الأحزاب ذاتها، وبين الأحزاب من جهة وقواعدها الانتخابية في مختلف محافظات المملكة من جهة ثانية.

وإذ يعّبر مركز القدس عن عميق شكره وتقديره للباحثين الذين أنجزوا هذه الدراسات، وللجهات التي ساهمت في دعم هذا الكتاب وتسهيل صدوره، فإن الأمل يحدوه بأن يشكل إضافة نوعية للمكتبة الحزبية والسياسية الأردنية، وأن يسهم في إثراء الحوار الوطني العام الهادف دفع مسارات الإصلاح السياسي وحفز عملية التحول الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية في البلاد.

تطور الحياة الحزبية في الأردن
«دراسة تاريخية تحليلية»
1921 - 2016

ملخص تنفيذي عام

يبحث هذا الكتاب في تطور الأحزاب السياسية الأردنية على امتداد تاريخ الدولة الأردنية منذ نشأة إمارة شرق الأردن عام 1921 حتى أواخر عام 2016. وانطلق هذا الكتاب من اعتبار عام 1989 بمثابة الحد الفاصل بين مرحلتين؛ الأولى وتبدأ منذ تأسيس الإمارة، مروراً بحصول البلاد على الاستقلال عام 1946، وصدور دستور 1952 الذي اعترف بحق الأردنيين في تأليف الأحزاب السياسية، ثم حظر الأحزاب السياسية عام 1957، وفرض الأحكام العرفية عام 1967 بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية، وانتهاء بـ «هبة نيسان» 1989 وإجراء انتخابات مجلس النواب الحادي عشر. أما الفترة الثانية، فتبدأ بانتخابات عام 1989 التي دشّنت مرحلة الانفراج السياسي والتحول الديمقراطي الممتدة حتى أيامنا هذه، والتي جرى خلالها انتخاب سبعة مجالس نيابية وصدور أربعة قوانين للأحزاب السياسية، وتأسيس عشرات الأحزاب السياسية، بلغ القائم منها حتى نهاية العام 2016، خمسين حزباً.

إن هذا الكتاب الذي يمثل وثيقة مرجعية هي الأولى من نوعها لتطور العمل الحزبي في المملكة، استهدف التعريف بأبرز محطات تطور الأحزاب السياسية ارتباطاً بتطور الحياة السياسية، واستعراض تطور قوانين الأحزاب السياسية وتمويلها، ومشاركة الأحزاب في الانتخابات النيابية، والتمثيل الذي حققته في المجالس النيابية المتعاقبة، وأبرز ملامح حياتها الديمقراطية ونمط أدائها ومواقفها من أهم التطورات السياسية المحلية والإقليمية، والتحديات التي تواجهها. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، استخدم فريق البحث عدة مناهج

وأدوات بحث لا سيما المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي ببعديه النوعي والكمي، وذلك من خلال أربعة أبواب.

تناول **الباب الأول** من الكتاب التطور التاريخي للأحزاب السياسية الأردنية (1921- 1989). من خلال ثلاث فترات، هي: الأولى (1921- 1946)، وقد امتدت على مدار سنوات الإمارة، ونشأت خلالها أحزاب وصفها باحثون بأنها أحزاب تجمعات، وهي أحزاب لم تعمّر طويلاً، وغلب على عضويتها نخبة من الزعامات التقليدية، ولم يكن لها امتدادات على صعيد العضوية في أوساط القاعدة الشعبية. وربما لهذا السبب لجأت إلى صيغة عقد المؤتمرات الوطنية لتوسيع نطاق تأثيرها بما يشمل حداً أدنى من الفعاليات في مختلف أرجاء البلاد. واتسمت الفترة الثانية التي امتدت من الاستقلال عام 1946 إلى عام 1957 بظهور أحزاب سياسية حديثة اشتملت على أحزاب عقائدية تمثل التيارات الرئيسة؛ الإسلامية واليسارية والقومية، إضافة إلى أحزاب أخرى تركز اهتمامها على المشاركة في الحكومات. أما الفترة الثالثة (1957- 1989) والتي تخللها احتلال الضفة الغربية عام 1967، وأحداث أيلول 1970 التي انتهت بإنهاء وجود قوات المقاومة الفلسطينية في الأردن، فقد شهدت معظم سنواتها ظروفاً استثنائية وسيادة الأحكام العرفية والعمل السري.

لقد تأثر تطور الحياة الحزبية في الأردن بالأوضاع الإقليمية بقوة، بحيث كانت الأحداث على مستوى الإقليم تجد انعكاساتها المباشرة ليس فقط على مواقف الأحزاب السياسية وإنما على تشكيلها وبنيتها الفكرية والتنظيمية، فأهم أول حزب عرفته الإمارة هو حزب الاستقلال العربي، وجاءت ولادة الأحزاب العقائدية بدفع وتأثير من الخارج. ولم ينجح أي من الأحزاب ذات الطابع المحلي في الاستمرار على امتداد العقود السبعة التي تلت تأسيس إمارة شرق الأردن، بما في ذلك النموذج الأكثر تعبيراً عن نشأة وتطور الطبقة الوسطى في المجتمع، أي الحزب الوطني الاشتراكي الفائز الأكبر في انتخابات 1956. بهذا اقتصرت الأحزاب الوحيدة التي نجحت في الاستمرار دون انقطاع على الأحزاب العقائدية رغم ما تعرضت إليه هذه النماذج من هزات بفعل انعكاس التطورات العالمية والإقليمية عليها.

الباب الثاني من الدراسة، زاوج ما بين دراسة تطور الأحزاب السياسية منذ انتخاب مجلس النواب الحادي عشر في عام 1989، وحتى أواخر العام 2016، مع دراسة مسحية تحليلية لواقع الأحزاب السياسية الراهن استهدفت التعرف على البنية الداخلية للأحزاب، وحالة الشفافية

لديها، وعلاقاتها مع مختلف الجهات في الدولة والمجتمع، وآليات صنع السياسة والقرار فيها ومستوى تطور الحياة الديمقراطية الداخلية فيها.

هذه المرحلة الثانية من تطور الأحزاب التي يغطيها الكتاب، بدأت بحالة انفراج وتحول ديمقراطي أبرز معالمها التوافق على إصدار «ميثاق وطني»، مثل عقداً اجتماعياً جديداً بين الحكم والشعب، وتم في ضوئه إلغاء الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ، والاعتراف بشرعية وعلنية الأحزاب السياسية بالاستناد إلى أول قانون جديد للأحزاب لسنة 1992، غير أن إجراء الانتخابات النيابية لمجلس النواب الثاني عشر عام 1993 وفق نظام جديد، نظام الصوت الواحد للناخب الواحد[1]، قد شكّل انتكاسة كبيرة لتطور العمل الحزبي، وتراجعت الحياة الحزبية وتمثيل الأحزاب في مجالس النواب منذ ذلك الوقت، باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي الذي حافظ على تمثيل متميز في انتخابات 1993 و2003، وقاطع انتخابات 1997 و2010 و2013، بينما تدنى تمثيله في انتخابات 2007 كثيراً بسبب التدخل الأمني الفج في تلك الانتخابات، واستعاد تمثيله المتميز في الانتخابات الأخيرة عام 2016.

لقد نشأ وضع جديد في سياق قانون الأحزاب السياسية لسنة 2007 الذي اشترط رفع عدد المؤسسين من 50 إلى 500 عضو ارتباطاً بالتوجه لتمويل الأحزاب من خزينة الدولة، وإعطاء مهلة سنة للأحزاب لتصويب أوضاعها وفق هذا التوجه. وقد أدى ذلك إلى تراجع أعداد الأحزاب القائمة من حوالي 35 حزباً إلى أقل من نصف هذا العدد[2]، غير أنه نشأت موجة

---

(1) نظام انتخابي عرف بهذا الاسم في الأردن، ويطلق عليه أيضاً «نظام الصوت الواحد المجزوء» أو «نظام الصوت الواحد غير المتحول»، ويعتمد هذا النظام على إعطاء كل ناخب الحق في اختيار مرشح واحد فقط في الانتخابات البرلمانية، من بين مرشحين في دوائر متعددة المقاعد الانتخابية، وقد تم توزيع المملكة إلى عدد كبير من الدوائر المتفاوتة من حيث أعداد المقاعد المخصصة لها. وإذ تزامن تطبيق هذا النظام مع اعتماد معايير خلافية لتقسيم الدوائر وتوزيع المقاعد، فقد تعرض لانتقادات واسعة بعضها يتعلق بأثر النظام في إنعاش الهويات الثانوية (الفرعية) وبعضها يختص بأثره في تحجيم تمثيل جماعة الإخوان المسلمين. وقد اعتبر هذا النظام، نظاماً «غير صديق» للأحزاب السياسية والنساء في الأردن، وأضعف مسار الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في البلاد.

(2) تقلص عدد الأحزاب السياسية إلى النصف خلال أقل من عام واحد على إقرار قانون الأحزاب السيايسة لسنة 2007 قبل أن يعود للارتفاع من جديد.

جديدة من تأسيس الأحزاب الجديدة في السنوات الأخيرة، وتعزز هذا المناخ بصدور أحدث قانون للأحزاب السياسية لسنة 2015 بخفضه عدد المؤسسين إلى 150 عضواً. وصولاً إلى 50 حزباً قائماً و23 مشروع حزب قيد التأسيس، وهو الأمر الذي يعتقد كثير من المراقبين أن له صلة بنمط التمويل الذي تبلغ قيمته 50 ألف دينار تمنح للأحزاب السياسية سنوياً على دفعتين، ما بات يتطلب مراجعة معايير التمويل باتجاه ربطها أساساً بمشاركة الأحزاب بالانتخابات وما تحصل عليه هذه الأحزاب من أصوات وتمثيل نيابي.

أما في ما يخص الدراسة المسحية التحليلية، فقد استندت إلى استبانة تمت تعبئتها ميدانياً بمشاركة 43 حزباً، وقد غطت العناوين الآتية: عضوية الأحزاب، مشاركة الأحزاب في انتخابات 2016 وعدد المقاعد التي حصلت عليها، وعلى صعيد الحياة الحزبية الداخلية، غطت الاستمارة وتيرة انعقاد المؤتمرات الدورية للأحزاب، تداول القيادة داخل الحزب، الشفافية المالية، الجهة المخولة بالتوقيع على قرارات الصرف المالي، نسبة الدعم المالي الحكومي من ميزانية الحزب، وجود هيئة قضائية لحل النزاعات داخل الحزب، نسبة النساء في الحزب، وجود هيئة خاصة للنساء داخل الحزب، تخصيص برامج لتمكين المرأة، نسبة الشباب داخل الحزب، وجود كوتا لتمثيل الشباب في هيئات الحزب القيادية، وجود أنشطة مؤسسية موجهة للشباب، دور الحزب في صنع السياسات والتشريع، تفاعل الحزب مع مؤسسات المجتمع المدني، وجود آلية لتفاعل الأحزاب مع المواطنين، قدرة الأحزاب على تقديم مقترحات تشريعية للبرلمان، تواصل الحزب مع النواب. وفي مجال التعاون الدولي والإقليمي للأحزاب، تضمنت الاستمارة أسئلة رصدت عضوية الأحزاب في الشبكات والمنظمات الدولية والإقليمية، وأشكال التعاون والتواصل مع الأحزاب، وأخيراً الاحتياجات التدريبية للأحزاب.

وقد لوحظ أن جزءاً من أجوبة الأحزاب على محاور الاستبانة، قد اتسم بالمبالغة وغياب الدقة، ولذا لجأ فريق البحث إلى التزود بمصادر معلومات رسمية تساعد في التوصل إلى معطيات أكثر دقة، وفي هذا الإطار، فقد تبين أن متوسط عدد أعضاء الحزب الواحد من الأحزاب الخمسين تبلغ حوالي 600 عضو، وأن نسبة حجم العضوية النسائية في الأحزاب هي حوالي 35.5%.

الباب الثالث من الكتاب، كرسه فريق البحث لدراسة حالة تخص جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسي حزب جبهة العمل الإسلامي، وذلك بالنظر إلى أن الجماعة هي التنظيم

الأقدم من بين مجموع القوى الحزبية في الأردن والذي لم يتعرض للمنع، وهو الأكبر حجماً والأوسع نفوذاً جماهيرياً والأكثر تمثيلاً في مجلس النواب، علاوة على أن انتقاله من التحالف مع الحكم إلى صفوف المعارضة، قد جعل منه طرفاً مقلقاً للحكومات التي أصبحت تتخذ من نفوذ الجماعة وحزبها مبرراً لتقييد الحياة السياسية، وإخضاع تشريعات العمل العام وبخاصة قوانين الانتخاب والبلديات واللامركزية إلى حسابات الموقف من جبهة العمل الإسلامي وفرصه بالفوز بالانتخابات.

ركزت دراسة الحالة في مقدمتها على لعبة المشاركة والمقاطعة التي انتهجتها جبهة العمل الإسلامي في المحطات الانتخابية المختلفة منذ عام 1989 وحتى الانتخابات الأخيرة، ربطاً بأنظمة الانتخاب المقرة وخاصة نظام الصوت الواحد للناخب الواحد، وتالياً إضافة القائمة الوطنية النسبية على مستوى المملكة والتي خصص لها 27 مقعداً في انتخابات 2013، وانتهاء بنظام القائمة النسبية المفتوحة وانتخابات 2016، مع الاعتقاد بأن النتائج التي حققتها الجبهة في الانتخابات الأخيرة قد تراجعت قياساً بالانتخابات التي سبقت، ما قد يفسر لجوء الجبهة إلى التحالف مع صف من الشخصيات غير الحزبية لكن القريبة.

وأوضحت دراسة الحالة أنه خلال الفترة الفاصلة بين انتخابات آخر مجلسين في العامين 2013 و2016، كان للتقلبات الإقليمية المتسارعة انعكاسات مباشرة على جماعة الإخوان المسلمين سواء على صعيد بنيتها وأوضاعها الداخلية أو لجهة علاقتها التي أخذت بالتوتر مع السلطات في الأردن. واحتدم الجدل والنزاع على المستوى الداخلي بين أجنحة الجماعة وتياراتها السياسية والفكرية المختلفة، ما أفضى إلى سلسلة من الانشقاقات المتلاحقة.

وتناولت الدراسة ما أسمته جدل العلاقة بين الإخوان والنظام، إذ شخّصت مرور العلاقة بين الحكم والجماعة بثلاث مراحل تميزت السنوات الخمسين منها بالتأسيس والتعاون والتحالف، قبل أن تدخل في نفق الأزمات المتلاحقة، وهذه المراحل، هي: مرحلة التأسيس ثم مرحلة الازدهار، فمرحلة الأزمة التي تكّرست في عهد الملك عبدالله الثاني الذي تسلم مقاليد الحكم في العام 1999.

وبينت الدراسة التي جاءت تحت عنوان «الإخوان المسلمون ... أزمات مركبة»، أنه ترتب على دخول العلاقة بين الحكم والجماعة مرحلة «الافتراق الاستراتيجي» اندلاع جدل داخل صفوف

الجماعة متعدد الأوجه، طال مواضيع حساسة مثل: العلاقة مع الدولة الأردنية، ومع حركة «حماس» الفلسطينية، «ثنائية» الوطني والأممي الإسلامي، الأصالة والمعاصرة، الحاجة إلى تجديد الخطاب الديني، أسئلة حول هوية الجماعة وبرنامجها وبنيتها التنظيمية.

وتبحث الدراسة على التوالي في عنوانين متلازمين، يتعلق الأول بالأزمة الداخلية في الجماعة، فيما يتناول الثاني علاقة الحكم بالجماعة، حيث لا يمكن الحديث عن الأزمة الداخلية للإخوان بمعزل عن شكل وطبيعة العلاقة بين الحكم والجماعة. وتضع الدراسة في هذين القسمين سيناريوهات، تخصص اثنين منهما للأزمة الداخلية: الأول يفترض فشل الجماعة في احتواء خلافاتها أو تنظيم وإدارة الاختلاف بين اتجاهاتها المختلفة. أما الثاني فيفترض نجاح الجهود التي تبذلها قيادات إخوانية للحفاظ على وحدة الجماعة وتماسكها. وفيما ترى الدراسة أن من الصعب الجزم بفرص تحقيق أي من الخيارين إلا أنها ترجح السيناريو الثاني بالنظر للظروف المحيطة بالجماعة وحزبها.

وفيما يخص العلاقة بين الحكم والجماعة، تضع الدراسة ثلاثة سيناريوهات: الأول سيناريو «التساكن»، حيث سيعمد الحكم إلى إبقاء الجماعة وحزبها في إطار العملية السياسية الجارية في البلاد. والثاني سيناريو «التعاون» ويفترض وجود حاجة متبادلة لدى الطرفين للخوض في تجربة «تعاون» من جديد قد تمليها ظروف إقليمية ضاغطة. والثالث هو سيناريو «الصدام»، وهو السيناريو الأقل ترجيحاً.

الباب الرابع والأخير من الكتاب، استخدم منهج تحليل المضمون بنوعيه الكمي والنوعي من أجل تحليل البرامج السياسية للأحزاب السياسية الأردنية، وتناول برامج 37 حزباً سياسياً هي الأحزاب القائمة عندما شرع فريق البحث بإعداد هذا الفصل الذي تحدد الهدف منه بالتعرف إلى طبيعة تفكير الأحزاب الأردنية في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي كما جاء في برامجها السياسية، وكيفية تشخيص هذه الأحزاب لطبيعة المشاكل والأزمات التي يعاني منها المجتمع الأردني على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والوقوف على نمط الحلول والتصورات التي تقدمها الأحزاب للخروج من هذه المشاكل والأزمات، فضلاً عن تسليط الضوء على نحو خاص على عدد من المسائل الحيوية، كمواقف الأحزاب واتجاهاتها من القضية الفلسطينية والمرأة والإعلام.

ولأغراض هذه الدراسة، اعتمد فريق البحث تصنيف الأحزاب السياسية إلى أربعة تيارات، هي، تيار الأحزاب الإسلامية، وتيار الأحزاب القومية، وتيار الأحزاب اليسارية، وتيار الأحزاب الوسطية. وفي جانب نتائج التحليل الكمي، أبرزت الدراسة على التوالي المرتكزات النظرية والمنطلقات الفكرية لكل تيار، ثم الأهداف فالقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وصولاً إلى الموضوعات المتعلقة بكل من القضية الفلسطينية والمرأة والإعلام. أما في جانب التحليل النوعي لنتائج الدراسة، فقد خرجت الدراسة بجملة نتائج أبرزها: هيمنة المرجعيات الأيديولوجية على الفكر الحزبي، لجوء الأحزاب إلى استخدام الأسلوب العقلاني في استمالة الرأي العام، سيطرة النمطية على الفكر الحزبي في تناول القضايا واقتراح الحلول للخروج من المشكلات، التشابه في كثير من المواقف إزاء بعض القضايا، تفاوت الأحزاب في قراءة الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وجود اتفاق عام مشترك بين التيارات المختلفة حول كثير من الموضوعات والمواقف المتعلقة بالقضية الفلسطينية، اهتمام جميع الأحزاب بقضية حقوق المرأة ورفع مكانتها على مختلف الصعد مع تفاوت في درجة التركيز على بعض الجوانب، وأخيراً تناول جميع الأحزاب بجدية واهتمام قضايا الإعلام.

التوصيات

أ. توصيات موجهة للحكومة ومجلس النواب:

1. سنّ قانون جديد للانتخاب يراعي احتياجات الأحزاب لتطوير مكانتها في حياة الدولة والمجتمع بحيث تتولى عملية التأطير للمواطنين وتنظيم مساهمتهم في الحياة السياسية، وتداول السلطة التنفيذية، على طريق تشكيل الحكومات البرلمانية.

2. تطوير نظام التمويل للأحزاب من خزينة الدولة، بحيث يخضع التمويل لمعايير موضوعية ذات صلة بنشاط الحزب ونفوذه الجماهيري، بحيث يتحدد أساساً بمشاركة الحزب في الانتخابات النيابية واللامركزية والبلدية، بحسب الأصوات التي يحصل عليها والمقاعد في المجلس المنتخب التي يحوز عليها، مع مراعاة جانب التحفيز للأحزاب التي تتآلف في خوض الانتخابات، وتخصص نسبة معينة كحد أدنى من التمثيل للنساء والشباب في صفوف الحزب وهيئاته القيادية.

3. تحسين البيئة التي تعمل في ظلها الأحزاب السياسية، وتعزيز الثقة بالعمل الحزبي بشتى الوسائل الممكنة، والاعتراف للأحزاب بحقها في إيصال وجهات نظرها وشرح مبادئها وبرامج عملها للمواطنين عبر وسائل الإعلام الرسمية.

4. دعوة مؤسسات الدولة وأجهزتها إلى تحقيق أهداف طويلة الأمد فيما يخص العلاقة مع الإسلاميين، تخلق مناخاً إيجابياً يعزز أمن البلاد واستقرارها ووحدتها الوطنية.

5. تعميق الوعي بحاجة البلاد إلى إصلاح حقيقي مستدام، إذ لا يكفي الحديث عن إصلاح وتصحيح اقتصاديين، فيما الإصلاح السياسي والتربوي والثقافي والديني والاجتماعي على تعثره وتردده ... وفيما الغالبية الواضحة من الأردنيين، خصوصاً الشباب، تعاني أزمة ثقة بالعملية السياسية الجارية وبالمؤسسات المنبثقة عنها أو المنخرطة فيها.

6. دعوة مؤسسات الدولة للعمل على تمكين التيارات المدنية والديمقراطية، لتكون هي «المعادل الموضوعي» للتيار الإسلامي في البلاد، لخلق حالة من التوازن بدل استنهاض البنى العشائرية وإنعاش «الهويات الثانوية» لمواجهة نفوذ الجماعة، وبصورة تعزز الوحدة الوطنية وتحفظ سلامة النسيج الاجتماعي للأردنيين، وبدل العمل على إضعاف الجماعة، بوصفها الحزب الأكبر في البلاد، يتعين العمل على تقوية وتمكين التيارات الأضعف.

7. دعوة أصحاب القرار للانخراط في حوار مجتمعي، مع مختلف الكيانات السياسية والفكرية والمدنية، من أجل بناء توافقات وطنية عريضة حول مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية؛ توطئة لصياغة «عقد اجتماعي» جديد، وإرساء قواعد متفق عليها للعملية السياسية وبناء إجماع وطني حول منظومة الحقوق والواجبات المستندة إلى مفهوم «المواطنة الفاعلة والمتساوية».

ب. توصيات موجهة للأحزاب السياسية:

1. دعوة الأحزاب لتحديث برامجها السياسية ومواكبة التطور والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية في المجالات المختلفة، والحرص على أن تضع برامجها حلولاً واقعية للمشكلات التي تعاني منها البلاد في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2. تشجيع الأحزاب السياسية التي ليس لديها برامج سياسية، على عدم الاكتفاء بنظامها الأساسي، وإجراء الدراسات والحوارات وطلب مساعدة الخبراء لصياغة برامج سياسية تقدم أجوبة على المسائل ذات الأولوية بالنسبة للدولة والمجتمع من منظور الحزب.

3. تشجيع الأحزاب السياسية التي يوجد بينها قواسم فكرية مشتركة على الاندماج أو الائتلاف لتكوين تيارات حزبية كبيرة وفاعلة على الساحة السياسية، لا سيما أن الفروق البرامجية في إطار أحزاب التيار الواحد تكاد لا تذكر.

4. تبني برامج تدريبية مستمرة لتمكين أعضاء الحزب وكوادره في مختلف المجالات ذات الأولوية، ودعوة مؤسسات المجتمع المدني لمساعدة الأحزاب في هذا المجال، وفق احتياجاتها ومستويات الدعم المطلوبة لأعضاء الحزب و كوادره. ولفئات العضوية من شباب ونساء.

ج. توصيات موجهة لجماعة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي:

1. استلهام الدروس المفيدة من تجارب «الربيع العربي»، ومن حكم الإسلاميين في أكثر من دولة من دول الإقليم، والتأكيد على التشاركية، وضمان حقوق الأقلية وفصل السياسي عن الدعوي، وانخراطها النشط في تأصيل قيم الحرية والتعددية واحترام الآخر وقبوله «كما هو»، فضلاً عن التقيد بقواعد العملية الديمقراطية والخضوع لنتائجها.

2. دعوة الجماعة وحزبها لإدراك أن مستقبلها رهن بقدرتها على القيام بأدوار متنامية في مواجهة ثقافة الغلو والتطرف، والتصدي للفكر التكفيري والإرهابي، فلا يكفي أن تتبرأ منه، وأن تعلن بأنها تمثل «وسطية الإسلام واعتداله»، بل يتعين عليها التصدي فكرياً وسياسياً وجماهيرياً، للقوى المروّجة لهذا الفكر والساعية في سبيل فرضه على الآخرين بالقوة والإكراه. نواة برنامج عمل وطني، تنخرط لإنجاز أهدافه ومراميه.

د. توصيات موجهة لمؤسسات المجتمع المدني وقوى الإصلاح:

1. دعوة قوى الإصلاح والمثقفين ومؤسسات المجتمع المدني لإدراك أن الأزمة التي تواجه جماعة الإخوان المسلمين إنما تواجه بقية الكيانات السياسية والفكرية، بما في ذلك

السلطة السياسية التي تواجه بدورها سلسلة من الأزمات المركبة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنيا ... أي أن الأزمة لا تقتصر على الجماعة وتتوقف عليها.

2. نهوض القوى الإصلاحية والحداثية بمسؤولياتها في دفع الحكم إلى إطلاق عملية إصلاح سياسي جدية، وحفز مسارات التحول الديمقراطي التي تعاني من المراوحة والركود، وحتى التراجع، إذ يصعب من دون عملية سياسية إصلاحية، ذات مغزى، حفز التحولات والتطورات داخل الكيانات والتيارات السياسية والفكرية.

3. دعوة التيارات الفكرية والسياسية الوسطية والقومية واليسارية لأن تدرك أن الأزمة تعصف بها أكثر من غيرها، وأنها تتحمل المسؤولية أكثر من غيرها، في قيادة مشروع إصلاحي في أوساطها وعلى المستوى الوطني العام، وأن سياسة «الاشتباك الإيجابي» مع الحكم والجماعة، هي البديل المنطقي، لسياسات التخندق والتمحور مع هذا الفريق ضد الفريق الآخر، وإنه يتعين عليها أن تعمل على «زيادة وزنها وثقلها» الوطنيين، بدل إبداء الارتياح بالجهود المبذولة لإضعاف القوى الأخرى، فالحل الإنقاذي يكمن في تمكين الجميع وتقوية المجتمع وتنظيم مكوناته وأطره ومؤسساته المدنية والسياسية، لتبدأ التدافع والتنافس فيما بينها، في مناخات سلمية تعظم مصلحة البلاد واستقرارها ووحدة شعبها وصلابة مجتمعها.



البــاب الأول

نشأة وتطور الأحزاب السياسية الأردنية

1921 - 1989

إعداد:

الأستاذ حسين أبو رمان

مدير وحدة الدراسات في مركز القدس للدراسات السياسية

نشأة وتطور الأحزاب السياسية الأردنية

1921 - 1989

ملخص تنفيذي

تبدأ هذه الدراسة بتمهيد قصير يتناول نشأة إمارة شرق الأردن العام 1921، وأبرز التطورات السياسية التي شهدتها الإمارة حتى إنهاء الانتداب البريطاني العام 1946 وإعلان الاستقلال، وتتويج الأمير عبدالله بن الحسين ملكاً على البلاد.

تشتمل الدراسة على ثلاثة فصول وملاحظات ختامية؛ حيث يستعرض الفصل الأول وضع الأحزاب السياسية في عهد إمارة شرق الأردن خلال السنوات 1921–1946. ويستعرض الفصل الثاني تطور الحياة الحزبية خلال السنوات 1946–1957، أي منذ الاستقلال وحتى صدور قرار حظر الأحزاب السياسية. ويغطي الفصل الثالث المرحلة الآتية حتى العام 1989 الذي دشن مرحلة الانفراج السياسي والتحول الديمقراطي، لكن الفصل الثالث قسم هذه المرحلة إلى محطتين يفصل بينهما محطة احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام 1967، ووجود قوات المقاومة الفلسطينية في الأردن حتى أواخر العام 1971 مروراً بأحداث أيلول 1970. أما الملاحظات الختامية، فهي تسجل عدداً من الخلاصات لأبرز الظواهر التي تميز تطور الحياة الحزبية وارتباطها بالتطور السياسي للأردن وانعكاسات الوضع الإقليمي عليه.

لم تكن هناك من تشريعات في المرحلة المبكرة من عهد الإمارة تنظم العمل الحزبي والسياسي سوى قانون الجمعيات العثماني لسنة 1909، والذي كان هو المرجعية لتسجيل الأحزاب السياسية. أما أبرز الأحزاب التي نشأت آنذاك، فهي: أولاً، حزب الاستقلال العربي الذي كان عدد من أعضائه قد انتقل من دمشق إلى عمّان بعد احتلال الفرنسيين لسوريا

الشمالية وانهيار حكومة الملك فيصل في دمشق. ومع قدوم الأمير عبدالله إلى شرق الأردن، تعاون معه رجالات حزب الاستقلال في تأليف الحكومة وتنظيم الإدارة وبناء قوات الدرك. غير أن حزب الاستقلال انشغل أيضاً بتوفير الدعم المادي والعسكري للثوار السوريين، ما دفع السلطات البريطانية إلى ممارسة ضغط شديد على الأمير عبدالله لإخراج الاستقلاليين من حكومته، ومن المناصب المهمة في الإدارة والجيش.

ونشأ في شرق الأردن خلال سنوات وجود حزب الاستقلال القصيرة وبعد إبعاده عن الأردن 22 حزباً وتنظيماً وجماعة سياسية في الفترة 1921–1946، وتقسم هذه الأحزاب إلى ثلاث مجموعات، هي: أولاً، الأحزاب والتنظيمات التقليدية الموالية للحكومة أو المناهضة للمعارضة، أو المنادية بالوطنية الأردنية، وأبرزها: حزب أم القرى (1921)، حزب العهد العربي (1921)، جمعية الشرق العربي (1923)، حزب ضباط شرقي الأردن (1926)، (الحزب الحر المعتدل (1930)، حزب أحرار الأردن (1930)، حزب العمال الأردني (1931)، حزب التضامن الأردني (1933)، مؤتمر الشعب الأردني العام (1933)، حزب الإخاء الأردني (1937)، وبشكل عام لم تعمر هذه التنظيمات سوى فترة قصيرة من الزمن. ونشأت المجموعة الثانية على خلفية المعارضة السياسية للانتداب البريطاني والمعاهدة الأردنية البريطانية، فمن حزب الشعب الأردني (1927م)، أول حزب معارض، إلى حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني (1929م)، إلى جمعية الشباب الوطني الأردني (1933م)، ثم الحزب الوطني الأردني (1936م) في المنفى، مروراً بالمؤتمرات الوطنية الخمسة التي شكلت مظلة للعمل المؤسسي المعارض في الفترة من عام 1928 إلى عام 1936. وكان أول هذه المؤتمرات واهمها، هو المؤتمر الوطني الأردني الأول الذي انعقد في 25 تموز 1928 في العاصمة عمّان، وأقر ميثاقاً وطنياً.

أما المجموعة الثالثة، فهي الأحزاب والتنظيمات ذات الخلفية العقائدية، وتشمل نوعين من التنظيمات: الأول هو فروع أردنية لتنظيمات ذات طابع قومي، والثاني تنظيمات عقائدية تغطي العائلات الثلاث الرئيسة اليسارية والإسلامية والقومية.

المرحلة الثانية من تطور الأحزاب السياسية في الفترة 1946–1957، تميزت بصدور الدستور الأردني لسنة 1952، متضمناً النص على حق الأردنيين في تأليف الأحزاب السياسية، وبصدور قانون ليبرالي للأحزاب السياسية العام 1954، ثم صدور قانون بديل له ومقيد لحرية العمل الحزبي العام 1955.

أما أبرز الأحزاب التي نشأت خلال هذه الفترة، فهي: حزب النهضة العربية (1947)، حزب الشعب الأردني (1947)، حزب الاتحاد الوطني (1952)، الحزب العربي الأردني والجبهة الوطنية (1946). حزب البعث العربي الاشتراكي (1947)، حركة القوميين العرب (1948)، جماعة الإخوان المسلمين (حصلت على الاعتراف بها العام 1953 كهيئة إسلامية عامة). حزب التحرير الإسلامي (1952). حزب الأمة (1954)، والحزب العربي الدستوري (1954). كما تأسس خلال هذه الفترة الحزب الوطني الاشتراكي (1954)، والذي حصل مع أحزاب المعارضة والإسلاميين على أغلبية مقاعد مجلس النواب في انتخابات 1956، فكلف الملك زعيمه سليمان النابلسي بتشكيل الحكومة التي تم في عهدها إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، ووقع خلاف بينها وبين القصر، ما أدى إلى إقالتها في نيسان 1957. تلا ذلك إعلان الأحكام العرفية وحل جميع الأحزاب السياسية، غير أن القرار لم يسر على جماعة الإخوان المسلمين بصفتها جمعية وليست حزباً.

وبعد حظر الأحزاب السياسية العام 1957، تم الزج بقادتها وناشطيها وبخاصة الشيوعيين والقوميين منهم في السجون، وظلت الأحزاب محظورة وتعمل بشكل سري حتى وقوع الانفراج السياسي أواخر عام 1989 بإجراء انتخابات مجلس النواب الحادي عشر. وتجميد حكومة مضر بدران للأحكام العرفية التي فرضت بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967.

أما أبرز الأحداث التي تركت آثارها على تطور الحياة السياسية والحزبية خلال السنوات 1957-1989، فهي حرب حزيران 1967 وفقدان الضفة الغربية، ثم حرب الكرامة في آذار 1968، وانتقال قوات المقاومة الفلسطينية من الانتشار في المناطق الحدودية مع إسرائيل إلى التموضع في سائر المدن والبلدات في الضفة الشرقية، وصولاً إلى أحداث أيلول 1970، وخروج القوات الفدائية الفلسطينية كلياً من الأردن في صيف عام 1971.

ورغم انتهاء الوجود العملي لمنظمات المقاومة الفلسطينية، بقي لها امتدادات محلية بين المواطنين الأردنيين من مختلف المنابت والأصول، وعادت هذه المنظمات مع الأحزاب العقائدية اليسارية والقومية إلى العمل السري خلال الفترة 1972-1989، فكانت تجد في العمل النقابي الطلابي وفي النقابات العمالية والمهنية إضافة إلى رابطة الكتاب الأردنيين، وبعض الجمعيات الأخرى. متنفساً لتطبيق برامجها النضالية والترويج لأحزابها. أما أبرز التكوينات الحزبية التي كانت قائمة أواخر الثمانينيات، فهي: الحزب الشيوعي الأردني، جماعة الإخوان المسلمين،

حزب البعث العربي الاشتراكي (جناحا بغداد ودمشق)، حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، منظمة الجبهة الشعبية في الأردن، الجبهة الدستورية، وقد حصلت جميع هذه التكوينات على الترخيص الرسمي والعلنية بدءاً من العام 1992. وهناك مجموعة أخرى من التنظيمات لكنها لم تتقدم للترخيص الرسمي، ولم تعد قائمة، أبرزها: فتح «شؤون الأردن»، حزب العمال الشيوعي الفلسطيني (منظمة الأردن)، حزب الشعب الثوري الأردني، والتجمع الديمقراطي الوحدوي.

وتمثلت أبرز التطورات السياسية خلال هذه الحقبة، في تجميد الحياة البرلمانية وحل مجلس النواب المنتخب في العام 1967، والذي كان يمثل الضفتين إلى أجل غير مسمى بدءاً من عام 1976. وفي عام 1984، استدعت السلطات مجلس النواب المنحل لإجراء تعديلات دستورية تسمح بإجراء انتخابات تكميلية مباشرة في الضفة الشرقية لملء ثماني مقاعد شاغرة، والسماح لمجلس النواب نفسه بملء المقاعد الشاغرة في الضفة الغربية من خلال ترشيحات تُقدم لمجلس النواب. وبعد الانتهاء من الانتخابات التكميلية، تمت دعوة مجلس النواب للانعقاد بصفته مجلساً جديداً.

واستمر مجلس 1984 حتى حُلّ في 30 تموز 1988. وتلا ذلك في اليوم الآتي اتخاذ قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، وهو القرار الذي رحبت به م. ت. ف. وفصائلها، غير أن تنظيمات الحركة الوطنية الأردنية انقسمت تجاهه، فقد هاجمه الشيوعيون والإخوان المسلمون والقوميون بدعوى أنه غير دستوري، بينما رحبت به المنظمات القريبة من الفصائل الفلسطينية وغيرها.

ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية أواخر الثمانينيات، والأخذ بوصفة صندوق النقد الدولي للتصحيح الاقتصادي، تفجر في أواسط نيسان 1989 ما اصطلح على تسميته بـ «هبة نيسان» التي بدأت في معان وانتقلت بتفاوت إلى باقي المناطق في المملكة.

لقد اتسمت هبة نيسان بطابع جماهيري عفوي لم يكن للأحزاب دور فيه، غير أن الأحزاب والقوى الاجتماعية نجحت في استثمار هذا الحدث للضغط على الحكم لتلبية مطالبها في إلغاء الأحكام العرفية، وإطلاق الحريات العامة، وإجراء انتخابات نيابية، فقام الحكم بترحيل

حكومة زيد الرفاعي وتشكيل حكومة انتقالية برئاسة الشريف زيد بن شاكر أشرفت على انتخابات 1989.

وبأمر ملكي سُمح للتنظيمات السرية المشاركة في هذه الانتخابات، ففازت فيها شخصيات من الأحزاب اليسارية والقومية، وأخرى ذات خلفيات قومية وتقدمية، إلى جانب جماعة الإخوان المسلمين، التي تقدمت للانتخابات بقائمة تحمل شعار «الإسلام هو الحل»، تضمنت 29 مرشحاً، فاز منهم 22 نائباً.

تمهيد[1]

تأسست إمارة شرق الأردن كواحدة من أهم نتائج الثورة العربية الكبرى وتطوراتها، فقد دعا الأردنيون الأمير عبدالله إلى شرق الأردن بعد انهيار الدولة المستقلة التي أنشأها الأمير فيصل بن الحسين في سورية. وكان الأمير عبدالله قد أعلن نفسه نائباً عن أخيه فيصل، ملك سورية. ودخل الأمير عبدالله في مفاوضات مع الحكومة البريطانية أسفرت عن اتفاق بينه وبين المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطاني في القدس على تأسيس حكومة عربية في شرق الأردن برئاسة الأمير نفسه، وعلى تقديم بريطانيا مساعدة مالية وعسكرية للحكومة لتوطيد الأمن، ومنع الاعتداءات من شرق الأردن ضد سورية وفلسطين، وعلى استعانة الحكومة برأي مندوب بريطاني يقيم في عمّان.

وعكسَ هذا الاتفاق فلسفة الأمير عبدالله القائمة على أساس سياسة «خذ وطالب»، ورهانه على أن يشكل قيام الإمارة مقدمة لتحرير سورية من الاحتلال الفرنسي، وإقامة مملكة عربية هاشمية في سورية الكبرى بالتفاهم مع بريطانيا.

(1) انظر: منيب الماضي، وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1900- 1959، ط2، مكتبة المحتسب، عمّان، 1988، ص148- 149، ص179- 180، وكذلك: هاني الحوراني، موجز تاريخ الحياة الحزبية والسياسية الأردنية (1918- 1950)، الجزء الأول، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمّان، الأردن، 1994، ص26- 27.

شكّل الأمير عبدالله أول حكومة في إمارة شرق الأردن بتاريخ 11 نيسان 1921 برئاسة رشيد طليع، وخضعت الإمارة للانتداب البريطاني على فلسطين والأردن، والذي أقر في مجلس جمعية الأمم في تموز 1922. وفي 20 شباط 1928، تم توقيع المعاهدة الأردنية البريطانية في مدينة القدس. تلا ذلك نشر القانون الأساسي لشرق الأردن؛ أي الدستور في 16 نيسان 1928. وفي عام 1929 أجريت انتخابات المجلس التشريعي، وانعقد المجلس التشريعي الأول في الثاني من نيسان 1929.

وخلال السنوات المارة من عمر الإمارة، أحكمت بريطانيا قبضتها على مختلف أجهزة الحكم المدنية والعسكرية، واستخدمت المساعدة المالية المقدمة للحكومة كأداة ضغط لضمان التزامها بالسياسية البريطانية المرسومة للبلاد، والتحكم بشؤون الإدارة والجيش. ونتيجة هذه الضغوط فقد أُبعد قادة حزب الاستقلال عن الحكومة، وتالياً عن تشكيلات الجيش والأمن، ولم يلبثوا أن أخرجوا من الإمارة، وحل محلهم موظفون معارون من حكومة الانتداب في فلسطين أو من رجالات العهد العثماني، أو ممن تخلوا عن مبادىء حزب الاستقلال وأهدافه.

وانعكس هذا على الوضع السياسي، فبرزت هوة واسعة بين الحكومات المتعاقبة وزعامات البلاد التقليدية ومثقفيها. ففيما حاول الشيوخ التقليديون الحفاظ على هيمنتهم وزعامتهم المحلية في مواجهة السلطة المركزية الناشئة، شعر المتعلمون والمثقفون بالغبن نتيجة عدم الاستعانة بهم في إدارة شؤون البلاد، وتفضيل العناصر الوافدة، الأمر الذي قاد إلى احتجاجات وعصيانات، وكان بعضها محصلة مزيج من العامل التقليدي (الإقطاعي) منها، والعامل الوطني الذي يعكس تطلعات الفئات المستنيرة من المجتمع. ونجحت السلطات بمساعدة البريطانيين في إخماد العصيانات والاضطرابات وفرض الإدارة المركزية على عموم البلاد وتوطيد الاستقرار.

وجرت مساع رسمية متعددة لتعديل المعاهدة مع بريطانيا بما يكفل حصول البلاد على الاستقلال، غير أن الجانب البريطاني واصل تهربه من هذا الاستحقاق حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وواصل الوطنيون ضغوطهم على كل من الإدارة الحكومية والانتداب البريطاني من أجل التحرر ونيل الاستقلال. وحصلت البلاد في 25 أيار 1946 على استقلالها في ختام مفاوضات مع الحكومة البريطانية أسفرت عن إنهاء الانتداب البريطاني على شرق الأردن،

وعقد معاهدة أردنية بريطانية جديدة. وتم في هذا التاريخ إعلان المملكة الأردنية الهاشمية. وبايع الأردنيون الأمير عبدالله ملكاً على البلاد.

الفصل الأول

الأحزاب السياسية في عهد إمارة شرق الأردن 1921- 1946

لم تكن هناك تشريعات في المرحلة المبكرة من عهد الإمارة تنظم العمل الحزبي والسياسي سوى قانون الجمعيات العثماني الصادر في 23 آب 1909، وبالتالي كان هذا القانون هو المرجعية لتسجيل الأحزاب السياسية. وحتى عندما صدر القانون الأساسي (الدستور) عام 1928، فإنه لم يأت على ذكر الأحزاب السياسية، وإنما نصّ فقط في المادة (18) على أن «للأردنيين حق الاجتماع وتكوين الجمعيات في حدود القانون». ونعرّف في ما يلي بأبرز الأحزاب السياسية التي نشأت في عهد الإمارة، وهي:

1. حزب الاستقلال العربي[2]:

حزب الاستقلال العربي هو أول حزب سياسي عرفه شرق الأردن، كان عدد من أعضائه قد انتقل من دمشق إلى عمّان بعد احتلال الفرنسيين لسوريا الشمالية وانهيار حكومة فيصل في دمشق.

وكان هذا الحزب قد نشأ أوائل عام 1920 في دمشق، منبثقاً عن «الجمعية العربية الفتاة» التي دعت أعضاءها القدامى منهم والجدد إلى الانتساب إليه، وسعت إلى جعله حزباً واسع العضوية، وواجهة علنية لها، واتخذ الحزب برنامجاً بمضامين قومية يدعو للاستقلال الشامل لجميع أجزاء الوطن العربي، وللوحدة العربية.

(2) انظر: هاني الحوراني، مصدر سبق ذكره، ص34– 37. وكذلك: منيب الماضي، وسليمان موسى، مصدر سبق ذكره، ص 245.

واستأنف حزب الاستقلال نشاطه في عمّان بعد معركة ميسلون، حيث استقر عدد كبير من قادته وناشطيه الذين ألفوا لجنة مركزية ضمّت كلاً من: رشيد طليع، أحمد مريود، عادل أرسلان، أحمد حلمي، عادل العظمة، فؤاد سليم، محمد علي العجلوني، عوض القضماني، إبراهيم هاشم، أحمد أبو راس، صبحي العمري، سعيد عمون، محمود الهندي، نبيه العظمة، سامي السراج، مسلم العطار، وعثمان قاسم. وشرعت اللجنة المركزية لحزب الاستقلال في شرق الأردن بعقد الاجتماعات وتوسيع صفوف الحزب بضم أعضاء جدد.

ومع قدوم الأمير عبدالله إلى شرق الأردن، تعاون معه رجالات حزب الاستقلال في تأليف الحكومة وتنظيم الإدارة وبناء قوات الدرك، وكان الحزب ينظر إلى منطقة شرق الأردن بمثابة قاعدة لتنظيم أعمال المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي لسورية. ولذلك وافق على الشرط الذي وضعه الأمير عبدالله على ترخيص الحزب، وهو عدم التدخل في أوضاع شرق الأردن.

غير أن حزب الاستقلال انشغل بتوفير الدعم المادي والعسكري للثوار السوريين، وكان وراء العديد من العمليات العسكرية التي نُفذت ضد الاحتلال الفرنسي، وكانت باكورتها محاولة اغتيال الجنرال الفرنسي غورو بينما كان في طريقه بين دمشق والقنيطرة في 23 حزيران 1921، والتي هيّجت الفرنسيين، ودفعت السلطات البريطانية إلى ممارسة ضغط شديد على الأمير عبدالله لإخراج الاستقلاليين من حكومته، ومن المناصب المهمة في الإدارة والجيش.

وفي مناخ هذه الضغوط، تم إبعاد رشيد طليع، أحد زعماء حزب الاستقلال، في شهر آب 1921 عن رئاسة أول حكومة تشكلت في شرق الأردن، وتلا ذلك قيام بريطانيا بفرض الضابط البريطاني الكابتن فريدريك بيك لقيادة القوات العسكرية الناشئة، وقام هذا الضابط بإعادة تنظيم هذه القوات وتوحيدها تحت مسمى «القوة السيّارة». لكن الاستقلاليين ظلوا قوة مهمة في قيادتها، إذ تولى رئاسة أركان الحرب فيها القائد فؤاد سليم، وتولى قيادة الأسلحة والسرايا فيها كوادر عسكرية تنتمي إلى حزب الاستقلال. وألحق فريدريك بيك في 11 أيلول 1921 قوات الأمن العام بالقوة السيارة تحت إمرته، وأصبحت تسمى الجيش العربي.

وقد جاءت هذه الخطوة بعد أن قطع البريطانيون المعونة المالية عن الحكومة لإجبارها على إدماج القوات العسكرية تحت القيادة البريطانية وإبعاد الاستقلاليين عنها، وهكذا تم

إبعاد فؤاد سليم من منصب رئيس أركان الجيش في أواخر عام 1923، تلاه إبعاد العناصر الاستقلالية الأخرى عن أسلحة الجيش، وشمل ذلك كلاً من القائد صبحي العمري، الرئيس أمين البغدادي، الرئيس محمود الهندي، الملازم أول حسن كحالة، الملازم أول عبد القادر البغدادي، الملازم ثان محمد مريود، والملازم ثان هاشم الداغستاني.

وفيما استمرت العمليات العسكرية ضد الفرنسيين انطلاقاً من الأراضي الأردنية بدعم من الأهالي وشيوخ العشائر، جدّد الإنجليز ضغوطهم لإبعاد الاستقلاليين بشكل كامل عن شرق الأردن وفاء لالتزاماتهم مع شركائهم الفرنسيين في اقتسام المنطقة. واغتنمت السلطات البريطانية في آب 1924 الاضطرابات الواسعة في حوران ضد الاحتلال الفرنسي والتي نسبت المسؤولية عنها للاستقلاليين، لتوجّه إنذاراً شديد اللهجة للأمير عبدالله لإخراج المتهمين بالتحريض على مقاومة الفرنسيين من الإمارة. وهكذا صدر بلاغ عن الحكومة في 21 آب 1924 يعلن قبول «طلب نزوح بعض الذوات الذين يقال إن وجودهم في المنطقة يفسر بخطة غير حبية تجاه الحكومة الحليفة في سورية». وفي ضوء ذلك، أُبعد ثمانية من زعماء حزب الاستقلال، هم: الأمير عادل أرسلان، أحمد مريود، نبيه العظمة، سامي السراج، عثمان قاسم، أحمد حلمي، فؤاد سليم، ومحمود الهندي. وبهذا تم طي أول صفحة في تاريخ الحياة الحزبية في شرق الأردن.

ويذكر أن حزب الاستقلال كان قد استقطب أردنيين إلى صفوفه، من بينهم عدد من المشايخ وكبار الملاك، أبرزهم: راشد الخزاعي، سليمان السودي الروسان، سالم الهنداوي، تركي الكايد، مثقال الفايز، سعيد خير، طاهر الجقة، وحديثة الخريشة. كما كان عدد من أبناء شرق الأردن ضمن التشكيلات العسكرية الموالية للاستقلاليين، ومن هؤلاء القائد محمد علي العجلوني، الرئيس خلف التل، القائد محمد أبو راس، صالح النجداوي، وآخرون. وقد أثار إبعاد رجالات حزب الاستقلال عن الجيش وإخضاع قوة الأمن للقيادة البريطانية حركة احتجاجات وعصيان في قطاعات الأمن العام.

ورغم أهمية دور حزب الاستقلال العربي في تاريخ إمارة شرق الأردن من حيث كونه أول ظاهرة حزبية في حياة البلاد السياسية، ومن حيث مشاركته في بناء هياكل الإدارة والجيش، وبخاصة على صعيد بناء السلطة المركزية، إلا أنه يؤخذ عليه بأنه وقع في أخطاء قاتلة أدت إلى إبعاده عن شرق الأردن بسهولة ويسر، دون أن يقابل ذلك ردة فعل شعبية مناسبة. ويعود السبب

في ذلك إلى المراهنة غير الموفقة لرجالات الحزب على تحييد بريطانيا وتغاضيها عن أنشطة الحزب المناهضة للاحتلال الفرنسي في سورية. ما أدى إلى إهمال الحزب مد جسوره نحو القطاعات الواسعة من جماهير البلاد وعدم ربط أهدافه القومية بمصالح وأهداف الأردنيين الوطنية، لا بل إن بعض أركان الحزب اتخذوا بحكم مناصبهم في الإدارة والجيش موقفاً سلبياً ومعادياً من التحركات والهبات الشعبية المحلية في النصف الأول من العشرينيات من القرن الماضي، حتى أن بعضهم مثل فؤاد سليم شارك في قمع حركة العدوان وهبة الكورة، ما عمّق الفجوة بينهم وبين الجماهير الأردنية، ومهّد السبيل لإبعادهم عن البلاد بدون ردود فعل شعبية. وبخروجهم من شرق الأردن في عام 1924، وقع فراغ سياسي لم يكن بوسع قوة أخرى أن تملأه، ما سهل لسلطات الانتداب البريطاني فرض وإحكام هيمنتها المالية والسياسية على البلاد من خلال سلسلة من الإجراءات والقيود التي استهدفت تقليص سلطات الحكومة المركزية.

2. الأحزاب الأردنية في عهد الإمارة

نشأ في شرق الأردن خلال سنوات وجود حزب الاستقلال العربي القصيرة وبعد إبعاده عن الأردن 22 حزباً وتنظيماً وجماعة سياسية في الفترة من عام 1921 وحتى عام 1946 (انظر الجدول رقم 1). ويمكن تقسيم هذه الأحزاب على خلفية مواقفها السياسية والفكرية إلى ثلاث مجموعات رئيسة على النحو الآتي:

أ. الأحزاب والتنظيمات التقليدية الموالية:

تشمل هذه الأحزاب طائفة متنوعة من التنظيمات، منها أحزاب موالية للحكومة مثل: حزب أم القرى (1921م)، حزب التضامن الأردني (1933م)، حزب الإخاء الأردني (1937م)، أو أنها كانت مناهضة للمعارضة، مثل: الحزب الحر المعتدل (1930م)، أو نادت بالوطنية الأردنية، مثل: حزب أحرار الأردن (1920م) وأعيد تأسيسه في عام 1930، أو اهتمت بقطاع معيّن مثل حزب العمال الأردني (1931م)، أو ناهضت إلحاق شرق الأردن بفلسطين ضمن منطقة وعد بلفور مثل حزب ضباط شرقي الأردن (1926م). وهناك مجموعة من الأحزاب نشأت على خلفية قومية، مثل: حزب العهد العربي (1921م)، وجمعية الشرق العربي في لواء عجلون (1923م). وبشكل عام لم تعمر هذه التنظيمات سوى فترة قصيرة من الزمن.

الجدول رقم (1)

الأحزاب الأردنية التقليدية والعقائدية التي نشأت في عهد الإمارة

الرقم	اسم الحزب	التأسيس	ملاحظات
1	حزب أم القرى	عام 1921	حزب موال للحكومة، استمر حتى عام 1925، ومن أبرز مؤسسيه علي رضا الركابي*.
2	حزب أحرار الأردن	عام 1921	أسسته جماعة من المثقفين الذين رفعوا شعار «الأردن للأردنيين».
3	حزب العهد العربي	كانون الأول 1921	حزب ذو خلفية قومية، تولى منصب الكاتب العام فيه رمضان بعلبكي.
4	جمعية الشرق العربي	أيار 1923	جمعية سياسية أقيمت في إربد من زعامات في لواء عجلون، نص برنامجها على أن غايتها استقلال سورية الطبيعية، والسعي وراء الوحدة العربية، وحفظ استقلال منطقة الشرق العربي (شرق الأردن).
5	حزب ضباط شرقي الأردن	عام 1926	من أبرز رموزه: ناصر الفواز الزعبي، توفيق النجداوي، أحمد أبوراس الروسان، جلال قطب.
6	حزب الشعب الأردني	آذار 1927	أول حزب أردني معارض.
7	حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني	1929/4/10	تأسس بعد انعقاد المؤتمر الوطني الأول لقيادة حركة المعارضة للمعاهدة الأردنية البريطانية.
8	الحزب الحر المعتدل	1930/6/24	تأسس من شخصيات تقليدية لمناهضة المعارضة ممثلة بحزب اللجنة التنفيذية.
9	حزب أحرار الأردن	عام 1930	إعادة تأسيس حزب سابق بالاسم نفسه.
10	حزب العمال الأردني	أيلول 1931	ليس هناك ما يؤكد حصوله على الترخيص، تلاه تأسيس جمعية مساعدة العمال الأردنية في تموز 1932.

الرقم	اسم الحزب	التأسيس	ملاحظات
11	حزب التضامن الأردني	1933/3/24	حزب موال للحكومة
12	جمعية الشباب الوطني الأردني المثقف	حزيران 1933	تنظيم شبابي ثقافي ضم شخصيات قادت فيما بعد المعارضة السياسية.
13	حزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الأردني العام	1933/8/6	(حزب الشعب العام).
14	الحزب القومي الاجتماعي- فرع الأردن	عام 1935	أصبح اسمه في ما بعد الحزب السوري القومي الاجتماعي.
15	الحزب الوطني الأردني	عام 1936	حزب معارض نشأ في المنفى بقيادة د. صبحي أبو غنيمة.
16	حزب الإخاء الأردني	1937/9/25	حزب موال للحكومة، تزعمه ماجد العدوان.
17	الحلقات الماركسية	عام 1943	من أبرز رموزها نبيه ارشيدات، يعقوب زيادين، عيسى مدانات.
18	حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني	1944/9/13	إعادة تأسيس لحزب سابق بالاسم نفسه، وقد حلته الحكومة في نهاية العام.
19	حزب الاتحاد العربي- فرع الأردن	أيار 1945	المصدر: صحيفة الدستور 2011 .
20	حزب حركة الوحدة العربية- فرع الأردن	تشرين الأول 1945	المصدر: صحيفة الدستور 2011.

الرقم	اسم الحزب	التأسيس	ملاحظات
21	جماعة الإخوان المسلمين	1946/1/9	من أبرز مؤسسيها إسماعيل البلبيسي، عبد اللطيف أبوقورة، عبد الحليم زيد الكيلاني، محمد عبد الرحمن خليفة.
22	حزب البعث العربي الاشتراكي	عام 1946	من أبرز رموزه عبد السلام المجالي، فرح نشيوات، أحمد خريس، أمين شقير، حكمت الساكت.

(*) رئيس الحكومة الثالثة لإمارة شرق الأردن التي تشكلت في 10 آذار 1922.

ب. الأحزاب والتنظيمات التقليدية المعارضة:

اتسمت التنظيمات التي نشأت على خلفية المعارضة السياسية للانتداب البريطاني والمعاهدة الأردنية البريطانية بالتنوع كذلك، فمن حزب الشعب الأردني (1927م)، أول حزب معارض، والحزب الأهم الذي ترك بصمة واضحة في مقارعة المعاهدة الأردنية البريطانية والعمل من أجل استقلال شرق الأردن، إلى حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني (1933م)، والذي أعيد تأسيسه في عام 1944، إلى جمعية الشباب الوطني الأردني (1933م)، ثم الحزب الوطني الأردني (1936م) في المنفى، مروراً بالمؤتمرات الوطنية الخمسة التي شكلت مظلة للعمل المؤسسي المعارض في الفترة من عام 1928 إلى عام 1936. وفي ما يلي مزيد من الضوء حول حزب الشعب، والمؤتمرات الوطنية وما تمخض عنها من تنظيمات حزبية:

1. حزب الشعب الأردني[3]:

تأسس حزب الشعب الأردني في آذار 1927، واستمر حوالي ثلاث سنوات فقط، لكنه قاد خلالها حركة المعارضة السياسية والشعبية للاتفاقية الأردنية البريطانية التي أبرمت في عام 1928، ولانتخابات المجلس التشريعي الأول في عام 1929، وكان وراء انعقاد المؤتمر الوطني الأردني الأول في السنة الآتية لتأسيسه.

(3) هاني الحوراني، مصدر سبق ذكره، ص42-43.

فقد عقد الحزب اجتماعه التأسيسي بتاريخ 14 نيسان 1927 بعد أن صرّحت له الحكومة بالعمل. وتشكّلت هيئته التأسيسية من ثمانية أعضاء، هم: هاشم خير رئيساً، شمس الدين سامي نائباً للرئيس، طاهر الجقة معتمداً، نظمي عبدالهادي سكرتيراً، طارق سليمان أميناً للصندوق، وسليمان السودي الروسان وعبدالمهدي الشمايلة وتوفيق النجداوي أعضاء.

وانتخب الحزب هيئة إدارية له من: سليمان السودي الروسان وراشد الخزاعي عن مقاطعة إربد؛ هاشم خير ومحمد النجداوي عن مقاطعة السلط؛ شمس الدين سامي عن الشركس؛ عبدالمهدي الشمايلة وحسين الطراونة عن مقاطعة الكرك؛ طاهر الجقة عن العرب المستوطنين في شرق الأردن[4].

ورداً على أعمال القمع والتنكيل التي نفّذها الاحتلال الفرنسي في سورية، وجّه حزب الشعب الأردني في أيار 1927 مذكرة احتجاج على هذه الأعمال وسلّمها إلى الأمير عبدالله، والمعتمد البريطاني في عمّان، ورئيس نُظّار شرق الأردن (الحكومة).

وقد نص برنامج الحزب على: النضال من أجل تأييد الحكم الدستوري بقيام حكومة نيابية مسؤولة برئاسة سمو الأمير عبدالله، صيانة استقلال البلاد، نشر المبادىء الاجتماعية والقومية والمعارف بين الأهلين، تحسين الأوضاع الاقتصادية للشعب، صيانة الحرية الشخصية وحق الملكية وحرية الأديان والمذاهب، وأخيراً نشر مبادىء الإخاء والمساواة بين أبناء الوطن الواحد. وأشار الحزب إلى اعتماد منهج العمل السلمي والأساليب المشروعة طريقاً له.

وفي آذار 1928، عقد حزب الشعب مؤتمره الأول، وانتخب هيئة إدارية موسعة له ضمت 18 عضواً، هم: هاشم خير رئيساً، سعيد المفتي نائباً للرئيس، طاهر الجقة معتمداً، نظمي عبد الهادي سكرتيراً، إضافة إلى الأعضاء الآتية أسماؤهم: شمس الدين سامي، سيدو الكردي، حسن الشربجي، سعيد حلاوة، يوسف البلبيسي، دليوان المجالي، حسين الطراونة، مثقال

(4) علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، 1916- 1946، الجزء الثاني، مركز الكتب الأردني، 1990، ص211-212.

الفايز، نمر الحمود، مصطفى المحيسن، سليمان السودي الروسان، راشد الخزاعي، محمد المحيسن، وفوزي النابلسي.

وبعد توقيع المعاهدة الأردنية البريطانية ونشر نصها الرسمي، قاد حزب الشعب حركة المعارضة الوطنية والشعبية التي اندلعت ضد المعاهدة، فقد سارت مظاهرات احتجاجية في مناطق مختلفة من شرق الأردن، لا سيما عمّان والسلط وإربد والرمثا وعجلون والكرك ودير أبي سعيد وجرش ومعان في يوم الجمعة 27 نيسان 1928، وردت السلطات على هذه التحركات باعتقال أبرز زعماء البلاد بضعة أيام، لكن هذا لم يوقف سيل الوفود والعرائض ومضابط الاحتجاج والشجب للمعاهدة، وسارت المظاهرات عدة أيام في السلط وعمّان. ورفعت شخصيات البلاد عرائض بتواقيعها إلى المندوب السامي البريطاني على فلسطين وشرق الأردن، أعلنت فيها رفضها هذه المعاهدة. ونشر المثقفون الأردنيون عشرات المقالات ضد المعاهدة في الصحف الفلسطينية والسورية. وقد توّج النضال الوطني والشعبي ضد المعاهدة بالدعوة إلى عقد المؤتمر الوطني الأردني الأول في 25 تموز 1928، وكان قادة حزب الشعب وراء تنظيمه والإعداد له.

وقد أعلن حزب الشعب الأردني حل نفسه عام 1930 في كتاب وجهه هاشم خير رئيس الهيئة التأسيسية إلى رئيس الحكومة بسبب استقالة غالبية قادته. ويعود ذلك إلى أن دور الحزب قد انتهى عملياً بعد أن تحول المؤتمر الوطني الأردني الأول إلى صيغة عمل سياسية دائمة لها هيئاتها القيادية المنتخبة، وانتقلت قيادة المعارضة إلى حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني الذي ضم قادة حزب الشعب وغيرهم من القيادات المحلية والمثقفين.

المؤتمر الوطني الأردني الأول[5]:

انعقد المؤتمر الوطني الأردني الأول يوم الأربعاء 25 تموز 1928 في مقهى حمدان في العاصمة عمّان. وحضره حوالي 150 مندوباً من مختلف المناطق، وناقش المؤتمر ثلاث قضايا رئيسة

(5) هاني الحوراني، مصدر سبق ذكره، ص45-47.

تتعلق بالمعاهدة الأردنية البريطانية، والقانون الأساسي لإمارة شرق الأردن، ومشروع قانون انتخاب المجلس التشريعي الذي أقرته الحكومة في 17 حزيران 1928.

وأقر المؤتمر ميثاقاً وطنياً من 11 بنداً كبرنامج إجماع وطني في مواجهة المعاهدة مع الإنجليز والتشريعات والإجراءات المنبثقة عنها. ونص الميثاق على أن إمارة شرق الأردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة، تدار بحكومة دستورية مستقلة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن الحسين وأعقابه من بعده.

ورفض المؤتمر الاعتراف بمبدأ الانتداب إلا كمساعدة فنية نزيهة لصالح البلاد. كما رفض وعد بلفور الخاص بفلسطين، واعتبره مخالفاً لعهود بريطانيا الرسمية للعرب، كما عدّ كل انتخاب يقع على غير قواعد التمثيل الصحيح أو على أساس عدم مسؤولية الحكومة أمام المجلس النيابي انتخاباً مصطنعاً لا قيمة تمثيلية له، ورفض كل تجنيد لا يكون صادراً عن حكومة دستورية مسؤولة، كما رفض تحمل شرق الأردن نفقات أي قوة احتلالية أجنبية، وعدَّ كل تشريع استثنائي لا يقوم على أساس العدل والمنفعة العامة وحاجات الشعب الصحيحة تشريعاً باطلاً، وأن شرق الأردن لا يعترف بكل قرض مالي وقع قبل تشكيل المجلس النيابي. ورفض التصرف بالأراضي الأميرية قبل عرضها على المجلس النيابي وتصديقه عليها، وأن كل بيع أو تصرف وقع قبل انعقاد المجلس النيابي يعد باطلاً.

وقد توّج المؤتمر أعماله بانتخاب لجنة تنفيذية موسعة من 30 عضواً، ضمت ممثلين عن ألوية الإمارة المختلفة، وذلك على النحو الآتي: عن لواء عمّان: هاشم خير، سعيد المفتي، طاهر الجقة، شمس الدين سامي، شاهر الحديد، وطارق سلمان. وعن لواء البلقاء: مثقال الفايز، حديثة الخريشة، محمد الحسين، نمر الحمود، نمر العريق العبادي، سالم أبو الغنم، ماجد العدوان، سليم البخيت، ويوسف طنوس. وعن لواء عجلون: راشد الخزاعي، سليمان السودي، علي نيازي، عبدالعزيز الكايد، سلطي الإبراهيم، محمد العيطان. وعن لواء الكرك: حسين الطراونة، عطوي المجالي، عطالله السحيمات، سلامة الشرايحة، ومصطفى المحيسن. وعن لواء معان: حمد بن جازي، إبراهيم الرواد، خشمان أبو كركي، ومحمد قباعة.

ثم تولت اللجنة التنفيذية بدورها انتخاب مكتب مصغر من خمسة أعضاء برئاسة حسين باشا الطراونة. واختار المؤتمر وفداً لرفع الميثاق الوطني الذي تم اعتماده إلى سمو الأمير عبدالله، ونقله أيضاً إلى المعتمد البريطاني في شرق الأردن.

ويذكر أن الأمير عبدالله قد استقبل الوفد مساء يوم انعقاده، ووعد بدراسة الميثاق، أما المعتمد البريطاني، فقد أعاد نص الميثاق الذي تسلمه بعد شهر، وتحديداً في 25 آب رافضاً بشكل تام كل ما تضمنه من مطالب.

شهدت الأشهر الآتية لانعقاد المؤتمر مواجهات سياسية حادة بين اللجنة التنفيذية وبين المعتمد البريطاني وحكومة حسن خالد التي اتسم أداؤها بالخضوع لإملاءات الأخير والموظفين الإنجليز، فقد وجهت اللجنة التنفيذية عدة مذكرات إلى كل من المعتمد البريطاني في شرق الأردن، والمندوب السامي في فلسطين، وعصبة الأمم المتحدة تضمنت المطالب التي نص عليها الميثاق الوطني، واستنكرت تدخلات المعتمد البريطاني في شؤون الحكومة الأردنية، وشجبت إمعان الحكومة في إصدار التشريعات المقيدة للحريات وفي الإقدام على سجن زعماء المعارضة.

وفي مواجهة المعارضة الشعبية المتزايدة أصدرت الحكومة تشريعات جديدة لقمع المعارضة مثل قانون العقوبات المشتركة (1928/8/10)، وقانون النفي والإبعاد، وعطّلت عدداً من الصحف المحلية، وعاقبت زعماء المعارضة بشتى العقوبات. وقد تصاعدت المواجهات بين الحكومة والمعارضة مع اقتراب موعد انتخابات المجلس التشريعي الأول، ودعا قادة المعارضة في ظل هذه المناخات إلى مقاطعة الانتخابات.

وفي خضم المواجهات المتصاعدة بين اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني وحكومة حسن خالد، أبلغت الحكومة رئيس اللجنة التنفيذية حسين الطراونة وسكرتيرها طاهر الجقة بضرورة وقف العمل باسم المؤتمر الوطني، والكف عن الأنشطة التي وصفتها بأنها معادية للحكومة، ودعت اللجنة التنفيذية إلى حل نفسها باعتبارها حزباً سياسياً غير مرخص له العمل، وإلا تعرضت للملاحقة القانونية. وردّت اللجنة التنفيذية على التهديد الحكومي (أيلول 1928) بكتاب ذكرت فيه أن المؤتمر الوطني ليس حزباً سياسياً يمكن التسلط عليه، فضلاً عن أنه لا يمكن فض أي حزب إلا بالاستناد إلى أسباب قانونية وفي ظروف استثنائية. وأكدت اللجنة

التنفيذية أنها ترفض حل نفسها إلا إذا تلقت طلباً بذلك من سمو الأمير عبدالله حتى لا تتحمل المسؤولية الأدبية عن قرار الحل أمام الشعب الأردني الذي انتخبها.

غير أن الحكومة نجحت في اجتذاب جزء من المعارضة إبان المواجهة مع قانون انتخاب المجلس التشريعي، إذ شارك في الانتخابات عدد من أقطاب اللجنة التنفيذية، وفازوا بعضوية المجلس التشريعي. كما عيّنت الحكومة اثنين من شيوخ عشائر البادية عن الوسط والجنوب في المجلس التشريعي[6]، وهما من أعضاء اللجنة التنفيذية. وفي ضوء هذه المعطيات، أعادت غالبية اللجنة التنفيذية النظر بعدم ميلها السابق التحول إلى حزب سياسي، بعد أسبوع من التئام المجلس التشريعي، بطلب إلى الحكومة تأسيس حزب سياسي باسم «حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني».

2. حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني[7]:

تقدم حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني إلى الحكومة بطلب تأسيس حزب سياسي بتاريخ 10 نيسان/إبريل 1929. وتألّفت الهيئة التأسيسية للحزب من ثمانية أعضاء، هم: حسين الطراونة رئيساً، هاشم خير نائباً للرئيس، سليم البخيت سكرتيراً، أيوب فاخر محاسباً، إضافة إلى الشخصيات الآتية كأعضاء: سليمان السودي الروسان، نمر الحمود، مصطفى المحيسن، وعلي سيدو الكردي. واعتمد الميثاق الوطني الأول برنامجاً له.

فقد مثّل حزب اللجنة التنفيذية الحزب الأكثر جذرية بعد حزب الشعب الأردني، حيث تمسك بمطلب الاستقلال التام، وقيام حكومة وطنية مسؤولة، ورفض المعاهدة الأردنية البريطانية. ودعا إلى قيام مجلس نيابي منتخب بحرية، وتطبيق بنود الميثاق الوطني الأول. ويذكر أنه الحزب الوحيد الذي عمّر أكثر من خمس سنوات بين عامي 1929 و 1964، وكانت له صحيفة ناطقة باسمه هي صحيفة «الميثاق»، إلا أنه تم تعطيلها بتاريخ 25 آب 1933 بعد صدور أعداد عدة منها.

(6) في المجالس التشريعية الأولى كان تمثيل البادية يتم من خلال تفويض شيوخ كل من البادية الوسطى والجنوبية اختيار ممثليهما بدون اللجوء إلى صناديق الاقتراع.

(7) هاني الحوراني، مصدر سبق ذكره، ص48.

وقد تولى حزب اللجنة التنفيذية مواصلة حمل لواء انعقاد المؤتمرات الوطنية التي دشنها حزب الشعب الأردني عام 1928، وهي المؤتمرات من الثاني إلى الخامس كما هو مبين في الجدول رقم (2). وشكلت هذه المؤتمرات في واقع الأمر إطاراً مؤسسياً للمعارضة الوطنية الأردنية خلال الفترة 1929- 1936.

الجدول رقم (2)

المؤتمرات الوطنية الخمسة في عهد الإمارة وتواريخ وأماكن انعقادها والجهات المنظمة لها

الرقم	المؤتمر	تاريخ الانعقاد	الجهة المنظمة	مكان الانعقاد
1	المؤتمر الوطني الأردني الأول	25 تموز 1928	حزب الشعب الأردني	مقهى حمدان، عمّان
2	المؤتمر الوطني الثاني	11 آذار 1929	حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني	عمّان
3	المؤتمر الوطني الثالث	25 أيار 1930	=	إربد
4	المؤتمر الوطني الرابع	15 آذار 1932	=	عمّان
5	المؤتمر الوطني الخامس	5 حزيران 1933	=	عمّان

المؤتمرات الوطنية من الثاني إلى الخامس:

(أ) المؤتمر الوطني الثاني[8]:

عُقد المؤتمر الوطني الثاني بتاريخ 7 كانون الأول 1929. وترأس المؤتمر حسين الطراونة، وألقى كلمة الافتتاح السكرتير العام للمؤتمر طاهر الجقة، شرح فيها الأوضاع الاقتصادية في البلاد، ثم تحدث نجيب أبو الشعر عضو المجلس التشريعي، مؤكداً ضرورة إجراء انتخابات

(8) خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية 1946- 1970، 2001، ص26- 27.

جديدة للمجلس، وتشكيل حكومة وطنية جديدة مسؤولة أمامه. وطالبت مداخلات أخرى بإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، وإعلان الاستقلال، والسعي نحو الوحدة العربية.

وقد أكد المؤتمر أهمية الإخلاص لأمير البلاد ولأعقابه من بعده، ودعا إلى بذل المساعي لتحقيق الغاية النبيلة التي ثار العرب من أجلها وهي الاستقلال التام، وحث الحكومة على تحقيق بنود الميثاق الوطني، وتعديل القوانين المجحفة، وإلغاء القوانين الجائرة مثل قانون منع الجرائم وقانون النفي والإبعاد وقانون العقوبات المشتركة، كما دعا إلى الاحتجاج على وعد بلفور وصون السيادة القومية.

(ب) المؤتمر الوطني الثالث[9]:

عُقد المؤتمر الوطني الثاني في إربد بتاريخ 25 أيار 1930، واستعرض المؤتمر أحوال البلاد سياسياً وإدارياً واقتصادياً، واستخلص أن الحكومات التي تألفت منذ عام 1921 كانت مخالفة للأصول الدستورية. واعتبر أن ما يشهده شرق الأردن من اضطراب سياسي وفوضى إدارية وأزمات اقتصادية إنما هو نتيجة هذا الوضع الذي تعيشه البلاد منذ فصلها عن سورية. وفي ما يلي أبرز قرارات المؤتمر:

1. تشكيل حكومة دستورية مسؤولة أمام مجلس نيابي، وكل حكومة تشكل على غير هذا الأساس لا تكون مشروعة.
2. لا تعترف الأمة بمشروعية المجلس التشريعي الذي ألفته الحكومة غير المشروعة ولا تتقيد بمقرراته.
3. إلغاء القوانين الاستثنائية لمخالفتها روح التشريع كقانون النفي والإبعاد وقانون منع الجرائم والعقوبات المشتركة.
4. الاستغناء عن الموظفين المعارين لحكومة شرق الأردن حرصاً على الوحدة الإدارية.

(9) منيب الماضي، وسليمان الموسى، مصدر سبق ذكره، ص328 و229.

5. معالجة ما وصلت إليه البلاد من سوء الحالة الاقتصادية باتخاذ تدابير خاصة.

6. اتباع سياسة مالية تكفل الاستقرار المالي في موازنة الدولة.

7. جباية الضرائب من الشركات الأجنبية صاحبة الامتيازات كما تجبى من الأهلين.

8. منع التضخم في تشكيلات الحكومة وإرجاعها إلى حد يتناسب وحالة البلاد ومقدراتها المالية.

9. المطالبة بإعادة ينابيع الحمّة إلى الأردن كما كانت في السابق.

10. تشجيع رؤوس الأموال العربية للقيام بمشروعات عمرانية واقتصادية لازدهار البلاد بالنسبة لمنح الامتيازات الاقتصادية.

11. اعتبار الخط الحجازي وقفاً إسلامياً كما هو، وتسليم إدارة هذا الخط إلى لجنة إسلامية لاستثماره والإشراف على شؤونه.

12. توسيع نظام التعليم الابتدائي بصورة تسد حاجات البلاد وتأسيس مدارس للعشائر.

13. توحيد الجهود مع البلاد العربية لدرء الأخطار الاستعمارية والصهيونية وتحقيق المبادىء القومية، مع السعي لتقرير الاتحاد العربي المركزي على قواعد الاتفاق بين حكومات البلاد العربية على أن يحتفظ كل قطر بخصائصه الداخلية وشكل حكومته الخاصة.

(ج) المؤتمر الوطني الرابع[10]

عُقد المؤتمر الوطني الرابع في عمّان بتاريخ 15 آذار 1932. وأصدر المؤتمر القرارات الآتية إزاء الأوضاع التي تمر بها البلاد: عدم الاعتراف بالمعاهدة الأردنية البريطانية، المطالبة بإنشاء حكومة دستورية، الاستغناء عن خدمات الموظفين المستعارين، خفض الضرائب بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية للسكان، إلغاء القوانين الاستثنائية، مقاومة كل مسعى يراد به إدخال الصهيونية إلى البلاد، ومشاطرة البلاد العربية أمانيها في الاستقلال والتحرر.

(10) منيب الماضي، وسليمان موسى، المصدر السابق نفسه، ص339.

(د) المؤتمر الوطني الخامس[11]

عقد المؤتمر الوطني الخامس في أوتيل الكمال بعمّان يوم الثلاثاء 6 حزيران 1933. وشارك فيه وفد من سورية وآخر من فلسطين. وخرج المؤتمر ببرنامج متكامل من خلال مقرراته التي تأثرت بمناخ الصعوبات الاقتصادية التي تعيشها البلاد، وكذلك تأزم الوضع السياسي بسبب نجاح مساعي الوكالة اليهودية مد نفوذها إلى شرق الأردن وإبرام اتفاقيات وعقود استئجار أراض لاستصلاحها وزراعتها، وهذا ما أثار قلق وغضب الأهالي من مخاطر التوسع الصهيوني نحو شرق الأردن.

أكّد المؤتمر مقرراته السابقة بالدعوة إلى «تأليف حكومة وطنية بمسؤولية مشتركة على أساس الكفاءة والثقة التامة، وأن تقوم هذه الحكومة بمفاوضة الحكومة البريطانية لتعديل المعاهدة بصورة تضمن حقوق البلاد وسيادتها القومية». ودعا إلى «إلغاء القوانين الاستثنائية لمخالفتها روح التشريع، كقانون النفي والإبعاد، وقانون منع الجرائم، وقانون العقوبات المشتركة».

وعالج المؤتمر في البند الثالث من مقرراته قضية تسرب الأراضي إلى يد الوكالة اليهودية، حيث استنكر «ما تقوم به الصهيونية من دعايات للانتقاص من حقوق شرق الأردن تحقيقاً لمطامعهم الخاطئة»، ودعا إلى «وضع تشريع قاطع لمنع بيع الأراضي لليهود، وتعاملهم مع شرق الأردن بأي شكل من الأشكال، وأن يمنع كل يهودي من الإقامة الدائمة في شرق الأردن»، كما دعا إلى «الاستغناء عن الموظفين المستعارين في حكومة شرق الأردن حرصاً على الوحدة الإدارية».

وتناول المؤتمر في البند السادس من مقرراته معالجة ما وصلت إليه البلاد من سوء الأحوال الاقتصادية، وتقدم بمجموعة من التدابير التي دعت إلى «إعفاء بقايا الأموال الأميرية لغاية عام 1933؛ إعفاء القرى المحلة من جميع الضرائب بنسبة ما أصابها من محل؛ تحصيل الضرائب والرسوم بوجه عام بصورة تتناسب مع مقدرة المكلفين؛ تأجيل ديون المصرف

(11) محمد خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، دراسة في الموقف الشعبي الأردني، 1918- 1938، وزارة الثقافة، عمّان، الأردن، 2008. وكذلك هاني الحوراني، مصدر سابق، ص49-51.

الزراعي لمدة يتمكن خلالها المستقرض من تحسين موارده لتسديد هذه الديون، ووقف بيع أراضي المديونين للمصرف المذكور؛ توسيع رأسمال المصرف الزراعي لدرجة يمكن معها إسعاف جميع المحتاجين من الزراع، وإقراض هؤلاء المحتاجين ما يحتاجونه من أموال مدة كافية؛ تعديل قانون الرخص على وجه يضمن حقوق الطبقات الفقيرة وحقوق الخزينة معاً؛ إيجاد مشاريع عمل لتشغيل الزراع والعمال العاطلين عن العمل؛ عقد قرض واف للقيام بمشروع ري الغور، وتفويض أراضي الغور للأهلين على أسس الحاجة؛ اتخاذ الطرق الاقتصادية الناجعة لإيجاد أسواق لمنتجات شرق الأردن؛ تعميم التشجير في الأراضي الصالحة للتشجير، وسن تشريع يكفل صيانة المزروعات والمغروسات؛ اتباع سياسة مالية تكفل الاستقرار المالي في موازنة الدولة؛ جباية جميع الضرائب من الشركات الأجنبية صاحبة الامتيازات كما تُجبى من الأهلين، وتقاضي حصص معينة من الشركات الأجنبية لحساب خزانة الدولة على أساس يتكافأ مع استفادة تلك الشركات؛ منع التضخم في تشكيلات الحكومة وإرجاع هذه التشكيلات إلى حد يتناسب مع حالة البلاد ومقدراتها المالية؛ المطالبة بإعادة ينابيع الحمّة إلى ملكية شرق الأردن كما كانت في السابق؛ تشجيع رؤوس الأموال العربية للقيام بمشاريع عمرانية وإنهاض البلاد اقتصادياً وترجيح الشركات ورؤوس الأموال العربية عند الامتيازات الاقتصادية؛ اعتبار الخط الحديدي الحجازي وقفاً إسلامياً كما هو واقع الحال، وتسليم إدارة هذا الخط إلى لجنة إسلامية لاستثماره والإشراف على شؤونه؛ تنفيذ مشروع فرض أجور على التعليم الثانوي نظراً لسوء الحالة الاقتصادية؛ وتوسيع نطاق التعليم الابتدائي بصورة تفي بحاجة البلاد، وتأسيس مدارس للعشائر.

وفي مجال الوحدة العربية، دعا المؤتمر الخامس إلى توحيد «الجهود مع البلاد العربية لدرء الأخطار الاستعمارية والصهيونية وتحقيق مبادىء القومية، مع السعي لتقرير الاتحاد العربي اللامركزي على قواعد الاتفاق بين حكومات البلاد العربية المجزأة على أن يحتفظ كل قطر بخصائصه الداخلية وشكل حكومته الخاصة».

أما على الصعيد الداخلي، فقد قرر المؤتمر تشكيل لجان في كل مقاطعة من مقاطعات شرق الأردن تتصل باللجنة التنفيذية للعمل على تنفيذ قرارات المؤتمر، وإصدار جريدة «الميثاق» لتكون ناطقة باسم اللجنة التنفيذية.

1. المؤتمر الاقتصادي الأردني الأول[12]

كان لانقسام اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني وتشتت أعضائها، والتحاق المعارضة بالمجلس التشريعي، وتأزم الوضع الاقتصادي في البلاد، أكبر الأثر في انعقاد المؤتمر الاقتصادي في عمّان أواخر حزيران 1933. وقد دعا لانعقاد هذا المؤتمر الشيخ مثقال الفايز، وحضره حشد واسع جداً من شيوخ ووجهاء البلاد، وكان قد برز اتجاه لدى بعض هؤلاء للاتصال بالوكالة اليهودية وعرض تأجير أراضيهم لها. وتركزت مقررات المؤتمر على مطالب اقتصادية، جاء بعضها مماثل لمقررات المؤتمر الوطني الخامس. وقامت لجنة انتخبها المؤتمر برئاسة مثقال الفايز وعضوية شمس الدين سامي، وراشد الخزاعي، ومحمود الفنيش، وخليل مدانات برفع توصياته إلى الأمير عبدالله برجاء إصدار إرادته بتنفيذها.

2. مؤتمر الشعب الأردني العام[13]

أما المظهر الرئيس الثاني من مظاهر الانقسام في الحركة السياسية الأردنية، فقد مثّله انعقاد مؤتمر الشعب الأردني وقد بدأ التحضير لهذا المؤتمر في مطلع عام 1933، وقدّم القائمون على هذا النشاط وفي مقدمتهم ماجد العدوان وعفّاش العدوان طلباً رسمياً لانعقاده يوم 16 أيار 1933، أي قبل انعقاد المؤتمر الوطني الخامس بثلاثة أسابيع، وهذا يعزز فرضية أن هذا المؤتمر قد عقد لمناوئة حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني، وكان على رأس الفريق الساعي لإيجاد حزب جديد مؤثر الحكومة والمعتمد البريطاني للتخفيف من أثر المعارضة.

وانتخب هذا المؤتمر لجنة تنفيذية ذات تمثيل واسع للمناطق والعشائر من 49 عضواً توزعوا على النحو الآتي: منطقة الكرك (7)، منطقة الطفيلة (3)، بني صخر (2)، الحويطات (2)، منطقة السلط (6)، بني حسن (3)، منطقة مادبا (3)، عبّاد (2)، منطقة عمّان (5)، عشائر الحديد (1)، ومنطقة إربد (14)، ومنطقة العقبة (1).

(12) خليل الحجاج، مصدر سبق ذكره، ص33.

(13) محمد خريسات، مصدر سبق ذكره، ص124– 129.

وانتخب المؤتمر مكتباً دائماً له من 23 عضواً، هم الآتية أسماؤهم: ناجي العزام (إربد) رئيساً، سعيد الصليبي (السلط) نائباً للرئيس، مصطفى المحيسن (الطفيلة) نائباً للرئيس، سعيد المفتي (عمّان) سكرتيراً، نجيب الشريدة (إربد) سكرتيراً، وعلي خلقي، وقاسم الهنداوي، وعبدالله كليب الشريدة، ومحمود الفنيش، ومحمد الأمين المومني، وفايز المجالي، وصالح العوران، وسليمان بن طريف، وهاشم خير، والخوري أيوب تادرس، ومطلق أبو الغنم، وسعيد حلاوة، وطاهر المحمد أبو السمن، وظاهر الذياب، وحديثة الخريشا، وحمد بن جازي، وعطاالله المواجدة، وعلاء طوقان، أعضاء. ويذكر أن رئيس المكتب الدائم للمؤتمر قد استقال في 18 تشرين الأول 1934، ويرجح أنه استقال لعدم فوزه في انتخابات المجلس التشريعي.

واتخذ المؤتمر قرارات عدة لم تخرج عن نطاق قرارات اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني، وهذه القرارات، هي:

- يعلن أعضاء مؤتمر الشعب الأردني المجتمع هذا اليوم والممثلون تمثيلاً حقيقياً لبلاد الإمارة إخلاصهم لسمو أمير البلاد المعظم وأعقابه من بعده.
- بما أن الصحف أكثرت من البحث في موضوع الصهيونية في شرق الأردن، فإن مؤتمر الشعب الأردني المنعقد على أساس مقاومة الصهيونية، يستنكر الصهيونية ويقرر مقاومتها والعمل على صيانة تراب الأجداد.
- السعي لإصلاح الوضع الحكومي الحاضر وتأليف حكومة وطنية ذات مسؤولية مشتركة.
- السعي لإعفاء بقايا الأموال الأميرية لغاية 1932 دون استثناء.
- السعي لتعديل المعاهدة الأردنية.
- السعي لتخفيف الضرائب والرسوم إلى حد يتناسب مع أوضاع البلاد الاقتصادية.
- المطالبة بتعديل قانون الرخص الذي لا يتفق مع روح العدالة.
- السعي لتأجيل ديون المصرف الزراعي مدداً طويلة كي يتسنى للزراع تسديد الأقساط دون أن يلحق بهم أي ضيق.
- المفاوضة مع شركة البترول العراقية لمراعاة نصوص الاتفاقية وحصر الأعمال في أبناء بلاد الإمارة.
- السعي لإصلاح دائرة الزراعة وجعلها صالحة لترقية الزراعة طبقاً للأصول الحديثة.

- السعي لإصلاح حالة المعارف، وتعميم التحصيل الابتدائي، وإرسال بعثات علمية لتلقي العلوم الزراعية.
- السعي لإيجاد مبالغ مالية كافية لإنعاش الفلاح الأردني من رؤوس أموال عربية بفوائد معتدلة أو عن طريق الاقتصاد في الإدارة.
- السعي لتنفيذ مشروع الكلية الداخلية بالنظر إلى حاجة البلاد إليها.
- يدعو مؤتمر الشعب الأردني الكريم إلى الاتفاق وتأليف القلوب وتوحيد الصفوف.
- انتخاب لجنة تنفيذية لمؤتمر الشعب الأردني المجتمع اليوم بحكم الطبيعة، بحيث أن أغلب أعضائها انسحب من تلك اللجنة والبقية الباقية اتخذت لنفسها حزباً سياسياً باسم حزب اللجنة التنفيذية الأردنية.

ويُذكر أن مؤتمر الشعب العام قد ركز في مقرراته على مقاومة الصهيونية واستنكارها، رداً على الاتهامات التي وجهها إليه حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني. وبعد قيام حزب الشعب العام، أخذ الحزبان يتبادلان التهم، ويستدرجان برقيات الدعم من المناطق المختلفة في الإمارة. واستمر حزب الشعب العام في نشاطه حتى عام 1936، ولم يتوقف عن اتخاذ المواقف المنددة بالصهيونية. غير أن الحزبين انخرطا في انتخابات المجلس التشريعي، لكن فرص حزب الشعب العام كانت أكبر حتى أن أعضاءه احتلوا معظم مقاعد المجلس التشريعي الثالث.

(ج) الأحزاب والتنظيمات العقائدية:

نشأت في العقد الأخير من عهد إمارة شرق الأردن مجموعة جديدة من الأحزاب والتنظيمات، وقد تميزت هذه التنظيمات بكونها ذات خلفية عقائدية، وهي الأولى من نوعها ضمن مجموعة الأحزاب والتنظيمات التي نشأت في عهد الإمارة. وتشمل هذه المشاريع نوعين من التنظيمات: النوع الأول هو فروع أردنية لتنظيمات ذات طابع قومي، أما النوع الثاني فهو يتعلق بتنظيمات عقائدية تغطي العائلات الثلاث الرئيسة اليسارية والإسلامية والقومية.

1. الفروع الأردنية للتنظيمات القومية:

الحزب السوري القومي الاجتماعي[14]:

تأسس هذا الحزب من قبل مجموعة من المثقفين في سورية الكبرى عام 1932 بزعامة أنطون سعادة، وكان من المؤسسين الأردنيين فيه زهاء الدين الحمود. وفي عام 1935، أصبح لهذا الحزب عدة فروع في الأردن وفلسطين، من بينها فرع في عمّان وآخر في السلط. وكان من أبرز أهداف الحزب تحقيق الوحدة السورية الكاملة. وتركزت مبادىء الحزب الأساسية حول الأمة السورية والوطني السوري والنهضة السورية، ومن مبادئه الإصلاحية فصل الدين عن الدولة، وإلغاء الإقطاع وتنظيم الاقتصاد القومي على أساس الإنتاج وإنصاف العمل، وإعداد جيش قوي يكون ذا قيمة فعلية في تقرير مصير الأمة والوطن.

حزبا الاتحاد العربي والوحدة العربية[15]:

أشار الباحث زياد أبوغنيمة في مادة له نُشرت في صحيفة الدستور الأردنية بعنوان «جولة في ذاكرة الوطن: الحياة الحزبية في عهد الإمارة»، إلى وجود فرع لحزب الاتحاد العربي تأسس في أيار 1945، وإلى وجود فرع لحزب حركة الوحدة العربية تأسس في تشرين الأول 1945. وذكر أبو غنيمة أن من أبرز رموز فرع الأردن في حزب الاتحاد العربي: يوسف عزالدين العدوي، إسماعيل البلبيسي، سليم البخيت الدبابنة، عبدالرحيم جردانة، جودت شعشاعة، عيسى العوض عمّاري، محمد علي بدير، محمد الشريقي، وعبدالرحمن فرعون، وأن من أبرز أهدافه الإيمان بأن العرب يؤلفون أمة واحدة في بقعة واحدة تمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي، وتوحدهم الأصول الواحدة والتاريخ المشترك والإرادة الواحدة ورفض الاستعمار بجميع أشكاله، واستنكار المؤامرة الصهيونية على عروبة فلسطين ومقاومتها بكل الوسائل.

---

(14) انظر: محمد خريسات، مصدر سبق ذكره، ص146، وكذلك: عبدالله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، مؤسسة آل البيت، 1992، ص61– 63.

(15) صحيفة الدستور، «جولة في ذاكرة الوطن: الحياة الحزبية في عهد الإمارة»، 19/2/2011.

أما فرع الأردن في حزب حركة الوحدة العربية، فقد أورد أبو غنيمة أن من أبرز رموزه: هاشم خير، ماجد سلطان العدوان، عبدالرحمن فرعون، صبري الطباع، سعود النابلسي، عيسى العوض عمّاري، ومثقال الفايز. ومن أبرز أهداف هذا الحزب السعي على الصعيدين الرسمي والشعبي لتحقيق الوحدة العربية بين الأقطار الشامية والعراق، أي مشروع الهلال الخصيب.

2. الحلقات الماركسية[16]:

تأسست الحلقات الماركسية في عام 1943، ومن أبرز رموزها: نبيه ارشيدات، نبيه شوارب، يعقوب زيادين، عيسى مدانات، جميل البدور، وديع برقان، فريد العكشة، وحنا الهلسة. وتكمن أهمية هذه الحلقات في أنها تحولت لاحقاً إلى نواة اندمجت بعد نكبة فلسطين في مطلع الخمسينيات مع عصبة التحرر الوطني الفلسطيني (الحزب الشيوعي الفلسطيني) وتشكل منهما الحزب الشيوعي الأردني بقيادة المناضل الفلسطيني فؤاد نصار.

3. جماعة الإخوان المسلمين[17]:

تأسست النواة الأولى للجماعة في 19 تشرين الثاني 1945، وصدر الترخيص للجماعة عن مجلس الوزراء في أوائل عام 1946، ونشرته صحيفة الجزيرة في عددها رقم (1074)، حيث جاء فيه: قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ 9 كانون الثاني السماح للوجيه إسماعيل البلبيسي وإخوانه السادة عبد اللطيف أبو قورة، وإبراهيم جاموس، وراشد دروزة، وقاسم الأمعري، وغيرهم بتأسيس جمعية في شرق الأردن تدعى جمعية الإخوان المسلمين، وافتتح المركز العام للجماعة برعاية الملك عبدالله.

وكان تأسيس الجماعة بمبادرة من الحاج عبد اللطيف أبو قورة الذي اتصل بالمرشد العام للإخوان المسلمين حسن البنا، وتعرف على الجماعة، وكان عضواً في الهيئة التأسيسية (مجلس

---

(16) زياد أبو غنيمة، صحيفة الدستور، مصدر سبق ذكره.

(17) إبراهيم غرايبة، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، 1946/1996، دار سندباد للنشر، عمّان، الأردن، 1997، ص47– 48، ص51– 52.

شورى الإخوان في مصر)، ويبدو أن هذه الهيئة كانت تضم قيادات الإخوان في أقطار عربية، فقد كان من أعضائها أيضاً الشيخ محمد محمود الصواف رئيس الإخوان في العراق، والشيخ مصطفى السباعي رئيس الإخوان في سورية.

وقد طلب أبوقورة من المرشد العام أن يرسل دعاة إلى الأردن. ويذكر محمود عبدالحليم أن عبدالحكيم عابدين أحد قادة الإخوان الأوائل، زار بلاد الشام في عام 1942، وقابل الملك عبدالله الذي أبدى إعجابه بدعوة الإخوان وقيادتهم. ويبدو أن سعيد رمضان من إخوان مصر كان مكلفاً بمتابعة تأسيس الإخوان في الأردن، حيث كان يطوف مع الحاج أبوقورة على المدن الأردنية، ويلتقي المجموعات التأسيسية التي شكلت نواة شُعب الإخوان في الأردن.

الفصل الثاني

الأحزاب السياسية في الفترة 1946- 1957

تميزت هذه المرحلة على صعيد الأحزاب السياسية بأمرين مهمين؛ الأول هو صدور الدستور الأردني لسنة 1952 في عهد الملك طلال (المملكة الثانية)، متضمناً للمرة الأولى في تاريخ المملكة نصاً صريحاً على حق الأردنيين في تأليف الأحزاب السياسية، على أن تكون غايتها مشروعة، ووسائلها سلميّة وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور (المادة 16). أما الأمر الآخر فهو صدور أول قانون للأحزاب السياسية في عام 1954، ثم صدور قانون بديل له في عام 1955.

ويذكر أن كلا القانونين عدّا أن الحزب السياسي «هيئة مؤلفة من 10 أشخاص فأكثر غرضها تنظيم وتوحيد مساعيها في المضمار السياسي».

أما أبرز الفروقات بين هذين القانونين، فهو أن القانون الأول يعد أكثر ديمقراطية، ويتجلى ذلك في أنه ربط حق مجلس الوزراء في رفض ترخيص الحزب ببيان الأسباب الداعية لذلك، وإذا لم يتسلم الحزب إشعاراً بالنتيجة خلال 45 يوماً يحق له مباشرة أعماله كما لو أنه قد سجل حسب الأصول. وفي حالة تبليغ الحزب بالرفض رسمياً، فللحزب أن يعترض على قرار

الحكومة خلال مدة شهر لدى محكمة التمييز بوصفها محكمة عدل عليا. بينما أعطى القانون اللاحق الحق لمجلس الوزراء بمنح الترخيص أو رفضه ويكون قراره قطعياً.

وانسجاماً مع وظيفة التقييد للعمل الحزبي التي أنيطت بقانون 1955، فقد أباحت المادة العاشرة منه لمجلس الوزراء أن يقرر حل الحزب إذا اقتنع أنه خالف أحكام الدستور والقانون، بينما أجاز قانون 1954 لمجلس الوزراء فقط الحق بوقف نشاط الحزب، مقابل حق الحزب بالاعتراض على القرار الإداري لدى محكمة التمييز بوصفها محكمة عدل عليا.

ونعرّف في ما يلي بأبرز الأحزاب التي نشأت خلال هذه الفترة:

حزب النهضة العربية(18):

تأسس حزب النهضة في 7 أيار 1947 بُعيد الاستقلال وصدور الدستور الأول للمملكة، ورخّصت الحكومة حزباً آخر في اليوم نفسه، هو حزب الشعب الأردني، وكان الملك عبدالله يرمي من وراء ذلك إلى تقليد طريقة الحكم البريطانية المعروفة بنظام الحزبين اللذين يتداولان السلطة، حيث يشكل أحدهما الحكومة، ويشكل الآخر معارضة الظل. ونص النظام الأساسي لحزب النهضة على أهداف رئيسة منها:

1. العمل على تحقيق أهداف الأماني القومية، وأهداف الثورة العربية الكبرى.
2. إنهاض البلاد سياسياً وزراعياً واقتصادياً وثقافياً.
3. الاستفادة من موارد البلاد الطبيعية.

وعقد الحزب مؤتمراً قومياً في 12 أيلول 1947 لإقرار ميثاق وحدة سورية الكبرى الصادر في 8 آذار 1920، وأصدر الحزب صحيفتين: الأولى «الجهاد» عام 1948، وأشرف على تحريرها هاشم خير؛ والثانية «النهضة» عام 1949، وأشرف على تحريرها إسماعيل البلبيسي. وقد وجّه الملك عبدالله الأول للمؤتمر كلمة تشيد بهذا الحزب، نشرت في العدد الأول من جريدة النهضة.

(18) منيب الماضي، وسليمان موسى، مصدر سبق ذكره، ص435.

وتألفت قيادة الحزب من: هاشم خير رئيساً، عبدالله الكليب نائباً للرئيس، زيد صبحي سكرتيراً، سليم البخيت أميناً للصندوق، إضافة إلى: مثقال الفايز، حسين الطراونة، صبري الطباع، عبدالرحمن ارشيدات، أحمد ماضي، إسماعيل البلبيسي، وصفي ميرزا، محمد منور الحديد، محمد علي بدير، جودت شعشاعة،أحمد الحسين، أحمد الحمود، سليمان السودي، علي النابلسي. وبعد وفاة رئيسه هاشم خير عام 1948، خلفه إسماعيل البلبيسي، وواصل الحزب نشاطه حتى أواخر عام 1950، حيث انحل من تلقاء نفسه.

حزب الشعب الأردني[19]:

تأسس حزب الشعب الأردني في أيار 1947، ورفع الحزب شعارات إنهاض البلاد سياسياً وإنعاشها اقتصادياً وتطويرها ثقافياً واجتماعياً. واستخدم الحزب للتبشير بمبادئه والدعاية لأعضائه من خلال الجريدة التي يصدرها باسم «الرائد» وكان يشرف على تحريرها أمين أبو الشعر. ويذكر أنه كان يُنظر لهذا الحزب باعتباره الحزب الذي يمثل معارضة الظل حسب تصور الملك عبدالله الأول.

من أعضائه عبد المهدي الشمايلة رئيساً، محمد ناجي العزام، تركي الكايد، شلاش المجالي، محمد السمرين، مرشد أبوسالم، فرح أبو جابر، طاهر الذياب، أحمد أبو راس، محمد الحباشنة، عيسى مدانات، فريوان المجالي، وناصر الطلاق.

وكانت الدعاية الشخصية التي مارسها الحزب خدمة لأعضائه سبباً في حله في تموز 1947، بعد شهرين من تأسيسه، فغادر أعضاؤه إلى دمشق، ولكن في 15 تشرين الأول 1953، وبعد العمل بدستور 1952، عاد الحزب إلى الظهور مرة ثانية بترخيص من الحكومة، وبرئاسة عبدالمهدي الشمايلة نفسه إضافة إلى مجموعة من الأعضاء الجدد، منهم: سليمان السودي، عيسى العوض، عبدالكريم الخص، قبلان الشهوان، وفايز العزام. وحاول الحزب توسيع صفوفه بالاتصال مع الجمهور ودعوته لتأييد مبادئه الإصلاحية، لكنه فشل في ذلك، فتفرق أعضاؤه وانحل الحزب من تلقاء نفسه لاحقاً.

(19) عبدالله نقرش، مصدر سبق ذكره، ص45.

حزب الاتحاد الوطني[20]:

تأسس حزب الاتحاد الوطني في 17 تشرين الثاني 1952 وحصل على الترخيص من الحكومة، وجاء في نظامه الأساسي أنه يسعى لتوطيد أركان الاستقلال والحرية، ورفع مستوى الشعب اجتماعياً واقتصادياً، كما يسعى لتحقيق الوحدة العربية. وتشكل مؤسسو الحزب من[21]: فلاح المدادحة، حسن اليوسف، محمد السعد، سليمان الخليل، عبدالله الكليب، فهمي العلمي، صبحي زيد الكيلاني.

ومع أن مبادىء الحزب تتفق والشعور العام للمواطنين إلا أنه لم يحظ باهتمامهم، ربما لأن الأحزاب العقائدية بدأت بالنشاط، وطرحت نفسها بصورة أكثر اتفاقاً مع معتقدات الناس ومطالبهم.

وبعد أن انتهى الانتداب البريطاني على الأردن، وأعلن الاستقلال عام 1946، نشط أشخاص المعارضة من الزعامات غير التقليدية لا سيما المثقفون منهم، وحاولوا تنظيم أنفسهم في أحزاب سياسية «تقدمية»، متأثرين بالعقائد السياسية التي بدأت تتفاعل في المنطقة العربية عامة، والمشرق العربي بصورة خاصة. ومع أن الحكومة تحفظت حول إنشاء هذه الأحزاب في البداية إلا أنها قبلت نشاطاتها السياسية كأمر واقع، وخاصة بعد صدور دستور 1952، حيث رغب الأردنيون في إنشاء أحزاب أردنية إلى جانب الأحزاب العقائدية ذات المنشأ الخارجي. وكان من هذه الأحزاب:

الحزب العربي الأردني والجبهة الوطنية[22]:

تجمع في عام 1946 حول زعيم المعارضة في حينه د. صبحي أبو غنيمة مجموعة من المثقفين الأردنيين بهدف إنشاء حزب سياسي يجمع المعارضة في إطار نظام برلماني ديمقراطي. فنشأ الحزب العربي الأردني، وكان من أعضائه: علي مسمار، عبدالرحيم الواكد، سليمان النابلسي،

(20) عبدالله نقرش، المصدر السابق نفسه، ص45.

(21) منيب الماضي، وسليمان موسى، تاريخ الأردن، مصدر سبق ذكره، ص597.

(22) عبدالله نقرش، مصدر سبق ذكره، ص46–48.

صبحي زيد، ميخائيل الفاخوري، أمين الخصاونة، محمد القرعان، صلاح طوقان، ميخائيل الهلسة، وصفي ميرزا، وشفيق ارشيدات. وكانت تجمع هؤلاء مجموعة من المطالب تم تحديدها على النحو الآتي:

- وضع دستور ديمقراطي من قبل هيئة تأسيسية وبناء على مبدأ الفصل بين السلطات.
- إجراء انتخابات نيابية حرة.
- تأليف حكومة منبثقة عن الشعب ومسؤولة أمام المجلس النيابي.
- إطلاق الحريات العامة وحمايتها وشجب جميع القوانين الاستثنائية.
- الالتزام بميثاق الجامعة العربية.
- تعديل المعاهدة البريطانية الأردنية، وإنهاء آخر وجود بريطاني في الأردن.

وقد مثلت هذه المطالب خطوة متقدمة في الوعي السياسي للمعارضة، حيث ربطت الاحتياجات الداخلية القانونية والسياسية بالمطالب الخاصة بالعلاقات الخارجية على الصعيدين العربي والبريطاني، لكن الموقف الصدامي الذي اتخذه الحزب في مواجهة حكومة توفيق أبو الهدى أدى إلى اعتقال بعض أعضائه، ما أضعف قدرة الحزب على الاستمرار. ويذكر سليمان النابلسي أن أعضاء الحزب بقوا على صلة، والتأموا في جبهة وطنية واسعة قامت ضمن ردود الأفعال على قيام إسرائيل وهجرة عرب فلسطين إلى الأردن، وكان من أعضائها[23]: قدري طوقان، يحيى حمودة، عبد القادر الصالح، رشاد مسودي، عبد الرحمن شقير، جبرا الأنقر، إبراهيم بكر، عبد المجيد أبو حجلة، نبيه ارشيدات، محمد اليحيى، صالح عون الله، سليمان السودي، تركي الكايد، أحمد الحمود، فائق وراد، فضل الطاهر، نمر حسن العزة، محمود القاضي، جودة شهوان، جريس حمارنة، فخري مرقة، ومحمود العبد خير الدين.

وبما أن الجبهة كانت تشتمل على مجموعة من ذوي الاتجاهات اليسارية الواضحة، لم توافق الحكومة على الترخيص لهم بتشكيل حزب سياسي، إلا أن د. عبدالرحمن شقير حصل على رخصة بإصدار صحيفة أسبوعية ناطقة بلسانهم باسم «الجبهة» استمرت بالصدور من أيار

(23) منيب الماضي، وسليمان موسى، تاريخ الأردن، مصدر سبق ذكره، ص599.

إلى آب 1954، ولما لم تكن هذه الجبهة منظمة بطريقة محكمة، بقيت مجرد إطار فضفاض يجمع أعضاء الحزب العربي وأنصارهم حتى تمخض عن تشكيل «الحزب الوطني الاشتراكي».

الحزب الوطني الاشتراكي[24]:

تأسس هذا الحزب في عمّان بتاريخ 7 تموز 1954، وقد تألفت هيئته التأسيسية من السادة: هزاع المجالي، عبدالحليم نمر الحمود، أنور الخطيب، حكمت المصري، شفيق ارشيدات، كمال منكو، جريس هلسة، سعيد العزة، رشاد الخطيب، عبدالرحمن فرعون، حافظ حمدالله، نجيب الأحمد، صالح المعشر، عبدالفتاح درويش، حنّا عطالله، رشاد طوقان، عبدالقادر طاش. وانتخب هزاع المجالي أميناً للسر.

واعتمد الحزب في بداية الأمر على نفوذ أعضائه كزعامات عشائرية، ولم يكن لديه أيديولوجية سياسية محددة سوى رفع شعار الوحدة العربية والديمقراطية البرلمانية على أن تبدأ بوحدة الأردن والعراق تحت راية الهاشميين، تقديراً للدور الذي لعبه الجيشان الأردني والعراقي في المحافظة على فلسطين.

وقد نصَّ دستور الحزب على ضرورة ضمان الحريات الأساسية للمواطنين والتزامه بالسعي لتحقيق أهدافه بالطرق السلمية. وكان للحزب صحيفة أسبوعية ناطقة باسمه، هي: «الميثاق». وفي شهر تشرين الأول 1954، استقال هزاع المجالي من الحزب بسبب مشاركته في الحكومة. وخلفه في أمانة سر الحزب سليمان النابلسي إثر عودته من لندن. وكان لتولي النابلسي قيادة الحزب أثر قوي في توجيهه نحو الناصرية، في حين كان يمثل قبل ذلك مجموعة غير متجانسة من المثقفين. بهذا وطّد الحزب علاقته مع مصر، وأخذ يتقرب من الاتحاد السوفييتي.

واتسمت سياسته الحزبية المحلية بالتعاون مع أحزاب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب والحزب الشيوعي الأردني. وبرز ذلك في انتخابات 1956 حيث شكّل مع هذه

(24) عبدالله نقرش، مصدر سبق ذكره، ص48– 49.

الأحزاب جبهة، وقدّم للانتخابات 14 مرشحاً نجح منهم 11 نائباً، لم يكن من بينهم زعيم الحزب سليمان النابلسي.

ونتيجة لحصول الأحزاب السياسية على أغلبية مقاعد مجلس النواب بفوزها بـ 21 مقعداً من ضمنها 11 مقعداً للحزب الوطني الاشتراكي (انظر الجدول رقم 3)، من أصل 40 مقعداً هي إجمالي مقاعد مجلس النواب المنتخب، تم تكليف سليمان النابلسي بتأليف الحكومة بتاريخ 29 تشرين الأول 1956. وفي عهد هذه الحكومة تم توقيع اتفاقية التضامن العربي مع كل من مصر وسورية والسعودية، ووقوف الأردن إلى جانب مصر في مواجهة العدوان الثلاثي الإسرائيلي البريطاني الفرنسي، وإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية بتاريخ 13 آذار 1957، غير أن تطور الأحداث لم يسمح باستمرار هذه الحكومة، حيث وقع خلاف بينها وبين القصر، ما أدى عملياً إلى إقالتها في 10 نيسان 1957. تلا ذلك تشكيل حكومة برئاسة حسين فخري الخالدي في 15 نيسان 1957[25] لكنها لم تستمر سوى أيام بسبب الأزمة السياسية في البلاد، فخلفتها حكومة إبراهيم هاشم يوم 24 نيسان1957، فأعلنت الحكومة الأحكام العرفية، وأصدرت قراراً بحل جميع الأحزاب السياسية ومنها الحزب الوطني الاشتراكي. غير أن القرار لم يسر على جماعة الإخوان المسلمين بصفتها جمعية وليست حزباً، والأهم من ذلك هو وشائجها الطيبة مع الحكم في الخندق المقابل للناصرية والشيوعية.

الجدول رقم (3)

نتائج تمثيل الأحزاب في مجلس النواب الخامس المنتخب عام 1956

الحزب	العدد	اسم النائب	الدائرة
الحزب الوطني الاشتراكي	11	عبدالحليم نمر الحمود	قضاء السلط
		صالح المعشر	قضاء السلط
		شفيق ارشيدات	قضاء إربد
		حكمت المصري	قضاء نابلس

(25) انظر: سائد درويش، المرحلة الديمقراطية الجديدة في الأردن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1990، ص121، وكذلك: عبدالله نقرش، مصدر سبق ذكره، ص65-67.

الحزب	العدد	اسم النائب	الدائرة
تابع ... الحزب الوطني الاشتراكي		سعيد العزة	قضاء الخليل
		نجيب المصطفى الأحمد	قضاء جنين
		نعيم عبدالهادي	قضاء جنين
		حافظ الحمدالله	قضاء طولكرم
		شراري بن داوود الرواحنة	قصبة مادبا
		محمد سالم الذويب	قضاء بيت لحم
		عبد القادر طاش	قضاء عمّان
حزب البعث العربي الاشتراكي	2	عبدالله الريماوي	قضاء رام الله
		كمال ناصر	قضاء رام الله
الجبهة الوطنية (مستقلون)	1	عبد القادر الصالح	قضاء نابلس
الجبهة الوطنية (الحزب الشيوعي)	2	يعقوب زيادين	قضاء القدس
		فائق وراد	قضاء رام الله
جماعة الإخوان المسلمين	4	محمد عبدالرحمن خليفة	قضاء عمّان
		حافظ عبدالنبي	قضاء الخليل
		عبدالباقي جمو	قضاء عمّان
		عبدالقادر العمري	قضاء إربد
حزب التحرير	1	أحمد الداعور	قضاء طول كرم
المجموع	21		

حزب البعث العربي الاشتراكي[26]:

تأسس حزب البعث العربي الاشتراكي في دمشق بمسمى «حزب البعث العربي» بتاريخ 7 نيسان 1947، وقد أسسه كل من ميشيل عفلق، صلاح البيطار، جلال السيد، جمال الأتاسي،

(26) انظر: سائد درويش، مصدر سبق ذكره، ص105، وكذلك: عبدالله نقرش، مصدر سبق ذكره، ص65–67.

وهيب القاسم، فيصل الركبي، عبدالحليم قدّور، أمين شقير، حمدي الساكت، محمد نزال العرموطي، وآخرون، شعاره «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة»، وأبرز أهدافه الرسمية هي العمل على تحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية.

قد رافق تأسيس الحزب إصدار جريدته باسم «البعث»، وفي تلك الأثناء كان الحزب «الاشتراكي العربي» الذي يرأسه أكرم الحوراني ينادىء بالمبادىء نفسها التي طرحها حزب البعث، وبسبب هذا التقارب توحد الحزبان عام 1952 بمسمى «حزب البعث العربي الاشتراكي». ورغم الاختلاف الجزئي بين مفاهيم الحوراني وعفلق عن الاشتراكية، إلا أن الحزب استطاع أن يستمر بعد أن وصل إلى كثير من الأقطار العربية، واستولى على السلطة في سورية والعراق.

أما تأسيس الحزب في الأردن، فيعود إلى ما بعد صدور قانون الأحزاب السياسية لسنة 1954، حيث تقدم عدد من قادته، وهم: المحامي عبدالله الريماوي، ود. منيف الرزاز، والصيدلي أمين شقير بطلب ترخيص إنشائه في الأردن، فرفض وزير الداخلية الطلب بدعوى أن الطلب لم ينص على أن نظام الحكم ملكي، فلجأ مقدمو الطلب إلى محكمة العدل العليا التي أصدرت قراراً بترخيص الحزب، استناداً إلى أن الحزب قد ذكر في طلبه بأن الحزب سيمارس عمله ونشاطه في الأردن ضمن الدستور الأردني، وأن نظام الحكم دستوري نيابي ديمقراطي، واعتبرت المحكمة أن هذا الوصف يعني أن نظام الحكم ملكي، وأن المدّعين قد أعلنوا تقيدهم بنصوص الدستور.

أما أبرز قادة الحزب في الأردن، فهم: المحامي عبدالله الريماوي، وشغل منصب أمين الحزب في إقليم الأردن، وانتخب للمرة الأولى عضواً في مجلس النواب في أول مجلس يمثل الضفتين حينما كان معتقلاً في سجن رام الله، المحامي سليمان الحديدي، المحامي عبدالله نعواس، د. منيف الرزاز، د. أحمد خريس، الصيدلي أمين شقير، المحامي حمدي عبد المجيد، المحامي ياسر عمرو، د. جمال الشاعر، النقابي العمالي حسني خفش، المحامي فريد غنام، ضافي الجمعاني، راتب دروزة، ومحمود المعايطة، ومن أبرز مواقف الحزب في تلك المرحلة: المناداة بتعريب الجيش، وإطلاق الحريات الديمقراطية، والوحدة العربية وخاصة مع سورية، ونما الحزب بسرعة، وأصبح واسع النفوذ في مختلف مناطق البلاد.

حركة القوميين العرب في الأردن[27]:

نشأت حركة القوميين العرب في خضم التفاعلات الخاصة بالقضية الفلسطينية، وضمن ردود الفعل على نكبة 1948. ومنذ نشأتها كحركة منظمة مرت بثلاثة أطوار، وكانت تتبنى في كل طور موقفاً أيديولوجياً مختلفاً؛ الطور الأول تبنت فيه موقفاً قومياً متحمساً واعتبرت أن الصراع مع اليهود هو صراع بقاء، وتبنت في الطور الثاني الخيار الاشتراكي العام كمضمون اجتماعي لنضالها، فيما تحولت في الطور الثالث إلى الماركسية اللينينية. وقد رفعت الحركة في بداية عهدها شعار «دم، حديد، نار، وحدة، تحرر، ثأر»، وكأنه يفسر نشوء الحركة كردة فعل على التجزئة والخطر الصهيوني.

واتخذت الحركة من «الثأر» اسماً لأول نشرة أسبوعية للحركة، تأكيداً على أن القوة هي الطريق الوحيدة لتحرير فلسطين. وأيدت الحركة مختلف الدعوات للوحدة العربية. ولما قامت الوحدة السورية المصرية أيّدتها وتحالفت مع القيادة الناصرية كقيادة رسمية للنضال العربي من أجل الوحدة والتحرر واستعادة فلسطين.

وتكونت الحركة في البداية كحركة عنيفة سياسياً، فأطلقت على نفسها اسم «كتائب الفداء العربي» على أيدي هاني الهندي وجورج حبش في لبنان، وجهاد ضاحي في سوريا. وبعد تصفية هذا التنظيم رداً على بعض أعماله المتطرفة، تحول التوجه نحو بناء منظمة جديدة باسم «حركة القوميين العرب»، ونشطت الحركة بعد ذلك في جمعية «العروة الوثقى» في الجامعة الأمريكية ببيروت.

ويعود تشكيل الحركة في الأردن إلى عام 1952، على يد جورج حبش ووديع حدّاد، والتحق بهما لاحقاً حمد الفرحان الذي كان طالباً في الجامعة الأمريكية ببيروت. وفي غضون سنتين من العمل انضم إلى الحركة نزار جردانة وعلي منكو ونايف حواتمة وآخرون. وأخذت الحركة تصدر صحيفة أسبوعية باسم «الرأي» بصفتها المعبر عن «صوت الشباب القومي العربي» لتعريف المواطنين بالحركة وأفكارها.

(27) عبدالله نقرش، مصدر سبق ذكره، ص69- 72.

وكان للحركة حضورها إلى جانب الأحزاب السياسية الأخرى مستفيدة من تحالفها مع الرئيس عبد الناصر، غير أن أياً من مرشحيها لم يفز في انتخابات مجلس النواب عام 1956 التي فازت الأحزاب السياسية بأغلبية مقاعده. وأيدت الحركة إجراءات الحكومة الأردنية الوحدوية، ومن ذلك توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادية مع مصر وسورية والسعودية، والاتحاد العربي بين الأردن والعراق. إلا أنه وجهت إليها التهم عام 1957 بالقيام بأعمال عنف في الأردن، فتم اعتقال وديع حدّاد وعدد آخر من القياديين، فيما انتقل جورج حبش ونايف حواتمة إلى خارج البلاد.

الجدول رقم (4)

الأحزاب السياسية في الفترة 1946- 1957 [28]

الرقم	اسم الحزب	التأسيس	ملاحظات
1	جماعة الإخوان المسلمين.	19 تشرين الأول 1945	
2	عصبة الشباب الأحرار الأردنيين.	1946	جماعة معارضة تزعمها د. صبحي أبو غنيمة، اتخذت من دمشق مقراً لها
3	الحزب السوري القومي الاجتماعي- فرع الأردن.	عام 1935	تأسس في عهد الإمارة
4	حزب البعث العربي الاشتراكي.	1946	
5	حزب النهضة العربية.	أيار 1947	حزب موالٍ تأسس لدعم مشروع الملك عبدالله لإقامة دولة سورية كبرى.

(28) الأحزاب السياسية الأردنية، دار سندباد للنشر، عمّان، الأردن، 1997، ص15.

الرقم	اسم الحزب	التأسيس	ملاحظات
6	حزب الشعب الأردني.	أيار 1947	حزب معارض تم حلّه بعد أشهر في 7 تموز بدعوى تطرفه.
7	حزب الاتحاد الوطني.	تشرين الثاني 1952	حزب محافظ تأسس بزعامة فلاح المدادحة.
8	حزب التحرير.	تشرين الثاني 1952	حزب إسلامي أصولي أسسه الشيخ تقي الدين النبهاني، ورفضت الحكومة ترخيصه.
9	الحزب العربي الدستوري.	نيسان 1956	حزب محافظ أسسه أنصار توفيق أبو الهدى.
10	الحزب الشيوعي الأردني.	1951	نشأ نتيجة دمج عصبة التحرر الوطني الفلسطيني بالحلقات الماركسية في شرق الأردن، ولم يحصل على الترخيص الرسمي.
11	حركة القوميين العرب.	1952	حزب قومي متشدد أسسه كل من جورج حبش ووديع حداد وحمد الفرحان، لم يتقدم للترخيص.
12	الحزب الوطني الاشتراكي.	تموز 1954	حزب قومي معتدل أسسه عدد من المثقفين والوجهاء، شكل زعيمه سليمان النابلسي حكومة ائتلافية استمرت بضعة أشهر فقط.
13	حزب الأمة.	تموز 1954	حزب محافظ أسسه سمير الرفاعي وضم وجهاء وأثرياء إلا أنه لم يعمر طويلاً، وانحل في تشرين الثاني 1954.
14	الجبهة الوطنية	أيار 1954	ائتلاف سياسي بقيادة الحزب الشيوعي الأردني مع شخصيات مستقلة صديقة له.

جماعة الإخوان المسلمين[29]:

استفادت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن من مشاركتها في حرب 1948 في فلسطين في تعزيز حضورها السياسي في الأردن مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، حيث شارك الإخوان في الحرب بقيادة قائد الإخوان عبد اللطيف أبو قورة (1945– 1953). وتلا أبو قورة في قيادة الإخوان المحامي محمد عبد الرحمن. ثم بدأت تتحول الجماعة من هيئة ذات نفع عام وجمعية إسلامية للدعوة والإصلاح إلى جماعة سياسية ذات برنامج إصلاحي اجتماعي وعام.

وفي عام 1953، وضعت الجماعة لنفسها نظاماً أساسياً مستمداً من النظام الأساسي للجماعة في مصر. وأُنشئت بموجب النظام الجديد هيئة عامة لكل شعبة تنتخب هيئة إدارية، وتنتخب كل شعبة ممثليها لمجلس الشورى والمكتب التنفيذي للجماعة. وحصلت الجماعة على موافقة مجلس الوزراء على هذا النظام. واعتبرت الجماعة بمثابة هيئة إسلامية عامة شاملة وليس حزباً سياسياً أو جمعية خيرية. وسمح القرار الصادر عن مجلس الوزراء للجماعة بنشر دعوتها في المساجد ودور الجماعة والأماكن العامة، وبفتح فروع لها في جميع أنحاء المملكة تدار من قبل هيئات عامة بحرية.

وفي أواسط الخمسينيات من القرن الماضي، بدأت الجماعة تعاني من تراجع نسبي بسبب المد القومي واليساري والناصري. وكان قد حدث خلاف شديد بين الجماعة في مصر وعبدالناصر، أدى إلى اضطهاد الجماعة وملاحقة أعضائها ومؤيديها وإعدام قادة لها، وامتد هذا التضييق إلى أقطار عربية أخرى.

شارك الإخوان في الحياة السياسية الأردنية، ونجح من مرشحيهم في انتخابات 1956 أربعة نواب. ومنحوا الثقة لحكومة سليمان النابلسي. غير أنهم لم يتأثروا بقرار حظر الأحزاب السياسية عام 1957، وظل عملهم العام والدعوي مستمراً في شُعبهم وفي المساجد والمؤسسات العامة.

(29) إبراهيم غرايبة، مصدر سبق ذكره، ص59– 62.

حزب التحرير الإسلامي[30]:

انطلق تشكيل هذا الحزب في القدس بقيادة الشيخ تقي الدين النبهاني عام 1952، مع مجموعة من النشطاء الإسلاميين الذي غادروا صفوف جماعة الإخوان المسلمين بسبب خلافات حول أساليب العمل. ويرفع الحزب شعار استئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة إسلامية. وتقدم بطلب ترخيص الحزب كل من تقي الدين النبهاني، داوود حمدان، منير شقير، عادل النابلسي، وغانم عبدو، غير أن السلطات رفضت ترخيصه بحجة مخالفة نظامه لنصوص الدستور وروحه، لكن الحزب واصل نشاطه بشكل سرّي، وكان نشاطه ملحوظاً لا سيما في المدارس والمساجد. وشارك الحزب في انتخابات 1954 و1956، ونجح في المرتين مرشحه الشيخ أحمد الداعور. وفي عام 1954 غادر الشيخ تقي الدين النبهاني إلى دمشق ثم إلى بيروت، ولم يُسمح له بالعودة.

حزب الأمة[31]:

تأسس هذا الحزب في عمّان في 7 تموز 1954، وتشكلت هيئته القيادية من: سمير الرفاعي رئيساً، عبد المهدي الشمايلة نائباً أول للرئيس، كامل عريقات نائباً ثانياً للرئيس، عبد الرحمن السكسك سكرتيراً عاماً، وحيد العوران مساعداً للسكرتير العام، وموسى الكيالي محاسباً عاماً، أما الأعضاء الآخرون في الهيئة القيادية، فهم: أسعد كمال، إسماعيل البلبيسي، أنور النشاشيبي، بشارة غصيب، سعيد علاء الدين، صبحي زيد الكيلاني، عاكف الفايز، عمر مطر، وفوزي جرار.

واعتمدت مبادىء الحزب على مطالب عامة مثل تحرير الوطن العربي من الاستعمار والنفوذ الأجنبي، واسترداد الجزء المغتصب من فلسطين، والعمل على تأمين رفاهية الشعب الأردني، وضمان الحرية الفردية لكل مواطن، والسعي لتأمين الاستقلال الاقتصادي ومحاربة الإقطاعية والفقر والبطالة. وبعد ثلاثة أشهر، انسحب من الهيئة القيادية كل من إسماعيل

(30) عبدالله نقرش، مصدر سبق ذكره، ص78– 79.

(31) منيب الماضي، وسليمان موسى، تاريخ الأردن، مصدر سبق ذكره، ص601.

البلبيسي وكامل عريقات، وحل محلهما قاسم الهنداوي وعبدالرؤوف الفارس. وحلّ الحزب نفسه في 14 تشرين الثاني 1954 بدعوى كبت الحريات والضغط على الصحافة.

الحزب العربي الدستوري[32]:

تأسس هذا الحزب في عمّان بتاريخ 2 نيسان 1956، وتألفت هيئته التأسيسية من: رياض المفلح، أحمد الطراونة، عبدالله الكليب، سليم البخيت، محمود أبو الغنم، إسماعيل حجازي، عبدالرؤوف الفارس، أنور نسيبة، أنطون عطاالله، عبد الرحيم جرار، عبدالعزيز السويطي، سعود القاضي، محمد أخوارشيدة، عبدالفتاح درويش، عيسى عقل، محمود كريشان، عبدالكريم الخص، كامل عريقات، عيسى قعوار، محمد المنور، توفيق قطان، وسليمان الخليل. وورد في النظام الأساسي للحزب بأنه سيعمل لتحقيق الوحدة العربية، وتحرير الوطن العربي، واسترداد الجزء المغتصب من فلسطين، ورفع مستوى الفلاحين والعمال وحماية المزارعين.

الفصل الثالث

الأحزاب السياسية في الفترة 1957- 1989

بعد إقالة حكومة النابلسي في أعقاب إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية عام 1957، تم حظر الأحزاب السياسية وفرض الأحكام العرفية حتى شهر تشرين الثاني من ذلك العام، وشهدت تلك الفترة الزج بقادة وناشطي الأحزاب السياسية وبخاصة الشيوعيين والقوميين منهم في السجون، ولم يُفرج عنهم سوى في أواسط الستينيات في عهد حكومة وصفي التل الثانية، لكن الأحزاب ظلت محظورة وتعمل بشكل سري حتى وقوع الانفراج السياسي أواخر عام 1989 بإجراء انتخابات مجلس النواب الحادي عشر، وتجميد حكومة مضر بدران للأحكام العرفية التي فرضت بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967.

(32) منيب الماضي، وسليمان موسى، تاريخ الأردن، المصدر السابق نفسه، ص602.

أما أبـرز الأحـداث التي وقعت بعد ذلـك، وتركت بصماتها وآثارهـا على تطور الحياة السياسية والحزبية، فهي حرب حزيران 1967 وفقدان الضفة الغربية، ثم حرب الكرامة في آذار 1968، وانتقال القوات المقاومة الفلسطينية من الانتشار في المناطق الحدودية مع إسرائيل إلى التموضع في سائر المدن والبلدات في الضفة الشرقية، وصولاً إلى أحداث أيلول 1970، وخروج القوات الفدائية الفلسطينية كلياً من الأردن في صيف عام 1971.

وفي ظل هزيمة عام 1967، وجدت المنظمات الفدائية الفرصة سانحة لتقدم نفسها كبديل للجيوش العربية التي خسرت الحرب. ما أدى إلى تعاظم التعاطف الشعبي معها. بهذا تمكنت من استقطاب المنتسبين من داخل الأردن وخارجه، وبناء المزيد من القواعد العسكرية، بداية في المناطق المحاذية لنهر الأردن، ولاحقاً في المدن والقرى ولا سيما في المخيمات الفلسطينية والتجمعات الشعبية، بحيث هيمنت على المشهد السياسي العام. ونعرّف في ما يلي بأبرز تنظيمات المقاومة الفلسطينية التي عملت في الأردن خلال سنوات ما بعد نكسة حزيران 1967 (انظر الجدول رقم 5).

أولاً: فصائل المقاومة الفلسطينية 1967- 1971:[33]

1. حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»:

تعود بدايات نشأة حركة فتح إلى أوائل الستينيات من القرن الماضي في الكويت على يد مجموعة من الشبان الفلسطينيين، أبرزهم ياسر عرفات (أبو عمّار)، وخليل الوزير (أبو جهاد)، ثم التحق بهما قياديون بـرزوا فيما بعد، مثل: صلاح خلف (أبـو إيـاد)، وفـاروق القدومي (أبو اللطف)، ومحمد يوسف النجار (أبو يوسف)، ومحمود عباس (أبو مازن)، وخالد الحسن، وهاني الحسن. وفي كانون الأول 1964 أنشأت حركة فتح جناحاً عسكرياً باسم «العاصفة»، نفّذ أولى عملياته العسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي. وكان ذلك مقدمة للانطلاقة الرسمية لحركة فتح في الأول من كانون الثاني 1965. ونجحت حركة فتح في تكريس نفسها كأكبر المنظمات الفلسطينية واهمها.

(33) سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958– 1995، مكتبة المحتسب، عمّان، الأردن، 1996، ص264– 271.

وامتازت حركة فتح عن غيرها من المنظمات الفدائية بأن هدفها المعلن كان هو تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة، وعدم التدخل في الأوضاع الداخلية للبلدان العربية، أو التقيد بمبادىء عقائدية معينة. وهذا أكسبها تأييد وتعاطف معظم البلدان العربية. غير أن حركة فتح عادت لتنغمس في الشؤون الداخلية للأردن خلال عامي 1969 و1970، ربما تأثراً بالمناخ العام الذي فرضته الفصائل الأخرى من منطلقات أيديولوجية أو بسبب النزاعات بين أنظمة الحكم في الأقطار العربية.

الجدول رقم (5)

فصائل المقاومة الفلسطينية 1967- 1971

الرقم	اسم الفصيل	التأسيس	ملاحظات
1	حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح».	كانون الأول 1964	
2	الهيئة العاملة لتحرير فلسطين.	شباط 1969	انشق مؤسسها عن فتح.
3	جبهة النضال الشعبي لتحرير فلسطين.	آب 1968	انشقت عن حركة فتح.
4	قوات التحرير الشعبية.	أوائل عام 1969	أنشئت بمبادرة من جيش التحرير الفلسطيني (م. ت. ف).
5	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.	عام 1967	امتداد لحركة القوميين العرب.
6	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة).	عام 1968	انشقت عن الجبهة الشعبية.
7	منظمة فلسطين العربية.	أواخر عام 1968	انشق مؤسسها عن القيادة العامة.
8	الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين.	شباط 1969	انشقت عن الجبهة الشعبية.

الرقم	اسم الفصيل	التأسيس	ملاحظات
9	المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين.	عام 1967	فصيل يساري انضم عدد مهم من كوادره إلى «الديمقراطية».
10	منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة).	عام 1967	موالية لحزب البعث/سورية.
11	كتائب النصر.	عام 1968	مؤسسها ضابط سوري سابق.
12	جبهة التحرير العربية.	عام 1968	موالية لحزب البعث/العراق.
13	منظمة الأنصار.	عام 1970	أنشأها الحزب الشيوعي الأردني.

2. الهيئة العاملة لتحرير فلسطين:

أنشأ الهيئة العاملة لتحرير فلسطين د. عصام السرطاوي بعد انشقاقه عن حركة فتح في شباط 1969 مع مجموعة من الأفراد الذين آزروه، وجاء ذلك بعد وفاة أخيه المهندس عمر وهو من قياديي حركة فتح، نتيجة غارة إسرائيلية على قواعد الفدائيين في منطقة السلط بتاريخ 4 آب 1968. كانت هذه المنظمة تدين بالولاء للرئيس جمال عبد الناصر، وتتلقى الدعم من القيادة المصرية، ومن هنا وافقت على القبول بمشروع روجرز الذي وافقت عليه مصر ورفضته المنظمات الفلسطينية في معظمها. وبعد عدة سنوات تم اغتيال السرطاوي في أوروبا بأيد عربية بتهمة الترويج للحلول الاستسلامية.

3. جبهة النضال الشعبي لتحرير فلسطين:

انشقت جبهة النضال عن حركة فتح في أعقاب الغارة الإسرائيلية ضد قواعد الفدائيين في منطقة السلط يوم 4 آب 1968. وكان هذا التنظيم يمثل ائتلافاً بين البعثيين أنصار عبدالله الريماوي بزعامة بهجت أبو غربية ود. رفعت عودة. وبين القوميين العرب بزعامة د. سمير غوشة. وكانت جبهة النضال تتلقى الدعم المالي والتسليحي من العراق. وفي تموز 1970، نفذ مسلحون من هذا التنظيم عملية خطف طائرة يونانية، ثم أطلقوها بعد الإفراج عن سبعة من زملائهم.

4. قوات التحرير الشعبية:

تشكلت قوات التحرير الشعبية بقيادة الرائد بهجت الأمين أوائل عام 1969 بترتيب من جيش التحرير الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، «كجناح فدائي» إلى جانب المنظمات الفدائية الأخرى. وكان لجيش التحرير الفلسطيني قوات في عدة دول عربية بالاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينة، لكن هذه القوات كانت أقرب إلى موالاة أنظمة الحكم في بلدان وجودها.

5. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

تأسست الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد حرب حزيران عام 1967، وكان مؤسسوها من القياديين في حركة القوميين العرب وفي مقدمتهم د. جورج حبش الذي اشتهر بلقب «الحكيم»، أحمد جبريل، وديع حداد، أحمد زعرور، أحمد اليماني (أبو ماهر)، محمد ربيع، ومحمد عيسى. ونجحت الجبهة الشعبية في أن تحتل المركز الثاني بعد حركة فتح لا سيما من حيث حجمها وحضورها السياسي. اتجهت «الشعبية» في البداية إلى تأييد الرئيس جمال عبد الناصر، إلا أنها تبنت لاحقاً منهجاً يسارياً ماركسياً، فانفصل عنها أحمد جبريل وأحمد زعرور اللذان شكلا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة)، فيما شهدت الجبهة الشعبية انشقاقاً آخر مهماً بقيادة نايف حواتمة في 22 شباط 1969، تحت مسمى الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، ثم عدّلت اسمها لاحقاً إلى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

وفي أوائل عام 1969، اتجهت الجبهة الشعبية نحو العراق، فتلقت الدعم بالمال والسلاح والذخيرة. واتخذت مواقف مناهضة للحلول السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، وكانت تنادي بتحويل أنظمة الحكم العربية إلى الاشتراكية كشرط لا غنى عنه لتحرير فلسطين. واتسمت مواقفها بالتطرف تجاه الدولة الأردنية، ولذا لجأت في عام 1970 إلى تنفيذ عمليات تتميز بالعنف مثل احتجاز نزلاء فنادق كرهائن، وخطف طائرات وتفجيرها، وبالتالي تكون قد ساهمت في توتير الأجواء إلى الحدود القصوى.

6. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة):

تأسست القيادة عام 1968 نتيجة انشقاق عدد من أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة أحمد جبريل، وهو فلسطيني وضابط سابق في الجيش السوري، وأحمد زعرور. وكانت «القيادة العامة» تتلقى الدعم من سوريا، ووتتخذ من دمشق مقراً رئيساً لها. وهي من المنظمات التي كان يتركز نشاطها في الجانب العسكري ضد الاحتلال الإسرائيلي، دونما انغماس في الشأن السياسي الأردني. وانشق زعرور لاحقاً عن «القيادة العامة».

7. منظمة فلسطين العربية:

أنشأ منظمة فلسطين العربية، أحمد زعرور، الضابط السابق في الجيش الأردني، بعد أن انشق عن «القيادة العامة» مع مجموعة من المؤيدين أواخر عام 1968. وكان هذا التنظيم مثله مثل الهيئة العاملة لتحرير فلسطين، تدين بالولاء لجمال عبد الناصر وتتلقى الدعم المالي والتسليحي من القيادة المصرية، ولذلك ناصرت مشروع روجرز للحل السلمي الذي وافقت عليه مصر ورفضته معظم المنظمات الفدائية. وقد أسفر هذا الخلاف عن صدام مسلح أسفر عن ضحايا في الأرواح بين هذا التنظيم ومعه الهيئة العاملة لتحرير فلسطين من جهة، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من جهة أخرى في آب 1970.

8. الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين:

تأسست هذه المنظمة التي أصبح اسمها لاحقاً الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في 22 شباط 1969 بالانشقاق الذي قاده نايف حواتمة عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة جورج حبش. بدعوى اتهام الجبهة الشعبية بأنها «تقليدية وعاجزة عن مواكبة المسيرة الثورية، وعن التحرر من قيود الماضي وحيثياته البرجوازية». وكان من أبرز قيادييها ياسر عبد ربه وصالح رأفت وعصام عبداللطيف وقيس السامرائي. وتميزت مواقف الجبهة الديمقراطية بالتشديد على الجانب الفكري وفق المنهج الصيني آنذاك، ما قادها إلى انتهاج خط يساري يتسم بالتطرف، ويدعو إلى قيام نظام اشتراكي على الطريقة السوفييتية. ومناهضة نظام الحكم في الأردن بالدعوة إلى شعار «كل السلطة للمقاومة». وكانت المنظمة تصدر نشرة «الشرارة»، وتتلقى الدعم من العراق والصين. وأجرت بعد أحداث أيلول 1970 مراجعة نقدية لسلوكها.

9. المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين:

تأسس هذا التنظيم بعد حرب 1967، وكانت تتبنى النظرية الماركسية اللينينية وفق المنهج الصيني آنذاك، وبسبب هذه الخلفية الأيديولوجية، انضم عدد مهم من كوادرها في أواسط عام 1969 إلى الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، منهم: مسلم بسيسو، وعبداللطيف أبو جبارة، وخليل الهندي، وشوكت الهندي، وجمال عطية.

10. طلائع حرب التحرير الشعبية (قوات الصاعقة):

تشكلت قوات الصاعقة بعد حرب حزيران 1967 بقرار من القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في دمشق، وأُعلن أن الهدف من إنشائها هو المحافظة على المسيرة القومية في مجرى العمل الفدائي. وكانت قيادة الصاعقة تضم يوسف زعيّن رئيساً، ومحمود المعايطة (عضو القيادة القومية والمكتب السياسي للحزب)، وضافي الجمعاني، ومجلي نصراوين، وحسن الخطيب، وحديثة مراد، وأحمد الشيخ قاسم.

وكانت القيادة القطرية لحزب البعث في كل بلد هي المسؤولة عن أنشطة الفرع في ذلك البلد. وكانت القيادتان القطريتان في الأردن وفلسطين قد توحدتا بعد حرب 1967، وعملتا تحت مسمى «التنظيم الموحد الفلسطيني الأردني». وفي أعوام 1968- 1970، كان الأمين القطري للقيادة الموحدة لهذا التنظيم هو ضافي الجمعاني.

تألفت القيادة العسكرية لقوات الصاعقة في الأردن من عدد من الضباط المتقاعدين المنتسبين لحزب البعث، منهم: الرئيس ضافي الجمعاني، الرائد عبد الرحمن العرموطي، الملازم هاجم الهنداوي، العقيد محمد علي الأمين، الملازم عبد الرزاق الشريف. وكانت المنظمة تتألف من سوريين وفلسطينيي سورية وأردنيين وبعض العراقيين. وكانت تصدر نشرة باسم «الطلائع» يحررها المحامي أحمد النجداوي. وفي مجال العمل العسكري ضد العدو الإسرائيلي، كانت الصاعقة تحتل المرتبة الثانية بعد حركة فتح. وساعد في ذلك أن الحكومة السورية كانت توفر الدعم لهذا التنظيم بالمال والسلاح.

11. كتائب النصر:

تألفت كتائب النصر بقيادة طاهر ذبلان، وهو ضابط سابق في الجيش السوري. لم يكن لهذا التنظيم حضور على جبهة العمل الفدائي ضد الاحتلال الإسرائيلي. ويذكر أنه نشط في تشرين الثاني 1968 من أجل تحفيز القوات الفلسطينية على الصدام مع الجيش. وقد مثَل ذبلان وعدد من جماعته أمام محكمة عسكرية، وحُكم مع اثنين من زملائه بالسجن مدة 15 سنة لقيامهم بقتل زميل لهم.

12. جبهة التحرير العربية:

بعد استيلاء حزب البعث في العراق على السلطة في تموز 1968، عمل على تشكيل جبهة التحرير العربية، وتسليحها وتمويلها لتكون امتداداً له على الساحة الأردنية، في مقابل قوات الصاعقة التابعة للبعث في سورية. وجاء تشكيل هذا التنظيم في الأردن في كانون الأول 1968 على أيدي قياديين من حزب البعث في الأردن من بينهم د. منيف الرزاز. وكانت قوات هذا التنظيم تتلقى التدريب في العراق.

والتحق العقيد المتقاعد شاهر أبو شحّوت بجبهة التحرير العربية، وتولى قيادة قواتها العسكرية. وكانت القوات العراقية المرابطة في الأردن لدعم الأردن في مواجهة إسرائيل، تشرف على نشاط هذا التنظيم وتوفر له التسليح والذخيرة، كما أمدته ببعض الضباط للعمل في صفوفه. وعدا عن أبو شحّوت، التحق بهذا التنظيم أيضاً عدد من الضباط الأردنيين المتقاعدين منهم العقيد قسيم محمد، والمقدم كمال قاقيش، والملازم عبدالمجيد قاسم.

13. منظمة الأنصار:

وقفت الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي موقف المعارضة من الوجود المسلح للمنظمات الفدائية على أرض الأردن خلال الأعوام 1967– 1969، على أساس أن العمليات الفدائية يجب أن تقوم في داخل الأراضي المحتلة. غير أن هذه الأحزاب في كل من الأردن وسورية ولبنان والعراق، عادت عن موقفها هذا، وقررت في مطلع عام 1970 تشكيل «منظمة الأنصار»، من أجل أن يكون لها دور بين التنظيمات الفدائية على الساحة الأردنية. وتلقت المنظمة الدعم المادي من الأحزاب الشيوعية العربية، فيما تلقت بعض الأسلحة من جيش التحرير الفلسطيني، وساعدتها الجبهة الشعبية في تدريب أفرادها. وفيما ناصر القياديون د. يعقوب زيادين وفائق

وراد وبشير البرغوثي وعيسى مدانات هذا التحول، استمر جناح فهمي السلفيتي على موقفه المعارض لإنشاء المنظمة.

ثانياً: الأحزاب السياسية في الفترة 1972- 1989

استعرضنا في القسم السابق منظمات المقاومة الفلسطينية والتي انتهى وجودها العملي كمنظمات مسلحة مع أواخر عام 1971، غير أنه بقي للتنظيمات الرئيسة امتدادات محلية بين المواطنين الأردنيين فقط بمختلف منابتهم وأصولهم. واتسمت هذه المرحلة باتساع الحوارات بين مكونات الحركة السياسية والحزبية في المملكة حول هوية الحركة الوطنية، بمعنى هل هي أردنية، أم أردنية فلسطينية، أم أنها تتكون من قسمين واحد أردني والثاني فلسطيني؟ وكان لكل واحد من هذه الاتجاهات أنصار. ومع أن الحوارات بهذه الخصوص لم تحسم الإشكالية المطروحة بشكل نهائي، إلا أن القوى الرئيسة حسمت خياراتها البرنامجية لجهة اعتماد برنامج وطني أردني يتضمن شقاً خاصاً بالنضال من أجل القضية الفلسطينية باعتباره جزءاً لا يتجزأ من مكونات النضال الوطني الديمقراطي. واتسمت هذه المرحلة على صعيد العمل الحزبي بالعمل السري، حيث كان انكشاف انتماء العضو الحزبي يكلّفه سنوات من الاعتقال، وكانت حملات الاعتقال تشتد وتطال مستويات قيادية متقدمة كلما أحست الأجهزة الأمنية بنشاط وفاعلية هذا الحزب أو ذاك. ومن المعروف أن الأحزاب السياسية القائمة والتي كانت تعرّف نفسها بصفتها منظمات أو أحزاب سياسية هي أساساً المنظمات والأحزاب اليسارية والقومية. وكانت هذه المنظمات والأحزاب تجد في العمل النقابي في اتحاد طلبة الجامعة الأردنية قبل حلّه، وفي النقابات العمالية والمهنية إضافة إلى رابطة الكتاب الأردنيين، وبعض الجمعيات الأخرى متنفساً لتطبيق برامجها النضالية فيما يخص كل قطاع، وللترويج لأحزابها. وفيما يلي أبرز هذه التكوينات:

الحزب الشيوعي الأردني:

غادر الحزب الشيوعي الأردني تجربته المحدودة في «منظمة الأنصار» سريعاً، وعاد إلى أساليب عمله الجماهيرية المعتادة ولا سيما من خلال الأطر النقابية المتاحة، وواصل إصدار صحيفته الدورية السرية «الجماهير».

لقد نشأت جملة من قضايا الخلاف في وقت سابق داخل الحزب، كان عضو المكتب السياسي فهمي السلفيتي طرفاً فيها بحكم الموقع المتميز الذي تولاه في قيادة الحزب بعد قرار حل الأحزاب عام 1957، في الوقت الذي كانت فيه معظم الرموز القيادية في المعتقل أو خارج البلاد، حيث تبنى السلفيتي موقفاً سلبياً من موضوع الكفاح المسلح وإنشاء منظمة الأنصار، واتخذ قراراً بتحويل اسم صحيفة الحزب المركزية من «المقاومة الشعبية» إلى «التقدم»، ودافع عن أفكار تروج لجبهة وطنية مع الحكم ضد الاحتلال الإسرائيلي، وقد تم نقد هذه التوجهات في اجتماع للجنة المركزية عام 1968 بعد عودة القياديين في الخارج، وبدأ الحديث عن تصنيف السلفيتي كممثل لتيار يميني داخل الحزب. [34]

وفي المجلس الحزبي الذي عقده الحزب في نيسان 1970، تم الحديث صراحة عن وجود اتجاه يميني في الحزب، ووصف بأنه أعاق تطور الحزب، وفي انتخابات القيادة الجديدة، لم يفز من تيار السلفيتي سوى هو نفسه ورشدي شاهين، وكان ذلك مؤشراً على التطور اللاحق، حيث أعلنت جماعة السلفيتي عن نفسها باعتبارها تمثل تيار «الكادر اللينيني»، وكان من رموزها آنذاك أيضاً رشدي شاهين وإملي نفاع وخالد حمشاوي وآمال نفاع. وأصدروا وثيقة تمثل وجهة نظرهم.[35]

على صعيد آخر، انعكس الاعتراف العربي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني منذ عام 1974، بشكل تدريجي على علاقة قيادة الحزب في عمّان مع جناح الحزب في الضفة الغربية المحتلة، حيث بدأ الحزب بإصدار صحيفة «الوطن» في الضفة الغربية، واتخذ الحزب منذ عام 1974 قراراً باعتماد تسمية «التنظيم الشيوعي الفلسطيني»، لجناحه في الضفة الغربية، ثم انفصل هذا التنظيم كحزب مستقل بمسمى «الحزب الشيوعي الفلسطيني» منذ شباط 1982.

في عام 1986، بلْور الأمين العام للحزب فائق وراد مبادرة للم شمل الحزب بمختلف اتجاهاته وأطيافه، وطي صفحة خلافات الماضي بما فيه الهزة الناجمة عن الخلافات بشأن

(34) من مقابلة بالهاتف مع السيد فهمي الكتوت، قيادي سابق في الحزب الشيوعي الأردني، عمّان في 8/6/2016.

(35) المصدر السابق نفسه.

استقلال الحزب الشيوعي الفلسطيني، واستجابت كل الاتجاهات لنداء الوحدة بما فيه «الكادر اللينيني»، وتوحد الحزب، واستعاد حيويته، وانعكس ذلك في بعض الأنشطة مثل تنظيم احتجاج تصدرته رموز قيادية احتجاجاً على العدوان الأمريكي على ليبيا، ودعم الاعتصام الطلابي في جامعة اليرموك، ما أفضى إلى اعتقال كامل أعضاء اللجنة المركزية للحزب.

حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد):

بعد خروج قوات الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من الأردن، أخذ الامتداد الأردني للجبهة التي يتزعمها نايف حواتمة يعمل منذ عام 1972 بمسمى «منظمة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في الأردن» لكن ما لبث هذا التنظيم أن عدّل اسمه ليصبح منذ عام 1974 «منظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن» (مجد)، وأسهمت «مجد» بفعالية في بلورة البرنامج الوطني الديمقراطي لمجمل الحركة الوطنية الأردنية في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، حيث أصدرت في آب 1978وثيقة بعنوان «خطنا البرنامجي والتنظيمي» حدّدت فيها برنامج المنظمة ومهماتها والتي تمحورت حول شعار بناء أردن وطني ديمقراطي. ومارست أنشطتها السياسية والجماهيرية والتنظيمية على أساسها. وكانت المنظمة تصدر نشرة سرية باسم «طريق الشعب». وأصدر أنصار «مجد» في قبرص منذ عام 1984 مجلة «الأردن الجديد» الفصلية.

وفي أجواء النهوض الشعبي بعد هبة نيسان، استشعرت «مجد» الحاجة إلى إجراء مزيد من التطوير على خياراتها التنظيمية وتوجهاتها البرنامجية، فعقدت مؤتمرها الوطني الأول[36] يومي 22 و23 تموز 1989 في عمّان، وأقر المؤتمر في ختام مناقشاته وثيقة الحزب البرنامجية المرحلية بعنوان «الأزمة الراهنة وبرنامج الإنقاذ الوطني»، وصادق على النظام الداخلي، وانتخب لجنة مركزية للحزب، وأقر عدداً من القرارات والتوصيات لتوجيه عمل الحزب اللاحق. وكلّف المؤتمر لجنته المركزية المنتخبة إصدار بلاغ ختامي عن أعمال المؤتمر، كما كلّفها بالإعلان عن قراراته يوم 25 تموز، واعتبار هذا اليوم يوماً لتأسيس الحزب وانطلاق

(36) مجلة «الأردن الجديد» الفصلية، العدد 14، السنة السادسة، نيقوسيا، قبرص، ص130.

مسيرته الكفاحية، وذلك تكريماً لذكرى انعقاد المؤتمر الوطني الأول في 25 تموز 1928، وتيمناً بهذه المحطة التاريخية العريقة من كفاح الشعب الأردني في سبيل الحرية والديمقراطية.

وأشار الإعلان الصادر عن الحزب إلى برنامج الحزب المرحلي، والذي تضمن النقاط الرئيسة الآتية: إطلاق الحريات الديمقراطية وضمان المشاركة الشعبية وإعادة الاعتبار للدستور وتفعيل مؤسساته، الدفاع عن المصالح الحيوية للجماهير الشعبية وحماية حقها في مستوى معيشي لائق ومكافحة الغلاء والبطالة والفقر، تعبئة طاقات الشعب وموارد البلاد من أجل وقف التدهور الاقتصادي وتنمية القاعدة الإنتاجية وتعزيز مقومات استقلال الاقتصاد الوطني وإنهاء التبعية، توطيد الوحدة الوطنية في البلاد، والدفاع عن استقلال البلاد وسيادتها ضد العدوان والتوسع الإسرائيلي، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني من أجل حقه في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني.

وكانت منظمة «مجد» قد عقدت مجلساً حزبياً على المستوى القيادي بتاريخ 15 تموز 1989، قررت فيه إنهاء العمل بصيغة «مجد»، وتوجيه جميع منظماتها وأعضائها للانخراط في بناء حزب الشعب الديمقراطي الأردني. وتوجه المجلس الحزبي بالتحية للجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي باركت هذه التوجهات، وأكد لها أن حزب الشعب الديمقراطي الأردني، من موقعه المستقل في إطار الحركة الوطنية الأردنية، سيواصل صون العلاقات النضالية الوثيقة التي تربطه مع الجبهة الديمقراطية تجسيداً للعلاقة التاريخية المميزة بين الشعبين الشقيقين.

منظمة الجبهة الشعبية في الأردن:

منظمة الجبهة الشعبية في الأردن هي الامتداد الأردني للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي كان يقودها د. جورج حبش، عملت تحت هذا المسمى حتى عام 1992، حيث تحول اسمها إلى حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني (وحدة) قبيل التقدم إلى الترخيص بموجب قانون الأحزاب رقم 32 لسنة 1992. ومن أبرز قيادييها على امتداد هذه الفترة، عزمي الخواجا وحمدي مطر، وكانت تصدر نشرة سرية باسم «نداء الوطن».

وفي مقابلة مع عزمي الخواجا[37]، قال في معرض حديثه عن نشأة المنظمة إنها انبثقت عن الجبهة الشعبية، وأن الدوافع وراء ذلك يتعلق بفهمهم لخصوصية العلاقة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، وللاهمية التي يتمتع بها الأردن من حيث الموقع الجغرافي وتركيبته الديمغرافية وعلاقته بالقضية الفلسطينية. واعتبر أن ذلك هو ما قاد إلى تشكيل المنظمة تعزيزاً لدور الحركة الوطنية الأردنية في النضال الديمقراطي إلى جانب دور الحركة الوطنية الفلسطينية، ومعالجة الثغرات التي وقعت بها الأحزاب القومية في الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي، حيث كانت الأحزاب تُبرز في تلك الفترة الجانب الأردني فقط. وأضاف بأنه عند انطلاقة العمل الفدائي في عام 1967، وقعت فصائل المقاومة الفلسطينية في خطأ كبير، حيث ركزت على الجانب الفلسطيني دون أن تعتني بالحركة الوطنية الأردنية، ولذا كان المراقب يرى بأن الأخيرة تابعة للمقاومة الفلسطينية، واستخلص بأنه كان لا بد من معالجة الخطأ الذي وقع قبل عام 1967 وبعده، بمحاولة التوفيق بين النضالين الفلسطيني والأردني، بما لا يطغى أحدهما على الآخر، ومن هنا نشأت منظمة الجبهة الشعبية في الأردن، والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية الأردنية.

أما أبرز الأهداف التي حدّدتها المنظمة لنفسها للعمل عليها، فهي: بناء أردن ديمقراطي، استمرار النضال الأردني الفلسطيني المشترك من أجل استرداد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، المحافظة على استقرار الأردن وأمنه والدفاع عنه بوجه الأطماع الصهيونية التوسعية، الانخراط في النضالات المطلبية لتحقيق مطالب الجماهير على الصعيد الاقتصادي والحياتي والعمل على حل مشكلة البطالة وارتفاع الأسعار، وبناء المنظمات الجماهيرية التي تحمل الطابع النقابي.

جماعة الإخوان المسلمين[38]:

اتجهت جماعة الإخوان منذ أواسط التسعينيات من القرن الماضي إلى العمل العام، فأنشأت جمعية المركز الإسلامي التي تضم مؤسسات تعليمية وصحية تستوعب المئات من الموظفين

(37) مجلة «الأردن الجديد» الفصلية، العدد 17/18، السنة السابعة، خريف 1990، عمّان، الأردن، ص123..

(38) إبراهيم غرايبة، مصدر سبق ذكره، ص12- 14.

والعاملين، وتستثمر عشرات الملايين من الدنانير الأردنية، وتستوعب جمهوراً كبيراً من الطلبة والمستفيدين من الخدمات الصحية.

وقد صاحب التحولَ الاجتماعي والاقتصادي الذي حدث في المنطقة العربية منذ عام 1974؛ بسبب الطفرة النفطية والازدهار الاقتصادي، تحولٌ في تركيب جماعة الإخوان وبرامجها، فقد تغيّرت القيادة تغيراً جذرياً سواء في أعمار أعضائها وخلفيتها الجغرافية، أو في اتجاهها الفكري والسياسي.

وفي هذه المرحلة، غلب على فكر الجماعة التشدد، والتناغم مع الموجة الفكرية المتطرفة التي عمّت الحركات الإسلامية منذ الستينيات، وتبلورت أكثر في السبعينيات من القرن الماضي. ومع أن الجماعة في الأردن ظلت تتجاذبها هذه الأفكار، لكنها لم تشهد انشقاقات أو خروج جماعات متطرفة منها مثلما وقع لدى جماعة الإخوان في مصر.

ونشط الإخوان في انتخابات اتحاد الطلبة في الجامعة الأردنية عام 1974، وسجلوا حضوراً مهماً إلى جانب القوى اليسارية والقومية، وظلوا يمسكون بالجمعيات الطلابية بعد إلغاء الاتحاد، ثم أخذوا يحققون مكاسب متنامية في النقابات المهنية وخاصة المهندسين والأطباء والممرضين والصيادلة. وشاركوا في الانتخابات البلدية للمرة الأولى في مادبا وسحاب وإربد في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات.

وفي أواخر السبعينيات من القرن الماضي، أسهم انتصار الثورة الإسلامية الخمينية في إيران في إنعاش الصحوة الإسلامية، وبعث الإسلام السياسي.

وفي الانتخابات التكميلية عام 1984 لملء ثمانية مقاعد شاغرة، فاز الإخوان بمقعدي الطفيلة وإربد الشاغرين، ودعموا المرشح الإسلامي المستقل م. ليث شبيلات في تلك الانتخابات وفي انتخابات نقابة المهندسين.

غير أن علاقة الحكومة بالإخوان تدهورت إبان تشكيل حكومة زيد الرفاعي عام 1985، فقد بدأت الحكومة عهدها بالمصالحة مع سورية، والتي كانت من نتائجها التضييق على الجماعة. واشتمل ذلك على فصل قيادات وكوادر إخوانية من وظائفهم في الجامعات والمؤسسات العامة، واعتقال أعداد منهم.

حزب البعث العربي الاشتراكي:[39]

انعكس الانقسام الذي شهده حزب البعث في سورية عام 1963، على البعثيين الأردنيين، فانقسموا إلى أجنحة عدة تمايزت فيما بينها على أساس الولاء لما اعتبره كل جناح القيادة الشرعية لحزب البعث. فقد أيد جناح من الحزب في الأردن «القيادة القومية» في العراق، وأيد جناح آخر «القيادة القطرية» في دمشق، التي بدورها انقسمت إلى تيارين؛ الأول، تيار «لجان آذار» المؤيد لصلاح جديد، والذي قاد البعث السوري حتى عام 1970، حيث انقلب عليه حافظ الأسد بـ «الحركة التصحيحية»، والآخر، هو التيار الذي قاد سورية بزعامة حافظ الأسد منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي.

لقد افتقر الجناح المؤيد لبغداد في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي إلى بناء تنظيمي متماسك. لكن الشخصيات التي كانت تمثل هذا الاتجاه كانت تستند أيضاً إلى مواقعها المهنية وخاصة في قطاعات المحامين والأطباء والصيادلة أو إلى مواقعها في القطاع الخاص. ومن أبرز رموز هذا الاتجاه خلال هذه المرحلة: أمين شقير، سليمان الحديدي، أحمد النجداوي، وليد عبدالهادي، تيسير الحمصي. وقد حصل هذا الاتجاه في عام 1993 على الترخيص الرسمي تحت مسمى «حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني».

أما الجناح المؤيد لدمشق، فقد تولى قيادته محمود المعايطة[40]، وهو ضابط سابق في الجيش العربي. وحصل هذا الجناح على الترخيص الرسمي عام 1993 تحت مسمى «حزب البعث العربي التقدمي»، حيث لا تسمح قوانين الأحزاب السياسية الأردنية بتشابه أسماء الأحزاب في الأردن.

---

(39) الأحزاب السياسية الأردنية، مصدر سبق ذكره، ص27- 28.

(40) شارك في معارك القدس عام 1948، وكان قائداً لسلاح المدفعية. وفي مطلع آذار 1956، تعاون من موقعه في تنظيم «الضباط الأحرار» مع الملك حسين في تعريب قيادة الجيش العربي بإنهاء خدمات القائد البريطاني للجيش العربي جلوب باشا والضباط الإنجليز الآخرين.

فتح «شؤون الأردن»:

اتسم تنظيم فتح في الأردن خلال هذه الفترة بهلامية شديدة، فهو أقرب إلى تيار منه إلى تنظيم حزبي متماسك، وأحد أسباب ذلك هو أن قيادة حركة فتح لم تكن ترغب في إعطاء النظام الأردني الانطباع بأنها تعمل كحركة حزبية معارضة، رغم حضورها في عدد من الأطر النقابية العمالية والطلابية والمهنية على الصعيدين القاعدي والقيادي.

وكان لفتح مكتب في دمشق يحمل مسمى (فتح «شؤون الأردن») وكانت وظيفته هي تقديم خدمات لوجستية لتنظيم فتح في الأردن، وبخاصة على صعيد المعلومات والدراسات، حيث كان هذا المكتب يصدر نشرة دورية تعالج قضايا الأردن، وتحمل هذا الاسم نفسه.

حزب العمال الشيوعي الفلسطيني[41]:

تعود بدايات هذا الحزب إلى عام 1977 حين تلاقت إرادة عدد من الناشطين في الحركة الطلابية اليسارية الأردنية والفلسطينية في بلدان عربية عدة (مصر، الأردن، سورية، لبنان) ممن تأثروا بتجربة حزب العمال الشيوعي المصري ومجلته النظرية «شيوعي مصري».

وفي الأردن، شكّل عدد من طلبة الجامعة الأردنية، ممن كانوا أعضاء في تنظيمات يسارية فلسطينية ما عرف بـ «الخلايا الثورية الديمقراطية» التي سرعان ما أعلنت موافقتها على المشاركة في الإعلان عن تأسيس «حزب العمال الشيوعي الفلسطيني». وكان من أبرز أعضاء قيادته في الأردن: عريب الرنتاوي، سمير الحنيطي، محمد الخطيب، هاشم حجازي، سلمان النقرش، غازي رشراش، داوود الزاوي،حمدان هواري، وآخرون .

تعرض الحزب لحملات اعتقال طالت قيادته الاولى، وطورد عدد منهم، ممن نجحوا في الاختفاء عن أنظار الأجهزة الأمنية، واستمروا في إصدار وتوزيع نشرة حزبية بعنوان «18 آذار»، إلى أن ألقي القبض عليهم في صيف عام 1980.

(41) استند التعريف بحزب العمال الشيوعي الفلسطيني إلى «شهادة من الذاكرة»، قدّمها سلمان النقرش بتاريخ 24 حزيران 2016 بناء على طلب الباحث.

قدّمت السلطات جميع من اعتقلتهم للمحكمة العرفية العسكرية التي أصدرت على كل منهم حكماً بالسجن مدة 10 سنوات. وتمت المحاكمة على دفعتين: الأولى طالت تسعة معتقلين، هم: حمدان هواري، وحيد قرمش، محمد الخطيب، سمير الحنيطي، ياسين زايد، غازي رشراش هديب، سامر المصري، فرج أبو شمالة، ومحمد برهومة، فيما طالت الدفعة الثانية ستة معتقلين، هم : هاشم حجازي، سلمان النقرش، نزار الكايد، يوسف حامد، عمر الملاح، ونزيه دروزة .

لقد اتبع الحزب خطاً راديكالياً متشدداً ليس فقط تجاه الأنظمة العربية الحاكمة، بل وتجاه قيادة م . ت. ف. والتيارين السوفييتي والصيني في الحركة الشيوعية العالمية. وفي أواسط الثمانينيات من القرن الماضي، بدأ الحزب بانتهاج خط أكثر اعتدالاً وواقعية، وعلى الصعيد الأردني حل شعار «نحو أردن وطني ديمقراطي» بديلاً عن شعار «إسقاط النظام».

شارك الحزب في انتخابات 1989بترشيح نزار الكايد لكن لم يحالفه النجاح. واندمج مع حزبين يساريين آخرين، وشكلوا معاً «الحزب التقدمي الديمقراطي الأردني» الذي حصل على الترخيص عام 1993.

حزب الشعب الثوري الأردني[42]:

تأسس في بيروت في عام 1968 حزب العمل الاشتراكي العربي بقصد ضم القوميين العرب في سائر الأقطار العربية، وانبثق عن حزب العمل، حزب أردني عام 1972 باسم «حزب الشعب الثوري الأردني» على أساس أن يكون هدفه العمل من أجل الإصلاح الاجتماعي والديمقراطي، وقام بتأسيسه أحمد أبوعيسى، وبريك الحديد وآخرون. وعقد الحزب مؤتمره التأسيسي في بغداد عام 1974، وانتخب أبوعيسى أميناً عاماً له. وفي 18 شباط 1978 ألقي القبض على بريك الحديد بتهمة التجهيز لإطلاق صواريخ مصدرها ليبيا على طائرة الملك حسين. وحكمت عليه محكمة أمن الدولة بالإعدام، لكن الملك أمر بتنزيل الحكم إلى المؤبد، وأُطلق سراحه عام 1990 نتيجة عفو ملكي خاص.

(42) سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، 1958- 1995، مصدر سبق ذكره، ص459.

الجبهة الدستورية[43]:

ظهر هذا التنظيم للمرة الأولى في بداية الثمانينيات من القرن الماضي من مجموعة من الشخصيات، وكان له ميثاق أقرته لجنة تأسيسية. ركزت الجبهة أساساً على ضرورة احترام الدستور الأردني والسعي لوحدة بلاد الشام التي «يشكل الأردن جزءاً منها» كمقدمة لوحدة عربية أشمل. ومن أهدافه تطبيق الديمقراطية «سبيلاً لحماية الأردن والنهوض به». من أبرز قيادات الجبهة: المحامي ملحم التل ونايف الخريشة. وتقدمت الجبهة الدستورية للحصول على الترخيص في عام 1994 تحت مسمى «حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية».

حركة التحرير الشعبية[44]:

هي جماعة قومية أسسها ناجي علوش عام 1979 بعد انفصاله عن فتح- المجلس الثوري (أبو نضال)، وكان مركزها في دمشق، إلى أن انتقل علوش للإقامة في عمّان بعد عام 1989، وانخرطت عام 1994 مع مجموعات صغيرة من البعثيين والقوميين في تأسيس حزب جبهة العمل القومي (حق).

التجمع الديمقراطي الوحدوي:

مثّل التجمع الديمقراطي الوحدوي مشروع بناء حزب ليبرالي، وقد نجح في أن يخرج إلى العلن ويقوم ببعض الأنشطة دون أن يتعرض للقمع، ويعود ذلك بدرجة رئيسة إلى أن «الأب الروحي» للمشروع د. جمال الشاعر وزير سابق، وطبيب اختصاصي ناجح، وكانت حركته محصورة في إطار النخبة، وبالتالي تعاملت السلطات مع هذه التجربة بمرونة.

انبثقت فكرة نشأة هذا التجمع، كما جاء في مقابلة صحفية[45] مع د. جمال الشاعر، في السبعينيات من القرن الماضي بمبادرة من مجموعة من أعضاء حزب البعث السابقين، وكانت أهم بنود برنامجه هو عودة الحياة البرلمانية والتمسك بقضايا الفكر القومي الذي يدعو إلى

(43) مجلة «الأردن الجديد» الفصلية، العدد 17/18، مصدر سبق ذكره، ص133-134.

(44) الأحزاب السياسية الأردنية، مصدر سبق ذكره، ص29.

(45) أسبوعية «شيحان»، العدد الصادر بتاريخ 30/12/1989، عمّان، الأردن.

الوحدة العربية. وقد انضم إلى هذا التجمع أساتذة جامعات وموظفون حكوميون ومحامون ومثقفون. وحول هويته الاجتماعية قال الشاعر إنه تجمع وسطي مع ميل خفيف نحو اليسار. وقدّر الشاعر عضوية التجمع بحوالي مئتي عضو. وتشكلت الهيئة التنفيذية للتجمع من: جمال الشاعر رئيساً، م. جعفر طوقان نائباً للرئيس، أنور الحديد أميناً للسر، وهيب الشاعر أميناً للصندوق، ومن: المحامية نائلة الرشدان، د. فيصل كنعان، المحامي طلال العمري، محمد العوران، وإبراهيم عطوف أعضاء.

الجدول رقم (6)

الأحزاب السياسية في الفترة 1972- 1989

الرقم	اسم الحزب	التأسيس	ملاحظات
1	الحزب الشيوعي الأردني.	1951	ضم الشيوعيين في الضفتين حتى قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني عام 1982.
2	الحزب الشيوعي الأردني (الكادر اللينيني).	1971	انشقاق عن الحزب الشيوعي الأردني بزعامة رشدي شاهين، عاد إلى صفوف الحزب استجابة لمبادرة توحيدية عام 1986.
3	جماعة الإخوان المسلمين.	1945	كشفت انتخابات 1989 عن أنها التنظيم الأوسع تمثيلاً على الصعيد الجماهيري
4	حزب البعث العربي الاشتراكي (القيادة القومية).		أحد أجنحة حزب البعث العربي الاشتراكي، موال للقيادة القومية في بغداد.
5	حزب البعث العربي الاشتراكي.		أحد أجنحة حزب البعث العربي الاشتراكي، موال لقيادة الرئيس حافظ الأسد في سورية.
6	حزب البعث العربي الاشتراكي (لجان آذار).		أحد أجنحة حزب البعث العربي الاشتراكي، موال للقيادة القطرية لحزب البعث بزعامة يوسف زعيّن وصلاح جديد (1963).

الرقم	اسم الحزب	التأسيس	ملاحظات
7	فتح «شؤون الأردن».	1971	تنظيم فتح في الأردن بقيادة سميح أبو كويك (قدري)، ومقرها دمشق.
8	منظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن «مجد».	1974	الامتداد الأردني للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، تحولت إلى حزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد» عام 1989.
9	حزب العمال الشيوعي الفلسطيني.	1977	تنظيم يساري فلسطيني، تعرضت معظم كوادره في الأردن للاعتقال لسنوات.
10	الحركة الشعبية الأردنية.	1976	تنظيم سياسي طلابي نشأ في الخارج بدعم من حركة فتح للنشاط في أوساط الطلبة الأردنيين في سورية.
11	حزب الشعب الثوري الأردني.	1972	تنظيم متطرف تم إنشاؤه بمبادرة من كوادر القوميين العرب في لبنان، وانشق عنهم لاحقاً.
12	حركة التحرير الشعبية.	1979	جماعة قومية أسسها ناجي علوش بعد انفصاله عن فتح- المجلس الثوري (أبو نضال).
13	منظمة الجبهة الشعبية في الأردن.	1982	الامتداد الأردني للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
14	الجبهة الدستورية.	1985	تزعمها المحامي ملحم التل.
15	التجمع الديمقراطي الوحدوي.	1977	مشروع حزب ليبرالي نشأ بمبادرة من د. جمال الشاعر.

ثالثاً: الأنشطة المشتركة للأحزاب السياسية:

لم تكن القيود الأمنية الشديدة المفروضة على العمل الحزبي في ظل الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية، تسمح للأحزاب أن تمارس أنشطتها بصفة علنية، ولذلك كانت تلجأ في العادة إلى ممارسة أنشطتها ضمن الأطر النقابية والمجتمعية، ويستثنى من ذلك توزيع البيانات التي يصدرها الحزب، أو تنظيم اعتصامات أو تظاهرات في ظروف استثنائية.

إلى جانب ذلك، دأبت الأحزاب السياسية وخاصة اليسارية والقومية على إصدار مواقف بصورة مشتركة، كأن توقع على بيان بأسمائها جميعها، أو تستخدم صيغة مشتركة ترمز لهذه الأحزاب دون تسميتها، مثل «الأحزاب والقوى الوطنية الأردنية»، وقد استخدمت هذه الصيغة في حالات منها، البيان الصادر عنها تضامناً مع إضراب المعتقلين السياسيين عن الطعام[46] بتاريخ 1984/9/17. في ما تم إصدار بيان في 1986/2/1 حول «عملية فدائية» قام بها الجندي الأردني ناصر إبراهيم عبد العزيز ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي في 1986/1/29. ووقعت عليه الأحزاب الآتية كل باسمه: حزب البعث العربي الاشتراكي (القطر الأردني)، الحزب الشيوعي الأردني، منظمة الجبهة الشعبية في الأردن، منظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن (مجد)، حزب الشعب الثوري الأردني، الحركة الشعبية الأردنية، لجان آذار الثورية.[47]

وفي النصف الثاني من الثمانينيات، تبنت مجموعة الأحزاب اليسارية والقومية صيغة «الأحزاب والتنظيمات السياسية الوطنية الأردنية»، وكانت هذه الصيغة تمثل: الحزب الشيوعي الأردني، منظمة الجبهة الشعبية في الأردن، منظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن (مجد)، حزب البعث العربي الاشتراكي/ القيادة القطرية الأردنية. وقد استخدمت هذه الصيغة في حالات أبرزها الاتي:

(46) مجلة الأردن الجديد الفصلية، العدد 7، السنة الثالثة، ربيع 1986،نيقوسيا، قبرص، ص53.
(47) مجلة الأردن الجديد الفصلية، العدد 7، المصدر السابق نفسه، ص216.

- البيان الصادر حول اتفاق 11 شباط بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية في أواخر آذار 1985.(48)
- البيان الصادر بعنوان: (ارفعوا أيديكم عن المخيمات الفلسطينية في لبنان) بتاريخ 1985/5/23.(49)
- البيان الصادر بشأن أحداث اليرموك بعنوان: (لا بديل عن الحريات العامة والديمقراطية) بتاريخ 1986/5/18.(50)
- البيان الصادر بشأن زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بيريز إلى المغرب بتاريخ 1986/7/23.(51)
- النداء الصادر بشأن الحملة القمعية ضد المعتقلين السياسيين في سجن المحطة بتاريخ 1986/8/31.(52)
- البيان الصادر حول انخراط الحكم في سياسية التقاسم الوظيفي في المناطق الفلسطينية المحتلة في 1986/11/2.(53)
- البيان الصادر حول الانتخابات النيابية في أواخر آب 1987.(54)
- البيان الصادر بشأن انتفاضة الأراضي الفلسطينية المحتلة في أواسط كانون الثاني 1988.(55)

(48) مجلة الأردن الجديد الفصلية، العددان 3/4، ربيع/ صيف 1985، نيقوسيا، قبرص، ص201.
(49) مجلة الأردن الجديد الفصلية، المصدر السابق نفسه، ص211.
(50) مجلة الأردن الجديد الفصلية، العددان 8/9، السنة الثالثة، خريف/ شتاء 1986، نيقوسيا، قبرص، ص210.
(51) مجلة الأردن الجديد الفصلية، المصدر السابق نفسه، ص214.
(52) مجلة الأردن الجديد الفصلية، المصدر السابق نفسه، ص216.
(53) مجلة الأردن الجديد الفصلية، المصدر السابق نفسه، ص217.
(54) مجلة الأردن الجديد الفصلية، العدد 10، ربيع 1988، نيقوسيا، قبرص، ص115.
(55) مجلة الأردن الجديد الفصلية، المصدر السابق نفسه، ص120.

رابعاً: مواقف الأحزاب من أبرز التطورات السياسية 1972- 1989:

أما أبرز التطورات السياسية خلال هذه الحقبة، فهي صدور قرار مؤتمر القمة العربية في الرباط بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وهذا أدخل الأردن في نزاع حول التمثيل مع م. ت. ف.، وبالتالي مع مكونات الحركة الوطنية الأردنية التي كانت تؤيد هذا القرار. ومن انعكاسات ذلك على الوضع الداخلي في الأردن، تجميد الحياة البرلمانية وعدم إجراء انتخابات نيابية كانت مستحقة منذ عام 1971، بدعوى وجود الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي، ثم حل مجلس النواب الذي كان يمثل الضفتين إلى أجل غير مسمى بدءاً من عام 1976.

وحاولت السلطات التعويض جزئياً عن غياب الحياة البرلمانية بتشكيل «المجلس الوطني الاستشاري» من 60 عضواً من النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية بدءاً من عام 1978 ولثلاث دورات متتالية مدة كل منها سنتان.

وفي عام 1984 اكتشفت السلطات أن عضوية مجلس النواب المنحل (انتخب في ربيع 1967) تتناقص بسبب موت العديد من الأعضاء، فاستدعت مجلس النواب المنحل لإجراء تعديلات دستورية تسمح بإجراء انتخابات تكميلية مباشرة في الضفة الشرقية لملء ثماني مقاعد شاغرة، والسماح لمجلس النواب نفسه بملء المقاعد الشاغرة في الضفة الغربية من خلال ترشيحات تُقدم لمجلس النواب. وبعد الانتهاء من الانتخابات التكميلية، تم دعوة مجلس النواب للانعقاد بصفته مجلساً جديداً يحمل الرقم (10). وانقسمت الحركة الوطنية الأردنية إزاء موضوع المشاركة في هذه الانتخابات، حيث أيدت جماعة الإخوان المسلمين ومنظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن (مجد) المشاركة في هذه الانتخابات التي فاز فيها د. عبدالله العكايلة في الطفيلة ود. أحمد الكوفحي في إربد عن جماعة الإخوان المسلمين، ودعمت الجماعة ترشيح المهندس ليث شبيلات لملء المقعد الشاغر في عمان، ففاز به، بينما رشحت «مجد» أحد أعضائها لكن لم يحالفه الحظ.

واستمر مجلس 1984 حتى حُلّ في 30 تموز 1988. وتلا ذلك في اليوم الآتي اتخاذ قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، وهو القرار الذي رحبت به م. ت. ف. وفصائلها، غير أن تنظيمات الحركة الوطنية الأردنية انقسمت تجاه هذا القرار، فقد هاجمه الشيوعيون

والإخوان المسلمون والقوميون بدعوى أنه غير دستوري، بينما رحبت به المنظمات القريبة من الفصائل الفلسطينية؛ فتح والديمقراطية والشعبية وغيرها.

ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية أواخر الثمانينيات، ودخول الأردن مرحلة العجز عن تسديد فوائد ديونه الخارجية وأقساطها، انهار سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار أواخر عام 1988 إلى أكثر من النصف، واضطر الأردن أن يدخل في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي لجدولة فوائد الدين الخارجي وأقساطه، والأخذ بوصفة الصندوق للتصحيح الاقتصادي، والتي اشتملت على رفع الدعم عن بعض المواد التموينية الأساسية، ورفع أسعار المشتقات النفطية، ما فجر في أواسط نيسان 1989 ما اصطلح على تسميته بـ «هبة نيسان» التي بدأت في معان وانتقلت بتفاوت إلى باقي المناطق في المملكة.

لقد اتسمت هبة نيسان بطابع جماهيري عفوي لم يكن للأحزاب دور فيه، غير أن الأحزاب والقوى الاجتماعية نجحت في استثمار الأحداث للضغط على الحكم لتلبية مطالبها في إلغاء الأحكام العرفية، وإطلاق الحريات العامة والديمقراطية، وإجراء انتخابات نيابية لمجلس النواب في الأردن، ومحاربة الفساد، ولعبت القوى السياسية في مدينة الكرك دوراً مهماً في بلورة شعارات هبة نيسان، وهي الشعارات[56] التي طالبت بتحقيقها في مذكرة موجهة للأمير حسن يوم 1989/4/19، وحملت تواقيع حوالي 60 شخصية:

- استقالة حكومة زيد الرفاعي.
- تشكيل حكومة وطنية تستجيب لمطالب الشعب.
- محاسبة المسؤولين عن الفساد واختلاس المال العام أياً كانت مواقعهم.
- إلغاء قرارات رفع الأسعار.
- إجراء انتخابات نيابية حرة نزيهة، واستبدال قانون الانتخاب الحالي بقانون عصري وديمقراطي، وإطلاق الحريات العامة.

(56) المصدر: مجلة «الأردن الجديد» الفصلية، العدد رقم 14، السنة السادسة، صيف 1989، ص56، نيقوسيا، قبرص.

- التضامن الفعال مع انتفاضة الشعب الفلسطيني ونضاله لاسترداد حقوقه الوطنية.

لقد تبنى حراك القوى السياسية والاجتماعية على امتداد المملكة المطالب تلك، وفي سياق هذا الحراك، تعرضت القوى الحزبية وامتداداتها الطلابية والنقابية إلى حملة اعتقالات واسعة جداً، غير أن الحكم وجد نفسه مضطراً لترحيل حكومة زيد الرفاعي التي كانت عنواناً لمرحلة تعمقت فيها الأزمة الاقتصادية، واستشرى فيها الفساد، واشتدت فيها مصادرة الحريات العامة والفردية، وتم تشكيل حكومة جديدة انتقالية برئاسة الشريف زيد بن شاكر، أشرفت على انتخابات اتسمت بدرجة عالية من النزاهة.

وفي تلك الانتخابات التي أجريت بتاريخ 1989/11/8 لانتخاب مجلس النواب الحادي عشر، كانت هناك عقبة قانونية أمام مشاركة الأحزاب السياسية تتمثل بالفقرة (ه) من المادة (18) من قانون الانتخاب رقم 22 لسنة 1986، بسبب تصنيف هذه الأحزاب باعتبارها أحزاباً غير مشروعة، حيث تشترط هذه الفقرة على المرشح للانتخابات «ألا يكون منتمياً إلى تنظيم غير مشروع والتنظيم غير المشروع هو كل حزب أو تنظيم تتنافى مبادؤه وأهدافه وغاياته مع أحكام الدستور». غير أن الملك حسين أمر بتجميد العمل بهذه الفقرة للسماح للأحزاب بخوض الانتخابات. ورحبت الأحزاب بهذا الموقف، وقدّمت العديد من قادتها وكوادرها كمرشحين لخوض المعركة الانتخابية. وفاز في هذه الانتخابات كل من عيسى مدانات من الحزب الشيوعي الأردني، بسام حدّادين من حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، وذيب مرجي من منظمة الجبهة الشعبية في الأردن، ود. حسني الشياب من حزب البعث العربي الاشتراكي (الاتجاه العراقي).

أما جماعة الإخوان المسلمين، فهي أصلاً كانت تتمتع بالاعتراف الرسمي بها، وتقدمت للانتخابات بقائمة باسمها تحمل شعار «الإسلام هو الحل»، تضمنت 29 مرشحاً فاز منهم 22 نائباً، هم: من محافظة العاصمة: عبدالعزيز جبر، ماجد خليفة، عبدالمنعم أبو زنط، علي الحوامدة، حمزة منصور، محمد أبوفارس، همام سعيد، داود قوجق، أحمد الأزايدة، وعبدالحفيظ علاوي؛ ومن محافظة الزرقاء: ذيب أنيس، ومحمد الحاج؛ ومن محافظة البلقاء: عبداللطيف عربيات، وإبراهيم خريسات؛ ومن إربد: أحمد الكوفحي، عبدالرحيم العكور، يوسف الخصاونة، وكامل العمري؛ ومن محافظة الكرك: أحمد الكفاوين؛ ومن محافظة الطفيلة: عبدالله العكايلة؛ وفؤاد الخلفات؛ ومن محافظة معان: يوسف العظم.

ملاحظات ختامية:

لقد تم تقسيم مرحلة البحث 1921- 1989 إلى ثلاث فترات رئيسة، بالنظر إلى طبيعة التطورات العامة التي شهدتها الدولة الأردنية وأثر هذا التطور على الأحزاب السياسية، وهذه الفترات، هي: الأولى وتمتد من تأسيس الإمارة حتى عشية الاستقلال (1921- 1945)، والثانية تمتد من الاستقلال حتى العام الذي قررت فيه الدولة حظر الأحزاب السياسية في عام 1957، أما الفترة الثالثة، فتمتد من تاريخ حظر الأحزاب حتى الانفراج السياسي وعودة الحياة الديمقراطية في عام 1989، ويلاحظ أن لكل فترة من هذه الفترات خصوصية تميزها عن الفترات الأخرى. وفي ما يلي أبرز هذه الخصائص:

1. في الفترة الأولى التي امتدت على مدار سنوات الإمارة، فإن الأحزاب التي نشأت خلالها وصفها العديد من الباحثين بأنها أحزاب تجمعات، وهي أحزاب غلب على عضويتها نخبة من الزعامات التقليدية التي كانت تنتقل من حزب إلى آخر، وبخاصة أن هذه الأحزاب اتسمت بقصر عمرها، إذ لم تكن تعمّر طويلاً. وتشترك هذه الأحزاب في أنه لم يكن لها امتدادات على صعيد العضوية في أوساط القاعدة الشعبية. وربما لهذا السبب لجأت الأحزاب إلى صيغة عقد المؤتمرات الوطنية لتوسيع نطاق التأثير بما يشمل حداً أدنى من الفعاليات في مختلف أرجاء البلاد.
2. لعبت الأحزاب والمؤتمرات الوطنية ذات الطابع المعارض في عهد الإمارة دوراً مهماً في تمثيل تطلعات جماهير شرق الأردن نحو التحرر من الانتداب البريطاني ونحو الاستقلال والحرية والبناء الديمقراطي. وقد أسهم ذلك في وضع ركائز لعملية التحول الديمقراطي من خلال التمسك بالدستور وانتظام الحياة البرلمانية والتعددية الحزبية.
3. اتسمت الفترة الثانية التي امتدت من الاستقلال عام 1946 إلى عام 1957 بولادة أحزاب سياسية حديثة اشتملت على أحزاب عقائدية تمثل العائلات الثلاث الرئيسة؛ الإسلامية واليسارية والقومية، إضافة إلى أحزاب أخرى تركز اهتمامها على المشاركة في الحكم. وجرت محاولة لتقليد النموذج البريطاني في تداول السلطة بين حزبيين رئيسين، إلا أنها افتقدت إلى مقومات النجاح لأن تلك الأحزاب لم تكن قد رسّخت جذورها في المجتمع.

4. شهدت الفترة الثالثة ما بين 1957 و1989 عوامل عدة لانقطاع للحياة الحزبية الطبيعية، فإلى جانب إعلان حظر الأحزاب السياسية عام 1957، فيما عدا جماعة الإخوان المسلمين، وقعت الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، وبرز دور المقاومة الفلسطينية بعد الحرب، وهيمنت على المشهد السياسي والحزبي في شرق الأردن حتى أواخر عام 1971.

5. تأثر تطور الحياة الحزبية في الأردن بالأوضاع الإقليمية بقوة، بحيث كانت الأحداث على مستوى الإقليم تجد انعكاساتها المباشرة في البلاد بأشكال مختلفة ليس فقط على مستوى المواقف السياسية، وإنما كذلك على مستوى التكوين، فأهم أول حزب عرفته الإمارة، هو حزب الاستقلال العربي، وجاءت ولادة الأحزاب العقائدية بدفع وتأثير من الخارج.

6. لم ينجح أي من الأحزاب ذات الطابع المحلي في البقاء على قيد الحياة على امتداد العقود السبعة التي تلت تأسيس إمارة شرق الأردن، بما في ذلك النموذج الأكثر نضجاً وتعبيراً عن نشأة وتطور الطبقة الوسطى في المجتمع، أي الحزب الوطني الاشتراكي الفائز الأكبر في انتخابات 1956. بهذا اقتصرت الأحزاب الوحيدة التي نجحت في الاستمرار دون انقطاع، على الأحزاب العقائدية رغم ما تعرضت إليه هذه النماذج من هزات بفعل انعكاس التطورات العالمية والإقليمية على الأيديولوجيا الحزبية.

مراجع ومصادر الدراسة:

1. هاني الحوراني، موجز تاريخ الحياة الحزبية والسياسية الأردنية (1918- 1950)، الجزء الأول، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمّان، الأردن، 1994.

2. منيب الماضي، وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1900- 1959، ط2، مكتبة المحتسب، عمّان، 1988.

3. علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، 1916- 1946، الجزء الثاني، مركز الكتب الأردني، عمّان، الأردن، 1990.

4. خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية 1946- 1970، د. ن، 2001.

5. محمد خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، دراسة في الموقف الشعبي الأردني، 1918– 1938، وزارة الثقافة، عمّان، الأردن، 2008.

6. إبراهيم غرايبة، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، 1946/1996، دار سندباد للنشر، عمّان، الأردن، 1997.

7. عبدالله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، ط2، مؤسسة آل البيت، 1992.

8. سائد درويش، المرحلة الديمقراطية الجديدة في الأردن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1990.

9. الأحزاب السياسية الأردنية، دار سندباد للنشر، عمّان، الأردن، 1997.

10. سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958– 1995، الجزء الثاني، مكتبة المحتسب، عمّان، الأردن، 1996.

المجلات:

- مجلة الأردن الجديد الفصلية:
- العدد 4/3، ربيع/ صيف 1985، نيقوسيا، قبرص.
- العدد 7، السنة الثالثة، ربيع 1986، نيقوسيا، قبرص.
- العددان 9/8، السنة الثالثة، خريف/ شتاء 1986، نيقوسيا، قبرص.
- العدد 10، ربيع 1988، نيقوسيا، قبرص.
- العدد 14، السنة السادسة، صيف 1989، نيقوسيا، قبرص.
- العدد 18/17، السنة السابعة، خريف 1990، عمّان، الأردن.

الصحف:

1. صحيفة الدستور، زياد أبو غنيمة، «جولة في ذاكرة الوطن: الحياة الحزبية في عهد الإمارة»، 2011/2/19.

2. أسبوعية شيحان، مقابلة صحفية مع د. جمال الشاعر، العدد الصادر بتاريخ 30/ 12/ 1989.

مقابلات:

1. مقابلة شخصية بالهاتف مع فهمي الكتوت، قيادي سابق في الحزب الشيوعي الأردني، عمّان في 1916/6/8.
2. شهادة في الذاكرة، قدمها سلمان النقرش، بتاريخ 2016/6/24، بناء على طلب الباحث.



البـاب الثاني

الأحزاب السياسية ومرحلة ما بعد استئناف الحياة البرلمانية

1989 - 2016

إعداد:

الدكتور قاسم العمرو

أستاذ جامعي في العلوم السياسية

الأستاذ زيد عمر

باحث، مركز القدس للدراسات السياسية

الأحزاب السياسية ومرحلة ما بعد استئناف الحياة البرلمانية

1989 - 2016

مـلخص تنفيذي

في العام 1989 استؤنفت الحياة الحزبية والبرلمانية في الأردن، في أعقاب ما يُعرف بـ «هبّة نيسان»، تلك التظاهرات والاحتجاجات التي انطلقت في البدء كرد شعبي على الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الأردني، وأفضت إلى تخفيض العملة الوطنية إلى نصف قيمتها السوقية تقريباً، قبل أن يتحول المحتجون والمتظاهرون إلى طرح شعارات ومطالب سياسية تتعلق بإلغاء قوانين الطوارئ والدفاع ومحاربة الفساد وعودة الحياة البرلمانية وإلغاء القيود على حرية التنظيم والاجتماع والتعبير.

وخاضت أحزاب سياسية أردنية من يسارية وقومية، الانتخابات التي جرت في السنة ذاتها، على الرغم من أنها لم تكن مسجلة (مرخصة) وهي التي ظلت محظورة لسنوات طويلة، ما ألجأها لاعتماد أساليب «العمل السري» أو «تحت الأرض» كما يرد في أدبيات هذه الأحزاب، وستشارك في تلك الانتخابات أيضاً، جماعة الإخوان المسلمين، التي لم يشملها الحظر طوال سنوات العمل بقوانين الطوارئ والأحكام العرفية، وستنجح في الحصول على 22 مقعداً نيابياً من أصل ثمانين مقعداً، فضلاً عن 13 مقعداً آخر، شغلتها أحزاب وشخصيات سياسية معارضة.

وسيتعين على الأحزاب السياسية الأردنية، أن تنتظر لسنوات ثلاث، قبل أن يصدر قانون الأحزاب السياسية رقم 32 لسنة 1992، الذي نظم قواعد تشكيل الأحزاب وشروطها، وقد تميز القانون بالابتعاد عن التشدد في قبول تسجيل الحزب السياسي، إذ صار بمقدور 50

ناشطاً وناشطة، أتموا خمسة وعشرين عاماً، التقدم بطلب لتسجيل حزب سياسي جديد، فانتقلت الحالة الحزبية الأردنية من «الاعتراف الواقعي» بوجود الأحزاب، إلى «الاعتراف الرسمي» المستند إلى الشرعية القانونية.

أقبل الأردنيون والأردنيات بكثافة على تشكيل أحزابهم وتسجيلها، حيث شهدت الفترة منذ العام 1992 وحتى العام 2007، نشوء العشرات من الأحزاب السياسية، ليزيد عدد الأحزاب المسجلة بموجب هذا القانون على 45 حزباً سياسياً، فحظيت الأحزاب الإيديولوجية من يسارية وقومية بالمظلة القانونية لمزاولة أنشطتها، وأنشأت جماعة الإخوان المسلمين ذراعاً سياسياً لها عُرف باسم «حزب جبهة العمل الإسلامي»، وتقدمت العشرات من الشخصيات الوطنية، بطلبات لتسجيل أحزاب سياسية جديدة، عُرفت بمجملها باسم الأحزاب «الوطنية» أو «الوسطية» أو «البرامجية»، تمييزاً لنفسها عن الأحزاب الإيديولوجية، أو الأحزاب التاريخية.

وشهدت هذه المرحلة من تاريخ الحياة الحزبية الأردنية، حراكاً داخلياً نشطاً، لم يقتصر على ظاهرة تكاثر الأحزاب، بل وانحلالها واندماج بعضها مع البعض الآخر، كما شهدت هذه المرحلة قيام تحالفات وائتلافات حزبية لمواجهة استحقاقات المرحلة، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي، ويفضل كثيرٌ من الحزبيين والفاعلين السياسيين الأردنيين، وصف المرحلة الممتدة من 1989 – 1993، وهي فترة ولاية المجلس النيابي الحادي عشر بالمرحلة الذهبية في مسار التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي الأردني، كما يستذكر الأردنيون والأردنيات ذاك المجلس، بوصفه المجلس الأكثر فاعلية وتأثيراً من حيث المشاركة في صنع السياسات العمومية وإقرار التشريعات الخاصة بالعمل السياسي.

وستدخل الحياة الحزبية والبرلمانية الأردنية مرحلة جديدة بدءاً من العام 1993، تاريخ إجراء أول انتخابات برلمانية في البلاد، وفقاً لنظام انتخابي عُرف باسم «نظام الصوت الواحد للناخب الواحد»، وستبدأ معها، صورة البرلمان في التآكل أمام الرأي العام الأردني، وستجد الأحزاب السياسية، الفاعلة بشكل خاص، وبالأخص جماعة الإخوان المسلمين نفسها المستهدف الرئيس بالنظام الجديد، الذي قلص تمثيل الأحزاب السياسية في البرلمان، وأفضى إلى تشكيل برلمانات فردية، قائمة على التمثيل العشائري والحمائلي والمحلي، وأنتج ظاهرة «نواب الخدمات»، المنفصلين عن «المجال العمومي»، المنشغلين بمصالح شخصية وهموم ناخبيهم على النطاق المحلي بشكل خاص.

وفي العام 2007، ستصدر الحكومة قانوناً جديداً للأحزاب، اشترط تأمين 500 عضو مؤسس، يتوزعون على سبع محافظات على أن يكون من بينهم عشرة بالمائة من النساء، الأمر الذي قلص عدد الأحزاب كثيراً، قبل أن تعود و«تكيّف» نفسها بشروط القانون الجديد ليرتفع عددها قبل نهاية العام 2015، إلى 39 حزباً.

في العام 2015، أصدرت الحكومة قانوناً جديداً للأحزاب برقم 39، تضمن تسهيلات واسعة لتشكيل أحزاب سياسية جديدة، وخفض عدد المؤسسين إلى 150، لكنه أبقى على القيود الخاصة بالتمويل الحكومي، وهو الأمر الذي دفع لتشكيل 11 حزباً سياسياً جديداً في غضون عام واحد تقريباً، في حين هناك أكثر من 20 حزباً ما زالت «قيد التأسيس».

مع نهاية العام 2016، كانت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (الجهة المرجعية للأحزاب السياسية وفقاً لقانون الأحزاب رقم 39 لسنة 2015)، تحتفظ في سجلاتها بأسماء خمسين حزباً سياسياً «مرخصاً»، وثمة عدد آخر، يزيد عن العشرين طلباً، لتسجيل الأحزاب (أحزاب قيد التأسيس)، ومن بين هذه الأحزاب ثمة أحد عشر حزباً مسجلاً بموجب القانون رقم 32 لسنة 1992، و28 حزباً بموجب قانوني الأحزاب رقم 19 لسنة 2007 ورقم 16 لسنة 2012، وأحد عشر حزباً جديداً مسجلاً بموجب القانون ساري النفاذ.

بعد أكثر من ربع قرن على استئناف الحياة السياسية والبرلمانية في الأردن، تشتد الحاجة للتعرف عن كثب على البنية التكوينية - الداخلية للأحزاب السياسية الأردنية، في ظل محدودية الدراسات التي جرت في هذا الحقل، كما أن بعضها يعود لتاريخ بعيد نسبياً ... ومن أجل التعرف على واقع الأحزاب السياسية الأردنية، من حيث بنيتها الداخلية وشفافيتها وعلاقاتها بمختلف الأطراف والجهات في الدولة والمجتمع، وآليات صنع السياسة والقرار فيها، ومستوى تطور الحياة الديمقراطية الداخلية فيها جاءت الدراسة التي تضمنت استبياناً جرى توزيعه على الخمسين حزباً مسجلاً، واستثنيت الأحزاب «قيد التأسيس» بالنظر لعدم اكتمال بنيتها الحزبية، ولكونها ما زالت في مرحلة استكمال شروط التأسيس التي نص عليها قانون الأحزاب ساري المفعول.

وقد استجاب 43 حزباً سياسياً للباحثين الميدانيين، في حين رفض حزبان الاستجابة واعتذرا عن إجابة أسئلة الاستبيان، الأول لموقف «مبدئي» رافض للتمويل الأجنبي لمراكز

البحث ومؤسسات المجتمع المدني، والثاني لاعتقاده بأنه عملٌ لا يليق بأن يوجه للحزب أو أمينه العام ... في حين تعذر الاتصال بثلاثة أحزاب حديثة النشأة، حيث لم يتمكن الباحثون من العثور على مقراتهم ولم يتلقوا أي إجابات على الأرقام الهاتفية المسجلة بأسمائهم في الوزارة، خلال الوقت المحدد لتعبئة الاستبيان، في حين لن يصل رد حزبين في الوقت المحدد لإجراء التحليل...وقد حرص الباحثون الميدانيون على أن يقوم بتعبئة الاستبيان أعضاء من المستوى القيادي الأول في الحزب.

بصورة عامة حاولت الدراسة الإحاطة بمختلف المحارر المتعلقة بالحياة الحزبية في الأردن خلال الفترة 1989-2016 من حيث تطور التشريعات الناظمة لها والمؤثرة بها (قانوني الانتخاب والأحزاب) ومشاركتها في الانتخابات النيابية المتعاقبة ومن جهة أخرى تسليط الضوء في البحث والتحليل على تطور البيئة الداخلية للأحزاب السياسية بعد حوالي ثلاثة عقود من عودة الحياة السياسية والديمقراطية للوقوف على نقاط القوة والضعف بهدف تعزيز الأولى ومعالجة الثانية.

الفصل الأول

واقع الأحزاب السياسية في المرحلة من (1989 - 2007)

شهدت الفترة الممتدة من عام 1989 إلى العام 2007، انتخاب خمسة مجالس نيابية، وصدور قانونين للأحزاب السياسية، وسنحاول في هذا الفصل التعرف على أثر قوانين الانتخاب على تشكيل الأحزاب ومشاركتها في الانتخابات وتمثيلها في مجلس النواب:

الأحزاب السياسية وانتخابات المجلس النيابي الحادي عشر عام 1989

أجريت الانتخابات بتاريخ 1989/11/8، وفقاً لقانون الانتخاب رقم (22) لعام 1986، لتنتهي بذلك حقبة من الزمن مثلت قيداً على عمل الأحزاب السياسية، وقد شاركت الأحزاب بهذه الانتخابات بعد تلقيها إشارات من الحكومة بالسماح لها بخوض تلك الانتخابات وتعطيل قانون حظر الأحزاب بشكل عملي والذي استمر أكثر من 32 عاماً، من خلال تعطيلها الفقرة

(هـ) من المادة (18) من قانون الانتخاب التي تمنع قبول ترشيح أعضاء التنظيمات غير المشروعة التي تتنافى مبادؤها وأهدافها وغاياتها مع أحكام الدستور.[1]

وتمهيداً لإجراء تلك الانتخابات أصدرت الحكومة القانون المؤقت المعدل رقم (14) لعام 1989، في عهد حكومة زيد الرفاعي التي واجهت مظاهرات طالبت باسقاطها، والقانون المؤقت المعدل رقم (23) لعام 1989، في عهد حكومة الشريف زيد بن شاكر التي عهد إليها الملك الحسين بن طلال بإجراء الانتخابات، وقد شاركت الأحزاب بكل أطيافها بهذه الانتخابات وبشكل فعال.

ووفقاً لقانون الانتخاب قسمت المملكة إلى دوائر محلية باعتبار المحافظة دائرة محلية باستثناء محافظة العاصمة ومحافظة إربد وأعطي للناخب عدد أصوات مساوياً لعدد مقاعد الدائرة، هذا النظام مكن الناخب بشكل كبير من التماشي مع الثقافة السائدة والالتزام بصوت العشيرة لمرشح العشيرة وفي الوقت نفسه يختار اللون السياسي الذي يريده من خلال قدرته التصويتية والتنقل بين أكثر من كتلة (وهو ما اصطلح على تسميته بالقائمة المفتوحة) بأصوات مساوية للعدد الكلي للمقاعد المخصصة للدائرة، هذا الوضع مكن الحركة الإسلامية (الإخوان المسلمين) من هامش كبير للمناورة لأنها لعبت على العاطفة الدينية فكان الناخب لايرى حرجا بارضاء جميع الأطراف مما أعطى ميزة إضافية لحركة الإخوان المسلمين في تلك الانتخابات.[2]

ويوضح الجدول الآتي[3] حجم مشاركة الأحزاب والنتائج التي حققتها:

(1) الدعجة، هايل ودعان، (1996)، مجلس النواب الأردني بين الشعار والتطبيق، د.ن.ص87.

(2) الزعبي، تيسير (1994) شرح قانون الانتخاب رقم (22) لعام1986، وتعديلاته، ط1،د.ن،ص 242.

(3) الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى المعلومات التي تم جمعها خلال تنفيذ الدراسة.

الجدول رقم (1)

توزيع المقاعد على التيارات السياسية في المجلس النيابي الحادي عشر عام 1989

التيار	عدد المقاعد
التيار الإسلامي (الإخوان المسلمين، إسلاميون مستقلون)	32
التيار القومي واليساري، الحزب الشيوعي، حزب البعث بجناحيه التقدمي والاشتراكي، منظمة الجبهة الشعبية، حزب العمال الشيوعي	13
التيار المحافظ، التجمع الدستوري، مستقلين، شيوخ عشائر، كبار موظفي الدولة المتقاعدين، مدنيون وعسكريون	35
المجموع	80

مثلت تلك الانتخابات تغييراً حقيقياً في مسار الدولة الأردنية بمشاركة كافة القوى السياسية بالعملية السياسية، وانجلى الموقف واتضحت الصورة، ويمكن الخروج بالانطباع الآتي عن المشهد الانتخابي والمشاركة السياسية.

- مثّلت مشاركة الأحزاب انطلاقة جديدة في فكر الدولة مما استدعى مراجعة قانونية للتكيف مع الواقع الجديد.
- حقق التيار الإسلامي فوزاً مهماً أرجعه البعض إلى حالة التحالف بين النظام والاخوان إذا لم يشمل الحركة قانون حظر الأحزاب السياسية لأن عمل جماعة الإخوان المسلمين يندرج تحت إطار عمل الجمعيات.
- تعد النتيجة انعكاساً لحالة الشفافية والنزاهة وعدم التدخل من قبل الحكومة ولم تنتشر ظاهرة المال السياسي بعد.
- قانون الانتخاب ساعد القوى السياسية على إثبات وجودها وأعطاها فرصة حقيقية لتجاوز حالة الاستقطاب العشائري.

هذه النتيجة شكلت انعطافة مهمة في فكر صانع القرار السياسي، وبات من الضروري مراجعة الواقع السياسي لتنظيم عمل الأحزاب التي أثبتت حضورها في تلك الانتخابات، وفقاً للدستور والقانون.

ودعا الملك حسين آنذاك إلى تشكيل لجنة ملكية لوضع ميثاق وطني من أولوياته الخروج بخطة واضحة المعالم لتنظيم الحياة السياسية في الأردن انطلاقاً من الثوابت الدستورية ووفقاً للقانون.

وفي 9 نيسان/إبريل 1991 صدرت الإرادة الملكية بتشكيل لجنة لوضع ميثاق وطني برئاسة رئيس الوزراء الأسبق أحمد عبيدات إضافة إلى 59 شخصية مثلت جميع الاتجاهات السياسية والفكرية والثقافية في المجتمع الأردني.

وتوصلت اللجنة خلال شهرين من العمل إلى وضع صيغة الميثاق الوطني الذي أُعلن عنه في مؤتمر رسمي في 9 حزيران/يونيو 1991. وجاءت بنود الميثاق في الجانب السياسي تحاكي الواقع القائم وخصوصاً، أن معظم التيارات السياسية لها وجود في البرلمان الحادي عشر.

وأكد الميثاق أهمية الالتزام بشرعية نظام الحكم واحترام الدستور والإقرار بأن الأردن دولة قانون، وأنها لكل أبنائها مهما اختلفت اتجاهاتهم وتستمد شرعيتها من إرادة الشعب.

كما أكد الميثاق على احترام التعددية الفكرية والحزبية وحق التنظيم النقابي في شتى القطاعات.

قانون الأحزاب السياسية رقم 32 لسنة 1992

يعتبر هذا القانون أول قانون يوضع لتنظيم العمل الحزبي في الأردن وفقاً للدستور بعد عودة الحياة النيابية أواخر ثمانينيات القرن الماضي، وبعد مخاض سياسي استمر منذ 1989 ولغاية 1992 حيث أفرزت الانتخابات النيابية لعام 1989 واقعاً سياسياً جديداً تطلب ترتيب البيت الداخلي وتنظيم العمل السياسي وفقاً للقانون، وهذا ما نتج عن الميثاق الوطني الثاني لعام 1991 حيث تم وضع المنطلقات العريضة للعمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الدولة الأردنية منها السماح بالعمل الحزبي، وترخيص الأحزاب وفقاً لقانون يعد لهذه الغاية شريطة بيان أسس التمويل وبيان شروط العضوية وتوجهات الأحزاب وعدم ارتباطها بالخارج.[4]

(4) نهار، غازي صالح، (2001) الانتخابات النيابية وظهور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية في الأردن للفترة (1989 - 1991) مجلة شؤون اجتماعية عدد69، ص 7.

وجاء في قانون الأحزاب رقم (32) لعام 1992 اعتبار الأحزاب السياسية عند ترخيصها شخصية اعتبارية لا يجوز حلها إلا وفقاً لأحكام القانون، وقد أعطى القانون الحق للمواطنين في الانتساب لهذه الأحزاب دون مساءلة، وأكد التزام الأحزاب بالدستور وسيادة القانون والحفاظ على استقلال الوطن وسيادته ونبذ العنف وعدم التفرقة بين المواطنين، وألا يرتبط الحزب بأي جهات خارجية تنظيمياً ومالياً.

كما جاء في القانون عدم استخدام مؤسسات الدولة ومؤسسات التعليم للتنظيم الحزبي، وذلك حفاظاً على حيادية هذه المؤسسات.

وقد عرف القانون رقم (32) لعام 1992 الحزب السياسي بأنه:

«كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقاً للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية».[5]

نستنتج من التعريف لمفهوم الحزب أنه يتألف من جماعة من الأردنيين بقصد المشاركة في الحياة السياسية، ويعمل بوسائل مشروعة، لكن التعريف ذاته لم يحدد سقف المشاركة ولم يعرفها بشكل واضح ولم يرد في النص إلى أي مدى يصل طموح الحزب، وهل من حقه الوصول إلى السلطة بمعنى تشكيل حكومة إذا حصل على الأغلبية في البرلمان، ربما كان النص الدستوري قيداً على شمولية التعريف حيث نصت المادة (35).[6] من الدستور «الملك يعين رئيس الوزراء ويقيله ويقبل استقالته ويعين الوزراء ويقبل استقالتهم بناء على تنسيب رئيس الوزراء».

من هنا طالب العديد من الحزبيين بإجراء تعديلات دستورية تمهد الطريق أمامهم حتى يتمكنوا من تشكيل الحكومة منفردين أو في إطار تحالفات داخل البرلمان، على الرغم من أن

(5) المادة 3 من قانون الأحزاب السياسية رقم 32 لعام 1992.

(6) المادة 35 من الدستور الأردني.

استمرار أي حكومة مرهون بثقة النواب فيها فلا يمكن أن تستمر أي حكومة في عملها مالم تحصل على ثقة الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب.

واشترط قانون الأحزاب في حينه ألا يقل عدد المؤسسين لأي حزب عن (50) شخصاً ضمن شروط بيّنها القانون كما ألزم القانون الحزب بتضمين نظامه الأساسي اسم وشعار وعنوان المقر الرئيسي وعناوين مقاره الفرعية.[7]

كما نصّت الفقرة (ج) من المادة (6) على ضرورة تضمين النظام الأساسي الأهداف التي يسعى إليها الحزب ووسائل تحقيقها.

على الرغم من حداثة القانون إلا أنه شكل البوابة الرئيسة لتأسيس الأحزاب وخوض العديد منها الانتخابات النيابية للعام 1993 للمجلس الثاني عشر، الذي رافقه أيضاً قانون انتخاب جديد على أساس الصوت الواحد.

لقد تأسس خمسة وأربعون حزباً خلال الفترة من 1992 ولغاية 2007[8] بموجب قانون الأحزاب السياسية لعام 1992 وقد مثلت هذه الأحزاب التيار الإسلامي والقومي واليساري والوسطي وهي التي سجلت مشاركات فاعلة في الانتخابات النيابية للأعوام (1993،1997،2003) سواء بالمشاركة أو المقاطعة وحققت حضوراً ونتائج جيدة من خلال تلك المشاركة كما نلاحظ في هذه الفترة عملية انشقاق واندماج في بعض الأحزاب، فنجد التيار الإسلامي لم يحافظ على وجوده من خلال حزب جبهة العمل الإسلامي بل تأسس حزب الوسط الإسلامي، وظهرت حركة دعاء، وكما يلاحظ على الأحزاب القومية أيضاً وجود أكثر من حزب بالرغم من الانطلاق من الثوابت نفسها، ولكن انعكست حالة الصراع بين الأنظمة القومية على واقع الأحزاب القومية داخل الأردن، ويفسر ذلك بوجود ولاءات شخصية من قبل حملة الفكر القومي باتجاه هذا النظام أو ذاك وجسدت حالة الخلاف بين النظام السوري والعراقي حالة الانقسام بين حملة الفكر القومي داخل الأردن، وبالنسبة للتيار الوطني أو ما يطلق عليه الأحزاب البرامجية فقد

(7) المادة 6 من القانون رقم 32لعام1992.

(8) انظر الملحق رقم (1).

حاولت أكثر من مرة لملمة أوراقها لخلق تيار ينافس على الساحة السياسية وتمثل ذلك باندماج تسعة أحزاب لتشكل الحزب الوطني الدستوري.

الأحزاب والانتخابات النيابية للمجلس النيابي الثاني عشر عام 1993

على الرغم من عودة الحياة البرلمانية بعد غياب دام أكثر من 22 عاماً، إلا أن مشاركة الأحزاب لم تكن مؤثرة في القرار السياسي رغم حضورها في انتخابات 1989 ويعود ذلك للأسباب الآتية:

1. عدم قدرة الأحزاب على إقناع المواطنين باهمية العمل الحزبي ويعود ذلك لنظرة الشك التي تكرست كثقافة لدى المواطن، والسلبية الكبيرة تجاه تلك الأحزاب وتشوه الصورة العامة لها في عقل المواطن معتبراً العمل الحزبي يرمي إلى الفوضى ويسعى لتقويض الأمن والاستقرار، وبقيت هذه الصورة ملاصقة لذهنية الأفراد على الرغم من محاولة الأحزاب تقديم نفسها كجزء من عملية الإصلاح السياسي وانها تعمل وفق القانون، كما أن برامج الأحزاب وأهدافها لم ترتق لمستوى طموح الفرد بل جاءت متشابهة تفتقد الرؤية والوسيلة لتحقيقها، ما سبق ينطبق على الأحزاب البرامجية، اما الأحزاب العقائدية (الدينية واليسارية، والقومية) بقيت على الزخم نفسه من الطرح لأنها تملك عقيدة تقدم لها تفسيرات وحلولاً مستقبلية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ إلا أنها عارضت قانون الانتخاب الجديد القائم على أساس الصوت الواحد، الذي نظرت اليه الأحزاب وخصوصاً الإخوان المسلمين وذراعهم السياسي (حزب جبهة العمل الإسلامي) على أنه موجه للحد من نفوذهم وبالتالي حرمهم من عقد تحالفات مع القوى الوطنية حسب رأيهم.[9]

(9) فريحات، إيمان، (2012) التطور التاريخي لقوانين الأحزاب السياسية في الأردن (1921–2011م)، مجلة دراسات المجلّد 39 العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد،2، ص 306.

2. شكل قانون الانتخاب المعدل لعام 1993 عقبة كبيرة بوجه الأحزاب السياسية بسبب حرمانه العديد من الأحزاب والحد من قدرتها على عقد تحالفات مع القوى السياسية والوطنية الأخرى وحتى العشائر، وبمقارنته بقانون الانتخاب المعدل لعام 1986 والتي جرت الانتخابات النيابية لعام 1989 على أساسه، الذي مكن الناخب من الادلاء بأصوات تساوي عدد مقاعد الدائرة، وبالتالي أعطى الأحزاب قدرة على التحالف وتشكيل الكتل وزيادة فعاليتها بالحصول على فائض الأصوات لدى الناخب وهذا يفسر تقدم جماعة الإخوان المسلمين وحصولها على 22 مقعداً في المجلس الحادي عشر، من أصل 80 مقعداً هي العدد الكلي للمجلس.

كما أن عمل الجماعة وفقاً لقانون الجمعيات الذي أنقذها من الحظر عام 1957 مكنها من التأسيس لقاعدة شعبية كبيرة على مدار أكثر من 40 عاماً من العمل الاجتماعي والتعليمي والصحي، مما حرم القوى الأخرى المحظورة من المنافسة في هذا المجال.

ويعود لقانون الصوت الواحد الأثر الواضح في تحجيم قوة التنظيمات السياسية الكبيرة وعلى رأسها حزب جبهة العمل الإسلامي الذراع السياسي (لجماعة الإخوان المسلمين) حيث تراجع تمثيلهم في الانتخابات البرلمانية للمجلس النيابي الثاني عشر في العام 1993 إلى 17 نائباً بدلاً من 22 في البرلمان الحادي عشر 1989، كما خسرت الحركة أبرز رموزها في انتخابات 1993 حيث خسر كل من عبداللطيف عربيات وإبراهيم المسعود خريسات مقعديهما في محافظة البلقاء التي تعد من أهم معاقل الحركة الإسلامية، وعزا البعض سبب ذلك إلى عدم قدرتهم على عقد تحالفات وفقاً لقانون الصوت الواحد، الذي أتاح الفرصة للقوى العشائرية للحضور على المسرح الانتخابي.[10]

(10) الثبيتات، قاسم، والغوانمة، نرمين، 2015، «موقف حزب جبهة العمل الإسلامي من العملية السياسية في الأردن 1993-2013» المجلة الأردنية للقانون والعلوم السياسية، مجلد7، عدد3، ص28

الجدول رقم (2)

الأحزاب المشاركة في الانتخابات النيابية للمجلس النيابي الثاني عشر

وعدد المقاعد التي فازت بها (1993)[11]

الحزب / التيار	عدد المرشحين	عدد المقاعد
التيار الإسلامي وتمثله الأحزاب: - حزب جبهة العمل الإسلامي - إسلاميون مستقلون - حركة دعاء	49	22
التيار القومي + مستقلون قوميون: - البعث العربي الاشتراكي - البعث العربي التقدمي	18	9
التيار اليساري وتمثله الأحزاب: - الحزب الشيوعي الأردني - الحزب الديمقراطي الاشتراكي - حزب الحرية - حزب الشعب الديمقراطي (حشد)، - حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي - الحزب التقدمي الديمقراطي الأردني	16	2
التيار الوسطي + مستقلون عشائريون وتمثله الأحزاب: - حزب وعد، حزب المستقبل - حزب العهد، حزب الوطني الأردني، حزب التقدم والعدالة - حزب اليقظة، حزب الوطن - مستقلون عشائريون	464	47
مجموع المرشحين	**547**	**80**

(11) انتخابات 1993، مجلة قضايا شرق أوسطية، (العدد، 5،6)، آب/أغسطس 1998، ص22. التصق اسم جماعة الإخوان المسلمين بذهنية الناس بشكل كبير لكن الذي يمثلهم بالميدان السياسي هو حزب جبهة العمل الإسلامي.

يتبين لنا من الجدول السابق وجود مشاركة حقيقية في الانتخابات النيابية حيث حرصت كافة الاتجاهات السياسية وما يمثلها من أحزاب على الانخراط في العملية السياسية رغم الاحتجاجات على قانون الصوت الواحد.

وكانت نتائج المشاركة فوز التيار الوسطي والمستقلين بـ (47) مقعداً أي ما نسبته 58,7% من مجموع مقاعد مجلس النواب، وحصل التيار الإسلامي على 22 مقعداً بنسبة 27,5% من مجموع مقاعد المجلس، والتيار القومي واليساري حصل على 11 مقعداً، بنسبة 13,8% من مجموع مقاعد مجلس النواب.

الأحزاب السياسية وخصوصاً الإسلامية عززت وجودها رداً على قانون الصوت الواحد في النقابات المهنية واتحادات الطلبة والبلديات وبهذا بدأت مرحلة جديدة من العلاقة المشدودة بين السلطة وبين تلك القوى السياسية وخصوصاً الإسلامية واليسارية والقومية.

الأحزاب السياسية والانتخابات النيابية للمجلس النيابي الثالث عشر عام (1997)

بعد مرور حوالي ثماني سنوات على عودة الحياة البرلمانية عاصر الأردنيون مجلسين هما الحادي عشر والثاني عشر، وجرت الانتخابات على أساس قانونين مختلفين، إلا أن القوى السياسية الحزبية الرئيسة حافظت على وجودها خلالهما، ولكن هناك أحداث سياسية مهمة على الساحة المحلية والاقليمية حصلت مثل اتفاقية السلام مع الجانب الإسرائيلي المعروفة بمعاهدة وادي عربة أثرت على قدرة الأحزاب في التوفيق بين مرجعيتها العقائدية والواقع السياسي، فشهدت العلاقة مع الحكومة حالات من الشد والضغط من أجل تعديل قانون الانتخاب مع العلم أن واقع الأحزاب يدرك صعوبة الموقف وقدرة مواجهة الأردن للضغوط الخارجية مقارنة بإمكانياته المادية، إضافة إلى الانقسام الحاد في النظام العربي الذي أضعف قدرة الدول العربية على المناورة ومن بينها الأردن الذي استطاع التعامل مع الواقع السياسي.[12]

(12) تم توقيع الاتفاقية بين الجانبين الأردني والإسرائيلي في 1994/10/26 في وادي عربة في المنطقة الحدودية، بعد انطلاق محادثات السلام في مدريد عام 1991، وتعتبر هذه الاتفاقية بداية إنهاء النزاع بين الدولتين بشكل رسمي وقد صادق عليها البرلمان الأردني، بعد عرضها عليه.

وخلال فترة عمل المجلس التي استمرت أربع سنوات عملت الأحزاب السياسية بكل ما تستطيع لتعديل قانون الانتخاب وإلغاء قانون الصوت الواحد معتبرة ذلك عقبة في وجه الإصلاح والمشاركة السياسية، ولإصرار الحكومة على إجراء الانتخابات للمجلس النيابي الثالث عشر لعام (1997) وفقاً لقانون الصوت الواحد، دفع بحزب جبهة العمل الإسلامي إلى إعلان مقاطعة الانتخابات وعدم المشاركة فيها إلى حين توفر ظروف مناسبه يقبلها الحزب ومع ذلك، فقد خرج عن قرار الحزب بعض القيادات الاخوانية من الصف الاول وخاضت الانتخابات منفردة مما اضطر الحزب إلى اتخاذ قرار بتجميد عضوية الخارجين على قرار عدم المشاركة.[13]

ويعتقد العموش بأن أسباب مقاطعة الإسلاميين للانتخابات ما تزال قائمة منذ العام 1997، بما في ذلك معاهدة السلام والتمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي في البلاد، وتعديل مواد محددة في الدستور، حين شكل مطلباً أساسياً للحركة في أوج ما سمي الربيع العربي.[14]

ويرى العموش أن قرار المقاطعة بمعزل عن فهم الظروف المحيطة أصاب الجماعة بتصدعات خطرة، أدت لانشقاقات وبقرارات غير دقيقة من قيادتها التي لم تحسن التصرف، ولم تتفهم الظروف السياسية الخطرة المحيطة بالأردن والأمة وبالجماعة ذاتها.

ويظهر موقف الإخوان من المقاطعة بشكل واضح عندما عقدت مؤتمراً عام 1996عقِب انتخاب عبدالمجيد الذنيبات مراقباً عاماً لها، لتقييم مسيرة خمسين عاماً من عمر الجماعة، ونتيجة لطبيعة العلاقة ما بين النظام والحركة التي تمر بظروف معقدة، رأت الجماعة ضرورة مراجعة مشاركتها السياسية وقررت مقاطعة الانتخابات التي جرت في 1997/11/4، وبلغت نسبة المشاركة فيها (54,4%) من مجموع المسجلين في جداول الناخبين، ومع مقاطعة الإخوان

(13) الدكتور عبدالله العكايلة ترشح للانتخابات، الدكتور بسام العموش شارك بالانتخاب دون أن يترشح، الدكتور عبدالرحيم العكور شارك بالوزارة وزيراً للأوقاف عام 1998خروجا عن موقف الحزب بمسألة المشاركة بالحكومة حيث يتشدد نحو ذلك.

(14) حديث بسام العموش حول مشاركة الإخوان في الانتخابات، 2016/10/28 http://watananews.com/print.php?nid=150465

المسلمين لها وعلى الرغم من حضورهم الشعبي إلا أن ذلك لم يؤثر على نسبة المشاركة بشكل واضح.[15]

كما صرح الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي آنذاك حمزه منصور موضحاً أسباب المقاطعة بـ «أن هناك تراجعاً في الديمقراطية وأبرز ملامحها قانون الانتخاب، وقانون المطبوعات والنشر، وتغول السلطة التنفيذية وهيمنتها على السلطة التشريعية، والتطبيع مع العدو الصهيوني، والاستجابة لإملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي».[16]

يضاف إلى ذلك وجود خلافات داخلية في أوساط الحركة الإسلامية انتجت ما يطلق عليه تيار الصقور وهذا التيار له موقف متشدد حيث يحرم المشاركة بالوزارة وإن كان يقبل بالمشاركة بالبرلمان بقصد إجراء الإصلاح التدريجي حتى يتحول النظام إلى نظام إسلامي من وجهة نظرهم وبالتالي يكونون جزءاً من النظام الحاكم، ويمثل هذا التيار محمد أبو فارس وهمام سعيد وتيار آخر ينظر للمشاركة البرلمانية بطريقة مختلفة ولا محظورات على ذلك وإن كان موقفه مشروطاً بالمشاركة بالحكومة ويمثله عبداللطيف عربيات وسالم الفلاحات وعبدالمجيد الذنيبات، هذا الخلاف الداخلي دفع بعض أعضاء الجماعة وهم عبدالله العكايله، وعبدالرحيم العكور، وبسام العموش، وثلاثتهم تسلموا مناصب وزارية، للتمرد على قرار الحزب بعدم المشاركة، وخاضوا الانتخابات النيابية ضاربين بعرض الحائط قرار الحزب القاضي بمقاطعة الانتخابات، ورداً على هذه الخطوة قام الحزب بمحاكمتهم وإصدار قرارات وصلت حد الفصل وتجميد العضوية لعدم امتثالهم لقراره.[17]

---

(15) منار محمد الرشواني الأحزاب السياسية في الأردن تاريخها الانتخابي، الجزيرة نت 2004/10/3 للمزيد أنظر الامانة العامة لحزب جبهة العمل الإسلامي، المؤتمر العام الاول 2001/12/28، عمان 2002، ص 12–14.

(16) حمزة منصور، 1998، الحركة الإسلامية في الأردن، مجلة قضايا شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط عمان، ص 32.

(17) ابو رمان، محمد، 2007، الإخوان المسلمون في الانتخابات النيابية في الأردن، المطبعة الاقتصادية، عمان:2007،ص 20.

نتج عن مواقف الحركة المتشددة من قضية المشاركة خروج مجموعة من الشخصيات الإخوانية وشكلوا حزب الوسط الإسلامي عام 2001 ولكن لم يستطيع التغلغل في القواعد الشعبية نظراً لتأثير الإخوان الكبير، ولم يستطع الحزب الجديد فرض حضور بشكل يساوي حضور جماعة الإخوان المسلمين.

وبعد إعلان حزب جبهة العمل الإسلامي مقاطعته الانتخابات بسبب عدم تلبية مطالبه من قبل الحكومة والمتمثلة بإلغاء قانون الصوت الواحد، فقد اشترطت بعض الأحزاب على الحكومة تحسين الظروف السياسية وإعطاء ضمانات حقيقية لإجراء انتخابات نزيهة وقد مثل هذه المطالب حزب المستقبل والحزب الشيوعي الأردني.

أما الأحزاب التي اتخذت موقفاً مشابهاً لحزب جبهة العمل الإسلامي وقاطعت الانتخابات فهي، حزب الشعب الديمقراطي، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي، حزب العمل القومي (حق) حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية، حزب الأنصار الأردني، حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية.

أما الأحزاب التي شاركت بالانتخابات دون فرض أي شروط أو مطالب أو اعتراض فقد بلغ عددها 11 حزباً كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3)

الأحزاب المشاركة في الانتخابات النيابية للمجلس الثالث عشر عام (1997)[18]

التيار	اسم الحزب	عدد المرشحين	عدد المقاعد
التيار الوسطي ويمثله:	الحزب الوطني الدستوري، حزب السلام.	26	16

(18) الحوراني هاني،2002، قراءة في انتخابات مجلس النواب الأردني الثالث عشر، في مركز الأردن الجديد للدراسات(محرر) دراسات في الانتخابات الأردنية النيابية 1997، ص 146.

التيار	اسم الحزب	عدد المرشحين	عدد المقاعد
التيار القومي ويمثله	حزب الارض العربية، الحزب التقدمي، حزب البعث العربي التقدمي، حزب الأمة، حزب الأحرار،حزب البعث العربي الاشتراكي	6	2
التيار الإسلامي ويمثله	حزب دعاء وإسلاميون مستقلون	3	2
المجموع		35	20

وقد حصلت الأحزاب السياسية على عشرين مقعداً وبنسبة 25% من عدد مقاعد مجلس النواب وكان وصول الحزبيين إلى البرلمان إما عن طريق الأحزاب أو بشكل فردي وقد اضطر بعض الحزبيين إلى الترشح مستقلّين لمراعاة الحالة الاجتماعية، حتى لا يخسر المرشح أصوات العشيرة التي لن تصوت له بثوب حزبي.[19]

الأحزاب السياسية والانتخابات النيابية للمجلس النيابي الرابع عشر عام (2003)

جاءت انتخابات 2003 بعد انتهاء عمر المجلس النيابي الثالث عشر الذي استمر من 1997 الى2001 ولأن الدستور يعطي الملك الحق في تأجيل الانتخابات مدة عام ولاتزيد على عامين، تزامن ذلك مع أحداث خارجية منها تفجيرات نيويورك في أيلول/ سبتمبر 2001 وما تبعها من تداعيات قرر الملك عبدالله الثاني تأجيل الانتخابات مدة عامين كاملين، أعقبهما دعوة الحكومة لإجراء الانتخابات النيابية للمجلس الرابع عشر وقد جرت الانتخابات في 2003/6/17 وفقاً لقانون الصوت الواحد الذي رافقه تعديل على نظام الكوتا وزيادة عدد مقاعد مجلس النواب لتصبح (110) وتخصيص 6 مقاعد للمرأة على نظام الكوتا في ذلك المجلس.

(19) منار الرشواني، مصدر سابق.

شاركت الأحزاب السياسية بالانتخابات النيابية عام 2003 لانتخاب المجلس الرابع عشر ومثلت جميع الاتجاهات السياسية القومية والدينية وأحزاب الوسط، وفيما يلي جدول يوضح التمثيل الحزبي في المجلس الرابع عشر.[20]

الجدول رقم (4)

مشاركة الأحزاب في الانتخابات النيابية للمجلس الرابع عشر عام 2003

التيار	اسم الحزب	عدد المرشحين	عدد المقاعد
التيار الإسلامي	حزب جبهة العمل الإسلامي، إسلاميون مستقلون، الوسط الإسلامي	30	17
التيار القومي	البعث العربي الاشتراكي، الحركة القومية،البعث التقدمي جبهة العمل القومي، «حماة»	12	لم ينجح أحد
التيار اليساري	حزب النهضة، اليسار الديمقراطي، حزب الرفاه الأردني، حركة لجان الشعب الأردني. حزب الشعب الديمقراطي «حشد»، الحزب الشيوعي	10	لم ينجح أحد
تيار الوسط	كتلة تجمع الديمقراطيين المستقلين حزب الفجر الجديد العربي الأردني، المستقبل المجلس الوطني للتنسيق الحزبي الحزب الوطني الدستوري، دعاء،حزب الخضر الأردني، حزب الأمة	لم يعلن مجلس التنسيق الحزبي قائمة بل اعتمد الترشيح الفردي	15
المجموع		52 (المعلن عنهم)	32

الجدول من إعداد الباحث بناءً على المعلومات المستقاة من مصادر حزبية.

(20) مشاقبة، أمين، 2004، مجلس النواب الرابع عشر «قراءة تحليلية للنتائج» عمان: مركز القدس للدراسات السياسية ص32-33.

ويلاحظ أن حزب جبهة العمل الإسلامي والمحسوبين عليه من التيار الإسلامي قد خاضوا انتخابات 2003 دون أن يغيروا في واقع قانون الانتخاب، ولم تزول أسباب مقاطعتهم انتخابات 1997 على اعتبار أن قانون الصوت الواحد بقي كما هو، إضافة إلى تقسيم معظم الدوائر الانتخابية وجعل اللواء دائرة انتخابية باستثناء محافظتي جرش والمفرق، وهذا يعني من وجهة نظر الإخوان المسلمين إعطاء فرصة أكبر للمرشحين العشائريين.

كما خاض التيار القومي الانتخابات بـ اثني عشر مرشحاً لم ينجح منهم أحد، ويعزو البعض عدم نجاحهم لفشل الأحزاب القومية في توحيد مواقفها وخصوصاً بعد احتلال العراق وحالة التشظي التي واجهها التيار، ويعني ذلك أن مرشحي التيار لم يكونوا مقنعين للقواعد الشعبية، إضافة إلى استحواذ المستقلين والشخصيات الوطنية، وتقسيم الدوائر ساهمت في إضعاف موقفهم الانتخابي.

الشيء نفسه انطبق على التيار اليساري هو الآخر على الرغم من طرحه عشرة مرشحين الا أنه لم يحصل على أي مقعد من مقاعد البرلمان.

يلاحظ أن ما يمكن تسميته بالتيار الوطني أو أحزاب الوسط قد نسق عملية خوضه الانتخابات من خلال مجلس وطني للتنسيق الحزبي وأعطى المرونة للأحزاب للدخول في الانتخابات من خلال شخصيات وطنية لها باع في الخدمة العامة ومعروفة في الأوساط العشائرية والاجتماعية بنفوذها، فهو من جانب كمجلس لم يعلن عن أسماء مرشحين بل ترك الأمر لكل حزب أن يقرر ما يناسبه وحصل هذا التيار على 15 مقعداً تقريباً وهذا ما تم الإعلان عنه حين تشكيل كتلة العمل الوطني في المجلس برئاسة المهندس عبدالهادي المجالي.

الفصل الثاني

واقع الأحزاب السياسية في الفترة (2007- 2016)

قانون الأحزاب السياسية رقم 19 لعام 2007

صدر قانون الأحزاب السياسية رقم 19 لعام 2007 بتاريخ 2007/3/25، بعد سلسلة من النقاشات العامة المتأسسة على «تبعثر» و«تشظي» الحياة الحزبية، وظناً من بعض الأوساط السياسية والاجتماعية، بأن «التشدد» في البنود الخاصة بتشكيل الحزب السياسي، يمكن ان يفضي إلى دمج وتوحيد الأحزاب الصغيرة، وقد يفضي إلى وجود تيارات وأحزاب كبرى ورئيسة في البلاد، ليتبين فيما بعد أن هذه الوسيلة الأفضل لمساعدة الأحزاب على التوحد والاندماج، بدلالة اندثار بعض الأحزاب، وخروج بعضها الآخر من الساحة الحزبية قبل أن يعود إليها مجدداً بعد «تصويب» أوضاعه مع مقتضيات القانون الجديد، فضلاً عن تأسيس 12 حزباً جديداً بموجب القانون الجديد، كما يشير لذلك الجدول رقم (5).

وعلى الرغم من ارتفاع «الحد الأدنى» لعضوية الحزب من (50) عضواً وفقاً لقانون 1992 إلى (500) عضو وفقاً للقانون الجديد، إلا أن الأخير تضمن ولأول مرة في تاريخ الحياة الحزبية في الأردن بنوداً تسمح بحصول الأحزاب المسجلة على تمويل من الموازنة العامة للدولة الأردنية.

احتوى القانون الجديد على 30 مادة، جاء في المادة 27 منه دعوة للأحزاب القائمة إلى تصويب أوضاعها وفقاً لأحكام هذا القانون خلال سنة من تاريخ نفاذ القانون وإلا يكون الحزب الذي لم يصوب وضعه منحلاً حكماً.[21]

وقد واجه القانون انتقادات واعتراضات من بعض القوى السياسية التي اعتبرته أقل من الطموح في تعزيز المشاركة السياسية ومن هذه الانتقادات:

---

(21) المادة 27: على كل حزب قائم تصويب أوضاعة وفقاً لأحكام هذا القانون خلال مدة لا تزيد على سنة اعتباراً من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون وإذا لم يتم التصويب خلال هذه المدة يعتبر الحزب منحلاً حكماً.

1. إن الأموال المخصصة للحزب لا تفي بالغرض ولا يمكن لها أن تسدد التزامات خمسة فروع في خمسة محافظات، لأن ذلك يرتب التزامات ونفقات كبيرة وإن مبلغ 50 ألف دينار لكل حزب وفقاً للمادة 19من القانون تعد قليلة ولا تساهم في انتشار الحزب وقيامه بنشاطاته.
2. كما حدد القانون تبرع الشخص بـ عشرة الآف دينار فقط في العام لا يساهم في تأسيس أحزاب لأصحاب المصالح.
3. إن ربط الأحزاب بوزارة الداخلية لا يعزز الحياة السياسية حيث إن اختصاصات الوزارة لا تتلاءم مع المطلوب من الأحزاب.
4. اشتراط خمسمائة عضو عند ترخيص الحزب يعتبر عائقاً أمام العديد من الأحزاب.[22]

الجدول رقم (5)

الأحزاب التي تم ترخيصها بعد صدور قانون الأحزاب السياسية لعام 2007.[23]

الرقم	اسم الحزب	سنة التأسيس
1	حزب الجبهة الأردنية الموحدة	2007
2	حزب الحياة الأردني	2008
3	حزب التيار الوطني	2009
4	حزب الرفاه الأردني	2009
5	حزب العدالة والتنمية الأردنية	2009
6	حزب الحرية والمساواة الأردني	2009

(22) فريحات، إيمان، 2007، «التطور التاريخي لقوانين الأحزاب السياسية في الأردن،1921-2011» مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مجلد 39، ع2، ص 307-308.

(23) الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.

الرقم	اسم الحزب	سنة التأسيس
7	حزب الاتحاد الوطني	2011
8	حزب الشباب الأردني	2011
9	حزب جبهة العمل الوطني الأردني	2012
10	حزب الإصلاح الأردني	2012
11	حزب الإصلاح والتجديد الأردني	2012
12	حزب العدالة والإصلاح	2012

مشاركة الأحزاب في الانتخابات النيابية للمجلس الخامس عشر لعام 2007.

أجريت الانتخابات النيابية للمجلس الخامس عشر بتاريخ 2007/11/20 وفقاً لقانون الانتخابات المؤقت رقم (34) لعام 2001 وتعديلاته، وقد شاركت الأحزاب السياسية في تلك الانتخابات، فترشح عن حزب جبهة العمل الإسلامي 22 مرشحاً فاز منهم 6 فقط وشكلت هذه النتيجة وقفة مراجعة للحزب وسياساته، واعتبرت النتيجة انتكاسة للحزب، وقد عبر الحزب ومؤيدوه عن عدم الرضا والشك في هذه النتيجة واتهام الحكومة بالتدخل بقصد تحجيم التيار الإسلامي الذي يشهد شعبية واسعة في اوساط الجماهير اكتسبها على مدار سنوات طويلة من العمل الاجتماعي والصحي والتعليمي. كما شاركت بقية الأحزاب بقوائم حزبية ومن خلال ترشيحات فردية لحزبيين ولكنهم خاضوا الانتخابات باسم عشائرهم ولم يعلن أي منها مقاطعته للانتخابات، وقداسفرت نتيجة الانتخابات ولأول مرة عن تراجع كبير في التمثيل الحزبي تحت القبة، مقابل تعزيز وجود المستقلين والعشائريين الذين سيطروا على معظم مقاعد المجلس وحصلوا على 97 مقعداً من أصل 110مقاعد.[24]

(24) Alazzam, Amin Ali (2008), Political Precipitation in jordan, op.cit, pp;163-165

الجدول رقم (6)

توزيع المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب في مجلس النواب الخامس عشر عام (2007)[25]

التيار	الحزب	عدد المرشحين	عدد المقاعد
التيار الإسلامي	حزب جبهة العمل الإسلامي	22	6
	حزب الوسط الإسلامي	9	2
التيار القومي	حزب البعث العربي التقدمي	3	لم ينجح أحد
	الحزب العربي الأردني	1	لم ينجح أحد
تيار اليسار	حزب الشعب الديمقراطي «حشد»، الحزب الشيوعي، حزب الوحدة الشعبية	4	لم ينجح أحد
تيار الوسط	حزب الرسالة فيما بقية الأحزاب لم تعلن عن مرشحيها	8	لم ينجح أحد
المجموع		47	8

خاضت الأحزاب القومية واليسارية؛ حزب الشعب الديمقراطي «حشد» والحزب الشيوعي الأردني، والحزب العربي الأردني، وحزب البعث العربي التقدمي، الانتخابات بسبعة مرشحين لهم ميول ديمقراطية تبنوا برامج وطنية وتحملوا بأنفسهم تكاليف الحملة ولم يحقق أي منهم الفوز.

يلاحظ أن الأحزاب السياسية خارج التيار الإسلامي لم تشارك بالزخم نفسه الذي شارك به الإسلاميون، وقد يعني ذلك ضعف الأحزاب السياسية مقابل قوة الإدارة والتنظيم التي يمتلكها حزب جبهة العمل الإسلامي.

(25) تم إعداد الجدول بناء على المعلومات التي تمكن الباحث من جمعها من مختلف المصادر بما فيها وزارة التنمية السياسية.

إن تراجع الإسلاميين في الانتخابات لم يكن سببه الصوت الواحد الذي شاركوا في ظله بالانتخابات عام 1993، 2003 وحققوا نتائج قوية تتناسب مع وجودهم في المجلس الحادي عشر عام 1989، وهذا يعزز فرضية ان عوامل أخرى كانت وراء تراجعهم لا علاقة لها بقانون الصوت الواحد، وعلى الرغم من ذلك مارس نواب الحزب الإسلامي عملهم تحت قبة البرلمان باسم الحزب وهذا عامل قوة يضاف للحزب.[26]

وبالرغم من ضعف التمثيل الحزبي تحت القبة الذي انعكس على الأداء، باستثناء كتلة حزب جبهة العمل الإسلامي المكونة من ستة أعضاء كانت الصورة غير مرضية حتى لصاحب القرار وقد لعب الاعلام دوراً مهماً في التعبير عن حالة التذمر والسخط التي اجتاحت قطاعات واسعة من الشعب، كل هذه المعطيات ولعدم رضا الملك عن المجلس اتخذ قراراً بحل المجلس بتاريخ 2009/11/24 ودعا إلى إجراء انتخابات جديدة تراعي الأوزان السياسية في الدولة وتكون أكثر شفافية.

الأحزاب والانتخابات النيابية للمجلس السادس عشر عام 2010

جرت الانتخابات النيابية للمجلس السادس عشر بتاريخ 2010/11/9 وفقاً لقانون الانتخاب المؤقت رقم 9 لعام 2010. هذا القانون اختلف عن القوانين السابقة بالدوائر الانتخابية إذ أوجد دوائر فرعية داخل الدوائر الانتخابية بحيث يكون لكل دائرة فرعية مقعد واحد وهو ما اصطلح على تسميته بالدوائر الوهمية، وقد تم زيادة عدد المقاعد إلى 120 مقعداً بزيادة 10 مقاعد عن المجلس السابق.

في هذه الانتخابات تكرر مشهد المقاطعة، إذ أعلنت جبهة العمل الإسلامي وحزب الوحدة الشعبية مقاطعتهما للانتخابات، وجاء قرار حزب الجبهة بالمقاطعة بعد أن تشاوروا مع قواعدهم التي أيدت قرار المقاطعة.

ويقول الإخوان إن سبب مقاطعتهم يعود للملاحظات الآتية:

(26) الخوالدة، صالح عبدالرزاق، (2015) «التحول الديمقراطي ،أثره على مشاركة الأحزاب السياسية في الأردن 1989-2013» جامعة العلوم الإسلامية، رسالة دكتوراة غير منشورة ص 203-205.

- نزاهة الانتخابات وخصوصاً ما جرى في انتخابات المجلس الخامس عشر الذي لم يكمل مدته.
- إعداد كشوف ناخبين جديدة.
- بقاء الصوت الواحد الذي يعتبرونه جاء ليحجمهم ويحرمهم من فائض الأصوات.
- إيجاد جهة مستقلة لإدارة العملية الانتخابية بعيداً عن وزارة الداخلية.
- استعادة المجلس لهيبته بعد أن تغولت السلطة التنفيذية وحرمته من ممارسة سلطاته الدستورية.
- رفض مشاركة المدنيين العاملين بالقوات المسلحة بالانتخابات.
- التضييق على الحريات العامة يعتبر من وجهة نظرهم سبباً لمقاطعتهم الانتخابات.

أما الأحزاب التي أعلنت مشاركتها هي حزب التيار الوطني، حزب الجبهة الأردنية الموحدة، الحزب الشيوعي، حزب البعث الاشتراكي، الحزب الوطني، حزب الحياة، حزب الحرية والمساواة، حزب العدالة والتنمية، الحزب الوطني الدستوري، حزب دعاء، حزب الرفاه،حزب الوسط الإسلامي، حزب الرسالة، الحركة القومية للديمقراطية المباشرة، حزب حشد وحزب البعث العربي التقدمي.[27]

الجدول رقم (7)

توزيع المقاعد حسب مشاركة الأحزاب في الانتخابات للمجلس السادس عشر عام (2010)[28]

الحزب	عدد المرشحين	عدد المقاعد
أحزاب الوسط (التيار الوطني، الجبهة الأردنية الموحدة، حزب الرسالة، الحزب الوطني، حزب الحياة، حزب الحرية والمساواة، حزب العدالة والتنمية، الحزب الوطني الدستوري، حزب دعاء، حزب الرفاه)	70	28

(27) الرنتاوي عريب، قراءة أولية في انتخابات 2010، جريدة الدستور، عدد 15566، الخميس 11/11/2010، ص 18.

(28) الجدول من إعداد الباحث في ضوء المعلومات المتوفرة من مصادرها.

الحزب	عدد المرشحين	عدد المقاعد
الأحزاب الإسلامية (الوسط الإسلامي)	6	لا أحد
الأحزاب القومية واليسارية (البعث العربي الاشتراكي، الشيوعي، الحركة القومية للديمقراطية المباشرة، حزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد»/ البعث العربي التقدمي)	7	1
المجمـــــــوع	83	29

إن أبرز ما يميز انتخابات 2010 للمجلس النيابي السادس هو مقاطعة حزب جبهة العمل الإسلامي وحزب الوحدة الشعبية، وخروج عدد من كوادر الحزبين وخوضهم الانتخابات ضاربين بعرض الحائط قرار المقاطعة.

وفي غياب حزب جبهة العمل الإسلامي صاحب الحضور الأقوى في كل الجولات الانتخابية عن الساحة الانتخابية، فتح الباب على مصراعيه للأحزاب الأخرى لإثبات وجودها من خلال قوائم حزبية.

تمثل ذلك بطرح التيار الوطني لقائمته الانتخابية بـ (33) مرشحاً وقد حصل على (26) مقعداً، وتعد هذه النتيجة الأبرز في تاريخ الأحزاب البرامجية الموالية للحكومة، ويلاحظ أن معظم التي لم تحقق فوزاً عزت ذلك إلى قانون الصوت الواحد والعبث بإرادة الناخبين.

وبالنسبة لأحزاب اليسار والأحزاب القومية تعد هذه الانتخابات انتكاسة حقيقية لها بحيث لم تستطيع ايصال أي مرشح باستثناء عبلة أبو علبة التي وصلت إلى البرلمان عن طريق الكوتا.

هذه الانتخابات والمجلس الذي أفرزته واجه انتقادات كبيرة من القوى السياسية ولم تنزهها عن التزوير والتدخل الحكومي وقد طالبت القوى السياسية والشعبية بحل البرلمان وإجراء تعديلات دستورية، وتركزت المطالب مع بداية الحراك الشعبي بإقالة حكومة سمير الرفاعي التي اتهمتها بتزوير الانتخابات، وتعديل الدستور وخصوصاً المواد 34، 35، 36، منه وإضافة تعديل ينص على تشكيل الحكومة من الحزب الفائز بالانتخابات.

وقد حل المجلس على خلفية الانتقادات الشعبية الكبيرة، ولم يكمل مدته الدستورية ففي 2012/10/4 صدرت الإرادة الملكية بحل مجلس النواب ودعوة الحكومة لإجراء انتخابات جديدة للمجلس النيابي السابع عشر.

مما تقدم يمكن القول بأن الانتخابات أجريت في ظل التعددية السياسية والحزبية وقد طرحت الأحزاب مرشحيها ضمن قوائم حزبية أو بشكل فردي، كما أن معظم التيارات والأحزاب السياسية لم تعتمد على تنظيماتها وقواعدها الحزبية في إيصال مرشحيها إلى البرلمان، لذلك لجأوا إلى الترشيح الفردي للاعتماد على الخصائص الشخصية للمرشح إضافة إلى دعم العشيرة خصوصاً للشخصيات التي شغلت مواقع مهمة في الدولة، كما اعتبرت جميع القوى السياسية قانون الصوت الواحد عائقاً أمام فرص فوز مرشحيهم بسبب تفتيت الأصوات وغلق الخيارات أمام الناخب بحيث لم يعد أمامه خيار إلا التصويت بناءً على رابطة الدم.

الأحزاب السياسية والانتخابات النيابية للمجلس السابع عشر عام 2013

شهدت الفترة التي أعقبت انتخاب المجلس السادس عشر حراكاً شعبياً قوياً شارك فيه حزب جبهة العمل الإسلامي بفعالية كبيرة وتمسك بمطالبه الإصلاحية مستغلاً الظروف السائدة ببراجماتيته المعهودة، ويصف البعض أن كل ما يفكر به الحزب تمت صياغته على شكل مطالب رددها الحراكيون الذين التقوا مع الإخوان في مطالبهم، واتسم الحراك الشعبي بعقلانية وركز على ضرورة إصلاح النظام، ولأن النظام الأردني مرن وليس جامداً وانطلاقاً من الحس بالمسؤولية دعا الملك إلى إجراء تعديلات دستورية انسجاماً مع المطالب الشعبية، التي ركزت على ايجاد محكمة دستورية، هيئة مستقلة للانتخابات، تعديل قانون الصوت الواحد، صيانة الحريات، الفصل بين السلطات، وإلغاء كافة التعديلات الدستورية التي تحكم العلاقة بين السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية وخصوصاً في مسألة الحل، أيضاً تمديد مدة الدورة العادية، الحكومة التي يحل البرلمان في عهدها تقدم استقالتها ولا يجوز تكليف الرئيس بتشكيل حكومة جديدة بشكل مباشر.[29]

(29) نصت المادة 74 من الدستور الأردني وتعديلاته على أن «الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدها تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها».

يمكن القول إن التعديلات تجاوبت إلى حد كبير مع مطالب الحراكيين والأحزاب السياسية التي استفادت بشكل كبير من الحراك الشعبي، وفي إطار إجراء الإصلاحات السياسية تم وضع قانون انتخاب جديد حمل رقم (25) لعام 2012، وتم اقراره من قبل مجلس الأمة، حيث أصبح من الصعوبة بعد التعديلات الدستورية إصدار قوانين مؤقتة إلا في الأحوال التي نص عليها الدستور.[30]

لذلك على الرغم من رغبة الملك بحل مجلس النواب لأنه أصبح عبئاً على الدولة وخصوصاً بعد منحه الثقة لرئيس الوزراء سمير الرفاعي بـ 111 صوتاً الأمر الذي شكل استياء عاماً لدى الشعب من المجلس وأدائه، إلا أن القيد الدستوري أطال عمر المجلس من أجل إقرار القانون حيث لا يوجد ما يستوجب إصداره بشكل مؤقت.

إن أبرز ما جاء به قانون الانتخاب هو التخلص من صيغة الصوت الواحد وزيادة مقاعد البرلمان إلى 150 مقعداً خصص منها 27 للدائرة الانتخابية العامة على مستوى المملكة يكون الترشح لها من خلال قائمة نسبية مغلقة لا يتجاوز عدد أعضائها 27 مرشحاً.[31]

و108 مقاعد للدوائر المحلية و15 مقعداً لكوتا المرأة، بواقع مقعد لكل محافظة بما في ذلك دوائر البدو الثلاث الجنوب والوسط والشمال. كما تم تشكيل الهيئة المستقلة للانتخابات وإسناد مهمة إدارة الانتخابات على كافة المستويات لها دون تدخل من أي جهة كانت وإعطاؤها استقلالاً مالياً وادارياً.

وفي ذات السياق صدر قانون الأحزاب السياسية رقم (16) لعام 2012 ليلغي العمل بقانون الأحزاب رقم (19) لعام 2007 ثم صدر نظام المساهمة بدعم الأحزاب السياسية رقم 62

(30) المادة 94 من الدستور تنص «عندما يكون مجلس النواب منحلاً يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يضع قوانين مؤقتة لمواجهة الآتي بيانها: أ- الكوارث ب-حالة الحرب والطوارئ ج- الحاجة إلى نفقات ضرورية ومستعجلة».

(31) في حال فوز القائمة على مقعد أو أكثر فإن الفائز هو الأول في القائمة حسب ترتيب الأسماء، حيث كانت القائمة مغلقة (التصويت للقائمة فقط) بالنسبة لصوت الدائرة الانتخابية العامة.

لعام 2013، وأصبح القانون الجديد هو السند القانوني لعمل الأحزاب منذ عام 2012 حتى صدور قانون الأحزاب السياسية رقم (39) لعام 2015.

الجدول رقم (8)

الأحزاب التي تم ترخيصها بعد صدور قانون الأحزاب السياسية لعام 2012 [32]

ت	اسم الحزب	سنة التأسيس
1	الحزب العربي الأردني	2013
2	حزب التجمع الوطني الأردني الديمقراطي (تواد)	2013
3	حزب الفرسان الأردني	2013
4	حزب أردن أقوى الأردني	2013
5	حزب مساواة الأردني	2013
6	حزب الأنصار الأردني	2014
7	حزب الشهامة الأردني	2013
8	حزب الشورى الأردني	2014
9	حزب الوفاء الوطني الأردني	2015
10	حزب البلد الأمين	2014
11	حزب العدالة الاجتماعية	2014
12	حزب الوحدة الوطنية	2015
13	حزب العون الوطني	2015

إن استحداث الهيئة المستقلة للانتخاب جاء استجابة للتعديلات الدستورية ليعزز الثقة والشفافية بالعملية السياسية، حيث تم وضع قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لعام (2012) وبتاريخ 2012/5/6، صدرت الإرادة الملكية بتعيين مجلس المفوضين للهيئة المستقلة للانتخاب.

(32) وزارة التنمية السياسية.

يعد قانون الانتخاب رقم (25) لعام 2012 محاولة حقيقية للخروج من عنق زجاجة الصوت الواحد، بتخصيصه صوتين للناخب، وتخصيصه مقاعد للدائرة الانتخابية العامة على مستوى الوطن، إذ تعطي هذه الفرصة الأحزاب مجالاً واسعاً لتكثيف نشاطها وجهودها والتواصل مع قواعدها في المحافظات على مستوى الوطن وتقديم برامج حقيقية ليختار على أساسها الناخب الحزب الذي يمثله في البرلمان، إلا أن أصواتاً ارتفعت وطالبت أن تقتصر هذه المقاعد الـ (27) على الأحزاب السياسية حتى تستطيع اثبات وجودها وخصوصاً الأحزاب حديثة العهد.

والتزاماً بالنص الدستوري بضرورة إجراء الانتخابات النيابية خلال أربعة أشهر من حل البرلمان.(33) صدرت الإرادة الملكية بإجراء الانتخابات وتم تحديد تاريخها بـ 2013/1/23 وفقاً لقانون الانتخاب الجديد، متزامناً ذلك مع صدور قانون الأحزاب السياسية رقم (16) لعام 2012.

وجاءت مشاركة الأحزاب السياسية متباينة على الرغم من قانون الانتخاب وقانون الأحزاب الجديدين إذ أعلن حزب جبهة العمل الإسلامي، حزب الوحدة الشعبية، وحزب الحياة مقاطعتهما للانتخابات بعد أن صدرت منهم إشارات تفيد برغبتهم بالمشاركة إذا ما تحققت مطالبهم.(34)

وتألفت تلك المطالب من النقاط الآتية:

- رفض قانون الصوت الواحد للمقاعد المخصصة للدوائر المحلية لعدم تحقيقه ثقل الصوت الانتخابي (القوة التصويتية).

---

(33) نصت المادة رقم (73) فقرة (1) من الدستور «إذا حُل مجلس النواب فيجب إجراء أنتخاب عام بحيث يجتمع المجلس الجديد في دوره غير عادية بعد تاريخ الحل بأربعة أشهر على الأكثر، وتعتبر هذه الدورة كالدورة العادية وفق أحكام المادة (78) من هذا الدستور وتشملها شروط التمديد والتأجيل. فقرة (2) إذا لم يتم الانتخاب عند انتهاء الشهور الأربعة يستعيد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن ويستمر في أعماله إلى أن يُنتخب المجلس الجديد.

(34) المركز الوطني لحقوق الإنسان (2.013) تقرير الفريق الوطني حول مجريات الانتخابات النيابية للعام 2012، عمان، ص2.

- المطالبة بتخصيص 50% من المقاعد للدائرة الانتخابية العامة للأحزاب السياسية.
- إجراء إصلاحات سياسية حقيقية ومحاربة الفساد.
- المطالبة بإجراء تعديلات دستورية تشمل المواد (34،35،36) من الدستور ويعني ذلك تقليص صلاحيات الملك والانتقال إلى نظام الحكم الدستوري البرلماني.
- تأجيل موعد الانتخابات النيابية إلى حين تمكن الحركة الإسلامية العودة عن قرارها نظراً لمحدودية المدة المتبقية لإجراء الانتخابات .[35]

لاقت هذه المقترحات توافقاً مع بعض الأحزاب السياسية التي التقت مع الإخوان حول هذه المطالب إلا أنها لم تقاطع الانتخابات بل خاضتها بفاعلية.

وجاء قرار مقاطعة حزب جبهة العمل الإسلامي لانتخابات المجلس السابع عشر عندما قرر مجلس شورى الحزب بالإجماع المقاطعة ترشحاً وانتخاباً.[36]

كما قررت الأحزاب القومية واليسارية والبرامجية، المشاركة في الانتخابات وبلغ عددها 24 حزباً وهي: حزب العدالة والإصلاح حزب الشباب الأردني، حزب الحرية والمساواة، حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب الحركة القومية، حزب البعث التقدمي، حزب حشد، التيار الوطني الأردني، الجبهة الموحدة، الاتحاد الوطني، الرسالة، العدالة والتنمية، حزب دعاء، حزب الوسط الإسلامي، حزب الرفاه، حزب العمل الوطني، الحزب الوطني الدستوري، حزب الإصلاح.[37]

(35) أبورمان محمد، أبوهنية حسن، (2012) الحل الإسلامي في الأردن، الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والامن، مركز الدرسات الاستراتيجية- الجامعة الأردنية، عمان، ص 13.

(36) حياصات، أيهم هاني (2013) دور حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن (1989-2012) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الشرق الاوسط عمان، ص 28.

(37) حسنين وليد (2013) القوائم الانتخابية العامة في الأردن «قراءة في التجربة والنتائج، مركز البديل للدراسات والابحاث، مركز البديل للدراسات والابحاث بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ليبرت، عمان، ص 32.

الجدول رقم (9)

مشاركة الأحزاب السياسية بالانتخابات النيابية للمجلس السابع عشر عام 2013[38]

التيار	الحزب	عدد المرشحين دائرة عامة ومحلية	عدد المقاعد
1- الإسلامي	حزب الوسط الإسلامي	52	17
2- اليساري والقومي	حزب البعث الاشتراكي،حزب البعث العربي التقدمي، حزب الشعب الديمقراطي حشد،حزب الحركة القومية	27	
3- الوسطي	الاتحاد الوطني، التيار الوطني، حزب الجبهة الأردنية الموحدة، حزب الرفاه، حزب الرسالة، جبهة العمل الوطني،حزب الإصلاح الأردني،الحزب الوطني الدستوري،الحزب الوطني الأردني،حزب العدالة والتنمية،حزب العدالة والإصلاح الأردني،حزب الشباب الوطني،حزب الإصلاح والتجديد حصاد،حزب دعاء	163	16
المجموع		242	33

الأحزاب السياسية وانتخابات المجلس النيابي الثامن عشر عام 2016

أجريت الانتخابات النيابية للمجلس الثامن عشر في 2016/9/20 بمشاركة كافة القوى الحزبية والسياسية بمختلف اتجاهاتها ضمن قوائم انتخابية على شكل تحالفات سياسية بين حزبيين قوميين وإسلاميين ويساريين ومستقلين، وفقاً لقانون الانتخاب رقم (6) لعام 2016 الذي خفض عدد مقاعد النواب إلى (130) مقعداً منهم (115) مقعداً للدوائر المحلية و(15)

(38) الجدول من إعداد الباحث بناءً على المعلومات التي تم أخذها من الأحزاب نفسها بطريقة المقابلة.

مقعد كوتا للمرأة، وقد صدر بتاريخ 2016/5/22 نظام تقسيم الدوائر الانتخابية.[39] الذي خفض عدد الدوائر من 45 إلى 23 دائرة انتخابية مخصص لها 115 نائبا يُضاف لهما 15 مقعد كوتا للمرأة، وقد أعاد نظام الدوائر توزيع وتقسيم الدوائر بإضافة سبعة مقاعد للدوائر المحلية عن السابق، اعتماداً على معايير الجغرافيا، والتنمية وعدد السكان. وأصبحت تسع محافظات كل منها دائرة انتخابية واحدة، باستثناء ثلاث محافظات هي عمان، والزرقاء، وإربد.

شكل قانون الانتخاب رقم (6) لعام 2016 تحولاً كبيراً في طريقة تعامل السلطة مع العملية السياسية إذ تحرر الجميع من عقدة الصوت الواحد وأتاحت لجميع القوى السياسية تشكيل قوائم انتخابية، وإن كان القانون الجديد يشكل نقطة تحول، إلا أن بعض الأحزاب كانت تطالب بأن تقتصر القوائم على مرشحين حزبيين، فالتجربة المغربية حاضرة في ذهن الأحزاب السياسية حيث تم اقتصار الترشح إلى الانتخابات من خلال الأحزاب وهذه خطوة متقدمة على طريق الإصلاح السياسي للتحول نحو الحكومة البرلمانية.

أما أبرز ما جاء به قانون الانتخاب رقم (6) لعام 2016 يمكن تلخيصه بالآتي:[40]

- يتم الترشح لملء المقاعد النيابية المخصصة للدائرة الانتخابية بطريقة القائمة النسبية المفتوحة.
- يجب ألا يقل أعضاء القائمة عن ثلاثة أعضاء وهو العدد المساوي لأصغر دائرة انتخابية والتي لها ثلاثة مقاعد، دائرة العقبة الانتخابية، دائرة بدو الجنوب الانتخابية، دائرة بدو الوسط الانتخابية، دائرة بدو الشمال الانتخابية.

---

(39) جريدة الغد، تاريخ 23/5/2016.

(40) قانون الانتخاب رقم (6) لعام 2016 المادة 9- (أ) يتم الترشح لملء المقاعد النيابية المخصصة للدائرة الانتخابية بطريقة القائمة النسبية المفتوحة. الفقرة (ب) يجب أن تضم القائمة عدداً من المرشحين لا يقل عن ثلاثة ولا يتجاوز عدد المقاعد النيابية المخصصة للدائرة الانتخابية. الفقرة (ج) يقوم الناخب بالادلاء بصوته لقائمة واحدة فقط من القوائم المرشحة أولاً ثم يصوت لكل واحد من المرشحين ضمن هذه القائمة أو لعدد منهم.

- تخلص القانون الجديد من الصوت الواحد وأعطى الناخب أصواتاً بعدد المقاعد شريطة أن يدلي بصوت لقائمة واحدة فقط ويعطي لمن يشاء داخل القائمة من المرشحين.

وكانت الحكومة قد أصدرت قانون الأحزاب المعدل رقم (39) في 2015/6/29 وجاء في المادة (3) منه «يعتبر حزباً كل تنظيم سياسي مؤلف من جماعة من الأردنيين يؤسس وفقاً لأحكام الدستور وهذا القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية، وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة»[41] على الرغم من تعريف القانون للحزب إلا أن موضوع وجود مشاركة الحزب في السلطة مبهم بنص المادة الا في نص المادة 20 الفقرة (د) على الحزب «تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين عند تولي المسؤولية أو المشاركة فيها» نص هذه الفقرة أوضح اللبس فالوارد في المادة 3 من القانون لناحية تولي الحزب المسؤولية أو المشاركة فيها، كما أكد القانون عدم تأسيس أحزاب على أساس ديني أو طائفي أو عرقي أو فئوي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل»[42]

كما وضحت المادة 28 من القانون دور الحكومة في دعم الأحزاب من خلال الخزينة وضرورة إصدار نظام لتحديد شروط تقديم الدعم ومقداره وإجراءات صرفه.

الجدول رقم (10)

الأحزاب التي تم ترخيصها بعد صدور قانون الأحزاب لعام 2015

ت	اسم الحزب	سنة التأسيس
1	الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني	2016
2	حزب الطبيعة الديمقراطي الأردني	2016
3	حزب العهد الأردني	2016
4	حزب المستقبل الأردني	2016
5	حزب احرار الأردن	2016

(41) قانون الأحزاب السياسية رقم 39 لعام 2015 المادة 3.

(42) المادة 5 ب من قانون الأحزاب السياسية رقم 39 لعام 2015 .

ت	اسم الحزب	سنة التأسيس
6	حزب الاتجاه الوطني الأردني	2016
7	حزب جبهة النهضة الأردني	2016
8	حزب المحافظين	2016
9	حزب الوعد الأردني	2016
10	حزب العمل الشعبي	2016
11	حزب النداء	2016
12	حزب الراية الأردنية	2016
13	حزب المؤتمر الوطني (زمزم)	2016

يوجد على الساحة الأردنية 50 حزباً سياسياً مرخصاً وهناك طلبات تأسيس جديدة لترخيص أحزاب سياسية أخرى.

جاءت المشاركة الحزبية فاعلة من حيث الترشح أو الانتخاب حيث بلغ عدد المرشحين من الأحزاب السياسية 243 فاز منهم 32 نائباً ينتمون لأحد عشر حزباً سياسياً، حيث نجح عن الأحزاب القومية واليسارية نائبٌ واحد في حين استطاعت الأحزاب الإسلامية أن تحصد 17مقعداً مع الإشارة إلى أن قوائم التحالف الوطني للإصلاح التي قادها حزب جبهة العمل الإسلامي حصلت على 15 مقعداً وبلغ عدد أعضاء الحزب الذين حالفهم النجاح 10 أعضاء، أما الأحزاب الوسطية أو البرامجية فقد فازت بـ19 مقعداً، والسمة الأعم لشكل القوائم هو القوائم المختلطة التي ضمت حزبيين من كافة الاتجاهات ومستقلين شاركوا في تحالفات مع تيارات وأحزاب ومستقلين ذات توجهات فكرية مختلفة.

الحقيقة أن تشكيل القوائم ساهم إلى حد كبير بخلق تفاهمات بين أصحاب التوجهات المختلفة وعلى سبيل المثال خاض حزب جبهة العمل الإسلامي الانتخابات في قوائم مختلطة تحت اسم التحالف الوطني للإصلاح، وأكد محمد الزيود أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي، بأن الحزب خاض الانتخابات من خلال تحالف وطني بـ 20 قائمة، تضم 124 مرشحاً ووصف هذا التحالف بأنه انجاز للحزب مع شركائه وهو بداية للتوافق وقاعدة يُرتكز إليها في بناء التوافق الوطني وتعزيز مفهوم الوحدة الوطنية بمعناه الحقيقي، وقد تحالف

الحزب مع، أربعة مرشحين للمقاعد الشركسية والشيشانية وخمسة مرشحين على المقاعد المسيحية، ووصف زكي بني ارشيد رئيس الهيئة العليا للانتخابات النيابية في حزب جبهة العمل الإسلامي التحالف الوطني للإصلاح بأنه لوحة تغطي معظم أرجاء الوطن وضمت الرجل والمرأة والمسلم والمسيحي، والشركسي والشيشاني.(43)

المساهمة في دعم الأحزاب ودورها في الانتخابات

جاء نظام تمويل الأحـزاب المعدل لعام 2016 ليشجع تلك الأحـزاب على خوض غمار الانتخابات بعد تخصيصة موارد مالية لتلك الأحـزاب، ولأنها بالأساس وكما ورد بتعريفها بالقانون تسعى للمشاركة بالسلطة من خلال الوسائل المسموحة والمنسجمة مع الدستور والقانون، يتطلب هذا الدور جهداً وعملاً وكلفة مالية، حتى تستطيع القيام بدورها، فالدعم الحكومي جاء لخلق نوع من التكافؤ في قدرة الأحزاب على تنفيذ انشطتها حيث هناك هوة واسعة وكبيرة خصوصاً إذا ما قارنا بين حزب جبهة العمل الإسلامي وبقية الأحزاب. فحزب جبهة العمل الذراع السياسي لحركة الإخوان المسلمين يستند إلى قاعدة اقتصادية متنوعة مكنته من تنفيذ نشاطاته وبرامجه بسهولة ولديه القدرة على إدامة مقراته، مقارنه مع بقية الأحزاب فهي تعاني من مشكلات مالية تتعلق بالتمويل باستثناء بعض الأحزاب التي اعتمدت على قوة الشخص المادية المسيطر على الحزب (رئيس، أمين عام) فمثلاً حزب الاتحاد الوطني يعتمد على القدرة المالية لرئيس الحزب الذي موّل كل نشاطاته منذ تأسيسه.(44)

ونجد حزب التيار وحزب الجبهة الأردنية الموحدة قد اعتمدا إلى حد كبير على القدرة المالية لقياديي الحزب، ولكن الغالبية من الأحزاب البرامجية واليسارية والقومية تعاني من أزمات مالية انعكست على مجمل انشطتها.

وإنطلاقاً من إقرار قانون الأحزاب بتخصيص مساعدة مالية للأحزاب المرخصة من خزينة الدولة ترجم نظام المساهمة في دعم الأحزاب آلية الدعم وكيفيتها، وقد جاء في المادة

(43) جريدة الدستور 21/8/2016.

(44) زيد أبو زيد أمين عام الحزب (مقابلة).

(4) البند(أ) من نظام المساهمة في دعم الأحزاب رقم (53) لعام 2016 «تكون المساهمة المالية المقدمة للحزب 50000 ألف دينار سنوياً تدفع على دفعتين متساويتين الأولى في شهر حزيران والثانية خلال شهر كانون الأول»

وهذا المبلغ المقرر يعتبر متواضعاً إذا ما قيس بحجم العمل المطلوب من الحزب خصوصاً عندما يتعلق الأمر بخوض انتخابات على مستوى الوطن ونتيجة للمطالبات المتتالية من الأحزاب ولغايات تحقيق مشاركة حقيقية في الانتخابات النيابية للمجلس الثامن عشر قامت الحكومة بتعديل نظام المساهمة في دعم الأحزاب السياسية رقم 53 لعام 2016 بالنظام رقم 111 لسنة 2016م وخصوصاً المادة (5)حيث تقدم الدولة إضافة إلى ما ورد بالمادة (4) بند (أ) من نظام (53) مبلغ 50 ألف دينار أخرى في السنة وفق الضوابط الآتية:

أ. عشرون ألف دينار للانفاق على الحملات الانتخابية في السنة التي تجري فيها الانتخابات على الأوجه الآتية:-

- مصاريف الصحافة والإعلام والطباعة وتعليق الملصقات واليافطات.
- مصاريف تنظيم الاجتماعات المتعلقة بالحملات الانتخابية.
- مصاريف المقار الانتخابية.

ب. خمسة آلاف دينار للأحزاب المشاركة في ائتلاف حزبي لايقل عن اثني عشر حزباً على أن يكون معلناً وتنفق للغايات التي أنشئ الائتلاف من أجلها.

ج. خمسة آلاف دينار عن كل مقعد يفوز به أحد أعضاء الحزب في مجلس النواب باعتباره مرشحاً معلناً للحزب وبحد أعلى خمسة مقاعد.

واشترط النظام لتلقي الحزب هذه الأموال

- أن يثبت أن مرشحيه المعلنين قد غطوا نسبة لا تقل عن 35% من عدد الدوائر الانتخابية.
- أن يكون المرشح قد انتسب إلى الحزب قبل سنة من موعد الانتخاب. [45]

(45) المادة (5) من النظام المعدل رقم (111) لسنة 2016 لنظام المساهمة في دعم الأحزاب السياسية.

الفصل الثالث

البنية الداخلية للأحزاب السياسية الأردنية

بعد أكثر من ربع قرن على استئناف الحياة السياسية والبرلمانية في الأردن، تشتد الحاجة للتعرف عن كثب على البنية التكوينية - الداخلية للأحزاب السياسية الأردنية، فالدراسات التي جرت في هذا الحقل محدودة، وبعضها يعود لتاريخ بعيد نسبياً ... ومن أجل التعرف على واقع الأحزاب السياسية الأردنية، من حيث بنيتها الداخلية وشفافيتها وعلاقاتها بمختلف الأطراف والجهات في الدولة والمجتمع، وآليات صنع السياسة والقرار فيها، ومستوى تطور الحياة الديمقراطية الداخلية فيها، صمم فريق الخبراء المكون من الاتحاد الأوروبي ومؤسسة كونراد أديناور ومركز القدس للدراسات السياسية الاستبانة جرى توزيعه على الخمسين حزباً مسجلاً، واستثنيت الأحزاب «قيد التأسيس» بالنظر لعدم اكتمال بنيتها الحزبية، ولكونها ما زالت في مرحلة استكمال شروط التأسيس التي نص عليها قانون الأحزاب ساري المفعول.

وقد استجاب 43 حزباً سياسياً للباحثين الميدانيين، في حين رفض حزبان الاستجابة واعتذرا عن عدم ملء الاستبانة، الأول لموقف «مبدئي» رافض للتمويل الأجنبي لمراكز البحث ومؤسسات المجتمع المدني، والثاني لاعتقاده بأنه عملٌ لا يليق بأن يوجه للحزب أو أمينه العام ... في حين تعذر الاتصال بثلاثة أحزاب حديثة النشأة، حيث لم يتمكن الباحثون من العثور على مقراتهم ولم يتلقوا أي إجابات على الأرقام الهاتفية المسجلة بأسمائهم في الوزارة، خلال الوقت المحدد لتعبئة الاستبانة، في حين لم يصل رد حزبين في الوقت المحدد لإجراء التحليل ... وقد حرص الباحثون الميدانيون على أن يقوم بتعبئة الاستبانة أعضاء من المستوى القيادي الأول في الحزب.

عضوية الأحزاب

تبين بنتيجة الاستبانة، أن 12 حزباً سياسياً يحتفظ في صفوفه بعدد من الأعضاء يتراوح ما بين 150 - 500 عضواً، وأن 14 حزباً لديها ما بين 500 - 1000 عضو، وأن ثمانية أحزاب يتراوح حجم العضوية فيها ما بين 1000 - 2000 عضو، وأن تسعة أحزاب لديها أكثر من ألفي عضو حزبي (أنظر الجدول الآتي)

الجدول رقم (11): توزيع الأحزاب حسب حجم عضويتها

الفئات	عدد الأحزاب
150-500	12
501-1000	14
1001-2000	8
2001	9
المجموع	43

وقد صرح 29 حزباً سياسياً بالعدد «الدقيق» لأعضائه، دون الاكتفاء بالتأشير على الخانة المقابلة لحجم عضويته كما وردت في الاستبانة، وقد تراوحت الأرقام حول عضوية الأحزاب ما بين 250 عضواً لأصغر حزب سياسي (وسطي)، إلى ما يقرب من العشرة آلاف عضو لدى حزب وسطي آخر، وبمعدل وسطي 1360 عضواً للحزب الواحد تقريباً، فيما راوحت أرقام معظم الأحزاب ما بين 500 - 200 عضواً.

واستناداً لمصادر الأحزاب ذاتها، يعتقد أن معظم الأحزاب السياسية عمدت إلى تقديم معلومات مبالغ فيها لجهة حجم عضويتها، وبعضها قدم معلومات مبالغ فيها جداً، من ضمن محاولة للبرهنة على حجم نفوذ الحزب وتأثيره، وفي ظل غياب أي مصادر دقيقة أخرى يمكن من خلالها التأكد من صحة المعلومة أو عدمها.

الحياة الحزبية الداخلية

بسؤال قادة الأحزاب السياسية عن «دورية» انعقاد مؤتمرات الحزب، أفاد قادة 13 حزباً بأنهم يعقدون مؤتمراتهم مرة كل ستة أشهر أو دون ذلك، بعضهم تحدث عن مؤتمر كل شهرين (!؟)... وأفاد 16 حزباً بأنها سنوية، وحزب سياسي واحد، يعقد مؤتمره الوطني كل سنتين،

وأربعة أحزاب سياسية كل ثلاث سنوات، وخمسة أحزاب قالت بأن مؤتمراتهم تلتئم كل أربع أو خمس سنوات (أنظر الجدول الآتي)

الجدول رقم (12): دورية المؤتمرات الحزبية

الفترات الزمنية الفاصلة بين مؤتمرين	عدد الأحزاب
كل 6 أشهر فما دون	13
كل سنة	17
كل سنتين	1
كل 3 سنوات	4
أكثر من 3 سنوات	3
لم يجب	5
المجموع	43

وتظهر إجابات كثير من الأحزاب، سيما حديثة النشأة، أن ثمة سوء فهم لفكرة «المؤتمر العام للحزب» من حيث وظائفه وأهداف انعقاده، فالمؤتمر ليس مجرد اجتماع موسع يعقد كل شهرين أو ثلاثة أشهر، بل هو الإطار المرجعي للحزب ومحطة مهمة في حياته، تقرر خلاله الوثائق والخطط والاستراتيجيات والبرامج، وتنتخب الهيئات القيادية التنفيذية والرقابية والقضائية، وهو مناسبة يستغرق الإعداد لها عدة أشهر، وليس من المعقول أن يجري تنظيمها كل بضعة أشهر كما صرحت بذلك بعض الأحزاب.

كما تظهر الإجابات، أن بعض الأحزاب، يعتقد أن كثرة عقد المؤتمرات الداخلية، هو دلالة على «صحة» الحزب وحيويته، في حين أن كثرة انعقاد هذه المؤتمرات، هو استغراق لقدرات الحزب في بحث شؤونه الداخلية، ما يحول بينه وبين التواصل مع قواعده الشعبية ومختلف الفاعلين في الدولة والمجتمع.

وجرى توجيه سؤال حول عدد الأمناء العامين / الرؤساء، الذين تعاقبوا على قيادة الحزب منذ تأسيسه، وتبين بالنتيجة أن 28 حزباً سياسياً، لم يعرفوا سوى أمين عام واحد، منها

11 حزباً تأسست خلال عام واحد أو يزيد قليلاً، و17 حزباً لم يمض على تأسيسها أكثر من ثلاث سنوات (وهذا أمر طبيعي ومفهوم)، بيد أن هناك أحزاب سياسية، مضى على تأسيسها الرسمي ما يقرب الربع قرن، من دون أن تعرف التغيير، إلا بالانشقاقات أو حالة المرض الشديد المُقعِد للأمين العام أو الوفاة، لكن من المألوف أن ترى أحزاباً مضى على تقلد الأمين العام لمنصبه أكثر من 10 سنوات أو حتى 15 عاماً، ومن دون أن تلوح في أفق الحزب بوادر تناول أو تداول على القيادة.

ولم تعرف الحياة الحزبية الأردنية، ظاهرة استقالة القيادة أو الأمين، إثر فشله في قيادة حزبه في الانتخابات، أو عجزه عن تنفيذ برنامج الحزب وتطلعاته، كما يحصل في الديمقراطيات الناشئة أو الناجزة، وهذا أمر يعكس تدني مستوى الحياة الديمقراطية في الحزب، مثلما يعكس «الاعتمادية التامة» للحزب على شخص «الزعيم»، أميناً عاماً كان أم رئيساً»، خصوصاً لجهة التمويل المالي للحزب الذي يعتمد في الغالب على شخص «الرجل الأول» في الحزب. (انظر الجدول الآتي)

الجدول رقم (13): تداول القيادة داخل الحزب

عدد الأمناء العامين الذين تداولوا على قيادة الحزب	عدد الأحزاب
أمين عام واحد	28
اثنان	7
ثلاثة	2
أكثر من ذلك	6
المجموع	43

الشفافية المالية للأحزاب

وحول الشفافية المالية للأحزاب تم توجيه سؤال عمّا إذا كان الحزب يقوم بنشر ميزانيته السنوية على موقعه الإلكتروني أو بأي وسيلة أخرى، أفاد 32 حزباً سياسياً، بأنها لا تفعل ذلك، وادعت تسعة أحزاب بأنها نشرت ميزانيتها خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وقال حزب واحد، بأنه فعل ذلك في السنة الأخيرة فقط، وفي مراجعة لمواقع الأحزاب الإلكترونية ليس لمعظم

الأحزاب والصحف والمواقع الإلكترونية، لم يعثر فريق البحث عن ميزانيات حزبية منشورة. (انظر الجدول الآتي).

الجدول رقم (14): الشفافية المالية للأحزاب السياسية

الإفصاح عن الميزانية العامة للمواطنين	عدد الأحزاب
تم نشر ميزانية الحزب خلال الثلاث سنوات الماضية	9
تم نشر ميزانية الحزب السنة الماضية فقط	1
لم يقم الحزب بنشر ممارسته حتى ينشر ميزانيته السنوية	33
المجموع	43

وفي السياق ذاته، سئلت الأحزاب عن الجهة المخوّلة بالتوقيع على قرارات الصرف المالي، والمخولون باتخاذ القرارات المالية، أجاب حزبان بأن الأمين ونائبه هما المخولان بذلك، وأفاد 27 حزباً بأن الأمين ونائبه وأمين الصندوق هم الجهة المخولة بذلك، وقالت 10 أحزاب، بأن الأمر منوط بهيئة أو إدارة مالية متخصصة لهذا الغرض، وامتنعت أربعة أحزاب عن الإجابة (أنظر الجدول الآتي):

الجدول رقم (15): المخولون باتخاذ القرارات المالية

الجهة	العدد
الأمين العام منفرداً	0
الأمين العام ونائبه	2
الأمين العام ونائبه وأمين الصندوق	27
هيئة جماعية	10
امتنع عن الإجابة	4
المجموع	43

وحول النسبة التي يحتلها الدعم الحكومي (الدعم المالي الحكومي) من إجمالي الميزانية العامة للحزب، قالت ثلاثة أحزاب إنها أقل من ربع الميزانية العامة للحزب، وأفاد 13 حزباً بأنها تشكل ما بين 25 – 50 بالمائة من ميزانية الحزب، و12 حزباً بأنها تراوح ما بين 50 – 75 بالمائة من إجمالي ميزانية الحزب، حزب واحد فقط قال إنها أكثر من 75 بالمائة، و9 أحزاب لم تتلق الدعم الحكومي (ربما لحداثة عهدها أو لعدم تحقيقها شروط التمويل)، وأربعة أحزاب أخرى امتنعت عن الإجابة (أنظر الجدول الآتي):

الجدول رقم (16): نسبة الدعم المالي الحكومي إلى مجموع ميزانية الحزب

النسبة المئوية	العدد
أقل من 25%	3
26%-50%	13
51%-75%	12
أكثر من ذلك	2
لم يتلق الدعم	9
امتنع عن الإجابة	4
المجموع	43

هنا أيضاً، يعتقد فريق البحث، أن عدداً من الأحزاب لم تتقدم بمعلومات دقيقة عن ميزانياتها، وأن عدد الأحزاب التي تعتمد كلياً أو بصورة شبة تامة على الدعم الحكومي، ربما يكون أكبر بكثير مما ورد... وأن نسبة الدعم الحكومي من إجمالي موازنة الأحزاب، ربما تكون أكبر مما تم التصريح به.

وفي موضوع ذي صلة بالبناء المؤسسي للحزب، تضمن الاستبيان سؤالاً عن هيئات التحكيم والتقاضي داخل الحزب، لمعالجة الخلافات التنظيمية الداخلية، وتلقي الشكاوى والقضايا والبت في المنازعات، فجاءت الإجابة، أن 35 حزباً يتوفر فيها هيئة قضائية لحل النزاعات، وأن 8 فقط، لا تمتلك مثل هذه الآلية، ليبقى السؤال حول جدية الرقم من جهة، وحول فاعلية هيئات التقاضي والمحاكم الحزبية من جهة ثانية، وما إذا كانت درجة واحدة أو درجتين من

جهة ثالثة، وما إذا كان الحزب يعتقد مبدأ «فصل السلطات» في بنيانه الداخلي أم لا، من جهة رابعة (أنظر الجدول الآتي).

الجدول رقم (17): مرجعيات حل النزاعات الحزبية الداخلية/ هل يمتلك الحزب هيئة قضائية؟

نعم	35
لا	8
المجموع	43

الأحزاب والنساء

أربعة أحزاب سياسية أردنية فقط اعترفت بأن نسبة النساء في صفوفها أقل من 5 بالمائة، وعشرة أحزاب قالت إنها تتراوح ما بين 5- 10 بالمائة، مع أن بعضها يتلقى تمويلاً حكومياً يشترط نساء في صفوف الحزب وبنسبة لا تقل عن 10 بالمائة من إجمالي أعضائه المؤسسين، وعشرة أحزاب قالت إنها ما بين 11 - 25 بالمائة، فيما صرح 17 حزباً بأنها تزيد على 25 بالمائة، وقال حزبان بأنهما لا يعرفان كم تبلغ نسبة النساء فيهما (أنظر الجدول الآتي).

الجدول رقم (18): نسبة النساء في صفوف الحزب

الفئات	عدد الأحزاب
أقل من 5%	4
5%-10%	10
11%-25%	10
أكثر من 25%	17
لا أعرف	2
غير ذلك	0
المجموع	43

في المقابل، قال 12 حزباً فقط بأن لديهم (جناح/ قطاع/ فرع/ منظمة/ مكتب) خاص بالنساء، وعبرت ستة أحزاب عن نيتها لإنشاء كيان من هذا النوع، في حين قال 23 حزباً (قرابة نصف الأحزاب) أنه لا يرى حاجة لذلك، وامتنع حزبان اثنان عن الإجابة على السؤال (أنظر الجدول الآتي):

الجدول رقم (19): هل يمتلك الحزب جناحاً / قطاعاً نسائياً

البيان	عدد الأحزاب
نعم	12
لا	0
ننوي فعل ذلك	6
لا حاجة لقطاع نسائي مستقل	23
امتنع عن الإجابة	2
المجموع	43

وفي الوقت الذي قال فيه 22 حزباً إنها تعتمد نظاماً للكوتا لتمكين الحزبيات في هيئاتها القيادية، أفاد 21 حزباً آخر، بأنها لا تفعل ذلك، وهنا يفيد فريق البحث، بأن مراجعة الأنظمة الداخلية للأحزاب السياسية، تفيد بوجود عدد قليل من الأحزاب التي تعتمد نظام الكوتا، إلا إذا كان هذا النظام معتمداً من باب «العرف» وليس «القانون» لدى بعض الأحزاب، وهذا ما يستبعده الفريق.

ولدى سؤال الأحزاب عمّا إذا كانت تخصص برامج تستهدف توعية النساء وتمكينهن أجابت 10 أحزاب، بأن لديها برامج من هذا النوع، وقال 11 حزباً، إنها بصدد إعداد مثل هذه البرامج، ولم ير 18 حزباً آخر حاجة لذلك، في حين امتنعت أربعة أحزاب عن الإجابة على هذا السؤال (أنظر الجدول الآتي):

الجدول رقم (20): الأنشطة النوعية المؤسسية الموجهة للنساء

البيان	عدد الأحزاب
لدى حزبنا برامج وخطط لتوعية النساء وتمكينهن تقوم بها دوائر / هيئات مختصة	10
نعمل على تطوير برامج لهذا الغرض	11
لا حاجة لمثل هذا الأمر، وبرامج توعية النساء وتمكينهن هي جزء من برامج عملنا الأشمل	18
امتنع عن الإجابة	4
المجموع	43

الأحزاب والشباب

أفاد حزبٌ سياسي واحد فقط، بأن نسبة الشباب في الحزب أقل من 5 بالمائة، وقالت أربعة أحزاب إنها تتراوح لديها ما بين 5-10 بالمائة فقط، وصرح 11 حزباً بأنها تتراوح ما بين 10 - 25 بالمائة، في حين تجاوزت النسبة الخمسة والعشرين بالمائة عند 24 حزباً سياسياً، فيما امتنعت أحزابٌ ثلاثة عن الإجابة (انظر الجدول الآتي)

الجدول رقم (21): نسبة الشباب في صفوف الحزب

الفئة	عدد الأحزاب
أقل من 5%	1
5%-10%	4
10%-25%	11
أكثر من 25%	24
لا أعرف	3
المجموع	43

وحول ما إذا كان الحزب يعتمد نظاماً للكوتا لتمكين الشباب من الوصول إلى هيئاته القيادية، أفاد 16 حزباً بالإيجاب، ولم يجد 25 حزباً أحزاب حاجة لاعتماد «التمييز الإيجابي» مع الشباب، في حين امتنع حزبان عن الإجابة ... مرة أخرى، في مراجعة لفريق البحث لعدد من الأنظمة الداخلية للأحزاب، يتبين أن غالبيتها العظمى لا يعتمد مثل هذه النظام، وأن الإجابات المقدمة، لم تكن دقيقة دائماً، وربما يكون قد وقع خلطٌ بين نظام الحزب الداخلي وبرنامجه السياسي، حيث تتضمن معظم برامج الأحزاب على فقرات تحض على تمكين الشباب وتفعيل دورهم (أنظر الجدول الآتي):

الجدول رقم (22): هل يعتمد الحزب على نظام الكوتا لتمثيل الشباب في هيئاته القيادية

البيان	عدد الأحزاب
نعم	16
لا	25
ننوي فعل ذلك	0
لا حاجة	0
امتنع عن الإجابة	2
المجموع	43

وبالسؤال عمّا إذا كان لدى الحزب (فرع/ مكتب/ إدارة) خاصة تعنى بشؤون الشباب، أفادت تسعة أحزاب بأنها تتوفر على الكيان، في حين قالت تسعة أحزاب أخرى، إنها بصدد تشكيله، ولم يستشعر 25 حزباً الحاجة لذلك (أنظر الجدول الآتي):

الجدول رقم (23): الأنشطة المؤسسية الموجهة لتوعية الشباب وتمكينهم داخل الحزب

البيان	عدد الأحزاب
لدى حزبنا برامج وخطط لتوعية الشباب وتمكينهم تقوم بها دوائر/ هيئات مختصة	9
نعمل على تطوير برامج وخطط لهذا الغرض	9
لا حاجة لمثل هذا الأمر، وبرامج توعية الشباب وتمكينهم هي جزء من برامج عملنا الأشمل	25
المجموع	43

الأحزاب وعملية صنع السياسات والتشريعات

وللتعرف على القدرات المؤسسية للأحزاب، لجهة اقتراح «السياسات العمومية» وكيفية قيام الحزب بتقديم أطروحاته وسياساته، أفادت ستة أحزاب بأن الحزب أعد سياساته بناء على «بحث موثق ومنتظم»، أقله في العام 2016، في حين قال 17 حزباً سياسياً إنها تنوي فعل ذلك، وتوفير القدرات اللازمة لتحقيق هذه المهمة، وأفاد 20 حزباً بأن قيادة الحزب، على معرفة كافية في النواحي المختلفة للسياسات العمومية، وليست لديها خطط لبناء قدرات إضافية، ربما لاستشعارها بعدم الحاجة لذلك (انظر الجدول الآتي):

الجدول رقم (24): الأحزاب وآليات صنع السياسات والمقترحات

المقترحات المفصلة للسياسة المقدمة من قبل الحزب	عدد الأحزاب
قدم حزبنا مقترحات سياسية مفصلة بناء على البحث الموثق على أساس منتظم في 2016.	6
حزبنا مهتم ببناء القدرات البحثية لنكون قادرين على إعداد مقترحات السياسات المفصلة.	17
تملك قيادة الحزب معرفة كافية في النواحي المتنوعة للسياسات وليس هناك خطط لبناء قدرات إضافية في الحزب.	20
المجموع	43

وعن الآليات التشاورية التي يجريها الحزب لتكوين مواقفه وإعداد برامجه وصياغة سياساته، قال 39 حزباً سياسياً، بأنهم يتشاورون مع مؤسسات المجتمع المدني ويستمعون لأفكارها حول هذه المواضيع، وأفادت ثلاثة أحزاب بأنها تنوي فعل ذلك، وعبر حزب واحد عن قناعته بعدم وجود أي مؤسسات مجتمع مدني لديها المعلومات الجديرة بأخذها بنظر الاعتبار من قبله (أنظر الجدول الآتي):

الجدول رقم (25): التفاعل بين مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية

البيان	عدد الأحزاب
يتشاور حزبنا مع منظمات المجتمع المدني لنستمع إلى أفكارها حول القضايا ذات الصلة ببرنامج الحزب ومواقفه.	39
ينوي حزبنا البدء بتنظيم منتدى للسياسات أو موائد مستديرة مع منظمات المجتمع المدني لسماع أفكارهم حول القضايا ذات الصلة.	3
ليس هناك أي منظمات مجتمع مدني محددة لديها المعلومات لأخذها بعين الاعتبار لعمل حزبنا.	1
المجموع	43

وحول آليات التشاور مع المواطنين في كل ما يتعلق باقتراحاتهم حول مواقف الحزب وبرنامجه وسياساته، أفاد 37 حزباً سياسياً بأنهم يقومون بنشر مواقفهم وبرامجهم و«أدبياتهم» على المواقع الإلكترونية لأحزابهم، وأنهم يتيحون للمواطنين إرسال تعلقياتهم وملاحظاتهم لأحزابهم مباشرة عبر الإنترنت، في حين قالت ثلاثة أحزاب أنها تنوي فعل ذلك لتمكين المواطنين من تقديم «التغذية الراجعة» على مواقف الحزب وسياساته، وآثر حزبان اثنان تلقي ردود أفعال المواطنين وتعليقاتهم، مباشرة من خلال الاجتماعات العمومية وجاهياً (أنظر الجدول الآتي):

الجدول رقم (26): تفاعل المواطنين والأحزاب عبر الإنترنت

البيان	عدد الأحزاب
ينشر حزبنا مقترحات السياسات والمواقف على الموقع الإلكتروني للحزب والمواطنون يستطيعون التعليق على الإنترنت.	37
حزبنا مهتم في استحداث أداة على الإنترنت لتمكين المواطنين لإعطاء التغذية الراجعة لمواقفنا وسياساتنا ومواقفنا.	3
يفضل حزبنا تلقي التغذية الراجعة حول مواقفه وسياساته من خلال الاجتماعات وجهاً لوجه مع الأعضاء والمواطنين.	2
لم يجب	1
المجموع	43

وفي سؤال عمّا إذا كانت الأحزاب قد جرّبت تقديم مقترحات بتشريعات لمجلس النواب السابع عشر، أفاد 17 حزباً بأنهم فعلوا ذلك، في حين وعدت سبعة أحزاب بتقديم مقترحات تشريعية للمجلس النيابي الثامن عشر تعكس الأولويات الوطنية، وقال 13 حزباً بأنهم مهتمون بتقديم مقترح بتشريع واحد على الأقل في السنة المقبلة، في حين أبدت ثلاثة أحزاب رفضاً للفكرة مؤثرة الإعلان عن مواقف الحزب وسياساته ومقترحاته التشريعية في بياناته الصحفية، ومن دون تقديمها للمجلس، وامتنعت ثلاثة أحزاب عن الإجابة (أنظر الجدول الآتي):

الجدول رقم (27): قدرة الأحزاب السياسية على تقديم مقترحات بتشريعات للبرلمان

الأنشطة التشريعية	عدد الأحزاب
الحزب قام ويقوم بإعداد مقترحات ويقدمها لمجلس النواب وينوي المضي في ذلك	17
الحزب ينوي إعداد خطة للتقدم بمقترحات بتشريعات تنسجم مع أولوياته الوطنية	7
الحزب مهتم بتقديم اقتراح بتشريع واحد على الأقل في السنة القادمة	13

الأنشطة التشريعية	عدد الأحزاب
الحزب لا ينوي فعل ذلك، ويفضل التعبير عن مواقفه واقتراحاته في بياناته الصحفية	3
رفض الإجابة	3
المجموع	43

ولدى سؤال الأحزاب السياسية عن تواصلها مع أعضاء مجلس النواب، قال 19 حزباً، بأنهم نظموا لقاءات مع أعضاء المجلس النيابي السابع عشر، بحضور ممثلين عن الأحزاب، وقالت ستة أحزاب أنها بصدد إعداد خطط لتنظيم مثل هذه اللقاءات مع نواب المجلس الثامن عشر، وعبرت خمسة أحزاب عن رغبتها في عقد لقاء فصلي (كل ثلاثة أشهر) مع نواب المجلس الثامن عشر، في حين قال 12 حزباً بأن لا نواب لديه، وأنه يؤثر العمل مع الأحزاب، وامتنع حزب واحد عن الإجابة (انظر الجدول الآتي):

الجدول رقم (28): التواصل بين الأحزاب والنواب

اتجاهات عمل الأحزاب	عدد الأحزاب
خلال الدورة السابقة لمجلس النواب نظم حزبنا اجتماعات بين أعضاء البرلمان وأعضاء الأحزاب	19
حزبنا يحضر خطة لتنظيم اجتماعات منتظمة بين النواب والأحزاب	6
حزبنا مهتم بالتحضير لتنظيم اجتماع واحد على الأقل، كل ربع سنة بين النواب والأحزاب	5
حزبنا ليس لديه أعضاء في البرلمان وسيعمل مباشرة مع أعضاء الأحزاب	12
لم يجب	1
المجموع	43

ولدى تدقيق فريق البحث في مدى دقة المعلومات التي وردت في الاستبانات، يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

- إن آليات التشاور مع مؤسسات المجتمع المدني، تأتي غالباً، وفي معظم المرات، بمبادرة من مؤسسات المجتمع المدني ذاتها، وليس من الأحزاب السياسية، وتدور حول عناوين وأجندات تقترحها هذه المؤسسات، وليس الأحزاب ذاتها.
- إن آليات التشاور مع النواب سابقاً وحالياً، غالباً ما كانت تتم بمبادرة من مؤسسات المجتمع المدني بالدرجة الأولى، ومن لجان مجلس النواب في بعض الأحيان، للتباحث حول تشريعات تخص الأحزاب بشكل خاص.
- إن آليات التشاور مع الطرفين (النواب والمجتمع المدني) تتم بصورة موسمية وليست منتظمة، ومن دون أن يكون علاقة مباشرة بالأولويات التي تراها الأحزاب واحتياجاتها.
- في الوقت الذي أشار فيه 17 حزباً سياسياً إلى أنه سبق وأن تقدم بمقترحات بتشريعات إلى مجلس النواب، فإن نتائج البحث الذي أجراه فريق الاستبيان أظهرت خلاف ذلك، إذ لم يظهر في وثائق مرصد البرلمان الأردني التابع لمركز القدس للدراسات السياسية، ما يدلل على صدقية هذه الأرقام، ربما كان المقصود هو اقتراح إصدار قوانين جديدة، بالذات في مجال العمل السياسي، ولكن من دون التقدم للبرلمان، بمشروع قانون بديل أو بتعديلات محددة على مشاريع القوانين القائمة.
- في الوقت الذي أفاد فيه 37 حزباً سياسياً، بأنه يقوم بنشر وثائقه على موقعه الإلكتروني، فقد نجح ستة فقط ممن ملأوا الاستبيان في ذكر موقع الحزب الإلكتروني، وأن نصف الأحزاب السياسية لا يتوفر لديها موقع إلكتروني خاص به، فضلاً عن كونها مواقع غير تفاعلية، ولا تُحدث باستمرار، وفقاً لنتائج البحث الذي أجراه فريق العمل.
- ربما يكون حال الأحزاب على صفحات التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر) أفضل قليلاً من حالها على الشبكة العنكبوتية، لكن الأمر الثابت، أن قنوات التواصل الإلكتروني للأحزاب مع المواطنين ومختلف الأطراف، ما زالت ضعيفة للغاية.

التعاون الإقليمي والدولي للأحزاب السياسية

ثمانية أحزاب سياسية أجابت بأنها أعضاء كاملة العضوية في منظمة دولية أو إقليمية أو شبكة أحزاب سياسية، غالبيتها من الأحزاب ذات المرجعيات الإيديولوجية اليسارية والقومية والإسلامية، ولا يوجد أي حزب مشارك أو مراقب في هذه المنظمات.

مقابل 10 أحزاب، أفادت بأنها غير مرتبطة بأية شبكة أو منظمة إقليمية أو دولية للتعاون الحزبي، ولا ترغب في فعل ذلك مستقبلاً، في حين قال 21 حزباً أنه ليس عضواً في أي من هذه الشبكات والمنظمات، لكنه يود البحث في هذه الإمكانية، وامتنعت أربعة أحزاب عن الإجابة (أنظر الجدول الآتي):

الجدول رقم (29): التعاون الإقليمي الدولي للأحزاب

عضوية الشبكات والمنظمات الدولية والإقليمية	عدد الأحزاب
حزبنا عضو كامل العضوية في منظمة دولية أو إقليمية أو شبكة أحزاب سياسية	8
حزبنا عضو مشارك أو مراقب في منظمة دولية أو اقليمية أو شبكة أحزاب سياسية	0
حزبنا غير مرتبط بأي منظمة دولية أو اقليمية أو شبكة أحزاب سياسية ونود أن يبقى كذلك	10
حزبنا غير مرتبط بأي منظمة دولية أو اقليمية أو شبكة سياسية ولكننا نود أن نبحث في تلك الإمكانية	21
رفض الإجابة	4
المجموع	43

وأفاد 12 حزباً سياسياً بأنه ينظم اجتماعات مع الأحزاب ذات الأفكار المتماثلة في دول أخرى، في حين قالت أربعة أحزاب إنها لا تفعل ذلك، ولا تعطيه الأولوية في عملها، وقال 26

حزباً بأنه لا يجري اجتماعات مماثلة، بيد أنهم مهتمون ببحث هذه الإمكانية، وامتنع حزب واحد عن الإجابة (انظر الجدول الآتي):

الجدول رقم (29): أشكال التعاون والتواصل مع الأحزاب خارج الأردن

الاجتماعات مع الأحزاب ذات الأفكار المماثلة في الخارج	عدد الأحزاب
ينظم الحزب اجتماعات مع الأحزاب ذات الأفكار المماثلة في دول أخرى	12
حزبنا ليس لديه تواصل مع الأحزاب ذات الأفكار المماثلة في دول أخرى ولا يعتبر ذلك أولوية	4
حزبنا ليس لديه تواصل مع الأحزاب ذات الأفكار المماثلة في دول أخرى ولكنه مهتم بالبحث في تلك الإمكانية	26
رفض الإجابة	1
المجموع	43

ملاحظات فريق البحث:

- تحظر قوانين الأحزاب السياسية الأردنية المتعاقبة على الأحزاب أن يكون لها ارتباط مالي أو تنظيمي أو إداري بأي حزب خارج الأردن، الأمر الذي ولّد حالة من الحذر الشديد، خشية اختلاط التعاون بالارتباط التنظيمي والمالي.
- باستثناء الأحزاب «التاريخية»، ذات الخلفية الإيديولوجية (وعددها لا يتخطى بكثير العشرة أحزاب)، فإن معظم الأحزاب المتبقية، محلية النشأة، وتجد صعوبة في تحديد هويتها، ما يجعل البحث عن تعظيم فرص التعاون مع مثيلاتها في الخارج، مهمة أصعب.

- الأحزاب الأردنية في الغالب، تشارك في اجتماعات تنظم خارج الأردن، وبدعوة من أحزاب مماثلة لها، بيد أنها بالكاد تقوم بتنظيم اجتماعات في الأردن للأحزاب الشقيقة على المستويين الإقليمي والدولي.
- بعض الاجتماعات التي ورد ذكرها في نتائج الاستبانة إنما تتم بتنظيم من مراكز أبحاث أو مؤسسات المجتمع المدني، تدعى إليها الأحزاب الأردنية، فتلتقي بنظيراتها من الخارج، وتبحث في عناوين، تحددها الجهات المنظمة لتلك الاجتماعات (مؤتمرات وورشات عمل)، ومن دون أن يتم الأمر بمبادرة من الأحزاب أو أن يكون لها القرار في تحديد أولويات البحث وجداول الأعمال.

الاحتياجات التدريبية للأحزاب السياسية

طلب فريق البحث من ممثلي الأحزاب تحديد الميادين والموضوعات التي يمكن له العمل عليها لدعم تطوير الأحزاب وبناء قدراتها المؤسسية، فكانت الإجابات وفقاً للجدول الآتي:

الجدول رقم (30): الاحتياجات التدريبية للأحزاب

أوجه الدعم	عدد الأحزاب
التدريب والإرشاد حول القيادة والوحدات المختصة وقسم الحزب	10
تدريب الشباب في الحزب	22
تدريب النساء في الحزب	17
التوعية القانونية والمعرفة القانونية	13
تبادل الخبرات مع الأحزاب خارج الأردن مع تفكير مماثل	33
الإدارة والإدارة المالية والحوكمة الرشيدة	4
الحملات وجمع التمويل	13

أوجه الدعم	عدد الأحزاب
العلاقات العامة والتواصل	11
غيرها	2
لم يجب	1

ويلاحظ من الجدول أن أهم ثلاثة أولويات حددها المستجيبون تدور حول تبادل الخبرات مع الأحزاب السياسية ذات التوجهات المماثلة خارج الأردن، أي ما يمكن تسميته بمنهجية «الأقران»، يليها الاهتمام بقطاعي الشباب والنساء في صفوف الحزب، ثم الإدارة والحوكمة الرشيدة، والتدريب على «هيكلة الحزب» وعملية البحث عن مصادر التمويل.

المصادر والمراجع:

المصادر:

- قانون الأحزاب السياسية رقم (16) لسنة 2012.
- الدستور الأردني لسنة 1952 وتعديلاته.
- قانون الأحزاب السياسية رقم (32) لسنة 1992.
- نظام المساهمة في دعم الأحزاب السياسية.
- تقرير المركزالوطني لحقوق الإنسان (2.013) حول مجريات الانتخابات النيابية للعام 2012، عمان، ص2.

الكتب:

- أمين مشاقبة،(2004) مجلس النواب الرابع عشر«قراءة تحليلية للنتائج»، عمان: مركز القدس للدراسات السياسية ص 32-33.
- تيسير الزعبي،(1994) «شرح قانون الانتخاب رقم (22) لعام 1986»، وتعديلاته، ط1، د.ن،ص 242.
- محمد أبو رمان، «الإخوان المسلمون في الانتخابات النيابية في الأردن»، المطبعة الاقتصادية، عمان: 2007، ص 20.
- محمد ابو رمان و حسن أبوهنية، (2012) «الحل الإسلامي في الأردن، الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن»، مركز الدرسات الاستراتيجية- الجامعة الأردنية، عمان، ص 13.
- هاني الحوراني وآخرون، (2002)، قراءة في انتخابات مجلس النواب الأردني الثالث عشر .
- هايل، ودعان الدعجة، (1996)، «مجلس النواب الأردني بين الشعار والتطبيق»، دن، ص87.
- وليد حسني (2013)، «القوائم الانتخابية العامة في الأردن» قراءة في التجربة والنتائج، مركز البديل للدراسات والأبحاث،عمان، ص 32.

الرسائل الجامعية :

- أيهم هاني حيصاصات، (2013)، «دور حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن (1989-2012)»، رسالة جامعية جامعة الشرق الأوسط عمان، ص 28
- صالح عبدالرزاق الخوالدة، (2015) «التحول الديمقراطي ،أثره على مشاركة الأحزاب السياسية في الأردن 1989-2013»، رسالة جامعية، جامعة العلوم الإسلامية، ص 203-205.
- جعفر شفلوت، (2014) دور الأحزاب السياسية في المشاركة السياسية والحراك الاجتماعي في الأردن من وجهة نظر طلاب الجامعة الأردنية «دراسة اجتماعية، الجامعة الأردنية»، غير منشورة، عمان: ص 94.

الدوريات والصحف:

- مجلة قضايا شرق أوسطية، (ع، 6،5،)، أغسطس آب 1998، ص22.
- المجلة الأردنية للقانون والعلوم السياسية،مجلد7، عدد 3، ص28.
- مجلة قضايا شرق أوسطية، (ع5-6)، ص 32.
- مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 39 العدد،2،ص 306.
- مجلة شؤون اجتماعية عدد69،ص 7.
- جريدة الدستور 21/8/2016
- جريدة الغد، 23/5/2016.
- جريدة الدستور، 11/11/2010،

مواقع إلكترونية

- فضائية الجزيرة http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/44E4D5C3-E1F3-4CA4-972B -11C7F8991B34
- وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية http://www.moppa.gov.jo

مراجع بلغة أجنبية:

- Alazzam, Amin Ali (2008), Political Precipitation in jordan, op.cit,pp;163- 165-



البــاب الثالث

الإخوان المسلمون ... الأزمة المركبة

إعداد:

الأستاذ عريب الرنتاوي

مدير عام مركز القدس للدراسات السياسية

الإخوان المسلمون ... الأزمة المركبة

ملخص تنفيذي

تزامن تأسيس جماعة الإخوان المسلمين مع استقلال الأردن عن الانتداب البريطاني، وانتقال البلاد من نظام الإمارة إلى عصر الملكية، وقد مرت علاقة الجماعة بالحكم طوال العقود السبعة الماضية، بثلاث مراحل: مرحلة التأسيس ومرحلة الازدهار ومرحلة التأزم ... وإذا كانت ضرورات «الحرب الباردة» والتطورات التي أحاطت بالصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، قد وفرت أساساً للتعاون، وأحياناً التحالف، بين الحكم والجماعة، فإن انتهاء الحرب الباردة وانتفاء حاجة الحكم لدور الجماعة على الساحة الفلسطينية، قد أدخلا العلاقة في مرحلة جديدة، تميزت بـ «الافتراق الاستراتيجي» في المواقف والسياسات المعتمدة حيال أبرز التطورات الإقليمية والدولية.

وسيشكل دخول الأردن في مفاوضات مع إسرائيل وتوقيعه معاهدة سلام معها في العام 1994، محطة نوعية أولى على طريق الافتراق بين الجانبين، سيتطور لاحقاً في عهد الملك عبدالله الثاني لتدخل العلاقة بين الحكم والجماعة في سلسلة متصلة من الأزمات المتلاحقة، ستتعمق خلالها الخلافات ويتفشى انعدام الثقة المتبادل، سيما مع اندلاع ثورات ما بات يعرف بـ «الربيع العربي» والتي حملت حركات إسلامية «شقيقة» وشبيهة إلى سدة الحكم في عدة دول عربية، وأنعشت رهانات الجماعة الأردنية على إمكانية أن يتخذ الأردن مساراً مماثلاً.

وخلال سنوات التأزم في هذه العلاقات ستشهد الجماعة سلسلة من الأزمات الداخلية غير المسبوقة، بدأت في النصف الثاني من تسعينيات القرن الفائت، من خلال ظاهرة «النزف» التي أسفرت عن خروج قيادات تاريخية نافذة من صفوف الجماعة، والتحاق بعضها بمؤسسة الحكم، تبعها أول انشقاق عن الجماعة، قاد إلى تشكيل حزب الوسط الإسلامي في العام 2001، ثم ستتالى الانشقاقات بعد ذلك، لينبثق من رحم الجماعة الأم حزبان وجمعية خلال السنوات الثلاث الأخيرة فقط، حزب المؤتمر الوطني - زمزم، وحزب الشراكة والإنقاذ، وجمعية جماعة الإخوان المسلمين، وسيقف على رأس الجماعات الجديدة اثنان من المراقبين العامين الخمسة الذين تعاقبوا على قيادة الجماعة منذ تأسيسها، وعدد من قياداتها التاريخية.

على أن الجدل داخل الجماعة لم ينقطع أو يتوقف إثر هذه الانشقاقات والانسحابات، فما زالت الجماعة الأم، تشهد جملة من الصراعات، اهمها «صراع الهوية» داخلها، والذي أفضى لخروج عدد كبير من قياداتها ذوي الأصول «الشرق أردنية»، بعد سجال محتدم حول أولويات الجماعة وبرنامجها وعلاقاتها بحركة حماس، وعلاقاتها بنظام الحكم.. كما شهدت الجماعة صراعاً إيديولوجياً بين تيارين أصولي وبراغماتي، حول الوجهة التي يتعين على الجماعة أن تسلكها سياسياً وفكرياً في ضوء تجربة التأزم في علاقة الجماعة بالحكم من جهة، وفي ضوء الدروس المستفادة من تجارب حكم الإسلاميين في المنطقة، ما فشل منها وما نجح من جهة ثانية، وهو جدل سيمتد ويتشعب إلى عناوين مختلفة، كالعلاقة بين «الوطني والأممي» و«السياسي والدعوي» والموقف من مفاهيم «الدولة المدنية» و«مواطنة النساء والأقليات» وعلاقة الدين بالدولة وغيرها.

ولقد تكشفت تجربة الانشقاقات والانسحابات في السنوات العشرين الفائتة، عن وجود أزمة تنظيمية داخل الجماعة، ترتب عليها إخفاق ذريع في إدارة الاختلاف والتنوع داخل صفوفها، وكشفت الاتهامات المتبادلة بين مختلف تياراتها، عن تورط الجماعة، في صراعات ذات طبيعة شللية، ومعارك على القيادة والنفوذ، استخدمت فيها أدوات ووسائل غير مشروعة، أضعفت صدقية الجماعة وقللت من هيبتها.

وإذ شاركت الجماعة التي ستُحظر في العام 2016 وتعلن غير مشروعة وتغلق مكاتبها، بعد سبعة عقود من التأسيس و«المعاملة التفضيلية» من قبل الحكم، إذ شاركت في الانتخابات النيابية للبرلمان الثامن عشر من خلال ذراعها السياسي، حزب جبهة العمل الإسلامي، فإنها

ستنجح في الحصول على خمسة عشر مقعداً من أصل مائة وثلاثين مقعداً، لتكون بذلك الحزب الوحيد الذي يصل إلى قبة البرلمان تحت راياته الحزبية وبشعاراته وبرامجه، ولتثبت أنها أكبر أحزاب المعارضة، بل وأكبر الأحزاب السياسية الأردنية، ولتُعَمّد «شرعيتها الشعبية» بشرعية برلمانية هي أحوج ما تكون لها، في ضوء عملية الاستهداف المنهجية المنظمة التي اعتمدتها مؤسسات الدولة ضدها.

وبنظرة إلى المستقبل، يمكن الحديث عن ثلاثة سيناريوهات يمكن أن تنتظم العلاقة بين الحكم والجماعة: الأول؛ سيناريو «التساكن» الذي يقترح استمرار العلاقة على صورتها الراهنة، بين مد وجزر، صعود وهبوط، دون العودة لمرحلة «التحالف» أو الوصول إلى «كسر العظم»... الثاني؛ سيناريو «التعاون»، الذي يفترض نشوء حاجة لاستئناف شكل من أشكال التعاون بين الجانبين، كأن تشتد حدة المواجهة بين الدولة والحركات الإسلامية الأكثر تطرفاً، أو تحدث تطورات غير متوقعة في الضفة الغربية ... والثالث؛ سيناريو «الصدام»، ويفترض وصول العلاقة إلى حد يصعب معه الاستمرار في احتواء الخلاف وإدارة التباين في المواقف والسياسات بين الجانبين، وهو سيناريو غير مرجح في ضوء جملة عوامل توضحها الدراسة.

على أن الدراسة تقترح سيناريو رابعاً مستقبلياً، يمكن أن يشكل نواة برنامج عمل وطني، تنخرط لإنجاز أهدافه ومراميه، قوى الإصلاح والمثقفون ومؤسسات المجتمع المدني، لتجاوز الأزمة العامة التي تواجهها البلاد، وليس الجماعة وحدها، ويفترض هذا السيناريو، إدراك الحكم لأهمية إطلاق عملية إصلاح سياسي ذات مغزى، وحفز مسارات التحول الديمقراطي التي تعاني المراوحة والركود، بما يفضي إلى استعادة ثقة المواطنين خصوصاً الشباب بالعملية السياسية وسد «فجوة الثقة» بالمؤسسات المنبثقة عنها.

ويستوجب هذا السيناريو، العمل بسياسة الاحتواء و«الاشتباك الإيجابي» مع الجماعة، بدل اللجوء إلى سياسات وممارسات قصيرة النظر، من نوع اللعب بورقة «التيارات السلفية» لمناكفة الإخوان وإضعافهم، أو إذكاء الهويات الفرعية لخلق «معادل موضوعي» للجماعة النافذة.

ويتعين على كافة أطراف العملية السياسية، بموجب هذا السيناريو، الانخراط في حوار مجتمعي شامل، من أجل بناء توافقات وطنية عريضة حول مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، توطئة لصياغة «عقد اجتماعي» جديد، وإرساء قواعد متفق عليها للعملية السياسية، وبناء

إجماع وطني حول منظومة الحقوق والواجبات المستندة إلى مفاهيم «سيادة القانون» «المواطنة الفاعلة والمتساوية» و«الدولة المدنية».

وفي المقابل، فإنه يتعين على الجماعة، أن تستلهم دروس «الربيع العربي» المؤلمة، وتجارب حكم الإسلاميين في أكثر من دولة من دول الإقليم، وإدراك أن مستقبل هذه الجماعات، رهن بقدرتها على فصل السياسي عن الدعوي، وانخراطها النشط، في تأصيل قيم الحرية والتعددية واحترام الآخر وقبوله (كما هو)، فضلاً عن التقيد بقواعد العملية الديمقراطية والخضوع لنتائجها.

وتقترح الدراسة على التيارات الفكرية والسياسية الأخرى، أن تدرك أن الأزمة تعصف بها أيضاً، وأنها تتحمل المسؤولية كغيرها، في قيادة مشروع إصلاحي في أوساطها وعلى المستوى الوطني العام، وأن سياسة «الاشتباك الإيجابي» مع الحكم والجماعة، هي البديل المنطقي، لسياسات التخندق والتمحور مع هذا الفريق ضد الفريق الآخر، لأن الاستمرار في اجترار «أمجاد الماضي» لن يجدي نفعاً في ظل استمرار «ثنائية» الحكم والجماعة، وغياب «البديل الثالث» القادر على حجز مقعد له في قاطرة المستقبل.

الفصل الأول

الإخوان والانتخابات النيابية

بعد سبع سنوات من المقاطعة، قررت جماعة الإخوان المسلمين ممثلة بذراعها السياسي حزب جبهة العمل الإسلامي، خوض الانتخابات النيابية لعام 2016، على الرغم مما أبدته من ملاحظات «جوهرية» على قانون الانتخاب رقم (6) لعام 2016، الجماعة عَزَت مقاطعتها لانتخابات 2010 وانتخابات 2013، إلى أمرين اثنين: الأول؛ اعتماد قانون الصوت الواحد غير المتحول الذي جادلت منذ بدء العمل به في انتخابات 1993 بأنه يهدف إلى تحجيم تمثيلها النيابي، والثاني؛ لاعتقادها بأن الحكومات المتعاقبة أخفقت في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وأن مرشحيها في الانتخابات كانوا المستهدفين الرئيسين بهذه التدخلات.

تتفق آراء كثيرٍ من المحللين والمراقبين على أن اعتماد نظام الصوت الواحد غير المتحول، قد صمم بالأصل لتحجيم تمثيل المعارضات المختلفة في المجالس النيابية، وبالأخص جماعة الإخوان، بعد تجربة البرلمان الحادي عشر (1989) الذي حظيت فيه المعارضة على ما يقرب من 35 مقعداً من أصل ثمانين مقعداً (حوالي 45 بالمائة)، من بينها اثنان وعشرون مقعداً للجماعة وحدها، إلا أن مشاركة الجماعة في الانتخابات البرلمانية لأعوام 1993 و2003 و2007، والتي أجريت وفقاً للنظام ذاته أضعفت هذا المبرر، مع أن الجماعة ظلت في حالات المشاركة والمقاطعة، توجه أشد الانتقادات لهذا النظام.

كما أن حديث الجماعة عن «انتهاكات حكومية جسيمة» لانتخابات العامين 2007 و2010، يجد قبولاً من قبل أوساط سياسية وشعبية واسعة، سيما بعد أن تسربت اعترافات لكبار المسؤولين في الدولة، تحدثت عن انتخابات غير نزيهة، خصوصاً للبرلمان الخامس عشر (2007) والتي لم تحظ فيه الجماعة سوى بستة مقاعد فقط، مع أنها حصلت في انتخابات 1993 على 16 مقعداً وفي انتخابات 2003 على 17 مقعداً، برغم مفاعيل النظام الانتخابي الجديد: نظام الصوت الواحد.

خلال سنوات ما بات يُعرف بالربيع العربي، شهد الأردن دورتي انتخاب للمجلس النيابي، قاطعت الجماعة إحداهما (2013) وشاركت في الثانية (2016)، قرار مقاطعة الأولى جاء في ذروة صعود حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية حيث تسلمت الجماعة الأم في مصر، مقاليد الحكم بعد انتهاء فترة حكم المجلس العسكري الأعلى التي أعقبت سقوط نظام الرئيس محمد حسني مبارك، وتولت أحزاب ذات مرجعية إسلامية مقاليد الحكم في كل من المغرب وتونس، وتنامى دور هذه الجماعات في كل من فلسطين وسوريا والعراق واليمن وليبيا، وأخذت تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الإسلامية، تلعب دوراً إقليمياً متزايداً، كما أن قرار المقاطعة جاء في ذروة صعود الحراك الشبابي والشعبي في الأردن الذي كانت الجماعة أحد مكوناته الأساسية، الأمر الذي أثار تساؤلات حول «الحكمة» من مقاطعة الانتخابات في لحظة مواتية كهذه، وهو ما أثار العديد من التساؤلات والتكهنات.

والاعتقاد السائد في مؤسسات صنع القرار في الدولة الأردنية، أن إحجام الجماعة عن المشاركة في انتخابات 2013، إنما يعود لـ «ارتفاع سقف» توقعاتها في تلك المرحلة، واعتقاد قيادتها أن الإقليم برمته بما فيه الأردن، مقبل على تحولات نوعية كبرى، وربما سريعة، ستتيح

للجماعة الأردنية فرصة الحصول على نصيب وافر من «كعكة» الحكم والحكومة، وأنها ستكون قادرة على فرض التغيير في قواعد اللعبة السياسية المحلية بقوة «الزخم الإقليمي» الذي صاحب صعود حركات الإسلام السياسي في المنطقة.

وقد حاولت الحكومة وأجهزتها المختصة إقناع الجماعة بالمشاركة في الانتخابات، وقدّمت لهذا الغرض، بعض التنازلات الطفيفة من نوع تخصيص 27 مقعداً في البرلمان المكون من 150 مقعداً، يجري ملؤها وفقاً لنظام القائمة النسبية المغلقة على المستوى الوطني، بيد أن الجماعة لم تجد في ذاك العرض ما يلبي طموحاتها ورهاناتها في تلك الفترة، وحاولت بعض أوساط صنع القرار في الدولة، الاستعانة بقيادة حركة حماس الفلسطينية، التي كانت قد استعادت علاقاتها مع الأردن، بعد أكثر من عقد من القطيعة، إلا أن جهود رئيس المكتب السياسي للحركة السيد خالد مشعل باءت بالفشل، ورفضت قيادة الجماعة الاستجابة لـ «وساطته» تلك.

والحقيقة أن جماعة الإخوان المسلمين وحزبها السياسي، لم يكونا وحدهما في ذلك الحين، من أبدى تحفظات جدية على قانون الانتخاب الذي جرت بموجبه انتخابات 2013، فقد كان لكثير من الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية، تحفظات مماثلة، سواء تلك التي شاركت في الانتخابات أو قاطعتها، لكن الأمر الذي أثار قلق مؤسسات صنع القرار في الدولة من موقف الجماعة، هو القناعة التي تبلورت لديها، بأن الجماعة تطمح لـ «المغالبة» وليس لـ «المشاركة» كما ظلت تقول وتردد في أدبياتها ومواقفها المصرح بها، وسوف تتأكد هذه القناعة في أوساط المؤسسة الرسمية الأردنية، في ضوء التطورات التي صاحبت حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وميل الجماعة – الأم هناك للاستئثار بالسلطة، والعمل بنظرية «تمكين الجماعة» بديلاً عن «التشاركية» في الحكم في مرحلة انتقال شديدة الدقة والتعقيد.

وسوف تشهد المرحلة الممتدة من انتخابات كانون الثاني يناير 2013 وحتى انتخابات أيلول سبتمبر 2016، جريان مياه كثيرة تحت الجسور في المنطقة برمتها، وسيكون للتقلبات المتسارعة في الوضع الإقليمي المضطرب، انعكاسات مباشرة على جماعة الإخوان المسلمين، سواء لجهة بنيتها وأوضاعها الداخلية، أو لجهة علاقاتها الآخذة في التوتر مع السلطة في الأردن، وستجد الجماعة نفسها «مرغمة» واقعياً على خوض الانتخابات وإنهاء سبع سنوات من المقاطعة، وإن في ظروف غير مواتية هذه المرة.

على المستوى الإقليمي، تعرضت جماعات الإخوان المسلمين لسلسلة من الضربات والنكسات في مصر، ستفقد الجماعة – الأم، الحكم إثر «ثورة/ انقلاب» يونيو حزيران عام 2013، أي بعد أقل من ستة أشهر من قرار الجماعة الأردنية مقاطعة الانتخابات، وستحل «حركة النهضة» ثانياً في الانتخابات العامة التونسية مقابل حزب «نداء تونس»، بعد أن سجلت نصراً انتخابياً كاسحاً إثر سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي، وستواجه حركة حماس في قطاع غزة، حصاراً محكماً سيكون له أوخم العواقب على الحركة وسكان القطاع المحاصرين، وستعترض جماعات الإخوان المسلمين في كل من سوريا والعراق، تحديات جسيمة جراء النجاحات المتتالية التي حققتها فصائل «سلفية جهادية» مثل «داعش» و«النصرة» في كلا البلدين، وستتراجع مكانة الإخوان المسلمين في اليمن (التجمع اليمني للإصلاح) في ضوء اكتساح جماعة أنصار الله (الحوثيين) معظم محافظات اليمن، والدور المتزايد لتنظيم القاعدة في المحافظات الجنوبية.

وستسعى حكومات دول عربية وازنة (مصر، السعودية والإمارات المتحدة) وبدرجة أقل (الأردن والكويت والبحرين) إلى شن أوسع الحملات الأمنية والسياسية والدعائية، ضد الجماعة، وسيجرى إدراجها على القوائم السوداء للمنظمات الإرهابية في ثلاث منها على الأقل (مصر، السعودية والإمارات)، وستتعرض الجماعة لأوسع وأشد حملات «الشيطنة» التي عرفتها منذ أزيد من نصف قرن.

بين نهج الإقصاء والإلغاء الذي اعتمدته دول عربية ضد الجماعة (مصر والإمارات بخاصة)، ونهج الاحتواء والإدماج الذي اعتمدته دولٌ أخرى (تونس، المغرب، العراق، السودان وغيرها)، اختار الأردن طريقه الخاص للتعامل مع الجماعة الأردنية، تقوم على وضع الجماعة باستمرار تحت أقسى الضغوط (الإبقاء على الحزب وحظر الجماعة، حملات استهداف إعلامية، تحجيم واعتقالات أحياناً)، ولكن من دون قطع «شعرة معاوية» معها، ومحاولة إدراجها في العملية السياسية، وفقاً لشروط وقواعد جديدة تمليها مؤسسات صنع القرار، ولا تخضع لما تسميه وسائل الإعلام المقربة من الحكومة لـ «سياسة الابتزاز» التي تمارسها الجماعة، ولا تلحظ أي معاملة «تفضيلية» لها، كما درجت عليه العلاقات بين الحكم والجماعة طوال سنوات وعقود الحرب الباردة، حيث حظيت الجماعة بمثل هذه المعاملة المتميزة، المستمدة من احتياجات وأولويات التحالف بين الطرفين في تلك المرحلة.

وقد كان للانتكاسات المتتالية لثورات الربيع العربي وانتفاضاته، وتراجع الحراكات الشعبية والشبابية في الأردن، أثر في بث الطمأنينة والثقة في أوساط مؤسسات صنع القرار في الدولة الأردنية، وأشعرتها تلك التطورات بالقوة والقدرة على الشروع أو -بالأحرى- استئناف مشروع «تحجيم» جماعة الإخوان المسلمين من دون خشية أو تحسب للعواقب، والعمل للهبوط بسقف توقعاتها وطموحاتها السياسية، وفي هذا السياق بالذات، يمكن تفسير مختلف الإجراءات الحكومية التي اتخذت بحق الجماعة خلال هذه الفترة.

على المستوى الداخلي للجماعة، سيحتدم الجدل والنزاع بين أجنحة الجماعة وتياراتها السياسية والفكرية المختلفة، وستشهد هذه الفترة سلسلة من الانشقاقات المتلاحقة، بدأت بخروج جماعة أطلقت على نفسها اسم «زمزم» نسبة للفندق الذي كانت تقعد فيه اجتماعاتها (ستصبح حزباً سياسياً مرخصاً باسم حزب المؤتمر الوطني الأردني)[1]، وسيخرج مراقب عام سابق[2]، بادعاء تمثيل الجماعة، وسيحصل على موافقة السلطات بتسجيل جمعية بالاسم ذاته الذي احتفظت به الجماعة لسبعين عاماً (جمعية جماعة الإخوان المسلمين)، وسيبدأ بملاحقتها قانونياً لتجريدها من ممتلكاتها وعقاراتها، ثم يعود مراقب عام آخر[3]، للخروج على الجماعة، والسعي لتشكيل حزب سياسي جديد، يحمل اسم «الشراكة والإنقاذ - قيد التأسيس»، ويضم في صفوفه عدداً من قادة الجماعة وكوادرها، وسنعود للبحث في جذور الخلافات الداخلية في الجماعة، في مكان لاحق من هذه الدراسة.

في مثل هذه الظروف، غير المواتية على الإطلاق، ستقرر جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي، المشاركة في انتخابات 2016، وسيدخلان «المعترك الانتخابي» بكامل ثقلهما، وسيسعيان لبناء تحالفات وائتلافات واسعة ما أمكن، وسيحرصان على البرهنة بأن الجماعة ما زالت تمتلك «الشرعية الشعبية»، و«التمثيل الشعبي»، وأن محاولات «تحجيمها» و«شيطنتها»، لم تنل منها أو من نفوذها.

(1) قاد هذه التيار ثلاثة من كبار قيادات الجماعة هم: الدكتور ارحيل غرايبة ونبيل الكوفحي وجميل دهيسات.

(2) عبد المجيد الذنيبات، مراقب عام سابق.

(3) سالم الفلاحات، مراقب عام سابق.

وإذ أبقت الجماعة قرارها بالمشاركة في الانتخابات مكتوماً أو مؤجلاً حتى اللحظات الأخيرة، ولأسباب تكتيكية في الغالب، فقد كان واضحاً لأوساط عديدة، ومن ضمنها المؤلف[4]، بأن الجماعة تتجه للمشاركة في الانتخابات، بصرف النظر عن ملاحظاتها على قانون الانتخاب، وبالرغم من مخاوفها العميقة، بأن مرشحيها سيتعرضون للاستهداف هذه المرة كذلك، من قبل الحكومة وأجهزتها التنفيذية المختصة.

لكن حاجة الجماعة لتحصين «شرعيتها الشعبية» بـ «شرعية برلمانية» ستظل أهم وأقوى من جميع الاعتبارات الأخرى، كتلك المتصلة بقانون الانتخاب أو بالنواحي الإجرائية للعملية الانتخابية، ويجادل كثيرون بأن المشاركة بحد ذاتها، وبصرف النظر عن نتائجها، كانت هدفاً للجماعة يعبر عن مصلحة عميقة لها، بوصفها إجراءً وقائياً في مواجهة التحديات والتهديدات التي تجابه هذه الجماعات في الإقليم والأردن على حد سواء، ويرجح كثيرٌ من العارفين بـ «دواخل» الجماعة، بأنها كانت ستشارك في الانتخابات، حتى وإن جرت بموجب نظام الصوت الواحد[5]، انطلاقاً من هذه الاعتبارات، وتأسيساً على ثلاث تجارب سابقة، شاركت فيها الجماعة في انتخابات جرت وفقاً للنظام المذكور، فضلاً عن «تقييم داخلي سلبي» أجرته الجماعة، لتجربة المقاطعة، ينطوي على إقرار بفشل التجربة.

خاض حزب جبهة العمل الإسلامي انتخابات 2016 بطريقة مغايرة للانتخابات السابقة، وبدا جلياً أن الحزب الذي راقب باهتمام بالغ تجارب انتخابية مماثلة في كل من المغرب وتونس وتركيا[6]، قد تأثر إلى حد كبير بمدى فاعلية وانتاجية تلك الحملات، ثم إن الحزب كان بحاجة لإعادة رسم صورته أمام الرأي العام الأردني ومختلف الفاعلين السياسيين بوصفه حزباً وطنياً منفتحاً على مختلف الكيانات السياسية والاجتماعية، يسعى «للمشاركة» وليس للمغالبة، وأنه وإن كان حزباً إسلامياً إلا إنه منشغل بقضايا المواطنين وأولوياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

---

(4) حوارات «خاصة» مع عدد من قادة الحزب والجماعة.

(5) حوارات «خاصة» مع قادة الجماعة.

(6) اعترف قادة من الجماعة في تصريحات صحفية متعددة باستفادتهم من هذه التجارب وسعيهم لتمثلها.

ولقد تميزت الحملة الانتخابية للحزب بالعديد من المظاهر والعناصر المستجدة على عمل الحزب، خصوصاً في أثناء الحملات الانتخابية لعل من بين أبرزها:

- أجرى الحزب سلسلة من المشاورات مع قوى وشخصيات من خارجه، استمزج خلالها رأي هذه الأطراف في قرار المشاركة، واستوضح آراءهم حول ما إذا كان يتعين على الحزب خوض الانتخابات بقوائم حزبية خالصة، أم بتحالفات أوسع مع شخصيات وأحزاب أخرى، وقد كان واضحاً أن قيادة الحزب استجابت لنصائح تلقتها بضرورة المشاركة وفتح قوائمه الانتخابية أمام مرشحين من خارج صفوفه، وهذا ما حصل بالفعل، إذ انضمت عشرات الشخصيات المستقلة، وبعض الحزبيين إلى قوائم الحزب الانتخابية.
- غاب شعار «الإسلام هو الحل» عن حملة الحزب الانتخابية الأخيرة، وهو الشعار الذي ميّز ورافق جميع حملات الحزب الانتخابية منذ العام 1989 وحلت محله شعارات تدور في غالبيتها حول مفهوم الإصلاح بمعانيه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أساساً، كما تصدرت شعارات تحض على محاربة الفساد حملات مرشحي الحزب وحلفائه وقوائمهم الانتخابية.
- أبدت اللجنة المشرفة على الانتخابات في الحزب والجماعة اهتماماً مبكراً بالمنافسة على المقاعد المخصصة للنساء والأردنيين من أصول شركسية وشيشانية والمسيحيين، حيث نافس الحزب على جميع مقاعد الكوتا الشركسية/ الشيشانية، ومعظم مقاعد الكوتا المسيحية، وكادت جميع قوائمه ألا تخلو من مرشحين مسيحيين في الدوائر التي خُصص فيها مقعد للمسيحيين.
- حافظ الحزب على سياسة «ضبط النفس» أثناء الحملة الانتخابية، ولم يتصرف من موقع «النزق» أو «الانفعال» رداً على قرارات حكومية - أمنية - قضائية، بمنع عدد من مرشحيه الكبار من خوض غمار المنافسة، لأسباب تتعلق بعدم استكمال شروط الترشح للانتخابات (وفقاً لقرارات الهيئة المستقلة للانتخاب) أو إلغاء مهرجانه المركزي الذي كان مقرراً تنظيمه في المدرج الروماني التاريخي في قلب العاصمة عمان، وطلب نقله إلى مكان آخر، أو رداً على الحملات الإعلامية التي ظلت تستهدف الحزب والجماعة قبل وأثناء وبعد الحملات الانتخابية.

- وسيظل «ضبط النفس» سياسة معتمدة من قبل الحزب بعد الإعلان عن النتائج، التي رافقتها أخبار و«شائعات» تحدثت عن «تحشيد» ضد مرشحيه في بعض الدوائر لضمان عدم فوزهم، قامت بها أطراف حكومية، ذات خبرة ودراية بما يمكن تسميته «الهندسة الاجتماعية» الأردنية، وستظل هذه أيضاً سياسة معتمدة، حتى بعد إقصاء نواب كتلة الإصلاح في مجلس النواب الثامن عشر (نواب الحزب)، عن معظم المواقع القيادية في لجان المجلس الدائمة وهيئاته القيادية.

خاض الحزب والجماعة الانتخابات بعشرين قائمة توزعت على 17 دائرة انتخابية، فازت منها عشر قوائم وخسرت بقيتها، وقد حصد «التحالف الوطني للإصلاح» خمسة عشر مقعداً في مجلس النواب الثامن عشر، وبنسبة 11.5 في المائة من إجمالي عدد مقاعد المجلس البالغة 130 مقعداً، وبهذا كرّس حزب جبهة العمل الإسلامي مكانته كأكبر حزب للمعارضة، أو بالأحرى كأكبر حزب سياسي في البرلمان، وهذه النتيجة لم تكن مفاجئة لخبراء قوانين الانتخابات والحياة السياسية الحزبية الأردنية، فتوزيع الدوائر الانتخابية في المملكة إلى 23 دائرة انتخابية، وتقسيم المدن الكبرى الثلاث (عمان، إربد والزرقاء)، حيث يتمتع الحزب والجماعة بأكبر نفوذ لهما إلى 11 دائرة انتخابية، واعتماد نظام القائمة النسبية المفتوحة على مستوى المحافظة / الدائرة، والتزام نظام أعلى البواقي لاحتساب القوائم الفائزة، كانت جميعها مؤشرات كافية للتكهن بما ستؤول إليه الانتخابات من نتائج، بما في ذلك عدد المقاعد التي سيتحصل عليها الحزب، وبهامش قليل نسبياً للخطأ والصواب.

لكن عدد المقاعد التي فاز بها الحزب وحلفاؤه لا يكفي وحده للتعرف على حجم ونفوذ الجماعة في أوساط الأردنيين، وهناك حاجة للذهاب أبعد وأعمق في تحليل الأرقام النهائية لأعداد الناخبين وأوزان القوائم التي شاركت في الانتخابات، حيث تشير المعطيات إلى أن الكتلة التصويتية للإخوان وحزبهم التي تحصلت عليها قوائمهم العشرون (الفائزة والخاسرة) قد بلغت قرابة الـ 160 ألف صوت[7]، نصفها في عمان، وأزيد من ثلاثة أرباعها (78 في المائة)

(7) انظر مركز القدس للدراسات السياسية .http://oraib.alqudscenter.org/arabic//article/9867#
WF7q___YVOIZM

في المدن الكبرى الثلاث (عمان، إربد والزرقاء)، والبقية في بقية الدوائر والمحافظات التي خاضت فيها الجماعة الانتخابات، وهي كما هو معلوم، جميع محافظات المملكة باستثناء دوائر البادية الثلاث والكرك ومعان والطفيلة وعجلون وإربد الثانية.

وتشكل هذه –الكتلة التصويتية– ما يقرب من الـ 11 في المائة من إجمالي عدد المقترعين في عموم المملكة المقدر بحوالي مليون ونصف المليون ناخب، كما أنها تشكل أقل بقليل من 4% من إجمالي أصوات أصحاب الحق بالاقتراع البالغ عددهم أزيد من أربعة ملايين ناخب وناخبة (4.14 مليون)، ويعتقد خبراء ومحللون أن «الكتلة التصويتية» التي طالما جرى تقدير حجمها ما بين (250 – 300 ألف[8]) قد تراجعت بمقدار يتراوح ما بين الثلث أو النصف، وبتفاوت ما بين محافظة وأخرى.

وبالعودة إلى الانتخابات السابقة، فقد حصل 22 مرشحاً للإخوان على 93.339 ألف صوت في انتخابات العام 2007، فاز منهم ستة فقط، وفي انتخابات 2003 حصل 30 مرشحاً للإخوان على 167.847ألف صوت وفاز منهم 17 مرشحاً فقط، أما في انتخابات 1993 فقد حصل 36 مرشحاً على 150 ألف صوت فاز منهم 16 نائباً فقط[9].

تجدر الإشارة هنا إلى اتهامات وشكوك جدية أبدتها المعارضة بخصوص نزاهة الانتخابات في العام 2007، في حين تردد أن صفقة غير معلنة قد أبرمت عشية انتخابات 2003، تعهدت بموجبها الجماعة، بعدم المشاركة ترشيحاً في عدد من الدوائر الانتخابية[10]، الأمر الذي أمكن ملاحظته في العديد من التجارب الانتخابية السابقة، حيث أحجمت الجماعة عن الترشح في دوائر ومحافظات معينة، واكتفت بخوض الانتخابات بعدد محدود نسبياً من المرشحين.

(8) رقم تقديري شائع يُستخدم في تقدير حجم الكتلة التصويتية للجماعة، من دون أن يستند إلى إحصاء دقيق مستند إلى دراسة إحصائية، وهو قابل للزيادة والنقصان تبعاً للظروف والمستجدات، وهناك تباين واسع في تقدير حجم الكتلة التصويتية للإخوان عموماً.

(9) الأرقام وردت في كتاب «الحل الإسلامي في الأردن» للباحثين محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، صفحة 134، صادر عام 2012 عن مؤسسة فريدريش إيبرت.

(10) رفضت مصادر الحكومة والحركة الإسلامية آنذاك تأكيد أو نفي وجود صفقة من هذا النوع.

وإذا كان بالإمكان التكهن بأن كتلة الإخوان التصويتية قد تراجعت خلال السنوات الأخيرة، فإنه من الصعب التكهن بالوجهة التي سلكتها أصوات الناخبين المؤيدين تقليدياً للجماعة، فهل توزعت هذه الكتلة على عدد من الأحزاب والمجموعات والشخصيات التي خرجت من رحم الجماعة، أم أنها آثرت الاستنكاف وعدم المشاركة في الانتخابات؟

مشاركة (مقاطعة) الإخوان المسلمين في الانتخابات النيابية 1989-2016

المجلس	نواب الإخوان	مجموع أعضاء المجلس	%
المجلس الحادي عشر (1989-1993)	22	80	27.5
المجلس الثاني عشر (1993-1997)	16	80	20
المجلس الثالث عشر (1997-2001)	مقاطعة	80	0
المجلس الرابع عشر (2003-2007)	17	110	15.5
المجلس الخامس عشر (2007-2009)	6	110	5.5
المجلس السادس عشر (2010-2012)	مقاطعة	150	0
المجلس السابع عشر (2013- 2016)	مقاطعة	150	0
المجلس الثامن عشر (2016-2020)	15	130	11.5

ليست هناك دراسات مسحية تساعد على فهم هذه التحولات، لكن العودة إلى الأرقام المتصلة بأعداد المقترعين في انتخابات 2013، والتي زادت بمجملها عن أعدادهم في الانتخابات السابقة (2013)، بمقدار يقارب من المائتي ألف صوت، تسمح بالاعتقاد بأن جزءاً مهماً من ناخبي الجماعة، آثروا الاستنكاف عن المشاركة، إذ برغم زيادة عدد المقترعين في هذه الانتخابات (بالأرقام المطلقة) إلا أن نسبة الاقتراع سجلت تراجعاً بالمعنى النسبي، ذلك أنه تخفيض سن الناخب والزيادة السكانية الطبيعية بين أعوام 2013 - 2016، قد جلبا إلى سجل أصحاب الحق بالاقتراع، أعداداً أكبر بكثير من المائتي ألف ناخب إضافي للذين أدلوا بأصواتهم في انتخابات 2016.

وبعيداً عن سجال التكهنات والتقديرات التي يصعب الجزم بشأنها من دون أن تتوفر معلومات دقيقة ودراسات مسحية عن اتجاهات تصويت الأردنيين في الانتخابات المتعاقبة، فإن تحليل لائحة الخمسة عشر فائزاً على قوائم «التحالف الوطني للإصلاح» العشرين يشير إلى وجود خمسة مقاعد جرى انتخابها وفقاً لنظام الكوتا (مقاعد الشركس والشيشان الثلاثة ومقعدان للنساء)، والمعلوم أن الفوز بهذه المقاعد، يتطلب عدداً أقل من الأصوات، ومن المقاعد الخمسة عشر ذاتها، ذهبت خمسة مقاعد لحلفاء الجماعة والمقربين منها. وفيما قالت حملة الإخوان الانتخابية إن قوائمها حصدت ما معدله 24 في المائة من إجمالي الأصوات في الدوائر التي خاضت الانتخابات فيها، فإن الأرقام النهائية للاقتراع تقول إن قوائم الجماعة حصدت ما نسبته 15 في المائة فقط من إجمالي عدد الأصوات كمعدل وسطي في جميع الدوائر التي ترشحت عنها[11]، حيث بلغت في –عمان الثانية– ذروتها 35 في المائة، وفي إربد الرابعة أدنى مستوى لها (أقل من 4 في المائة)، وراوحت في بقية الدوائر ما بين 9 – 20 في المائة. واحتلت قوائم التحالف الوطني، مواقع متأخرة نسبياً في معظم الدوائر التي خاضت فيها غمار المنافسة، إذ لم تحصد الموقع الأول إلا في دائرة واحدة (عمان الثانية)، واحتلت الموقع الثاني في دائرتين اثنتين فقط (عمان الثالثة والرابعة) وحصلت على ترتيب متأخر في العديد من الدوائر الأخرى. نصف قوائم التحالف الوطني للإصلاح العشرين، لم تحظ بأي مقعد، أما بقية القوائم فقد حصدت ثلاث منها خمسة مقاعد من الكوتا النسائية والشيشانية، ولم تنجح الحملة في إيصال أي مرشح مسيحي إلى قبة المجلس.

خلاصة:

بالعودة إلى الحصاد الانتخابي لجماعة الإخوان المسلمين وحزبها السياسي، يتضح أن حصتها في البرلمانات التي شاركت فيها منذ استئناف الحياة الحزبية والبرلمانية في الأردن تراوحت ما بين 5.5 بالمائة بحدها الأدنى (2007) و27.5 بالمائة في حدها الأقصى (1989)، والحقيقة أن الحجم الحقيقي للكتلة التصويتية لا يمكن التعرف عليها أو تقديرها بدقة، وفقاً لهذين الرقمين، فانتخابات 1989 التي جرت وفقاً لنظام أكثري متعدد الأصوات، مكنّت

(11) مصدر سابق.

الحزب والجماعة، من الحصول على تمثيل أكبر من قوتها التمثيلية الحقيقية، فهذا النظام، يتيح لقوى منظمة، وكتل حزبية صلبة، أن تحصل دائماً أكبر من حجمها الفعلي، أما انتخابات 2007، فقد سجلت أعلى درجات الانتهاك لسلامة ونزاهة العملية الانتخابية، ولا يمكن اعتماد المقاعد التي تحصل عليها الحزب والجماعة، بوصفها مقياساً حقيقياً لحجمهما ونفوذهما على الإطلاق.

وتسمح نتائج الانتخابات المتعاقبة والمعدلات الوسطية لنسبة المقاعد التي حصل عليها الحزب، وتحديداً نتائج الانتخابات الأخيرة، التي حصل فيها على نسبة من المقاعد، تكاد تعادل نسبة الأصوات التي حظيت بهما قوائمه، تسمح بالاعتقاد بأن القوة التمثيلية لجماعة الإخوان المسلمين وحزبها في الأردن، لا تزيد عن 15 بالمائة من أجمالي أعداد الناخبين، مع هامشٍ للخطأ والصواب يقدر بنقطتين أو ثلاث نقاط، وهي شأنها في ذلك شأن جميع الأحزاب والتيارات السياسية الأخرى، معرضة للزيادة والتراجع وفقاً لمقتضى الحال السياسي وطبيعة النظام الانتخابي المعتمد، والمناخات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المحلية والإقليمية، التي تحيط بالانتخابات وقت إجرائها، فضلاً عن سلامة الوضع الداخلي للحزب والجماعة ودرجة تأزم أو انفراج العلاقة بينهما من جهة والنظام السياسي من جهة ثانية.

الفصل الثاني

جدل العلاقة بين الإخوان والنظام السياسي

مرت العلاقة بين الحكم والجماعة بثلاث مراحل، تميزت السنوات الخمسين الأولى منها، بالتأسيس والتعاون والتحالف، قبل أن تدخل في نفق الأزمات المتلاحقة و«الافتراق الاستراتيجي»، ولقد حافظت هذه العلاقات على حيويتها، على الرغم من اختلاف الرؤى والمواقف حيال عددٍ من المحطات والقضايا؛ خصوصاً في عهد الملك الراحل الحسين بن طلال، إذ نجح الطرفان في تغليب ما يجمعها من مواقف ومصالح على الخلافات التي كانت تنشأ بين الحين والآخر.

فلم تَحل ضرورات التعاون والتحالف على سبيل المثال، دون قيام الحكومة باعتقال محمد عبد الرحمن خليفة المراقب العام للجماعة عام 1958 بسبب اعتراضه على قرار استدعاء قوات بريطانية للمرابطة في الأردن، أو قبلها بثلاث بسنوات بسبب اعتراضه على مشروع انضمام الأردن لحلف بغداد، أو شن حملة اعتقالات واسعة في صفوف الجماعة عام 1960، شملت المراقب العام نفسه(12)، على خلفية رفض الجماعة تنظيم حفل غنائي راقص على الجليد في العاصمة آنذاك(13)، أو إيقاف مجلة «الكفاح الإسلامي» التي رأس تحريرها الإخواني المخضرم يوسف العظم عام 1957.

لقد تركزت خلافات الجماعة مع النظام طوال سنوات التأسيس وما بعدها، حول محورين اثنين: الأول يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، حيث انطلقت الجماعة من نظرة للقضية الفلسطينية بوصفها «قضية إسلامية في مواجهة اليهودية العالمية والصليبية الدولية»(14)، مقابل نظرة رسمية تعترف بقرارات الشرعية الدولية وتدعو لحل سياسي تفاوضي للصراع العربي الإسرائيلي. أما المحور الخلافي الثاني فكان يتعلق أساساً «بتطبيق أحكام الشريعة» وما يتأسس على ذلك من مواقف انتقادية معارضة لبعض السياسات والتشريعات التي ترى الجماعة أنها تخرج عن تعاليم الإسلام وأحكام الشريعة.

لكن ذلك لم يمنع النظام من رؤية «المصلحة» في الإبقاء على أواصر التعاون مع الجماعة، ولم يدفع الجماعة في المقابل إلى التفريط بعلاقاتها مع النظام، وهي التي كانت تتابع بقلق

---

(12) قضى عبد الرحمن خليفة ستة أشهر في السجن لاعتراض الجماعة على حفل راقص في العام 1960، وقبلها اعتقل في العام 1955 لرفضه حلف بغداد وفي العام 1958 اعتقل لرفضه قرار الحكومة استدعاء قوات بريطانية للمرابطة في الأردن إثر سقوط الحكم الملكي في العراق في السنة ذاتها، ومع اندلاع اضطرابات ضد حكم الرئيس كميل شمعون في لبنان.

(13) الجماعة ما زالت تتبنى المواقف ذاتها سياسياً واجتماعياً، فهي تعارض عملية السلام وتنظر إلى فلسطين كأرض وقف إسلامية، وتعترض باستمرار على تنظيم مهرجان جرش للثقافة والفنون وكذا الأمر بالنسبة لبعض الأنشطة الثقافية والفنية الأخرى.

(14) لا يزال موقف الجماعة من القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي، يدور في إطار المبادئ التي حددتها الوثيقة الصادرة في العام 1954، وكانت بمثابة أول إعلان مبادئ تصدره الجماعة، وتعرف فيه بمواقفها وسياساتها العامة.

بالغ، حملات الملاحقة والمطاردة التي تتعرض لها جماعات شقيقة في عدة أقطار عربية، خصوصاً في مصر على يد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وكان بالإمكان دوماً، التوصل إلى صيغ وتفاهمات تحتوي قضايا الخلاف وتبني على «المصالح المشتركة».

مرحلة التأسيس

تزامن تأسيس جماعة الإخوان المسلمين مع حصول الأردن على استقلاله عن بريطانيا عام 1946[15]، وتحوله من عهد الإمارة إلى عهد الملكية، وتشير معظم الدراسات والمذكرات التي تناولت حقبة التأسيس إلى الدور الحيوي الذي لعبته الجماعة الأم في مصر في تأسيس الجماعة، فالمراقب العام الأول للجماعة عبد اللطيف أبو قورة، كان عضواً في الهيئة التأسيسية للجماعة المصرية، وقد بايع حسن البنا مؤسسها ومرشدها العام آنذاك على السمع والطاعة، وكان للزيارات التي قام بها قادة من الجماعة المصرية للأردن أثر بالغ في تأسيس الخلايا الأولى للجماعة، والتي ستسعى بدورها في إقناع الملك عبد الله الأول، بالسماح بتأسيس «فرعها الأردني»، وتمكينها من مزاولة أنشطتها الدعوية والاجتماعية.

لا تشير الوثائق التأسيسية التي نشرتها الجماعة مؤخراً في سياق دفاعها عن «شرعتيها»، إلى كونها فرعاً للإخوان للمسلمين، لكن مذكرات عدد من قادة الجماعة المصرية ومقابلاتهم الصحفية، أشارت إلى ذلك بوضوح، حيث يشير جمعة أمين نائب المرشد العام محمد بديع، إلى الدور الذي لعبه القيادي الإخواني المصري عبد الحكيم عابدين في مساعي تأسيس الجماعة[16] أثناء زياراته للأردن صيف العام 1945.

وقبل حصولها على «الترخيص الرسمي» بأشهر عدة، كانت الجماعة قد افتتحت تحت رعاية الأمير (لاحقاً الملك) عبد الله الأول، مركزها العام في قلب العاصمة الأردنية بتاريخ 19

---

(15) أنظر قرار مجلس الوزراء الأردني بتاريخ 1/9/1946 بالموافقة على تأسيس «جمعية الإخوان المسلمين في شرق الأردن»، وقرار مجلس الوزراء بتاريخ 23/2/1953 بالموافقة على تعديل اسم الجمعية إلى «جماعة» الإخوان المسلمين، بناء على طلب المراقب العام للجماعة.

(16) انظر الرابط http://www.islamist-movements.com/2653

تشرين الثاني/ نوفمبر 1945، بعد أن اختارت أبو قورة أول مراقب عام لها في السنة ذاتها، ليستمر في منصبه حتى العام 1953.

ومنذ ذلك التاريخ، ستحتفظ الجماعة بحرية الحركة على امتداد البلاد، إلى أن يصدر القرار بحظرها وإغلاق مكاتبها في الثالث عشر من نيسان/ أبريل عام 2016، بعد مرور أزيد من سبعة عقود على تأسيسها.

ولا تختلف ظروف نشأة الجماعة في الأردن، عن الظروف التي لابست نشوء مختلف التيارات السياسية والفكرية في البلاد من يسارية وقومية، والتي لطالما تأثرت بنشأة وتطور هذه التيارات في كل من سوريا والعراق ومصر في أربعينيات القرن الفائت وخمسينياته، إذ لم تكن الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية في الأردن، قد نضجت بعد، الأمر الذي سيسمح لتلك المراكز و«الحواضر» العربية، بأن يكون لها دور ريادي في التشكيل المبكر للحياة الحزبية الأردنية.

وإذ بدا أن الجماعة الأم، التي تشكلت في مصر قبل هذا التاريخ بحوالي عقدين من الزمان[17]، قد وجدت في الأردن فرصة لتوسيع نطاق نفوذها في المنطقة، فإن الملك المؤسس، بدا بدوره بحاجة للجماعة لتحقيق أكثر من غرض، فمن جهة ستسهم الجماعة في تعزيز «الشرعية الدينية» للنظام، المستمدة من النسب الهاشمي للملك، ومن جهة ثانية، سيجد الملك لدى الجماعة، ما سيساعده في مواجهة «صراع الأدوار بين الملكيات العربية» في تلك الأزمنة، من الملكية السعودية الناشئة، إلى الملكية المصرية التي تنافس على قيادة الإقليم.

وسوف توفر الجماعة بطموحاتها لتوحيد «الأمة الإسلامية» و«عدم اعترافها» بالحدود الوطنية والقومية للكيانات الناشئة عن سايكس بيكو، ما يروق للملك المُحمّل بإرث الثورة العربية الكبرى، وستوفر للنظام السياسي الأردني في مراحل لاحقة، قاعدة اجتماعية، يمكن الركون إليها، لاستعادة حلم «مملكة العرب» الذي أجهضته بريطانيا العظمى، عندما نكثت بوعودها للشريف حسين في العام 1916.

(17) يعود تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في مصر إلى العام 1928.

لم تكن الجماعة بعد، قد اكتسبت هويتها «السياسية» كحزب يسعى للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، ولقد تميزت العشرية الأولى من عمرها، بالتركيز أساساً على العمل الدعوي والاجتماعي والتربوي، فأنشأت المدارس والجمعيات، وسعت في تدشين «بنية تحتية» صلبة، تستند إليها، وستساعدها في فترات لاحقة، على تنظيم حملات انتخابية ناجحة في كل انتخابات عامة، خاضتها الجماعة.

وسوف يكون للحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، وتحديداً بعد قيام الملك عبد الله الأول بتوحيد الضفتين في إطار المملكة الأردنية الهاشمية سيكون لها أثر في توسيع قاعدة النفوذ الاجتماعي والجماهيري للجماعة، التي ستستقبل العشرات من الكوادر الإخوانية الفلسطينية، التي تأثرت بفكر الجماعة الأم، كما ستستقبل الجماعة، عدداً من الإخوان المسلمين المصريين، الذي قاتلوا في تلك الحرب، وتميزت علاقاتهم بالنظام المصري بالتوتر والفتور.

وإذ وجدت بعض القوى اليسارية والقومية صعوبة في قبول قرار «وحدة الضفتين» والتكيف مع مقتضياته، وأدرجته في سياق المشروع «الإمبريالي – الصهيوني» الرامي لتصفية القضية الفلسطينية، فإن جماعة الإخوان المسلمين، نظرت للمسألة من زاوية أخرى أملتها مرجعيتها العقائدية، التي تقوم على مفهوم «الأمة الإسلامية»، وتناهض فكرة «الوطنية» أو «القومية العربية» عقائدياً وسياسياً، بوصفها مفردات غربية وذات مرجعية مناهضة لشعار وحدة الأمة.

مرحلة الازدهار

تولى الملك الحسين بن طلال سلطاته الدستورية في الثاني من أيار/ مايو 1953، في مرحلة اتسمت بحدوث تحولات كبرى في المنطقة العربية، أعقبت زلزال «النكبة» في العام 1948، حيث كانت دمشق قد شهدت عدة انقلابات عسكرية متتالية[18]، وكانت الملكية في مصر تترنح تحت ضغط «الغضب الشعبي» المتأتي عن الهزيمة في الحرب، وانكشاف حالة الفساد والترهل التي

(18) أول انقلاب عسكري يحدث في المنطقة العربية كان انقلاب حسني الزعيم في العام 1949 الذي سيدشن مرحلة جديدة عنوانها تدخل الجيش في السياسة، تلته خمسة انقلابات حتى العام 1954.

عاشها نظام الحكم المصري، حيث أطاح انقلاب تموز/ يوليو عام 1952 بالعهد الملكي، ووضع مصر على سكة النظام الجمهوري.

وستشهد السنوات الأولى من حكمه، تراجع نفوذ ومكانة القوى الكولونيالية ممثلة ببريطانيا وفرنسا، ودخول الولايات المتحدة كلاعب رئيس على مسرح الأحداث والتطورات في الإقليم، وستشتعل في تلك السنوات، صراعات حادة بين معسكرين متقابلين في الإقليم، امتداداً لصراعات الحرب الباردة واصطفافاتها، وسيقف الأردن في خندق الملكيات العربية المدعومة من الغرب، وبالتحديد من القطب الدولي الصاعد: الولايات المتحدة، مقابل أنظمة جمهورية، ذات ميول يسارية وقومية متحالفة مع الاتحاد السوفياتي.

لقد وجد الملك حسين، في جماعة الإخوان المسلمين، حليفاً موثوقاً في تلك الفترة، فالجماعة اعتبرت بدورها اليسار العربي والحركات القومية، بمثابة «العدو»، وقد ناصبت الجماعة الأم، نظام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، أشد العداء، واعتبرت أن التصدي للخطر الشيوعي، مقدم على ما عداه من تهديدات وأخطار، فتشكلت بذلك، قاعدة قوية للتحالف ما بين النظام السياسي وجماعة الإخوان.

ويمكن القول بأن النفوذ الجماهيري الكبير الذي تمتعت به القوى اليسارية والقومية في أواسط خمسينيات القرن الفائت، كان سبباً إضافياً حفز الملك الراحل على توطيد أواصر التحالف مع الجماعة، مع أنها لم تكن تحظ بذات النفوذ والجماهيرية التي كانت تتمتع بها تنظيمات اليسار والشيوعيين والحركات القومية من بعثيه وناصرية و«قوميين عرب»، بدلالة النتائج التي تمخضت عن أول انتخابات قائمة على التعددية الحزبية في العام 1956، والتي انبثقت عنها، لأول مرة في تاريخ الأردن»، حكومة أغلبية برلمانية، منحها الإخوان المسلمون الثقة وإن ظلوا خارجها، لاختلاف المواقف السياسية والإيديولوجية من جهة، ولتواضع حجم تمثيلها في البرلمان في ذلك الوقت من جهة أخرى[19].

(19) حصل الإخوان المسلمون على أربعة نواب من أصل أربعين نائباً في انتخابات 1956.

وإذ قام القصر بإقالة حكومة السيد سليمان النابلسي في العام 1957، وحل البرلمان وحظر الأحزاب السياسية جميعها، وزج بقياداتها وكوادرها في السجون لسنوات طويلة لاحقة، فقد كافأ في المقابل جماعة الإخوان لوقوفها إلى جانبه في ذلك المنعطف الخطير، فأخذت الجماعة تتوسع في أنشطتها الاجتماعية والدعوية، وبدأت ترفع من منسوب اهتمامها بالعمل السياسي كما لم يحدث منذ تأسيسها، وسوف تتاح للجماعة فرصة المشاركة في الانتخابات البرلمانية اللاحقة، بغياب بقية الكيانات السياسية والفكرية المعارضة، التي توزعت قياداتها ما بين السجون والمنافي.

ومع اشتداد حدة الصراعات الإقليمية، وسقوط حكم الهاشميين في العراق إثر انقلاب يساري قاده الجنرال عبدالكريم قاسم عام 1958، وتكرار المحاولات الانقلابية الفاشلة التي استهدفت العرش الأردني، كانت أواصر التحالف والتعاون، بين النظام السياسي الأردن وجماعة الإخوان المسلمين، تتوطد أكثر من أي وقت، وفتح الأردن أبوابه للإخوان المسلمين من بلدان عربية أخرى، تعرضت فيها الجماعات الإخوانية للملاحقة والمطاردة من قبل أنظمة الحكم اليسارية والقومية، الأمر الذي لاقى ترحيباً وتقديراً من قبل الجماعة.

وسيجد الملك الراحل في نهاية خمسينات القرن الفائت وبداية ستيناته سبباً إضافياً لتوطيد عرى التحالف مع جماعة الإخوان المسلمين، حيث ستشهد المخيمات والتجمعات الفلسطينية في الأردن والشتات، إرهاصات انبعاث وتشكل حركة وطنية فلسطينية، تدعو لاستعادة الهوية والكيانية الفلسطينيتين، وتطالب بـ «الحق في تمثيل الفلسطينيين»، وستلعب هذه الحركة «الجنينية» دوراً متنامياً على الساحتين الأردنية والفلسطينية، مع قيام «حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح»، بإطلاق رصاصتها الأولى ضد الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، في الأول من يناير/ كانون الثاني 1965.

وستنتهي الحرب العربية الإسرائيلية الثانية في السادس من حزيران عام 1967، بهزيمة جديدة للجيوش والأنظمة السياسية العربية، القديمة والجديدة، الملكية والجمهورية على حد سواء، وسيفقد الأردن ضفته الغربية ومدينة القدس ذات المكانة الخاصة عند العرب والمسلمين، وستعطي كل هذه التطورات زخماً إضافياً للحركة الوطنية الفلسطينية الناشئة، التي ستتحول منذ معركة الكرامة في آذار/ مارس عام 1968 ضد وحدات من الجيش الإسرائيلي اخترقت نهر الأردن لتصفية قواعد الفدائيين في منطقة الأغوار الأردنية، زخماً جماهيرياً غير مسبوق لهذه الحركة، حيث تعد تلك الواقعة بمثابة الانطلاقة الثانية لهذه الحركة ستمكنها بعد عام

واحد فقط، من بسط نفوذها على منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت نشأت بقرار من الجامعة العربية في العام 1964، في سياق الصراعات العربية البينية المحتدمة آنذاك، وكتعبير عن الاعتراف المتأخر بالحاجة للحفاظ على الهوية الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني.

وجد الملك الراحل بلاده في وضعية «ازدواجية سلطة»، فالدولة التي سعى لإعادة بناء مؤسساتها العسكرية والأمنية بعد الهزيمة، تواجه نفوذاً هائلاً لفصائل منظمة التحرير، مدعومة بالتفاف شعبي كبير، لم يقتصر على الأردنيين من أصول فلسطينية، بل تخطاه إلى كسب تأييد أبناء العشائر الأردنية كذلك، بدا أن الصدام بين حسابات الدولة الأردنية ومقتضيات الثورة الفلسطينية، آت لا محالة، فكان لا بد من تحشيد مختلف أوراق القوة للمواجهة المقبلة، وهنا تجددت الحاجة لتفعيل التحالف القديم مع جماعة الإخوان.

لكن الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، سينتبه مبكراً إلى أهمية الدور الذي يمكن لهذه الجماعة أن تلعبه، وهو الذي انتمى إليها في شبابه، فبذل كل جهد ممكن لضمان انخراطها في صفوف الثورة الفلسطينية، لكن الجماعة بعد تردد وتلكؤ طويلين، ستقبل بأن ينخرط بعض أبنائها فقط، في صفوف الثورة، شريطة أن تقام لهم «معسكرات خاصة»، تحترم معاييرهم «الشرعية»، وهذا ما حصل، عشية الصدام الدامي بين الجيش وفصائل المقاومة في أيلول/ سبتمبر من العام 1970، حيث سترفض الجماعة الانخراط عسكرياً إلى جانب أي من الفريقين المتحاربين، وحجتها في ذلك، أنها «فتنة»، وأن الجماعة لن تلطخ أياديها بدماء الأردنيين أو الفلسطينيين.

انتهى الوجود الفلسطيني المسلح في الأردن في صيف العام 1971، لكن الصراع بين النظام والمنظمة، سيتواصل حول «أحقية» تمثيل الفلسطينيين والنطق باسمهم، في استرجاع أكثر حدة وعمقاً، لصراع سابق خاضه الملك المؤسس مع زعيم الحركة الوطنية آنذاك، الحاج أمين الحسيني، وفي كلتا المرحلتين، سيكون لجماعة الإخوان المسلمين، مكانة مهمة في حسابات النظام واستراتيجيته، إن لجهة توظيف نفوذها في مواجهة ياسر عرفات، أو لجهة تعزيز «الشرعية الدينية» في مواجهة «سيف الدين الحاج أمين»[20] قبل ذلك بثلاثة عقود.

(20) هكذا كان يصف الفلسطينيون زعيم الحركة الوطنية الفلسطينية الحاج أمين الحسيني (1895 – 1974)، المفتي العام للقدس ورئيس المؤتمر الإسلامي الأعلى ورئيس اللجنة العربية العليا.

وسيحافظ التحالف بين النظام والجماعة، على جميع قواعده ومبرراته طول عقدي السبعينات والثمانينات، وهي المرحلة التي دخلت فيها «الحرب الباردة» طوراً ساخناً في أفغانستان بعد التدخل السوفياتي فيها عام 1979، حيث ستتقارب المواقف وتتوحد الجهود للإطاحة بالنظام الشيوعي «العميل لموسكو»، كما سيشتد التنافس بين الأردن ومنظمة التحرير على تمثيل الفلسطينيين بدءاً بقرارات قمة الرباط 1974[21]، وصولاً إلى قرار فك الارتباط الإداري والقانوني بالضفة الغربية في الحادي والثلاثين من تموز/يوليو 1988 وإعلان الاستقلال الفلسطيني في الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر من العام ذاته، فضلاً عن صراع النفوذ في أوساط سكان الضفة الغربية والقدس، والذي سيمتد إلى أوساط الفلسطينيين والأردنيين من أصول فلسطينية في الأردن، في المخيمات والجامعات والنقابات المهنية وغيرها طوال هذه الحقبة.

ولن يجد النظام السياسي الأردني «تناقضاً» بين حماسته الشديدة لعملية السلام وخيار البحث عن حلول تفاوضية للصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية من جهة، وبين استقباله قيادة حركة حماس، الذراع العسكري للإخوان المسلمين، التي ستنطلق أواخر العام 1987 مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، فقد طغت رهانات الملك الراحل، على استرداد دور الهاشميين في فلسطين، على أي اعتبارات تتعلق بافتراق نهج الدولة الأردنية في السياسة الخارجية عن النهج الذي بدأت تتبعه جماعة الإخوان وذراعها العسكري الفلسطيني.

مع نهاية الحرب الباردة، وسقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي، وتراجع خطر الحركات الشيوعية والقومية، كان من المنطقي تماماً، أن تنتفي أسس التحالف الذي جمع النظام بالجماعة، لكن ذلك لم يحصل مباشرة، وتطلب الأمر مرور سنوات عدة، قبل أن تأتي «لحظة الافتراق الاستراتيجي» بين الجانبين، ويعود ذلك لسببين اثنين، الأول يتمثل في استمرار الرهان على ما يمكن أن تقوم به الجماعة في سياق تعزيز الدور الأردني على الساحة الفلسطينية، والثاني تأسس على «حالة التوافق» في مواقف الجانبين إبان حرب الخليج الثانية،

(21) اعترفت القمة العربية المنعقدة في الرباط عام 1974 بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، الأمر الذي عُدّ انتصاراً سياسياً لياسر عرفات، مدعوماً من قبل أطراف عربية عديدة.

حيث دعمت الجماعة مواقف الحكومة الأردنية من أزمة احتلال العراق للكويت، الأمر الذي سيكون له أثر بالغ في إطالة عمر التحالف.

وسيكون للمناخات التي أعقبت استئناف الحياة البرلمانية والحزبية في الأردن في أعقاب «هبة نيسان عام 1989[22]»، أثرها في «احتواء» أي خلافات ستنشأ عن انخراط الأردن النشط في عملية سلام الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد عام 1991، فالجماعة التي احتلت مع حلفائها، 45 بالمائة من مقاعد أول مجلس نيابي منتخب بعد فترة طويلة من الانقطاع[23]، سيتاح لها لأول مرة على نطاق واسع، التعبير عن مواقفها وسياساتها، من منبر السلطة التشريعية في البلاد، وستشارك الجماعة، في حكومة مضر بدران في العام 1991كذلك بخمسة وزراء.

مع دخول عملية السلام مع إسرائيل، مرحلة التوقيع على «إعلان واشنطن» عام 1993، استشعر الحكم الخطر الناجم عن افتراق المواقف والسياسات مع جماعة الإخوان المسلمين وحزبها السياسي «حزب جبهة العمل الإسلامي»، وبدأ التفكير جدياً في «تحجيم» تمثيلها داخل البرلمان الأردني، فجرى اعتماد نظام «الصوت الواحد المجزوء» كبديل عن النظام الأكثري الذي جرت بموجبه انتخابات 1989، وجرى تقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيع المقاعد النيابية عليها، بصورة تكفل تقليص تمثيل الإخوان في البرلمان، ومنذ تلك الحقبة، ستدخل العلاقة بين الجانبين، نفقاً لم تخرج منه حتى يومنا هذا، على الرغم من تعاقب حالات الانفراج والتأزم، الصعود والهبوط، التي ميزت هذه العلاقات.

طوال مرحلة ازدهار العلاقة، لم تنقطع الجماعة عن المشاركة في الانتخابات سوى مرة واحدة (1997)، في جميع الانتخابات البرلمانية حتى في زمن الأحكام العرفية وحل الأحزاب السياسية، بما فيها الانتخابات التكميلية للمجلس التي جرت عام 1984، وخلال هذه الفترة تم

(22) مظاهرات واحتجاجات اندلعت في العديد من المدن الأردنية، رفضاً لقرارات حكومية برفع الأسعار، وتعبيراً عن الغضب لانهيار سعر العملة الوطنية، سرعان ما تحولت إلى المطالبة بإسقاط الحكومة وإجراء انتخابات برلمانية وإلغاء قوانين الطوارئ والأحكام العرفية، والسماح باستئناف الحياة الحزبية.

(23) حصلت الجماعة على 22 مقعداً في المجلس النيابي الحادي عشر 1989، وبلغ عدد المقاعد التي شغلتها شخصيات معارضة أخرى حوالي 13 مقعداً، واحتل القيادي الإسلامي البارز عبد اللطيف عربيات رئاسة مجلس النواب لثلاث دورات ليكون أول زعيم إخواني يشغل هذا الموقع في عموم المنطقة العربية.

تأسيس جمعية المركز الإسلامي عام 1963، والتي تحولت إلى ذراع اقتصادي – اجتماعي قوي للجماعة، اشتمل على مستشفيات وكليات وجامعات ومدارس وعشرات الجمعيات الخيرية، وقد تضاربت التقديرات بشأن موجودات المركز فمنهم من قدرها بمليار ونصف المليار دولار، ومنهم من قدرها بحوالي الثلاثة مليارات دولار، قبل أن تقوم حكومة الدكتور معروف البخيت بوضع اليد عليها في العام 2006.

لقد شكل الذراع الاجتماعي – الدعوي – التربوي للجماعة، قاعدة صلبة لنفوذها ميزها عن بقية الأحزاب والتيارات السياسية والفكرية، فالجماعة التي انطلقت دعوية بالأساس، أولت هذا الجانب اهتماماً فائقاً لم تتنبه لاهمية بقية الأحزاب، وقد أتيح للجماعة، ما لم يتح لبقية التيارات من أدوات و«مداخل» لتعزيز بنيتها الاجتماعية التحتية، فهي من جهة استخدمت أدوات «الجباية الدينية» من صناديق زكاة وصدقات وغيرها لبناء العشرات من المؤسسات الخيرية والاجتماعية، وهي من جهة ثانية، استفادت من شبكة علاقاتها مع جمعيات وشخصيات دينية في دول الخليج العربية النفطية الثرية، للحصول على الدعم والتمويل المطلوبين لبناء هذه الشبكة وتعزيز نفوذها سيما في مرحلة «ازدهار» العلاقة بين الجماعة والحكم»، ولم تكن هذه الفرص لتتوفر لمنافسي الجماعة وخصومها الإيديولوجين على الإطلاق.

وعلى الرغم من قيام الحكومة بوضع اليد على جمعية المركز الإسلامي، الذراع المالي والاجتماعي للجماعة في العام 2006، إلا أن الجماعة طورت في السنوات العشر اللاحقة، أساليب وأدوات للحفاظ ما تبقى تحت سيطرتها من مؤسسات وجمعيات، وعملت على إنشاء مؤسسات جديدة، وسوف تواصل الجماعة العمل في هذا المجال، رغم المصاعب والعراقيل، وستبحث عن أشكال ووسائل لتفادي إجراءات الحظر والمصادرة، فهي تدرك أكثر من غيرها قيمة هذه المؤسسة وأهمية هذه البنى، في تعزيز نفوذها وانتشارها السياسي والإيديولوجي.

مرحلة الأزمة:

بتسلم الملك عبدالله الثاني مقاليد الحكم في الأردن في العام 1999، سيطرأ تغير جوهري في نظرة الحكم إلى أولويات السياسة الخارجية، وسيعيد النظام تعريف مصالحه من جديد، معطياً الأولوية الأولى للشأن الداخلي الأردني، وسنشهد على قدر من التطابق بين ما أسماه بعض المحللين «أجندة هاشمية» و«أجندة أردنية»، حيث احتلت الأولى دوراً مقرراً في نظرة

الحكم لنفسه ودوره الإقليمي طوال سنوات حكم الرعيل الأول من الملوك الهاشميين، فيما أولى الملك عبد الله الثاني اهتماماً خاصاً بالأولويات الوطنية على التطلعات والأدوار الإقليمية، محدثاً تطابقاً بين الأجندتين، وربما لأول مرة منذ تأسيس الدولة الأردنية.

ولعل من اللافت الإشارة إلى أن الملك الشاب الذي طرح شعار: «الأردن هو الأردن وفلسطين هي فلسطين»، لم يتردد عن جعل إغلاق مكاتب حماس في عمان، وإبعاد قادتها عن الأردن، واحداً من أوائل القرارات الكبرى التي دشّن بها عهده، ثم ليعود فيطلق مبادرة «الأردن أولاً»، في لحظة إقليمية تميزت بدنو أجل حرب الخليج الثالثة 2003، ومع قيام إسرائيل بإعادة احتلال الضفة الغربية، وفرض حصار جائر على ياسر عرفات في مقره الرئاسي برام الله، وهو الحصار الذي سينتهي بنهاية حياة الزعيم الفلسطيني في ظروف غامضة.

وبالعودة إلى سلسلة التطورات الكبرى التي شهدها الأردن والمنطقة، منذ تسلم الملك سلطاته الدستورية، يمكن القول إن الحكم والجماعة، كانا على طرفي نقيض من معظم إن لم نقل جميع هذه التطورات، إذ مقابل الموقف الرسمي المتعاون مع واشنطن في حربها على العراق، اتخذت الجماعة موقفاً مندداً ومجرِّماً لهذه الحرب، ومقابل دعم الأردن للعملية السياسية التي أعقبت الحرب، ومساهمته النشطة في إعادة بناء الأجهزة المدنية والعسكرية والأمنية العراقية تحت الإشراف الأمريكي، ظلت الجماعة على مواقفها المنددة والمُجَرّمة للعملية السياسية التي وصفتها بـ «غير الشرعية».

ومقابل دعم الحكم لنظام الرئيس محمود عباس وخياراته السياسية الكبرى طوال السنوات العشر الأولى من حكمه، حملت الجماعة على السلطة الفلسطينية ورئيسها وخياراتها السياسية وأبدت دعماً غير مشروط لحركة حماس، والفصائل المتحالفة معها، باعتبارها المعبرة عن «نهج المقاومة» للاحتلال، مقابل «نهج الاستسلام» الذي اتبعه عباس وفريقه، وظلت على مواقفها المناهضة لعملية السلام والمطالبة بقطع العلاقات مع إسرائيل ووقف أي مظاهر للتطبيع معها.

ومقابل دعم الحكم في الأردن لفريق 14 آذار في لبنان، خصوصاً بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وقفت الجماعة، قبل اندلاع الأزمة السورية، بقوة إلى جانب فريق 8 آذار بقيادة حزب الله، وأقامت علاقات وثيقة مع طهران ودمشق، متبعة بذلك نهج

حركة حماس، قبل أن تفترق عن هذا المحور مع اندلاع الأزمة السورية، حيث وقفت الجماعة بقوة إلى جانب المعارضة ضد النظام وحلفائه.

حتى في «الحرب على الإرهاب»، لم تُبد الجماعة ارتياحاً لانخراط الحكم رسمياً في التحالف الدولي ضد الإرهاب، وظلت تتبنى مواقف يصفها خبراء بـ «الرمادية» حيال مسألة الإرهاب، وهي لم تبد حماسة للتنديد بالعمليات الإرهابية إلا عندما كانت تستهدف الأردن مباشرة، أو تمارسها أطراف ضد المكون «السنّي» في العراق أو سوريا أو لبنان أو حتى في مناطق نائية أخرى.

خلاصة القول، أن عهد الملك عبد الله الثاني، سيشهد «انتفاء مبررات» التحالف بين الحكم والجماعة، فلا الحرب الباردة عادت موجودة، ولا القوى القومية واليسارية ظلت تشكل تهديداً من أي نوع، ولا الحكم لديه أجندة خاصة به على الساحة الفلسطينية تتخطى العمل مع السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير.

ومع اتساع شقة الخلاف بين الجانبين، وتفاقم حالة انعدام الثقة بينهما، سيما في سياق ما بات يعرف بـ «الربيع العربي»، حيث ازدادت مخاوف الحكم من سعي الجماعة لرفع سقف مطالبها (الملكية الدستورية)[24]، وصولاً للحديث عن «أهلية الجماعة الأردنية» لتولي مسؤولية الحكم، تماماً مثلما حصل في فلسطين (انتخابات 2006 التي أسفرت عن فوز حماس)، ومصر وتونس والمغرب، حيث تولت جماعات إخوانية أو أحزاب ذات مرجعية إسلامية مقاليد السلطة، بدا أن «الدولة بمؤسساتها المختلفة» قد قررت الخروج عن الأنماط المعتادة في التعامل مع الجماعة.

ويمكن للباحث في طبيعة العلاقة بين الحكم والإخوان خلال سنوات «الربيع العربي» الست الأولى، أن يميز بين مرحلتين في علاقة الحكم بالجماعة:

(24) من المفارقة أن أول من رفع شعار «الملكية الدستورية» هم قادة ما سيعرف لاحقاً باسم «تيار زمزم»، وتحديداً الدكتور نبيل الكوفحي والدكتور ارحيل غرايبة، أو الذين سيصنفون لاحقاً باسم تيار الاعتدال أو الحمائم، علماً بأن الجماعة لم تتبن هذا الشعار رغم خضوعها لهيمنة تيار الصقور الموصوف بـ «الأصولي».

الأولى بدأت مع صعود جماعات الإخوان المسلمين في الإقليم برمته، خصوصاً بعد الانتخابات الرئاسية المصرية عام 2012، والتي جاءت بالدكتور محمد مرسي إلى رئاسة مصر، والنجاحات التي حققتها حركة النهضة في تونس وحزب العدالة والتنمية في المغرب، ومن قبلها بخمس سنوات، فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وتصاعد الدور الإقليمي لتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان الذي وصل إلى الحكم في العام 2002، والدور القطري المتزايد والداعم للإخوان المسلمين بالتحالف مع تركيا، في هذه المناخات، اعتمد الحكم تكتيك «الاحتواء» وتأجيل المواجهة، فقد تجاوب مع بعض مطالب الحراكات الشعبية التي شكّل الإخوان عمودها الفقري[25]، واستعاد علاقاته مع حركة حماس، وعلى أرفع مستوى، بل وسعى في «توسيط» زعيم الحركة خالد مشعل، لإقناع الجماعة بعدم مقاطعة انتخابات 2013، وهو ما حاوله مشعل بالفعل، من دون أن يجد قبولاً أو تجاوباً من قبل الجماعة[26]، التي كانت تعتقد بأن ما هو معروض عليها، أقل بكثير مما يمكنها تحقيقه، وأن الأردن ليس استثناء للحالة العربية، التي أخذت تدين لحكم الإخوان على نحو متزايد ومتسارع.

أما المرحلة الثانية فتبدأ بسقوط حكم الإخوان في مصر، في الثالث من تموز عام 2013، وتنامي حالة النقمة التي أخذت تتعرض لها الجماعة من قبل حكومات عربية عديدة، حيث جرى إدراجها على قائمة المنظمات الإرهابية في مصر والإمارات والسعودية، وأخذت حكومات هذه الدول تطارد الجماعة في مختلف ساحات تواجدها، بما فيها في بريطانيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

هنا وجد الحكم، أن اللحظة التاريخية باتت مواتية، لتسوية الحساب مع الجماعة، ومن أجل تحقيق هذه الغاية جرى اعتماد تكتيكات جديدة، وتفعيل تكتيكات قديمة في التعامل معها، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الاستمرار في عملية التحجيم والتهميش السياسي، من خلال اعتماد قوانين انتخاب تكفل عدم حصول الجماعة وحزبها السياسي، على تمثيل يتخطى حدوداً معينة (لا

(25) أطلق الحكم عدة مبادرات للاستجابة لمطالب الشارع الأردني منها التعديلات الدستورية الموسعة 2011، وتعديل قانون الاجتماعات العامة، والتقدم بقانون انتخابات مختلط، لا يعتمد الصوت الواحد فقط.

(26) تأكدت هذه المعلومة بحوار خاص مع أحد قادة حماس.

تزيد بأي حال عن 15 بالمائة)، من نظام الصوت الواحد المجزوء، إلى إضافة القائمة الوطنية (27 مقعداً فقط من أصل 150 مقعداً) في انتخابات 2013، وصولاً إلى القائمة النسبية المفتوحة، وتقسيم المدن الكبرى الثلاث، حيث النفوذ الأساسي للجماعة، إلى إحدى عشرة دائرة انتخابية، واعتماد نظام أعلى البواقي في احتساب القوائم الفائزة، وهو نظام لا يخدم عادة الأحزاب الكبيرة.

- اعتماد الأساليب الخشنة في التعامل معها، اعتقالات، فصل من العمل، استدعاءات أمنية، وهو أسلوب قديم – جديد، بدأ باعتقال نواب الجماعة الذي زاروا خيمة عزاء «أبو مصعب الزرقاوي» عام 2006[27]، ولم ينته باعتقال الرجل الثاني والقوي في الجماعة، زكي بني ارشيد[28].
- شن أوسع الحملات الإعلامية المباشرة أو عبر الصحف ووسائل الإعلام والكتاب «الموالين» للحكم، بهدف «شيطنة» الجماعة، وتضخيم مشاكلها وخلافاتها الداخلية، والطعن بمصداقية ونزاهة قيادتها، والتشكيك بولائها للأردن وحرصها على مصالحه ومصالح مواطنيه.
- ضرب «البنية التحتية» للجماعة، وهو أمرٌ بدأ مع وضع اليد على جمعية المركز الإسلامي، الذراع الاقتصادي – الاجتماعي – التربوي – الدعوي للجماعة، وصولاً إلى إغلاق مقارها الرئيسة والفرعية، بحجة أنها أخفقت في تكييف أوضاعها القانونية مع مقتضى قانون الجمعيات.
- محاولة منع الجماعة من الاقتراب من مناطق «الثقل العشائري» للحكم في الأردن، وهذه أيضاً سياسة قديمة – جديدة، تندرج من ضمن تكتيك «فلسطنة» الجماعة، واللعب على وتر «الهوية» الحساس، لإبقائها بعيدة عن مناطق جغرافية وشرائح سكانية بعينها.

(27) في حزيران/ يونيو 2006، ألقت السلطات الأردنية القبض على أربعة نواب من حزب جبهة العمل الإسلامي لقيامهم بزيارة بيت عزاء أبو مصعب الزرقاوي، والنواب هم: محمد أبو فارس، جعفر الحوراني، علي أبو السكر وإبراهيم المشوخي.

(28) 15 شباط/ فبراير أصدرت محكمة أمن الدولة حكماً على زكي بني ارشيد نائب المراقب العام للجماعة، بتهمة الإساءة لعلاقات الأردن مع دولة شقيقة، وكان بني ارشيد قد انتقد عبر وسائط التواصل الاجتماعي مواقف دولة الإمارات من جماعة الإخوان وسياساتها الخارجية.

- في المقابل، جرى أيضاً العمل على «تحجيم» القدرة التمثيلية للجماعة في أوساط الأردنيين من أصول فلسطينية، وذلك من خلال إحياء البنى العائلية والحمائلية لدى هذه الفئة من السكان من جهة، وتشجيع رجال أعمال من أصول فلسطينية على خوض غمار المنافسة، وتقديم الكثير من «التسهيلات» لهم لخوض غمار المنافسة، والتي بلغت حد التدخل السافر في انتخابات 2007، حتى أن تمثيل هذه الفئة من السكان، بات موزعاً على ثلاث شرائح: الإخوان، رجال أعمال، وممثلي العشائر/ الحمائل الفلسطينية.
- اللعب بورقة «السلفية» في مواجهة نفوذ الإخوان، حيث جري ويجري غض الطرف، عن نشاطات الشبكات والوعاظ والواعظات من هذا التيار، وسمح لبعض رموزه وأركانه بالصعود إلى «المنابر» وتسلم الخطابة في العديد من المساجد، فضلاً عن التساهل في إدخال الكتب وطباعة المنشورات والمجلات التي تعبر عن الفكرة السلفية.
- الترحيب بقيام بدائل عن الجماعة وتشجيعها، ودعم عملية «النزف والتشقق» التي تعرضت لها مبكراً، بدءاً من انسحاب قادة «تاريخيين» من صفوفها في النصف الثاني من تسعينات القرن الفائت، جرت مكافأتهم بمناصب وزارية وعضوية مجالس الأعيان، أو من خلال الترحيب بحالات التشقق والانقسام، بدءاً من تجربة حزب الوسط الإسلامي في العام 2001، مروراً بظاهرة «زمزم» و«الشراكة والإنقاذ»، وليس انتهاء بقبول ترخيص جمعية بالاسم ذاته، ومساعدتها إدارياً في مزاحمة الجماعة الأم على إرثها وممتلكاتها.

والخلاصة التي يمكن أن ينتهي إليها المراقب لتطور العلاقة بين الحكم والجماعة، أنها باتت محكومة بـ «قواعد جديدة للعبة»، تضع الأردن في منزلة بين منزلتين، عند رسم خريطة العلاقات بين الجماعات الإخوانية والأنظمة والحكومات العربية، فالأردن لم يسر في ركب سياسة «الاحتواء» و«الإدماج» التي اتبعتها كل من تونس والمغرب، وبدرجة أقل في العراق واليمن والسودان، بيد أنه لم يجار مصر والإمارات في سياسة «الإقصاء» و«الإلغاء» التي تتبعانها، ومعهما بقدر أقل، عدد من الدول العربية مثل السعودية والبحرين، لقد اختار انتهاج «طريق ثالث»، يتمثل في «الاحتواء المشروط» القائم على التسليم بقواعد اللعبة التي يحددها الحكم ويرسم سقوفها ومآلاتها.

الفصل الثالث

الإخوان ... أزمات مركبة

ترتب على دخول العلاقة بين الحكم والجماعة، مرحلة «الافتراق الاستراتيجي» -عرضنا فيما سبق أبرز أسبابها ومحطاتها- اندلاع جدل داخل صفوف الجماعة لم يتوقف ولم ينقطع حتى الآن، وسوف يتشعب هذا الجدل ويتوزع على جملة عناوين منها العلاقة مع الدولة الأردنية ومع حركة حماس الفلسطينية، و«ثنائية» الوطني والأممي، أو جدلية الوطن والأمة في الفكر الإسلامي، الأصالة والمعاصرة والحاجة لتجديد الخطاب الديني، وأسئلة هوية الجماعة وبرنامجها وبنيتها التنظيمية، تلك القضايا الخلافية التي عبرت عن نفسها بداية بنشوء ظاهرة «التسرب» أو «النزف» التي ضربت الجماعة في النصف الثاني من تسعينيات القرن الفائت، قبل أن تتطور إلى سلسلة من الانشقاقات الجماعية المتلاحقة في السنوات الخمسة عشرة الفائتة.

من بين جميع الأسباب التي تضافرت لتشكيل أزمة الجماعة الممتدة، يمكن القول إن سؤال «الهوية» كان الأكثر حضوراً وتأثيراً على وحدة الجماعة وتماسكها، إن على نحو مباشر أو غير مباشر، إن بصراحة أو بصورة مضمرة، وهو سؤال مشتق، من سؤال أكبر وأعرض، ويتعلق بـ «أزمة الهوية» التي تواجه الدولة والمجتمع الأردنيين على حد سواء، ويخطئ من يظن أن الجماعة لا تعاني «صراعاً هوياتياً».

فإذا كان قرار «فك الارتباط» في العام 1988، والذي مهد لـ «إعلان الاستقلال الفلسطيني» في السنة ذاتها، قد أفضى إلى انفصال الضفة الغربية وأبنائها عن جسم الدولة الأردنية، فإن جماعة الإخوان المسلمين، ستختبر بعد ذلك بعدة سنوات، تجربتها الخاصة مع ما أسميناه «فك الارتباط الثاني»[29]، عندما تقرر الجماعة الأم وابنتها الوليدة (حماس) فك الارتباط التنظيمي والإداري بينهما واقتسام تركة المكاتب الإدارية المشتركة في الخارج[30].

(29) http://oraib.alqudscenter.org/arabic//article/2672#.WF___15oVOIZM

(30) أثارت قضية المكاتب جدلاً واسعاً داخل الجماعة، ذلك أن عضوية هذه المكاتب «مزدوجة» بين حماس والجماعة، ويكون ممثلوها في مجلس الشورى محسوبين غالباً على تيار الصقور، وغالبية أعضاء هذه المكاتب وقياديها هم من الفلسطينيين أو من الأردنيين من أصول فلسطينية.

ومثلما اندلع الجدل حول «علاقة الدولة الأردنية بمواطنيها من أصول فلسطينية» في ضوء قرار فك الارتباط، وارتفعت الأصوات المشددة على «الهوية الوطنية الأردنية» للدولة ومؤسساتها وأولوياتها، فقد تولد عن «فك الارتباط الثاني» أن احتدم الجدل داخل الجماعة، حول «هويتها وأولوياتها»، ليُسهم في تحديد شكل وطبيعة العلاقة بين مكوناتها الداخلية، وهي الحركة الجماهيرية الوحيدة، التي تجسد في بنيتها الداخلية، الوحدة الوطنية الأردنية، أو بالأحرى وحدة المكونين الأردني والفلسطيني.

والحقيقة أن الحديث عن صراع بين «متشددين» و«معتدلين»، أو «صقور» و«حمائم»، لم يكن مقنعاً دائماً في تفسير كثير من المواقف والتحولات في مواقف التيارات والأجنحة الإخوانية المختلفة، فالذين قادوا تيار «الصقور» عشية «الربيع العربي» وكانوا السبّاقين إلى رفع شعار «الملكية الدستورية»، بل وجادلوا بضرورة توجيه الانتقادات للقصر بدل الحكومة، هم أنفسهم الذين سيعرفون بعد عامين على أبعد تقدير، بوصفهم تيار «الحمائم»، وهم الذين سيقودون ثاني أكبر انشقاق في الجماعة، بعد تجربة حزب الوسط الإسلامي، والمعروف باسم «تيار زمزم»، الذي سيسجل لاحقاً، باسم «حزب المؤتمر الوطني «زمزم».

وليس صدفة على الإطلاق، أن معظم إن لم نقل جميع، من غادر الجماعة من أفراد ومجموعات، في العشرين سنة الأخيرة، إنما ينتمون إلى طيف سكاني واحد: أردنيون من أصول أردنية في حين لم تنجح محاولات استقطاب رموز قيادية فلسطينية أو دفعها للانسحاب أو الانضمام إلى المجموعات المنشقة عن الجماعة الأم، مع أن بعض هؤلاء، وربما كثيرون منهم، يصنفون في خانة «الاعتدال» و«الحمائمية».

وليس صدفة أيضاً، أن ترحب مؤسسات الحكم والحكومة بجميع هذه الحالات، وأن تضعها في دائرة الضوء والتغطية الإعلامية الكثيفة، وأن تفتح أمام كثيرين من رموزها وقادتها، الباب لتولي أرفع المناصب، أو العودة لمواقع عملهم السابقة التي فصلوا منها، عقاباً لهم على عضويتهم في الجماعة الأم أساساً، هذه الوجهة التي تنتهي إليها عمليات النزف والتشقق، لا تشف فقط عن الدور الحكومي في تشجيعها والحض عليها، بل وتشي أيضاً بـ «أزمة الهوية» التي تتفاعل داخل الجماعة، وهي أزمة مستمدة من فشل سياسات الإدماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة، برغم الحديث المتكرر عن «المواطنة المتساوية» و«سيادة القانون».

في المقابل، وعلى الرغم من مضي سنوات على «فك الارتباط الثاني» بين الإخوان وحماس، إلا أن قطاعاً وازناً من أبناء الجماعة وبناتها من الأردنيين من أصول فلسطينية، ما زالوا على علاقة روحية بحركة حماس، بل إن عضوية بعضهم في الجماعة نجمت عن كونها «التنظيم الأقرب» للحركة الفلسطينية، التي تعد غير شرعية في البلاد، ومن المتعذر على الكثيرين، إيجاد طريقه إليها، وهذا أمر يثير ربما حفيظة أنصار «توطين» الجماعة و«أردنتها»، لتصبح جماعة أردنية، بمنهجية ومرجعية أردنية، وبأولويات وطنية أردنية، من دون تداخل أو تمازج مع «المنظمة الشقيقة» حماس.

إلى جانب «صراع الهويات» المحتدم داخل الجماعة، ثمة صراع من نوع آخر، ذي طبيعة إيديولوجية بالأساس، يتفاعل في أوساطها وبين رموزها وتياراتها المختلفة، ففي الوقت الذي دفعت به شخصيات ورموز، نحو تعميق المنحى المدني والديمقراطي في خطاب الجماعة وأدبياتها بدءاً بالوثيقة الصادرة عام 2005 بعنوان «رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن»[31]، فإن من المنطقي أن تبدي التيارات المحافظة والتقليدية الأقرب إلى «المدرسة السلفية» في نظرتها للدولة والحزب والديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان مقاومة في التغيير.

ولقد احتدم هذا الصراع في سياقات «الربيع العربي»، حيث ألهمت التجربتان المغربية والتونسية ومن قبلهما التجربة التركية، رموزاً وتيارات داخل الجماعة، للجهر بالحاجة لتطوير خطابها، والاقتراب أكثر من تبني مفاهيم تتعلق بالديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة وبناء التوافقات الوطنية والانخراط في تحالفات أوسع.

(31) وثيقة من عشرين صفحة تحمل رؤية ومبادئ وأهداف مشروع الإصلاح الوطني الشامل كما تراه الحركة الإسلامية الأردنية، ممثلة بحزب جبهة العمل الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين، وفي هذه الوثيقة تقترب الحركة من تبني مقولات الديمقراطية والتعددية وقيم حقوق الإنسان من ضمن شروط وضوابط شرعية مستمدة من مرجعيتها الدينية. نص الوثيقة منشور على موقع حزب جبهة العمل الإسلامي http://www.jabha.info/

إن إقرار الحزب والجماعة جملة وثائق تذهب في هذا الاتجاه، لم يكن يعني أن ثمة توافقاً عميقاً حولها، فالتيارات المحافظة والأصولية، ما زالت تعبر عن أفكار رجعية و«قبْلية» للجماعة، والأهم، أن إقرار هذه التوجهات الجديدة، لم تصاحبه عملية مراجعة وتأصيل لها، فيمكن للجماعة أن تتحدث عن «الدولة المدنية» وأن تمجد في الوقت ذاته كتابات «سيد قطب» ومفهوم «الحاكمية لله»، ويمكن أن تتحدث عن «المواطنة المتساوية» للجميع من دون تمييز، من دون أن يتعارض ذلك، مع نشاط محموم ضد كثير من التعديلات التشريعية المنصفة للنساء، بما فيها خفض سن الزواج وتزويج المغتصبة بغاصبها، والعذر المخفف لجرائم الشرف، والأهم، تصديها لولاية المرأة على نفسها وحقوقها في الإرث وغيرها.

وفي سياق «الصراع الإيديولوجي» داخل الجماعة، يمكن ملاحظة اختلاف المواقف من قضايا أساسية من نوع: فصل السياسي عن الدعوي، كما في التجربتين المغربية والتونسية، والموقف من «توظيف» الدين في الانتخابات والتجنيد والتجييش والحملات التي تستهدف الجمهور الأوسع من المواطنين ذي الخلفية الدينية عموماً.

ولأن تبني هذه المواقف المحدثة والطارئة على خطاب الجماعة التاريخي والتقليدي، لم يترافق مع عمليات تأصيل فكري «شرعي»، تتطلب درجة عالية من التأهيل الفكري والثقافي والفقهي، فإن النكوص عن هذه المواقف عند أول منعطف أو أزمة، يصبح أمراً محتملاً، بل ومرجحاً، فلا تكاد تجد في أدبيات الجماعة ما يشي بالغيرة على مستقبل حقوق الإنسان والخيار الديمقراطي في تركيا، مع أن ثمة إجماعاً كبيراً على تراجع الخيار الديمقراطي التركي، وانتهاك منظومة حقوق الإنسان وتحول تركيا إلى أكبر سجن للصحفيين، طالما أن هذه الانتهاكات تأتي من «حزب شقيق»، ومستهدف بها، علمانيون ويساريون أو حتى تيارات إسلامية أخرى، فلا بأس أبداً.

وربما تفسر حالة «الضعف أو الكسل الفكري» الذي تعانيه الجماعة -جميع التيارات الفكرية والسياسية الأردنية تعاني أمراً مماثلاً- بإخفاقها في تبديد ما أسماه باحثون «المساحات الرمادية» في خطابها، فلا تزال مواقفها من الديمقراطية أقرب إلى «المفهوم الأداتي» بوصفها طريقاً للوصول إلى الحكم، وما زالت مواقفها من «مواطنة النساء والأقليات» أمراً محاطاً بكثير من علامات الاستفهام، بل إن مواقفها من الإرهاب والتطرف ما زالت تثير الخشية

والالتباس، برغم كونها لم تتورط بأي ممارسة عنيفة طوال السنوات السبعين التي يمتد عليها عمر التجربة الإخوانية الأردنية وتاريخها.

وإذ تنسب بعض الشخصيات والتيارات التي خرجت من رحم الجماعة لنفسها أنها مثّلت خطاب الحداثة والعصرنة داخل الجماعة، فإن وجود شخصيات وتيارات ما زالت في صفوف الجماعة، ولم تخرج عنها بعد، ينهض كدلالة على أن «جدل الهوية» ما زال يلعب دوراً أكثر تأثيراً من «جدل الإيديولوجيا» والخلافات السياسية في تقرير سؤال الوحدة والانشقاق عن الجماعة، كما أنه من السابق لأوانه تقييم «القيمة المضافة» فكرياً وسياسياً التي يمكن للحركات المنبثقة عن التنظيم الأم أن تأتي بها، كما يصعب الجزم بالمستقبل الذي ينتظر هذه الحركات، وما إذا كانت ستكون قادرة على التحول إلى بؤر استقطاب جماهيري، وتقديم «بدائل فكرية وسياسية» وحفظ استقلاليتها وتميزها عن السلطة في مواجهة إغراء «التماهي» و«التماثل» معها.

ومما لاشك فيه أن «الصراع الإيديولوجي» داخل الجماعة إنما يتأثر إلى حد كبير بالدور والنفوذ المتزايدين للحركة السلفية في الأردن بمدارسها المختلفة، فثمة في قيادة الجماعة، من هو متأثر أصلاً بالفكر السلفي، وبقدر ربما لا يقل عن تمثله للفكر الإخواني، وثمة من قادة الجماعة وكوادرها، من قضى سنوات طويلة من العمل في دول الخليج العربية، لا سيما السعودية، حيث تأثر بأفكار السلفية والوهابية، والأهم من كل هذا وذاك، أن الجماعة تخشى الذهاب بعيداً في تطوير خطابها المدني الديمقراطي، حتى لا تتهم من خصومها ومنافسيها من التيارات الإسلامية الأخرى، ومن بينها السلفية وحزب التحرير، بالتخلي عن «المرجعية الإسلامية».

يضاف إلى هذين الصراعين صراع ثالث من نوع آخر نابع بالأساس من «ضيق العباءة التنظيمية» للجماعة على جسمها العريض، ووصول «البنية التنظيمية الحديدية» القائمة على نظام «السمع والطاعة» إلى طريق مسدود، ولو توفرت للجماعة آليات عمل داخلية، ونظام داخلي مرن، قادر على حفظ تعدديتها، وإدارة التنوع في أوساطها، لما كانت عمليات النزف والتشقق لتحدث بالضرورة، وربما كانت وقعت على نحو أقل حدة، في أسوأ الاحتمالات والسيناريوهات.

لقد كشفت صراعات «الإخوة الأعداء» عن مظاهر لطالما جهدت الجماعة في إخفائها، وإبقائها حبيسة صدور نفر محدود من قيادتها، لقد بتنا نعرف أن الصراع الداخلي ضارٍ إلى حد «الشيطنة» و«اغتيال الشخصية»، وأن التكتلات غير المبدأية قد وجدت طريقها للجماعة، وأن شراء الذمم والولاءات واستخدام «المال السياسي الفاسد»، أمرٌ معتمد وأساليب متداولة لحسم النزاعات الداخلية.

وذهبت المسألة أبعد من ذلك، حين انفضت العلاقات التنظيمية بين المختلفين، فوجدنا من يستقوي بالأجهزة الأمنية والقضائية ضد «إخوة الأمس، ورأينا حرباً ضروساً في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، ورأينا وابلاً من الأسرار التنظيمية الصحيحة والمفبركة، يجري استحضارها لتشويه الآخر والتحريض عليه، لكأننا أمام حرب اقتلاع واستئصال، وليس خلافاً حول الوجهة والمصلحة والموقف والبرنامج.

لقد أسقطت الخلافات والنزاعات المتكررة داخل الجماعة، ثوب «القداسة» الذي تدثرت به الجماعة طوال سنوات وعقود، ولم يعد شعار: «هي لله هي لله، لا للسلطة ولا للجاه»، بالشعار الذي ينطلي على كثير من المواطنين، بعد أن رأوا شيوخ الحركة، ينزلقون إلى استخدام أبشع الأدوات والأساليب في معارك التصفيات الداخلية، وسوف يتعين على الجماعة أن تبذل مجهوداً هائلاً قبل أن تتمكن من استعادة صدقيتها ومكانتها المعنوية.

الأزمة الداخلية، أين من هنا؟

لا يمكن الحديث عن الأزمة الداخلية للإخوان بمعزل عن شكل وطبيعة العلاقة بين الحكم والجماعة، فقد ظهر جلياً أن صعود وهبوط هذه العلاقة، تأزمها وانفراجها، يترك أشد الأثر على طبيعة العلاقات بين مختلف التيارات والاتجاهات الفكرية والاجتماعية داخل صفوف الجماعة، فكلما ازدادت العلاقة مع الحكم تأزماً اشتدت حدة الجدل الداخلي حول «هوية الجماعة» و«برنامجها وأولوياتها» و«جدل الوطني والأممي»، و«العلاقة بين الدعوي والسياسي»، وفي المقابل كلما تمكن التيار «الصقري/ الأصولي» من تعزيز مواقعه داخل الأطر القيادة المقررة للجماعة وحزبها السياسي زادت احتمالات التأزم والتصعيد في علاقة الجماعة بالحكم.

كما لا يمكن الحديث عن الأزمة الداخلية للإخوان حزباً وجماعة، من دون تتبع أثر التطورات في الإقليم، وخصوصاً ما يتصل منها براهن ومستقبل الجماعات الإخوانية بخاصة، وجماعات الإسلام السياسي بعامة، فالجماعة تقع تحت سلسلة من «الضغوط» المتناقضة التي تهب عليها من أكثر من مصدر وساحة.

فهي تراقب من جهة المآلات الصعبة التي انتهت إليها الجماعة الأم في مصر، تحت قيادة التيار «الأصولي / القطبي» المتشدد الذي هيمن على الجماعة قبل وأثناء مرحلة «الربيع العربي»، ولكنها في المقابل، تتابع باهتمام النتائج «المرضية» التي تحققها جماعات أخرى، ذات مرجعية إسلامية، كالنهضة في تونس وحزب العدالة والتنمية في المغرب، في ظل قيادات «براغماتية»، تسعى في التكيف والاندماج في العمليات السياسية الجارية في بلدانها.

والمفارقة أن قراءة هذه التجارب من قبل قيادة الإخوان، لم تنته إلى الخلاصات والنتائج ذاتها، إذ في الوقت الذي أثارت فيه تجارب إسلاميين في الحكم في البلدين العربيين، إضافة إلى تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا حماسة قيادات عديدة للسير على هذا الطريق، بمن فيها قيادات لطالما حسبت تاريخياً على التيار «الأصولي/ الصقري»، إلا أن هذه التجارب ذاتها، لم تزد قيادات أصولية أخرى سوى تمسكاً بمواقفها ومنهجها الفكري والسياسي، على اعتبار أن ما تواجهه الحركات الإسلامية في عديد الدول العربية بما فيها الأردن، ليس سوى «محنة» و«ابتلاء» وأن الصبر والثبات على الموقف ذاته هو الطريق للخروج من الأزمة.

ولا يبدو أن تعرض جماعة الإخوان المسلمين لثلاثة انشقاقات خلال السنوات الخمس الماضية، اثنان منهما بقيادة مراقبين عامين سابقين للجماعة[32]، سيكون نهاية مطاف أزمة الجماعة وحزبها السياسي، ذلك أن «عناصر الخلاف» ما زالت تتفاعل في أوساطها على الرغم من الجهود التي تبذلها من أجل الحفاظ على وحدتها ووقف النزيف الذي تعرضت له خلال هذه السنوات، فالجماعة ما زالت تواجه انقساماً بين تيار «براغماتي» أكثر استعداداً

(32) تعاقب على الجماعة خمسة مراقبين عامين منذ تأسيسها، الأول عبد اللطيف أبو قورة (1945 – 1953) والثاني محمد عبد الرحمن خليفة (1953–1994) والثالث عبد المجيد الذنيبات (1994–2006) والرابع سالم الفلاحات (2006–2008) والخامس همام سعيد (2008–2016 حتى الآن).

للتكيف مع مفاهيم «الدولة المدنية» و«المواطنة» و«المشاركة»، وآخر «أصولي» متشدد، ما زال على التزامه بخطاب الجماعة الأكثر ميلاً لإعادة انتاج خطاب «المظلومية» واعتبار الجماعة دعوة ربانية، في كنف الله وعنايته[33].

ويكشف السجال الذي ظهر إلى العلن بين الرجلين الأول والثاني في الجماعة في النصف الأول من شهر تشرين الأول أكتوبر 2016، حول الدولة المدنية وجواز الحوار والتعاون مع العلمانيين، إلى استمرار المشكلة الداخلية، وعدم وصول سفينة الجماعة إلى شاطئ الأمان، إذ في الوقت الذي عبر فيه زكي بني ارشيد الرجل الثاني في الجماعة، عن اعتقاده بعدم وجود ما يمنع دعم وإسناد فكرة «الدولة المدنية» في الأردن، حرص المراقب العام للجماعة همام سعيد على التصدي علناً لهذه الفكرة، والتشديد على التمسك بـ «منهج الدولة الوحيد وهو الشريعة الإسلامية»، معتبراً أن «فكرة الدولة المدنية غربية وليست من الإسلام في شيء»[34].

والغريب في الأمر، أنه في الوقت الذي يحمل فيه مراقب عام الجماعة على مفهوم الدولة المدنية، فإن صحيفة «السبيل» المقربة من الجماعة، وعدد من قيادات حزب جبهة العمل الإسلامي، رحبوا بالورقة النقاشية السادسة التي كتبها الملك عبدالله الثاني «سيادة القانون أساس الدولة المدنية» ونشرت في تشرين الأول أكتوبر 2016، فقد نظمت الجريدة جلسة حوارية لمناقشتها، وشارك عدد من قادة الحزب في ندوات ومحاضرات، عبروا خلالها عن الترحيب بالمفهوم، وطالبوا الحكومة بترجمة ما جاء فيها من أقوال إلى أفعال وسياسات وتشريعات، بل إن بعضهم مثل القيادي في حزب جبهة العمل الإسلامي علي أبو السكر، أدرج قبول الحزب بمفهوم الدولة المدنية والعقد الاجتماعي والمواطنة، بوصفها نتاجاً لمراجعة عميقة أجرتها الحركة الإسلامية في ضوء التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية في العالم العربي[35].

(33) انظر رسالة المراقب العام لكوادر الجماعة بعد إغلاق مركزها الرئيسي في نيسان/أبريل 2016.

(34) http://royanews.tv/news/101904/2016100

(35) http://www.dailysabah.com/arabic/arab-world/2016/10/20/the-turkish-experience-to-inspire-the-brotherhood-in-jordan

لكن ما يعين التيار الأصولي في الجماعة في الإبقاء على دوره المهيمن، أن الجماعات التي خرجت من رحم الجماعة لم تنجح حتى الآن في إثبات حضورها المتميز على الساحة السياسية والحزبية الأردنية ومن العلائم الدالة على ذلك:

أولاً: أنها وإن استندت إلى الأسباب والمبررات ذاتها لتفسير خروجها عن الجماعة، إلا أنها لم تستطع أن تلتقي حول إطار تنظيمي موحد، فلا هي انتظمت في حزب سياسي واحد، ولا هي استطاعت تشكيل ائتلاف جبهوي فيما بينها.

ثانياً: أن خلافها مع الجماعة الأم، واحتضان بعض مؤسسات الدولة للكيانات الحزبية الناشئة أدى إلى فقدانها هويتها السياسية والفكرية المتميزة والمستقلة، فلا هي أحزاب معارضة بالمعنى الحقيقي للكلمة، ولا هي شريك في الحكومة عبر شخوصها وبرامجها، ولهذا السبب سرعان ما أخذت في استهلاك رصيدها التاريخي لدى الرأي العام.

ثالثاً: أن هذه الأحزاب التي طالما حملت على القيادة «الأصولية» للجماعة الأم، وخطابها «الماضوي»، لم تستطع أن تتقدم بخطاب جديد، من حيث الشكل والمضمون، فقد تميزت أدبياتها عموماً بنزعة وعظية تبشيرية تتحدث بلغة التعميم عن المواطنة والدولة المدنية و«بناء التحالفات والتوافقات» والانفتاح على بقية المكونات والشراكة معها، وهي جميعها أهداف وشعارات، سبق لحزب جبهة العمل الإسلامي أن تبنى معظمها إن لم نقل جميعها، وربما بدرجة أعلى من التفصيل والعمق، سواء في «رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح» أو الوثائق السياسية والتنظيمية التي تبناها الحزب في العام 2014.

في ضوء ذلك كله يمكن الحديث هنا عن سيناريوهين لتطور الأزمة الداخلية للإخوان حزباً وجماعة:

السيناريو الأول: ويفترض فشل الجماعة في احتواء خلافاتها، أو تنظيم وإدارة الاختلاف بين اتجاهاتها المختلفة، وهنا يمكن القول بأن عملية «النزف» و«التشقق» ستكون مرجحة، سيما إن استمرت «حالة الانكار» التي تعيشها قيادة الجماعة حيال أزماتها الداخلية، وإصرارها الدائم على التقليل من شأن ما حدث من انسحابات وانشقاقات من جهة، وتحميلها النظام وأجهزة الدولة الأمنية والإعلامية، المسؤولية عن المشكلات والأزمات التي واجهتها.

وقد تأخذ هذه العملية عدة أشكال وصور، منها:

1. لجوء قيادات تاريخية كبيرة للاعتكاف أو الابتعاد عن الانخراط في حمل المسؤوليات القيادية والميدانية.

2. انسحابات من صفوف الجماعة والحزب، من دون ضجيج، فرادى أو بأعداد قليلة.

3. خروج جماعات عن صفوف الجماعة، وسلوك الطريق ذاته الذي سلكته الجماعات السابقة: تأسيس حزب أو جمعية جديدة، أو –ربما– الانخراط في أوساط الأحزاب التي انبثقت من رحم الجماعة مثل حزب المؤتمر الوطني –زمزم أو حزب الشراكة والإنقاذ– قيد التأسيس.

السيناريو الثاني: ويفترض نجاح الجهود التي تبذلها قيادات إخوانية للحفاظ على وحدة الجماعة وتماسكها، وتأمين انتقال سلس نسبياً للقيادة من التيار المتشدد/ الأصولي إلى التيار الحمائمي/ البراغماتي، أو في أقل تقدير، الوصول إلى صيغ وآليات عمل تنظيمية داخلية تكفل إدارة الاختلاف وتبديد الاحتقانات الداخلية، وتفادي سياسات التهميش والإقصاء لأصحاب وجهات النظر المختلفة.

يصعب الجزم بأرجحية أي من السيناريوهين، لكن الظروف المحيطة بالجماعة والحزب، تعطي الأرجحية للسيناريو الثاني لأسباب عدة من بينها فشل الأحزاب المنبثقة من رحم الحزب والجماعة في تشكيل بدائل قوية ومقنعة جماهيرياً، ونجاح الجماعة في خلق حالة من «التساكن» مع الحكم، وسط تقديرات وتوقعات بأن حرب النظام على السلفية الجهادية قد تفضي إلى انتقال العلاقة إلى سيناريو «التعاون»، خصوصاً مع تزايد العمليات الإرهابية التي ضربت الأردن في العام 2016[36].

(36) تعرض الأردن عام 2016 لسلسلة من العمليات الإرهابية منها خلية إربد شهر آذار/ مارس، والاعتداء على مقر المخابرات العامة في البقعة والاعتداء على موقع لحرس الحدود في مخيم الركبان في شهر حزيران/ يونيو والخلية الإرهابية في محافظة الكرك في شهر ديسمبر من السنة ذاتها.

الفصل الرابع

الحكم والجماعة، أين من هنا؟

إذا كانت مبررات التحالف بين الحكم والجماعة ودوافعه المستمدة من ضرورات «الحرب الباردة» وحسابات التنافس مع منظمة التحرير الفلسطينية قد انتفت -كما أوضحنا من قبل- فإن التطورات المتسارعة في البيئة الإقليمية المحيطة بالأردن تُبقي الباب مفتوحاً لأشكال وأنماط من «التعاون» المستندة إلى المصلحة والحاجة المتبادلة، كما أن العلاقة بين الجانبين، ستتأثر إلى حد كبير، بما يمكن أن يطرأ من تطورات على شكل ومضمون العلاقة بين الحكم من جهة، وبقية مدارس الإسلام السياسي والعنيف في الأردن، وبالأخص المدارس السلفية المختلفة من جهة ثانية.

يسعى النظام لفرض قواعد جديدة للعبة السياسية في البلاد، ولإخضاع الجماعة وحزبها السياسي لهذه القواعد، من بينها أنه لا يمكن لثنائية «الحزب والجماعة» أن تستمر على النحو الذي درجت عليه منذ العام 1992 عندما أنشأت الجماعة حزبها وفقاً لقانون الأحزاب رقم 32 للسنة ذاتها، وسيتعين على الجماعة، إن هي أرادت مزاولة أنشطتها، أن تتقدم بطلب ترخيص كجمعية خيرية بموجب قانون الجمعيات ساري المفعول، وألا تتدخل بالعمل السياسي والحزبي تبعاً لمنطوق القانون، وهذا أمر ترفضه الجماعة رفضاً تاماً، بالنظر لما سيفرضه عليها من قيود وضوابط، تحول دون قيامها بالأدوار التي اعتادت القيام بها خلال سبعة عقود انقضت، وهي تسعى في الحصول على موافقة الحكومة على استصدار قانون خاص بها، وهو أمر رفضته الحكومة رفضاً قاطعاً، باعتباره معاملة تفضيلية فائضة عن الحاجة.

وبخلاف الحالة في تونس والمغرب، فإن جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، ما زالت ترفض الفصل بين السياسي والدعوي في خطابها وأنشطتها، وهو أمرٌ يثير الكثير من الالتباس و«الازدواج»، ويبقي حالة «السيولة» بين الحزب والجماعة، فلا تعرف أين تبدأ وأين تنتهي صلاحيات المراقب العام للجماعة وصلاحيات الأمين العام للحزب، وكذا الأمر بالنسبة لمختلف الأطر القيادية المتناظرة لديهما، حيث يصبح الأمر أكثر تعقيداً في ضوء ازدواج العضوية في أطر الجماعة والحزب.

في المقابل، لا يستطيع الحكم في الأردن، أن يذهب بعيداً في استهداف الجماعة، سيما حين يتصل الأمر بمرجعياتها الفكرية والعقيدية، فالحكم ذاته، يستند إلى «شرعية دينية»، تجعل يديه مغلولتين حين يتصل الأمر بنقد خطاب الجماعة ومرتكزاتها، ويحد من قدرته على مطالبتها بتوضيح وإجلاء المناطق الرمادية في خطابها، خصوصاً حين يتصل الأمر بالدولة المدنية ومفهوم المواطنة وحقوق النساء والأقليات وغيرها، فخطاب الحكم ذاته، يشكو من ضبابية مماثلة، وتتلون مساحات منه، باللون الرمادي كذلك.

ولقد اتضحت الحدود الضيقة لما يمكن أن يذهب إليه الحكم في مطالبته الجماعة بتطوير خطابها وتحديثه في أكثر من مناسبة، فمؤسسات الدولة على اختلافها، لم تستطع قيادة عملية إصلاح حقيقية للمناهج المدرسية والعملية التربوية في البلاد، وهي وقفت عاجزة في مواجهة القوى المناهضة للإصلاح، على الرغم من اقتناعها الشديد بالحاجة إلى هذا لإجراء مثل هذا الإصلاح، والدولة بمؤسساتها المختلفة، عجزت عن تسويق فكرتها لتعديل المواد السالبة لحقوق النساء في قانون العقوبات، للحد مما يسمى بـ «جرائم الشرف» أو زواج القاصرات والمغتصبات، والأهم من هذا وذاك، أن الدولة لم تستطع بعد تطوير تصور معين لمفاهيم من نوع: الدولة المدنية ومواطنة النساء وعلاقة الدين بالدولة، ودائماً تحت ضغط الخشية من «الابتزاز» الذي تمارسه قوى وجماعات دينية، تجد لنفسها دائماً قاعدة اجتماعية محافظة، ترفض التغيير وتقاومه.

وإذ تشيع أوساط الحكم ووسائل الإعلام المقربة منه، بأن أصل المشكلة مع الإخوان إنما يكمن في «خطاب التطرف» الذي تتبناه الجماعة سياسياً واجتماعياً، فإن المراقب بدقة لتاريخ العلاقة بين الحكم والجماعة، يلحظ أمراً مغايراً، فالجماعة في مرحلتي التأسيس وازدهار العلاقة مع الحكم، كانت تتبنى الخطاب الاجتماعي والسياسي ذاته، وربما بصورة أكثر تطرفاً، وهي على العكس من الفكرة الشائعة اليوم، أخذت في السنوات العشر الأخيرة، تجنح لتبني مفاهيم مدنية وقيم حقوقية أفضل من أي مرحلة سبقت في تاريخها، فلماذا تستهدف الجماعة وهي في «ذروة اعتدالها» إن جاز التعبير، في حين لم تكن مستهدفة وهي في ذروة تشددها الفكري اجتماعياً وحقوقياً وسياسياً؟

ثم، إذا كان «التطرف والتشدد» هو المعيار في الحكم على المدارس المختلفة لحركات الإسلام السياسي أو غيرها، فمن هي المدرسة الأقرب للحداثة والاعتدال والأكثر استعداداً

لتبني مفاهيم مدنية وديمقراطية من بين جميع مدارس الإسلام السياسي وتياراته؟ ولماذا تستهدف الجماعة بالتضييق والتحجيم، في الوقت الذي تفتح فيه الأبواب أمام جماعات سلفية ودعوية أخرى خطابها الاجتماعي بخاصة هو الأكثر غلواً وتشدداً، والأكثر بعداً عن مفاهيم الدولة المدنية والمواطنة وحقوق الإنسان؟

مشكلة الحكم مع الجماعة، أنها ما زالت -وربما ستبقى حتى إشعار آخر- المنافس الأقوى في أي عملية ديمقراطية، وأنها أكثر من غيرها، مرشحة لتحقيق أفضل النتائج في أي انتخابات حرة ونزيهة، أما مشكلة الجماعة مع الحكم فتتجلى في كونه يريد عملية سياسية – ديمقراطية، محددة النتائج سلفاً، لا تخرج عن الضوابط والمعايير والسقوف التي يرسمها مسبقاً.

وربما لهذا السبب بالذات، تغيب الحوارات الجدية عن العلاقة بين الجانبين، إذ لم نشهد خلال سنوات طويلة التئام جلسات حوارية حول مضامين الخطاب السياسي والفكري، أو حول السياسات والتشريعات، فالسجال غالباً ما يأخذ شكل الاتهامات المتبادلة بين الطرفين، فيما التفاهمات والاتفاقات التي تبرم، غالباً عشية الانتخابات النيابية، إنما تقتصر على أعداد المرشحين التي يمكن أن تتقدم الجماعة بهم لخوض الانتخابات في دوائر ومحافظات محددة سلفاً.

ولهذا السبب بالذات، تتغلب «النظرة الأمنية» للحكم في تعامله مع الجماعة، على النظرة السياسية، فليس المهم ما تقوله الجماعة وتطالب به طالما أنها ارتضت البقاء ضمن سقف معين في التمثيل البرلماني أو في الحراك الشعبي والجماهيري، وطالما أنها التزمت بعدم تجاوز بضعة خطوط حمراء، تسيج بها عادة، بعض المؤسسات السيادية في الدولة.

في المقابل، فإن النظرة «البراغماتية» لدى الجماعة ستتغلب على نظرتها «العقائدية»، طالما أمكنها قطف بعض الثمار وتحقيق بعض الامتيازات، لكن حين تفقد الجماعة ذراعها الاقتصادي والاجتماعي (جمعية المركز الإسلامي)، وحين تفقد «شرعيتها» و«ممتلكاتها» و«مكاتبها»، بل وحين تكون مطاردة في تمثيلها النيابي كما حصل في العام 2007، فإنه سيكون من الصعب على «براغماتيي» الجماعة، تسويغ خطابهم وتسويقه على قواعدهم وكوادرهم الحزبية وجمهورهم.

في ضوء هذه المعايير والقواعد الناظمة، يمكن التفكير بثلاثة سيناريوهات، قد تحكم العلاقة بين الحكم والجماعة في المرحلة المقبلة:

سيناريو «التساكن»:

حيث سيعمد الحكم إلى إبقاء الجماعة وحزبها، في إطار العملية السياسية الجارية في البلاد، وسيحرص على إشراكها في هذه العملية وفقاً لقواعد جديدة، يمليها عليها مثلما يمليها على بقية القوى واللاعبين السياسيين، من دون أن يتخلى عن «تكتيكات» الضغط والتهميش التي اتبعها معها خلال الأعوام السابقة، وهذا السيناريو يفترض:

- نجاح الجماعة في الحد من تأثير التيار الأصولي المتشدد، الذي يرى فيه الحكم تهديداً لأمنه واستقراره، وتعبيراً عن الرغبة في «المغالبة» لا «المشاركة»، وميلاً لإعادة انتاج تجربة وصول الإسلاميين للحكم في عدد من الدول العربية.
- نجاح الدولة بمؤسساتها المختلفة في لجم التيار الإقصائي الذي يرى أن الصدام مع الجماعة حتمي في نهاية المطاف، وأن من الأفضل حسم الصراع معها الآن وفي ظل مناخات إقليمية ودولية مواتية، متذرعاً بوجود حملة إقليمية – دولية ضد الجماعة، يمكن أن تجعل «اجتثاثها» أمراً ممكناً.
- اقتناع الجانبين بأن أمن الأردن واستقراره ووحدة شعبه الوطنية تتطلب قدراً من «التساكن» على قاعدة «إدارة الاختلاف» والانضباط لقواعد معينة للعبة السياسية لا تفضي إلى إقصاء هذا التيار، ولا تسمح له بالهيمنة أو «الغلبة».

سيناريو «التعاون»:

ويفترض وجود حاجة متبادلة لدى الطرفين للخوض في تجربة «تعاون» من جديد، قد تمليها تطورات إقليمية «ضاغطة» من نوع وصول إسلاميين للحكم في دول عربية أو إقليمية وازنة، تشتد معه حاجة الأردن، لقنوات تواصل مع هذه الدول، كما حصل في الأعوام 2011 – 2013، وقد تتعزز فرص هذا السيناريو إن اقتضت حاجة الحكم، كسب تأييد الإخوان أو تحييدهم، في أي مواجهة محتملة، مع تيارات إسلامية أكثر تشدداً، كالسلفية الجهادية مثلاً، التي نجحت في الحصول على حواضن اجتماعية في أرجاء مختلفة من البلاد، وفي وأساط شرائح

اجتماعية معينة، أو ربما لأسباب تتعلق بانقلابات محتملة في توازنات القوى في مناطق السلطة الفلسطينية، قد تفضي لتسلم حماس زمام القيادة في مناطق السلطة الفلسطينية.

إن بقاء هذا السيناريو من ضمن دائرة الاحتمالات التي ترسمها مؤسسات صنع القرار في الدولة الأردنية، هو الذي يعزز سيناريو «التساكن»، وميل هذه المؤسسات عموماً، لعدم قطع «شعرة معاوية» مع الجماعة وحزبها، باعتبارها «ورقة» يمكن اللجوء إليها والاستفادة منها، كما حصل في مراحل تاريخية عديدة سابقة.

سيناريو «الصدام»:

وهو السيناريو الأقل ترجيحاً لجملة من الأسباب، اهمها:

أولاً: ما يتصل بـ «الإرث التاريخي» للعلاقة القائمة على «التحالف» و«التعاون» و«التساكن»، في مرحلتي التأسيس والازدهار، دونما حاجة لاستخدام أي وسائل عنيفة لا من قبل الدولة بمؤسساتها المختلفة، ولا من قبل الجماعة

ثانياً: أن لسيناريو الصدام في الحالة الأردنية بشكل خاص، عواقب وخيمة، قد لا تقتصر على المس بالأمن والاستقرار الداخليين فحسب، بل وقد تطال النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية للشعب الأردني، إذ مما لا شك فيه، أن الجماعة وعلى الرغم مما تعرضت له من ضربات وتراجعات، ما زالت الجهة الرئيسة التي تحظى بنفوذ واسع في أوساط الأردنيين من أصول فلسطينية، وأي «مبالغة» في استهدافها، ستطال بهذا القدر أو ذاك، شريحة كبيرة من شرائح المجتمع الأردني.

ثالثاً: وصول تجارب «الاجتثاث» و«الهيمنة» و«التفرد بالحكم» في عدة دول عربية إلى طريق مسدود، بعد كل ما أدت إليه من خراب ودمار في البنيان والعمران وفي الأرواح والأنفس، وفي النسيج الاجتماعي للبلدان التي نُكبت بنار الصدام والإقصاء والإلغاء، فلا تجربة النظام المصري على مر الحقب التاريخية نجحت في «اجتثاث» الجماعة، ولا محاولات الجماعة الاستئثار بالحكم وتهميش القوى الأخرى، مكنتهم من الاحتفاظ بالسلطة التي وصلوا إليها بطرق ديمقراطية.

سيناريو المستقبل، أو سؤال ما العمل؟

أما السيناريو الرابع، «سيناريو الأمل»، والذي يمكن أن يشكل نواة برنامج عمل وطني تنخرط لإنجاز أهدافه ومراميه قوى الإصلاح والمثقفون ومؤسسات المجتمع المدني، فينهض على فرضية أن الأزمة التي تواجه جماعة الإخوان المسلمين، تواجه بقية الكيانات السياسية والفكرية، وأن مؤسسة الحكم ذاته، تواجه بدورها سلسلة من الأزمات المركبة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، أي بمعنى آخر، ثمة أزمة عامة لا تقتصر على الجماعة وتتوقف عليها.

ويفترض هذا السيناريو، أن تنهض القوى الإصلاحية والحداثية بمسؤولياتها في دفع الحكم إلى إطلاق عملية إصلاح سياسي جدية، وحفز مسارات التحول الديمقراطي التي تعاني المراوحة والركود، بل والتراجع وفقاً لشهادات حزبية وتقديرات النشطاء المدنيين والتقارير الدولية ذات الصلة، إذ من دون عملية سياسية إصلاحية، ذات مغزى، يصعب حفز التحولات والتطورات داخل الكيانات والتيارات السياسية والفكرية.

ومسار الإصلاح المنشود يتعين أن يكون شاملاً، فلا يكفي الحديث عن إصلاح وتصحيح اقتصاديين، فيما الإصلاح السياسي والتربوي والثقافي والديني والاجتماعي على تعثره وتردده، وفيما الغالبية الواضحة من الأردنيين وخصوصاً الشباب تعاني أزمة ثقة بالعملية السياسية الجارية وبالمؤسسات المنبثقة عنها أو المنخرطة فيها.

وفي العلاقة مع الإسلاميين، يتعين على مؤسسات الدولة وأجهزتها الكف عن المراهنة على سلوك الطريق ذاته وتوقع الوصول إلى نتائج مختلفة، يتعين وقف الرهان على «تجريب المجرب» من السياسات والأساليب المعتمدة في التعامل مع الحركة، ويتعين التوقف عن السعي لتحقيق أهداف صغيرة ومباشرة وقصيرة الأمد مقابل «المقامرة» بإلحاق أضرار بأمن البلاد واستقرارها، أو المس بسلامة وحدتها الوطنية ونسيجها الاجتماعي.

فبدل اللعب بورقة «المنابت والأصول» واستنهاض البنى العشائرية وإنعاش «الهويات الثانوية» لمواجهة نفوذ الجماعة يتعين العمل على تمكين التيارات المدنية والديمقراطية لتكون هي «المعادل الموضوعي» للتيار الإسلامي في البلاد، وبصورة تعزز الوحدة الوطنية وتحفظ سلامة النسيج الاجتماعي الأردنيين، وبدل العمل على إضعاف الجماعة، بوصفها الحزب الأكبر في البلاد،

يتعين العمل على تقوية وتمكين التيارات الأضعف، وبدل اللجوء إلى سياسة «التحالف غير المعلن» مع التيارات السلفية لمناكفة الإخوان وإضعافهم، يجب التصرف بحكمة في هذا الملف، فالآثار الاجتماعية والثقافية والروحية لهيمنة هذه المدارس الدينية هي بحكم طبيعتها من النوع الذي يحتاج لأكثر من جيل للتخلص من مفاهيمها المناهضة للحداثة والتنوير والعصرنة.

وبدلاً من أسلوب «عقد الصفقات» من تحت الطاولة مع الجماعة، في المواسم الانتخابية على نحو خاص، يتعين الانخراط في حوار مجتمعي، مع مختلف الكيانات السياسية والفكرية والمدنية، من أجل بناء توافقات وطنية عريضة حول مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، توطئة لصياغة «عقد اجتماعي» جديد، وإرساء قواعد متفق عليها للعملية السياسية (للعبة السياسية)، وبناء إجماع وطني حول منظومة الحقوق والواجبات المستندة إلى مفهوم «المواطنة الفاعلة والمتساوية».

وفي المقابل، فإنه يتعين على الجماعة أن تستلهم دروس «الربيع العربي» المؤلمة، وتجارب حكم الإسلاميين في أكثر من دولة من دول الإقليم، فلا مستقبل من دون شراكة، والديمقراطية هي حقوق الأقلية قبل أن تكون حق الأكثرية، وهي نظام حياة قبل أن تكون سلماً للوصول إلى السلطة، وحقوق المواطنين والمواطنات، ليست نهباً لتبدلات موازين القوى المتغيرة باستمرار، وأن مستقبل هذه الجماعات رهن بقدرتها على فصل السياسي عن الدعوي وانخراطها النشط، في تأصيل قيم الحرية والتعددية واحترام الآخر وقبوله (كما هو)، فضلاً عن التقيد بقواعد العملية الديمقراطية والخضوع لنتائجها.

يتعين على الجماعة أن تدرك أن مستقبلها رهن بقدرتها على القيام بأدوار متنامية في مواجهة ثقافة الغلو والتطرف، والتصدي للفكر التكفيري والإرهابي، فلا يكفي أن تتبرأ منه، وأن تدعي بأنها تمثل «وسطية الإسلام واعتداله»، بل يتعين عليها التصدي فكرياً وسياسياً وجماهيرياً، للقوى المروّجة لهذا الفكر والساعية في سبيل فرضه على الآخرين بالقوة والإكراه.

إن لم تنجح الجماعة في مواكبة اتجاهات العصر وروحه، فعليها أن تدرك أنها ستغادر عاجلاً أم آجلاً خشبة المسرح السياسي، وأن انشقاقاتها ستتناسل مرة تلو أخرى، وأن خصومها سيجدون دوماً حلفاء لهم في حربهم عليها، وأنها إن خرجت من أزمة، ستدخل في غيرها، وربما بأسرع مما تظن.

وعلى التيارات الفكرية والسياسية الأخرى، أن تدرك أن الأزمة تعصف بها أكثر من غيرها، وأنها تتحمل المسؤولية أكثر من غيرها، في قيادة مشروع إصلاحي في أوساطها وعلى المستوى الوطني العام، وأن سياسة «الاشتباك الإيجابي» مع الحكم والجماعة، هي البديل المنطقي، لسياسات التخندق والتمحور مع هذا الفريق ضد الفريق الآخر، وأنه يتعين عليها أن تعمل على «زيادة وزنها وثقلها» الوطنيين، بدل إبداء الارتياح بالجهود المبذولة لإضعاف القوى الأخرى، فالحل الإنقاذي يكمن في تمكين الجميع وتقوية المجتمع وتنظيم مكوناته وأطره ومؤسساته المدنية والسياسية، لتبدأ التدافع والتنافس فيما بينها في مناخات سلمية تعظم مصلحة البلاد واستقرارها ووحدة شعبها وصلابة مجتمعها.



البــاب الرابع

تحليل مضامين البرامج السياسية للأحزاب السياسية

إعداد:
الأستاذ الدكتور حلمي ساري
أستاذ علم الإجتماع والاعلام في جامعة فيلادلفيا

تحليل مضامين البرامج السياسية للأحزاب الأردنية

ملخص تنفيذي

قامت الدراسة بتحليل مضامين البرامج السياسية للأحزاب الأردنية المسجلة كأحزاب قائمة ومرخصة في المملكة الأردنية الهاشمية وعددها 37 حزباً تحليلاً كميّاً وكيفيّاً؛ بهدف معرفة طبيعة تفكير هذه الأحزاب في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومعرفة تشخيصها لطبيعة المشكلات والأزمات التي يعاني منها المجتمع الأردني على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والحلول أو التصورات التي تقدّمها الأحزاب للخروج من تلك المشكلات والأزمات.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها ما يلي:

1. هيمنة المرجعيات الأيديولوجية على الفكر الحزبي. أثرت المرجعيات الفكرية للأحزاب على صياغتها القضايا التي تناولتها في برامجها، وعلى طرق طرحها لهذه لقضايا، وعلى طبيعة أهدافها؛ حيث توافقت هذه الأهداف مع المنطلقات الفكرية والمرجعيات الأيديولوجية للتيار الحزبي.

2. لجوء الأحزاب إلى استخدام الأسلوب العقلاني في استمالة الرأي العام. استخدمت الأحزاب الأسلوب العقلاني في تناولها للقضايا التي طرحتها في برامجها السياسية، وابتعدت عن العاطفة والتهويل في استمالة الرأي العام وكسب تأييده، مدعمة ما جاء في طروحاتها من آراء ومواقف في بعض الأحيان بالأرقام؛ لتضفي الصدقية على ما ذهبت إليه من طرح، وبخاصة حين يتعلق الأمر بالشأن الاقتصادي.

3. سيطرة النمطية على الفكر الحزبي في تناول القضايا واقتراح الحلول للخروج من المشكلات. توصلت الدراسة إلى وجود تفكير نمطي «شبه مقولب» سائد لدى كثير من الأحزاب، وقد تمظهر في سيطرته على طريقة تناولها وتشخيصها لعدد غير قليل من القضايا وعلى طريقة معالجتها لها؛ حيث خلت معظم البرامج من التنوع والتجديد والعصرية؛ فالتشابه في الطروحات والمواقف والحلول كان سمة غالبة على مضامين هذه البرامج، وأما الاختلاف والتنوع والتجديد في الطرح والتشخيص والحلول فقد بدا وكأنه الاستثناء، وتمظهر التفكير النمطي في تكرار وتقليد بعض الأحزاب لموضوعات مطروحة في برامج أحزاب أخرى؛ غالباً كان الأقدم من حيث التأسيس.

4. التشابه في كثير من المواقف إزاء بعض القضايا. بينت نتائج الدراسة وجود تشابه في مواقف الأحزاب من عدد كبير من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ حيث تراوحت مواقفها بين التأييد والرضا لقضايا بعينها، وعدم التأييد ورفض كثير منها، ولعل أبرز القضايا التي عكست مواقف الأحزاب السلبية إزاءها؛ قضايا الفساد والرشوة، والبطالة، والعدالة الاجتماعية، وانتهاك حقوق المرأة والعنف الموجه ضدها، وتدني مستويات ممارسة الحياة الديمقراطية، والتضييق على الحريات العامة والحريات الشخصية، وقوانين الاستثمار وإجراءاته المعقدة، والتضييق على حرية الصحافة، والاستيطان والتطبيع واتفاقية وادي عربة المبرمة بين الأردن وإسرائيل.

5. تفاوت الأحزاب في قراءة الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. بينت نتائج الدراسة وجود تفاوت ملحوظ بين الأحزاب في قراءة الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع الأردني؛ فقد كانت «عدسة» قراءتها لجوانب معينة من هذا الواقع أوضح من قراءة جوانب أخرى منه؛ حيث تبيّن من تحليل المضمون أن قراءة الأحزاب للواقع السياسي وتشخيص مشكلاته كانت أوضح تلك القراءات، رغم تعثر القراءة لجوانب من الواقع السياسي في بعض الأحيان، أما القراءة الواضحة الثانية فكانت قراءة الأحزاب للواقع الاجتماعي؛ حيث اتسمت هذه القراءة بقدر كبير من الفهم. ورغم ذلك كان هناك ضعف فيها كشف عن نفسه من خلال عدم تمكّن تلك الأحزاب من فهم التداخل والتشابك القائم بين عدد كبير من القضايا الاجتماعية؛ الفقر، البطالة، العدالة الاجتماعية، المواطنة، وفيما يتعلق بقراءة الأحزاب للشأن الاقتصادي فقد تبيّن من تحليل مضمون برامجها الاقتصادية أن هذه القراءة كانت الأعسر والأصعب مقارنة

بالقراءتين السابقتين، ولكن هذه الصعوبة لا تعني أن القراءة كانت ضعيفة وغير دقيقة، بل على العكس تماماً، فقد اتسمت بقدر كبير من الجدّية والفهم والتحليل.

6. النتائج المتعلقة بالقضية الفلسطينية. بينت نتائج الدراسة وجود اتفاق عام مشترك بين تيارات الأحزاب المختلفة حول كثير من الموضوعات والمواقف المتعلقة بالقضية الفلسطينية، مثل دعم نضال الشعب الفلسطيني، ورفض الاعتراف بدولة إسرائيل وإزالة المستوطنات، وإسقاط جدار الفصل العنصري، ومقاومة التطبيع، مركزية القضية الفلسطينية، حق العودة وحق التعويض، تحرير «الأراضي المغتصبة» كما يصفونها، غير أن الاختلاف وعدم الاتفاق بين الأحزاب كما بينت نتائج الدراسة بدأ في اتجاهاتها ومواقفها من قضية الحدود التي سيقيم الفلسطينيون عليها دولتهم في المستقبل؛ ففي الوقت الذي تدعو جميع الأحزاب التي تناولت هذه المسألة إلى إقامة دولة للفلسطينيين على ترابهم الوطني، نجد تبايناً في مواقفها حول حدود هذا التراب الذي سيقيم عليه الفلسطينيون هذه الدولة في المستقبل.

7. النتائج المتعلقة بالمرأة. بينت النتائج بهذا الصدد أن قضية حقوق المرأة وضرورة رفع مكانتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع قد نالت اهتمام الأحزاب جميعاً، مع اختلاف طفيف في درجة تأكيد كل تيار على جانب من هذه الجوانب أكثر من غيره، ويعكس هذا الاهتمام مواقف الأحزاب الإيجابية من قضية المرأة الأردنية بشكل خاص والعربية بشكل عام؛ كما تتماشى هذه المواقف الإيجابية مع التطور الذي طرأ على قضية المرأة وحقوقها في المجتمع الدولي والعربي منذ بداية الثمانينات.

8. النتائج المتعلقة بالإعلام. كشف تحليل المضمون لهذا الجانب من جوانب البرامج السياسية للأحزاب أن الغالبية العظمى منها تناولته بشيء من الجدية والاهتمام؛ لأنها تدرك مدى فاعلية دوره في توصيل خطابها إلى الرأي العام الأردني، كما تدرك اهميته في نشر الوعي السياسي والثقافي في المجتمع، وقد وجدت الدراسة في غالبية برامج الأحزاب اهتماماً واضحاً بالمجالات الإعلامية كافة وبخاصة تلك المتعلقة بتحديث التشريعات والقوانين الإعلامية، وفتح المجال أمام السوق الإعلامية العربية، ووجدت مناداة بضرورة تطوير المؤسسة الإعلامية باعتبارها مؤسسة معرفية وثقافية وسياسية، ومطالبة بضرورة الاهتمام بالكوادر الإعلامية الوطنية، وتوفير التسهيلات للمناطق الإعلامية، ضرورة حيادية الإعلام ونزاهته، وضرورة إتاحة الإعلام المعلومات أمام

الصحفيين والمواطنين باعتبار ذلك حقاً من الحقوق الأساسية للإنسان، والصحفي على حد سواء، والمطالبة بضرورة التوقف عن متابعة الصحفيين والإعلاميين.

مقدمة

يقدّم العاملون في العلوم الاجتماعية تعريفات عديدة لمفهوم البرنامج السياسي، ورغم أهمية هذه التعريفات إلا أن هذه الدراسة ستستخدم تعريف الباحث في العلوم السياسية كريستان هوفمان؛ بسبب توافقه مع أهداف الدراسة ومنهجيتها، فيعرّف هذا الباحث البرنامج بأنه: «تلك التصورات والمقترحات التي يضعها الحزب سواء على المدى القصير أم الطويل لبعض المشكلات والأزمات الطارئة التي تبرز في المجتمع الذي يعمل فيه الحزب (هوفمان، 1995ص67–73). إن هذه التصورات والمقترحات للأحزاب الأردنية هي في الواقع، ما تود الدراسة معرفته وتحليله.

وأما تعريف الحزب السياسي فتميل الدراسة إلى استخدام التعريف الذي يقدّمه عالم الاجتماع السياسي ماكس فيبر؛ لأنه أقرب التعريفات إلى مفهوم الحزب بالمعنى الذي تستخدمه هذه الدراسة للحزب السياسي؛ حيث يرى فيبر أن الحزب هو: «تنظيم يضم مجموعة من الأفراد بالرؤية السياسية نفسها وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ؛ وذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم، وعلى تولي الحكم، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة». وهذا المفهوم للحزب السياسي هو المفهوم الذي استخدمته الدراسة تحديداً حين صنّفت الأحزاب الأردنية إلى تيارات حزبية استناداً إلى الرؤية السياسية المشتركة بين الأفراد الذين يكون هذا الحزب وفقاً لرؤيتهم. (فيبر).

وتعد الأحزاب السياسية بهذا المعنى أداة الديمقراطية الحديثة الفاعلة والمؤثرة في المجتمعات المدنية وهذا ما يفسر سعي الأحزاب الحثيث والدؤوب للتغلغل والتمدد في البناء الاجتماعي للمجتمعات المدنية الديمقراطية، وتكون وسيلة ربط بينها وبين السلطة السياسية القائمة فيها.

وفي ضوء مفهومي البرنامج السياسي والحزب السياسي ستقوم الدراسة بتحليل مضامين البرامج السياسية للأحزاب الأردنية المسجلة كأحزاب قائمة ومرخصة في المملكة الأردنية الهاشمية وعددها 37 حزباً، وذلك كما صرّح أمين عام وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ورئيس لجنة شؤون الأحزاب بتاريخ 27 كانون الأول/ديسمبر من عام 2015، من أجل معرفة رؤية هذه البرامج للقضايا والموضوعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تمس المجتمعين الأردني والعربي، وأما الأحزاب التي سجّلت بعد هذا التاريخ - رغم اهميتها - فهي غير مشمولة بهذه الدراسة لأسباب إجرائية، أي أن الشروع بإجراء الدراسة بدأ قبل تسجيلها رسمياً.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة لمعرفة ما يلي:

1. طبيعة تفكير الأحزاب الأردنية في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي والدولي وذلك كما صاغتها وبلورتها في برامجها السياسية.
2. كيفية تشخيص الأحزاب الأردنية لطبيعة المشكلات والأزمات التي يعاني منها المجتمع الأردني على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
3. الحلول والتصورات التي تقدّمها الأحزاب للخروج من المشكلات والأزمات.
4. مواقف الأحزاب السياسية واتجاهاتها نحو القضية الفلسطينية.
5. مواقف الأحزاب السياسية واتجاهاتها نحو المرأة.
6. تحديد الدور الذي توليه الأحزاب للإعلام.

الأحزاب السياسية في المجتمع الأردني: إشكالية التصنيف

لعل من أهم المشكلات التي تواجه الباحث عند تحليله مضامين البرامج السياسية للأحزاب الأردنية هو التشابه الذي يصل حد التماثل في حالات كثيرة في مضامين برامج عدد غير قليل

من هذه الأحزاب، الأمر الذي يعيق التوصل إلى تحليل دقيق يبرز فرادة هذا الحزب أو ذاك وإسهاماته الجوهرية المتميزة في فهم الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع.

وتحيلنا هذه المشكلة إلى السؤال عن أسباب تشكل ظاهرة «التعدد الحزبي» غير المستند إلى رؤى وبرامج متميزة ومتفردة، وهي أسباب يعود بعضها إلى البنية الاجتماعية الأردنية المزدحمة بالهويات الفرعية والمحلية من جهة أولى، وتفشي ظاهرة «الشخصنة» و«الفردية» في العمل السياسي والاجتماعي عموماً، وضعف تقاليد العمل الجمعي لدى الأردنيين من جهة ثانية، كما أن نظام تمويل الأحزاب السياسية المعمول به منذ العام 2007، قد أسهم في تشجيع الإقبال على تشكيل أحزاب جديدة والحد من توحد الأحزاب وتجمعها في ائتلافات واسعة وعريضة. كما أن قوانين الانتخاب، التي تعد الرافعة الكبرى لتطور النظام الحزبي في أي دولة، لم يكن نظاماً «صديقاً» للأحزاب، أو عاملاً مساعداً في تفعيل ديناميكيات تطورها الداخلي وتطوير برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو حفزها على التوحد والاندماج في كتل حزبية كبرى مؤهلة لخوض غمار المنافسة الانتخابية.

وترتب على ذلك أن عدداً كبيراً من الأحزاب السياسية ليس لديه برامج سياسية واضحة ومتبلورة توضح فيها مواقفها وتحدد رؤاها للواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وتطرح تصوراتها للمشكلات والأزمات داخل المجتمع، بل اكتفت بما نصت عليه المادة 8 من قانون الأحزاب الأردني الذي يشترط على الأحزاب جميعها بالعناوين التي يجب أن يشتمل عليها النظام الأساسي لكل حزب مرخص أو يتقدم للحصول على ترخيص الأمر الذي قاد إلى تشابه وتماثل واضح بين الأحزاب.

وأما المشكلة الأخرى المتعلقة بتحليل مضامين البرامج السياسية فتتعلق بصعوبة تصنيف هذه الأحزاب؛ إذ لا يوجد تصنيف موحد ومعتمد للأحزاب الأردنية يحظى بقبول العاملين جميعهم في العلوم السياسية والاجتماعية عند دراستهم لهذه الأحزاب؛ فبعضهم يعمد إلى تصنيفها تصنيفاً ثنائياً يتخذ من منطلقات الأحزاب الفكرية ومرتكزاتها الأيديولوجية أساساً للتصنيف، وهنا نجدهم يقولون الأحزاب الإسلامية وأحزاب البرامج، ويلجأ بعضهم الآخر

إلى تصنيفها تصنيفاً ثلاثياً يتخذ من نقاط التركيز والالتقاء بينها أساساً لهذا التصنيف، وهنا نجدهم يقولون أحزاب النخبة والأحزاب الجماهيرية وأحزاب الأفراد.

ورغم وجاهة هذين التصنيفين إلا أن هذه الدراسة ستستخدم تصنيفاً أوسع منهما تقتضيه منهجية تحليل المضمون المستخدم في هذه الدراسة، وهو تصنيف الأحزاب إلى تيارات حزبية ينضوي تحت كل تيار منها عدد من الأحزاب التي تشترك إلى حد كبير في رؤيتها للواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، كما أنها تستند إلى مرتكزات أيديولوجية وفكرية متشابهة، وتسعى إلى تحقيق أهداف متقاربة، وفي ضوء ذلك يمكن وضع التيارات الحزبية الآتية:

1. **تيار الأحزاب الإسلامية** ويضم كلاً من حزب جبهة العمل الإسلامي، حزب الشورى الإسلامي، حزب الوسط الإسلامي.
2. **تيار الأحزاب اليسارية** ويضم كلاً من الحزب الشيوعي الأردني، حزب الشعب الديمقراطي (حشد)، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني.
3. **تيار الأحزاب القومية** ويضم كلاً من حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني، حزب البعث العربي التقدمي، حزب الحركة القومية.
4. **تيار أحزاب الوسط** ويضم هذا التيار أكبر عدد من الأحزاب الأردنية؛ حيث ينضوي تحته 28 حزباً هي: الحزب الوطني الدستوري، حزب الرسالة، الحزب الوطني الأردني، حزب الجبهة الأردنية الموحدة، حزب الرفاة، حزب الحياة، حزب العدالة الاجتماعية الأردني، حزب التيار الوطني، حزب العدالة والتنمية، حزب الاتحاد الوطني الأردني، حزب الشباب الأردني، حزب جبهة العمل الوطني الأردني، حزب الإصلاح والتجديد (حصاد)، حزب التجمع الوطني الأردني (تواد)، حزب الوفاء الوطني، حزب أردن أقوى، الحزب العربي الأردني، حزب الإصلاح الأردني، حزب مساواة الأردني، حزب الشهامة الأردني، حزب البلد الأمين، حزب الوحدة الوطنية الأردني، حزب العون الأردني، حزب الحرية والمساواة، حزب العدالة والإصلاح، حزب الفرسان، حزب دعاء الأردني، حزب الأنصار (انظر الجدول رقم 1 في الملاحق).

منهجية الدراسة: الأسلوب والإجراءات

استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المضمون (Content Analysis) بنوعيه الكمي والكيفي، وذلك من أجل تحليل شامل ودقيق للبرامج السياسية؛ حيث تمَّ استخدام كل منها في ضوء المسوغات الآتية:

1. **التحليل الكمي** (Quantitative)، استخدم هذا النوع من تحليل المضمون بالمعنى الذي استخدمه رائد منهجية تحليل المضمون الكمي في الدراسات الاجتماعية والإعلامية بيرلسون؛ حيث يعرّفه بأنه: «الوصف الموضوعي الكمي المنظم للمحتوى الظاهر من المادة المدروسة» (Berelson.B.1952). واستناداً إلى ذلك تم استخدام هذا النوع من التحليل لرصد القضايا والموضوعات التي تضمنتها البرامج السياسية للأحزاب السياسية رصداً كمياً.

وأما وحدة تحليل هذا الرصد الكمي (Unit of Analyses) فقد كانت «القضية» (Theme) أو الموضوع الذي تناولته الأحزاب في برامجها السياسية، وفي ضوء هذا الفهم لتحليل المضمون بمعناه الكمي تم رصد التكرارات الآتية في هذه البرامج:

- القضايا التي تناولتها الأحزاب في برامجها السياسية.
- مواقف الأحزاب واتجاهاتها من القضية أو القضايا المطروحة في برامجها السياسية، وكيف كان موقف الأحزاب من القضية أو القضايا، هل كان إيجابياً ومؤيداً أم سلبياً وغير مؤيد.
- أسلوب الإقناع الذي استخدمه الحزب في برنامجه السياسي لاستمالة الرأي العام، وإقناعه بوجهة نظره في القضية أو القضايا التي تناولها الحزب في برنامجه، هل اعتمد الحزب الأسلوب العقلاني والمنطقي في الإقناع أم اعتمد الأسلوب العاطفي.

2. **التحليل النوعي أو الكيفي** (Qualitative) رغم أن بيرلسون لم يستخدم هذا النوع من التحليل إلا أن الدراسات الاجتماعية والإعلامية لجأت إلى استخدامه بداية الثمانينات من القرن المنصرم استجابة للتحديات التي فرضها تطور مناهج البحث في العلوم الاجتماعية؛ حيث دعت الحاجة البحثية في العلوم الاجتماعية إلى البحث عن أسلوب في

التحليل يتجاوز التحليل الكمي الرقمي الذي نادى به بيرلسون في الخمسينات والستينات وذلك لقصوره في فهم الظاهرة المدروسة. Krippendorf، K. (1980)

ونظراً لاهمية هذا الأسلوب في تحليل مضامين المادة في العلوم الاجتماعية كان لزاماً على هذه الدراسة استخدامه من أجل فهم أعمق وتحليل أشمل لمضامين البرامج السياسية للأحزاب الأردنية، وفي هذا السياق تمَّ تحليل ما يلي:

- الدلالات والمعاني الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لما أسفر عنه التحليل الكمي السابق من نتائج حول تكرار القضايا.
- تأثير المرجعيات الأيديولوجية والمنطلقات الفكرية للتيارات الحزبية على طبيعة القضايا التي تناولتها في برامجها السياسية.
- توضيح تأثير الأهداف العامة للتيارات الحزبية على طريقة طرحها للقضايا، وتشخيصها للمشكلات وتصوراتها للحلول.

جدول الترميز / استمارة التحليل:

انسجاماً مع الإجراءات التي تتطلبها منهجية تحليل المضمون الكمي قام الباحث بدراسة استطلاعية استكشافية أولية (Pilot Study) لتكوين فكرة أولية حول ما احتوت عليه البرامج السياسية من قضايا وموضوعات ورؤى للواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وتشخيص للمشكلات والأزمات التي يعاني منها ذلك الواقع، وفي ضوء ما وفرته هذه الدراسة الأولية من معرفة تمَّ تصميم جدول ترميز أو استمارة تحليل البيانات (Coding Schedule) اشتملت على ما يلي:

1. المرجعيات الأيديولوجية والمنطلقات الفكرية للأحزاب.
2. الأهداف العامة للأحزاب السياسية.
3. تصوّر الأحزاب السياسية للمشكلات وتشخيصها للأزمات.
4. الحلول والتصورات التي قدّمتها الأحزاب السياسية للخروج من المشكلات والأزمات.
5. القضايا الرئيسة التي تناولتها الأحزاب في برامجها السياسية.

وأما القضايا التي تمّ تحليها فهي:

أ. القضايا الاجتماعية وقد اندرج تحتها (18) قضية فرعية.

ب. القضايا السياسية وقد اندرج تحتها (17) قضية فرعية.

ج. القضايا الاقتصادية وقد اندرج تحتها (22) قضية فرعية .

د. القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية وقد اندرج تحتها (9) قضايا فرعية.

هـ. القضايا المتعلقة بالإعلام وقد اندرج تحتها (9) قضايا فرعية.

و. القضايا المتعلقة بالمرأة وقد اندرج تحتها (9) قضايا فرعية.

ويجب لفت النظر هنا إلى الصعوبة التي واجهت الباحث في عملية الفصل بين القضايا الاجتماعية والسياسية الواردة في البرامج السياسية للأحزاب وترميزها (Coding)؛ إذ لم تكن هذه العملية أمراً سهلاً بسبب التداخل الشديد بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي؛ فبعض القضايا الاجتماعية الواردة في برامج الأحزاب يمكن تصنيفها تحت القضايا السياسية، وبعض القضايا السياسية يمكن تصنيفها تحت القضايا الاجتماعية، وقد تخطينا هذه المشكلة المنهجية في الترميز باتباع أسلوب موحّد وممنهج (Systematic Analysis) في الترميز؛ أي أن القضية التي كانت تصنف بأنها اجتماعية عند تيار حزبي ما تم اعتمادها هكذا في جميع الحالات وعند جميع التيارات الحزبية؛ وتم اتباع الأسلوب نفسه في ترميز القضايا السياسية.

إجراءات التحليل:

يقرأ الباحث البرنامج السياسي لكل حزب من الأحزاب السياسية التي لها برنامج سياسي واضح لمعرفة القضية أو القضايا التي تناولها في برنامجه من أجل رصد تكراراتها في استمارة التحليل أو جدول الترميز المخصص لهذه الغاية، وبعد ذلك كان ينتقل إلى معرفة موقف الحزب من تلك القضية أو القضايا لرصد اتجاهه وموقفه من القضية، وبعد أن ينتهي من ذلك كان ينتقل إلى تحديد نوع الاستمالة أو طريقة الإقناع التي استخدمها الحزب في عرضه لتلك القضية أو القضايا.

وأما الأحزاب التي ليس لها برامج سياسية واضحة ومتكاملة فقد لجأنا إلى تحليل ما ورد في نظامها الأساسي أو الداخلي من قضايا وموضوعات وأهداف وذلك باتباع الأسلوب السابق نفسه في التحليل، ومما يجدر ذكره هنا أن عدد الأحزاب التي لها برامج سياسية متكاملة هو(16) حزباً (أنظر الجدول رقم 2). وأما ما تبقى من أحزاب وعددها (21) حزباً فليس لديها مثل هذه البرامج، وإنما لديها أنظمة أساسية فقط تشتمل على بعض القضايا المختلفة، فضلاً عن احتوائها على أهداف هذه الأحزاب ومرتكزاتها الفكرية، وذلك انسجاماً مع ما تتطلبه المادة (8) من قانون الأحزاب التي تنص على ضرورة احتواء كل حزب على هذه المتطلبات الأساسية للحصول على الترخيص.

وقد نجم عن هذا النوع من التحليل المضني والشاق لمضامين البرامج السياسية والأنظمة الأساسية للأحزاب عدد هائل من الجداول التي يصعب إدراجها في ملاحق هذه الدراسة؛ ولتجاوز هذه المشكلة قام الباحث بجمع تكرارات القضايا الواردة في برنامج كل حزب من الأحزاب ووضعها في جدول الترميز الخاص بالتيار الحزبي الرباعي الذي ينتمي إليه الحزب، وبذا تقلص عدد الجداول إلى (30) جدولاً.

نتائج التحليل الكمي

أسفرت نتائج التحليل الكمي لمضامين برامج الأحزاب السياسية عن نتائج جديرة بالاهتمام، ولكن قبل أن نقوم بعملية عرض لما تمخضت عنه الدراسة من نتائج في هذا الخصوص، نود أن نؤكد أننا لن نتطرق في هذا العرض إلى ذكر نتائج تخص حزباً من الأحزاب بعينه، وذلك توخيّاً للموضوعية (Objectivity) والحياد (Impartiality) والابتعاد عن الذاتية (Subjectivity) اللهم إلا إذا اقتضت الضرورة الموضوعية ذكر اسم حزب بعينه بسبب ما يمتاز به من خصوصية وتفرّد يستوجب ذكر الاسم؛ فالدراسة معنية بشكل رئيس بتوضيح السمات والخصائص المشتركة (Common characteristic traits) بين التيار الحزبي الواحد أكثر من اهتمامها ببرنامج هذا الحزب أو ذاك.

صحيح أننا وجدنا بعض الاختلافات الطفيفة بين بعض الأحزاب المنضوية تحت التيار الحزبي الواحد من التيارات الأربعة في تناولها بعض القضايا وإيلائها اهتماماً أكثر من غيرها غير أن الموضوعية اقتضت منا أن نتغاضى عن ذلك لنفسح المجال أمام المشترك والعام والمتفق

عليه بينها كتيار حزبي، واستناداً إلى ذلك فإن الأمثلة والاقتباسات التي سنسوقها هي أمثلة توضيحية للمشترك بين التيار الحزبي الواحد.

ونود أن نشير أيضاً إلى أن بعض الاقتباسات التي سنسوقها بعد قليل من برامج بعض التيارات الحزبية قد تكون مستمدة من برنامج حزب معين تحت أحد هذه التيارات ومع ذلك فإن الأحزاب الأخرى المنضوية تحت التيار نفسه تتشابه معه إلى حد كبير في هذه القضية أو القضايا، وعليه غدت هذه الأمثلة كأنها مشتركة بينها وبينه وليست خاصة به وحده.

الفصل الأول

نتائج تحليل مضمون برامج الأحزاب الإسلامية

1. المرتكزات النظرية والمنطلقات الفكرية:

يضم هذا التيار ثلاثة أحزاب سياسية، هي حزب جبهة العمل الإسلامي، حزب الوسط الإسلامي، حزب الشورى الإسلامي، ورغم وجود بعض الاختلافات البسيطة بين برامج هذه الأحزاب السياسية بسبب الاجتهادات الخاصة المتعلقة بالسياسة العامة لهذا الحزب أو ذاك، إلا أن القضايا المطروحة في هذه البرامج تشترك جميعها بالتركيز على مبادئ الشريعة الإسلامية والقيم الأخلاقية والإنسانية التي تحث عليها باعتبارها منطلقات فكرية لها؛ إذ يعد هذا المنطلق الفكري الأساس الذي ترتكز إليه الأحزاب المنضوية تحت هذا التيار الحزبي؛ انظر -على سبيل المثال- كيف تم التعبير عن ذلك في برامج هذا التيار:

- «إن القرآن العظيم هو المصدر الأول للإسلام، فيما يعد صحيح السنة النبوية المطهرة المصدر الثاني له، وهما معاً يعدان القاعدة الأساس لتوجهات التيار الفكرية والسياسية والاقتصادية».
- «الإسلام هو عقيدة ومنهاج حياة».

2. الأهداف:

تتفق الأحزاب المنضوية تحت هذا التيار على أن تطبيق الشريعة الإسلامية في مختلف ميادين الحياة هو هدفها الرئيس، وقد عبر هذا التيار عن ذلك صراحة:

- «استئناف الحياة الإسلامية والسعي إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في مختلف ميادين الحياة».
- «الإسهام في بناء الأمة معنوياً ومادياً وفي المشروع النهضوي العربي الإسلامي».
- «ترسيخ المنهج الشوري والديمقراطي».
- «ترسيخ الوحدة الوطنية».
- «الدفاع عن كرامة الإنسان وحقوقه وعن الحريات بصورة عامة».
- «التنمية الشاملة للمجتمع من منظور إسلامي».
- «إعداد الأمة لجهاد أعدائها من الصهاينة والمستعمرين، وخدمة القضية الفلسطينية في إطارها العربي والإسلامي والسعي إلى تحريرها من الصهاينة المغتصبين».
- «دعم جهاد الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والعدوان والهجمة التوسعية الصهيونية، باعتبار هذا الدعم دفاعاً عن الأردن كما هو دفاع عن فلسطين».
- «السعي نحو وحدة الأمة وحريتها ومقاومة النفوذ الاستعماري والأجنبي».
- «ضرورة الحفاظ على مصالح الدولة الأردنية وشعبها عبر إطلاق الحوار الدائم وتكريس مفهوم الشورى».
- «ضرورة لم الشمل وإعادة توحيد الصفوف وتعزيز العلاقات الأردنية مع الدول العربية والإسلامية».

ويكشف تحليل مضمون البرامج السياسية والنظام الأساسي لتيارات هذا الحزب أهدافاً أخرى عريضة وعامة تبدو غير واقعية وصعبة التحقيق إلى حد ما، انظر ماذا يقول أحد الأحزاب في هذا الصدد:

- «إعادة الاعتبار للدين الإسلامي العظيم بصورته العصرية المستنيرة، ومساعدة شعوب العالم كافة على تقرير مصيرها، وتقديم رؤية حضارية إنسانية للبشرية مُؤَسَسَة

على الفكر الإسلامي المستنير القادر على تقديم حلول واقعية عادلة لجميع المشكلات والقضايا».

3. القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية:

في ضوء الأهداف والمرتكزات السابقة يطرح هذا التيار الحزبي عدداً كبيراً من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وقضايا أخرى تتعلق بالمرأة، والإعلام، والقضية الفلسطينية (الجداول ذوات الأرقام 3 و4 و5). ومن أبرز القضايا الاجتماعية التي كشف عنها تحليل مضامين برامج هذا التيار تلك المتعلقة بقضية الإصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي؛ إذ تؤمن هذه الأحزاب، وبخاصة حزب جبهة العمل الإسلامي، أن الإصلاح ظاهرة «مجتمعية صحية يجب أن تأخذ مجراها في المجتمع بشكل تدريجي».

ويؤكد هذا التيار أيضاً ضرورة سيادة الحرية والمسؤولية والعدل العام بأبعاده كلها، والاعتدال في جميع أمور الحياة، وهذا برأيها مرهون «باجتناب كل مظاهر الغلو في الفكر والتصرف والممارسة».

وتوجد قضية اجتماعية أخرى مهمة تطرقت إليها برامج هذا التيار وهي قضية «تعزيز آليات الشفافية والمحاسبة بما يحول دون ظهور مشكلة الفساد، وبشكل خاص في مجال القضاء»، حيث تؤكد البرامج «ضرورة استقلال القضاء استقلالاً تاماً عن السلطة التنفيذية».

ومن القضايا الاجتماعية الأساسية في هذه البرامج قضية «حق المواطنة» باعتبار «هذا الحق أساس العلاقة داخل المجتمع الأردني»، كما يؤكد هذا التيار في برامجه ضرورة احترام اللغة العربية، واحترام الهوية العربية، وضرورة العمل على ترسيخ هذا البعد من أبعاد الشخصية، ويمكن تلخيص أهم القضايا الاجتماعية والسياسية التي ركز عليها هذا التيار بما يلي:

- احترام التعددية السياسية والفكرية والحرية الدينية.
- توفير الأمن النفسي والاجتماعي والغذائي لكل مواطن، فلا يتعرض للاعتقال التعسفي، أو التعذيب أو الانتقام، أو المنع من العمل أو السفر بسبب فكره أو معتقده أو توجهه أو نشاطه السياسي.

- توفير فرص الكسب الحلال لجميع المواطنين، اعتماداً على حقوق المواطنة ودون تمييز بينهم لأي سبب.
- اعتماد وتفعيل مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين في العمل والتوظيف والترقية.
- توفير واحترام الحريات العامة للمواطنين في التعبير بالكلمة والتجمع والتظاهر السلمي، والجهر بالرأي.
- ضمان حرية الاعتقاد وإقامة الشعائر الدينية لجميع المواطنين، وكفالة حرية الدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، باعتبارها من أهم ضمانات حماية المجتمع من عوامل الانحراف والفساد.
- الحفاظ على الحريات الخاصة للمواطن، بما يحول دون التجسس عليه، أو مراقبة اتصالاته، ويضمن الحفاظ على أسراره الخاصة.
- احترام التعددية الفكرية والسياسية، والتنوع القائم على الحوار والمجادلة بالتي هي أحسن.
- ترسيخ المنهج الديمقراطي والدفاع عن كرامة الإنسان وحقوقه وعن الحريات بصورة عامة.
- تعميق الوحدة الوطنية بين أفراد الشعب لحماية المواطن وضمان استقراره ومحاربة النزعات العرقية والإقليمية والطائفية التي تهدد الأمة.
- دعم أجهزة الأمن من أجل تحقيق الأمن والاستقرار للدولة والمواطن وهو مهمة أساسية من مهمات بناء الوطن.
- فصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية الثلاث، وضمان استقلالها بصورة عملية وفاعلة تمنع تغول السلطة التنفيذية على أي منها.
- تشكيل الحكومات وفقاً لمبدأ تداول السلطة، وعلى أساس البرامج التي تتقدم بها الكتل النيابية لنيل الثقة على أساسها.
- إخضاع أجهزة الدولة جميعها للرقابة المالية والإدارية والمحاسبة من قبل مجلس النواب، ووقف كافة الاستثناءات التي تستخدم مدخلاً للفساد المالي والإداري وتفشي المحسوبية.

وأما فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية في برامج هذا التيار فيكشف تحليل المضمون وجود القضايا الآتية في برامجه السياسية:

- تحقيق التنمية الاقتصادية.
- معالجة الاختلالات المختلفة التي يعاني منها المجتمع الأردني كالفقر والبطالة والمديونية.
- السعي لكبح جماح التضخم.
- دعم المواد الأساسية للمواطن.
- محاربة الفقر من خلال الدعوة إلى العدالة في توزيع الثروة والإصلاح التشريعي والاقتصادي.

ونظراً لكثرة القضايا الاقتصادية المطروحة في برامج هذا التيار سوف نسوق بعضاً من المشترك بينها:

- مضاعفة مخصصات صندوق التنمية والتشغيل لمضاعفة فرص العمل والمشاريع.
- العمل على دعم القطاع الزراعي.
- مقاومة مشاريع التطبيع الاقتصادي مع العدو الصهيوني.
- إعادة النظر بقانون ضريبة الدخل.
- إشراك القطاع الخاص في رسم السياسات الاقتصادية.
- أبناء الوطن لهم الحقوق نفسها، وعليهم الواجبات ذاتها.
- تأمين الحياة الكريمة للمواطن، وتحقيق حاجاته المعيشية والوظيفية والصحية.
- التعاون والتكامل العربي والإسلامي بجميع أشكاله السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضرورة لا بد منها.

4. الموضوعات المتعلقة بالقضية الفلسطينية

احتلت القضية الفلسطينية حيزاً كبيراً في برامج أحزاب التيار الإسلامي؛ حيث نجد تأكيدات واضحة لا لبس فيها على محورية هذه القضية، فهي «القضية المركزية في العالم

العربي، وهي قضية الأمة الأساسية، وأن الخطر الصهيوني هو خطر داهم يهدد الجميع بوجه عام والأردن بوجه خاص». (الجدول رقم 6).

وتشدد الأحزاب المنضوية تحت هذا التيار على ضرورة: «تهيئة الأمة للتصدي المستمر للصهيونية العالمية ومن يدعمها باعتبار فلسطين قلب الأمة الإسلامية والعربية، والقضية الفلسطينية مسؤولية العرب والمسلمين»، وترى هذه الأحزاب أيضاً أن «الشعب الفلسطيني طليعة الجهاد لتحرير التراب الفلسطيني كله». وتؤكد الأحزاب في الوقت نفسه أنه: «لا يجوز الاعتراف بالكيان اليهودي الغاصب».

ويمكن إبراز أهم القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية التي تعكس مواقف هذا التيار بوضوح من هذه القضية:

- «فلسطين من البحر إلى النهر حق تاريخي وسياسي وقانوني لشعبها الذي هو جزء من الأمة العربية والإسلامية، وهذا يتطلب بذل قصارى الجهد لتحريرها، ودعم شعبها في جهاده من أجل التحرير والاستقلال والعودة».
- «إن أي إجراءات سياسية أو عسكرية أو غيرها يمكن أن تنتقص من هذا الحق إجراءات باطلة وغير شرعية ومرفوضة».
- «لا يملك أحد التنازل عن هذا الحق أو عن جزء منه، وعلى العرب والمسلمين والشعب الأردني جزء منهم واجب تحريرها».
- «تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في العودة وتقرير المصير من مسؤولياتنا الوطنية والقومية والإسلامية، ينبغي أن تحظى بأولوية في الدعم والتبني والمشاركة بمختلف المستويات».
- «الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع حضاري بأبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية والعقائدية، وأن الكيان الصهيوني مصدر الخطر الأكبر على أمننا وحضارتنا ومستقبلنا».
- «اتفاقيات السلام القائمة مع هذا الكيان إنما هي سبيل لتكريس اغتصابه لأرضنا وحرية شعبنا، وأن الجهاد في سبيل الله والمقاومة بكل أشكالها هما السبيل إلى التحرير».

- «وجوب العمل على محاصرة الكيان الصهيوني الغاصب كوسيلة مهمة من وسائل المواجهة والصراع لإضعافه وعزله».
- «إن جهود التطبيع مع العدو والانفتاح عليه إنما هي عوامل دعم وإسناد له في تحقيق مشروعه التوسعي».
- «يمثل الكيان الصهيوني التحدي الحضاري والثقافي الأخطر للأردن وللأمتين العربية والإسلامية بمجموعها، ورغم الاتفاقيات الأردنية مع الكيان الصهيوني والتي نؤكد رفضنا لها ونعدها غير شرعية ولا تحقق مصالح شعبنا وأمتنا، فإن هذا الكيان يشكل خطراً مباشراً على المصالح الوطنية العليا للأردن وللأمة العربية، ويمثل مصدراً دائماً لتهديد الاستقرار والأمن والسلم في المنطقة».
- «العمل ضمن آليات مناسبة وخطوات مدروسة لإلغاء معاهدة وادي عربة لما جرته من أخطار وأحدثته من تشوهات في مختلف مجالات الحياة في المجتمع الأردني».

5. القضايا المتعلقة بالمرأة:

تقف الأحزاب الإسلامية من المرأة موقفاً إيجابياً يصون حقوقها ويدعم قضاياها، فهي برأيهم كيان مستقل يتمتع بحقوق مشروعة يجب أن يُصان ويُعَزز في المجتمع، لذا لا بد من العمل على «إفساح المجال أمامها للمشاركة في الحياة العامة، وإتاحة الفرص لبروز القيادات النسائية في العمل السياسي». (الجدول رقم 7).

وتعطي الأحزاب الإسلامية أهمية بالغة للأسرة والأمومة والطفولة؛ إذ ترى أنه لا بد من بناء الأسرة على «الأسس السليمة لتؤدي دورها في بناء المجتمع القوي الذي تسوده الألفة والمحبة»، ولابد أيضاً من الاهتمام «بالأمومة والطفولة لضمان إمداد المجتمع بالأبناء الأصحاء جسمياً وعقلياً وروحياً».

6. القضايا المتعلقة بالإعلام:

يولي أصحاب هذا التيار دوراً كبيراً للإعلام نظراً لاهميته وفاعليته في المجتمع؛ حيث نجده يؤكد ضرورة ضمان «حرية الرأي والتعبير للمواطنين كافة والمساواة في استخدام وسائل الإعلام المختلفة ووضع السياسات الإعلامية المستقلة النابعة من تراث الأمة وشخصيتها». (الجدول رقم 8).

كما ترى هذه الأحزاب ضرورة «وضع سياسات إعلامية مستقلة» على أن تكون نابعة من تراث الأمة الإسلامية وشخصيتها، فتحقيق وحدة الأمة يتطلب تطوير خطاب إعلامي «مناسب يتبنى الدعوة إلى تحقيق الوحدة العربية الإسلامية باعتبارها فريضة شرعية، وضرورة وجودية في ظل الكيانات الكبرى والتحديات الخطيرة التي تواجه الأمة».

ونظراً لما للإعلام من دور عظيم -كما يقول دعاة هذا التيار- في «تشكيل فكر المواطن، وبناء شخصية الأمة، والحفاظ على هويتها العربية والإسلامية الأصيلة، وتحديد دورها الحضاري»، نجدهم يدعون إلى بناء سياسات إعلامية انطلاقاً من «عقيدة الأمة وحضارتها وقيمها»، ويحثون على احترام «مبادئ حرية التفكير والتعبير، والنزاهة والاستقلال والموضوعية، والمعايير المهنية، والالتزام بأهداف التربية الإسلامية في بناء الإنسان والمجتمع، وتحقيق إعلام الدولة الذي يسهم في التنمية في مختلف المجالات».

7. تشخيص التيار للمشكلات والأزمات:

ترى أحزاب هذا التيار أن هناك أزمات ومشكلات متفاقمة يعاني منها الاقتصاد الأردني، وكذلك الحياة السياسية والاجتماعية في هذا المجتمع، وقد أرجع التيار هذه المشكلات وبخاصة الاقتصادية منها إلى «غياب تصورات نظرية، وبرامج وطنية تقوم على بناء اقتصاد مستقل يتمتع بنماء مطرد تشارك فيه قطاعات المجتمع كلها»؛ حيث يرى هذا التيار أن لا وجود «لتنمية مستدامة، ولا وجود لتكامل متين مع الاقتصاد الدولي المحيط، وإنما هناك تزايد مضطرد في معدلات البطالة والفقر، وشيوع الاحتكار، وتكدس الأموال في أيدي قلة منتفعة».

ويُحمّل أصحاب هذا التيار مسؤولية تدهور الأوضاع في الأردن على المستويين الاقتصادي والسياسي إلى «توقيع الأردن معاهدة وادي عربة مع إسرائيل»؛ إذ يرى التيار أن الدولة الأردنية «منذ أوائل التسعينيات وبالخصوص بعد معاهدة وادي عربة، سارت باتجاهات سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة، تسببت في تراجع عن المسيرة الديمقراطية التي لاحت بوادرها بعد انتخابات عام 1989م، وتعثر اقتصادي متواصل، ولم تتمكن الحكومات المتعاقبة من معالجة سلبيات هذه البرامج والاتجاهات، لاستشراء الفساد وغياب الجدية الحقيقية في المعالجة، ما شكل عبئاً ثقيلاً على الفرد والمجتمع وتسبب في فشل برامج التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية».

ويرى دعاة التيار الإسلامي أن اتفاقية وادي عربة المشؤومة -كما يصفونها- أصبحت «مرجعية في صياغة السياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والخارجية الأردنية»، وأصبحت في الوقت نفسه «مقياساً لصياغة الواقع».

لقد ارتهن الاقتصاد الوطني الأردني في ظل هذه الاتفاقية -كما جاء في برامجهم السياسية- «للاقتصاد الصهيوني ولإرادة المؤسسات المالية الدولية» وهي برأيهم المسؤولة «عن نخر الوحدة الوطنية، والعدالة الاجتماعية، والمكتسبات الوطنية، وتفشي التغريب والتشويه لهوية المجتمع وقيمه العربية والإسلامية».

ويضيف التيار عوامل أخرى يرى أنها قادت إلى المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع، أهمها وأبرزها العوامل المتعلقة بما يلي:

- «السياسات الاقتصادية التي أخفقت في إيجاد بيئة استثمارية جاذبة، وفي تبني استراتيجيات اقتصادية تعتمد المشاريع الزراعية والصناعية والتعدينية».
- «غياب التكامل الاقتصادي العربي والإبقاء على النظام القطري الخاضع لهيمنة المؤسسات الدولية».
- «سياسة رفع الأسعار، وزيادة الضرائب كماً ونوعاً أسهمتا بشكل جلي في زيادة معدلات الفقر».
- غياب القوانين الناظمة لتشجيع الاستثمار.
- تكدس الأموال في أيدي قلة منتفعة تستغل نفوذها ومواقعها للإثراء غير المشروع.
- غياب البرامج الاقتصادية المحددة.
- غياب التنمية المستدامة.
- تبعية الاقتصاد الوطني وعدم استقلاله.
- غياب التكامل الاقتصادي مع الدول المحيطة.
- تسليم مستقبل البلاد الاقتصادي إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- تزايد معدلات الفقر والبطالة.

- التفكك الأخلاقي وتراجع القيم الأخلاقية والاقتصادية بسبب التطبيع مع الكيان الصهيوني.
- استشراء الفساد وشيوع الاحتكار.
- عدم النهوض بالقطاع الخاص.

8. رؤية الأحزاب الإسلامية للخروج من المشكلات والأزمات:

تقدّم الأحزاب المنضوية تحت هذا التيار، وبخاصة جبهة العمل الإسلامي تصورات ورؤى وأفكاراً عديدة على المستويات المختلفة وبخاصة المستوى الاقتصادي للخروج من المشكلات التي يعاني منها المجتمع الأردني، ويبين تحليل مضامين هذه البرامج وجود استراتيجية لدى أحد أحزاب هذا التيار؛ وهو بالتحديد جبهة العمل الإسلامي للنهوض بالاقتصاد الإسلامي حيث تعدّ بحق جهداً كبيراً ومتميزاً قدّم فيه هذا الحزب رؤيته للإصلاح الاقتصادي والخروج من مشكلاته المزمنة، وقد أطلق الحزب على هذه الاستراتيجية اسم: «استراتيجية النهوض بالاقتصاد الوطني: أردن الغد 2020 مبادرة الحركة الإسلامية». وتعكس هذه الاستراتيجية رؤية الحركة الإسلامية لتحقيق إصلاح وطني شامل ينهض بـالأردن على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والعلمية والثقافية والتربوية، ويعمق انتماءه لهويته العربية الإسلامية، كما يهدف أيضاً -كما تقول الحركة- إلى «تمكين الدولة الأردنية من القيام بواجباتها الوطنية والقومية والإسلامية، وإحداث نقلة نوعية نحو تعزيز الشورى والديمقراطية».

وتصف الحركة الإسلامية مشروعها أو مبادرتها الإصلاحية بأنها مبادرة تهدف إلى «إخراج المواطنين الأردنيين من معاناتهم بسبب تراجع الحريات العامة، وتزايد تدخلات الأجهزة الأمنية في شؤونهم». فهناك حث واضح في هذه المبادرة أو الاستراتيجية أو المشروع الإصلاحي ودعوة صريحة إلى ضرورة العمل على ما يلي في الشأن الاقتصادي إذا ما أراد الأردن -كما تقول الحركة الإسلامية- الخروج من أزمته الاقتصادية:

- «تخليص الاقتصاد بكل مستوياته ومعاملاته مما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، والمحاربة الجادة للفساد بأشكاله كلها، وتحقيق الشفافية حفاظاً على الحقوق والمال العام وتشجيعاً للاستثمار».

- «الاستثمار أساس وعصب الاقتصاد الناجح في القرن الحادي والعشرين، والشعب الأردني لديه من الإمكانيات المالية والكفاءات العلمية والموارد البشرية والعمالة المدربة ما يؤهله لبناء دولة استثمارية متميزة في المنطقة، وحاجته للاستثمار الأجنبي هي حاجة ثانوية، والخطة الاقتصادية الاستراتيجية للدولة ينبغي أن تستند إلى هذه المعطيات في بناء رؤية استراتيجية وطنية لتوطين الاستثمار ودمجه في مصالح الوطن العليا».

- «تشجيع الاستثمار في مجالي الصناعة والزراعة، وتقليل تدخل الدولة الضريبي والجمركي باستثناء الرقابة على الجودة، ومهارة العمالة، وتطبيق أنظمة العمل وحقوق العمال؛ لمصلحة حرية حركة رأس المال والاستثمار اللازمة من المحيط العربي وإليه».

- «العمل على جذب رأس المال الوطني والعربي والإسلامي من خلال إيجاد بيئة استثمارية تتوفر فيها الحرية والأمن والشفافية والتسهيلات الإدارية التي تكفل للمستثمر مزيداً من الاعفاءات الضريبية على مدخلات الانتاج والتصدير والمبيعات، وتوفر الدعم المهني والفني اللازمين لإنجاح هذه التوجهات والمشاريع».

- «تحرير الاقتصاد الوطني من الارتباط بالاقتصاد الصهيوني، وإعادة النظر في برامج وسياسات وتوجهات المناطق الاقتصادية المؤهلة على هذا الأساس، خاصة وأن مدخلات الاقتصاد الوطني من هذه العلاقة لا تشكل أهمية جوهرية».

- «توسيع دائرة التجارة البينية مع الوطن العربي والإسلامي، والعمل على بناء المشاريع والسياسات وسنّ التشريعات التي تشكل قاعدة متينة لتكامل اقتصادي عربي واسع، يمكن أن يتحول إلى سوق اقتصادية مشتركة».

- «بناء وتنفيذ برامج اقتصادية وطنية تسعى لفتح الوظائف والأعمال لقطاعات المجتمع المختلفة».

- «وضع حد للهدر في المال العام؛ بمراجعة التكاليف الحقيقية لكبار موظفي الدولة والمسؤولين والبرامج والأعمال، في مختلف القطاعات بلا استثناء، واتخاذ ما يلزم على هذا الصعيد».

- «الإسهام الذي يقدّمه العمل الخيري وفق منظومة الشريعة الإسلامية الغرّاء في بناء المجتمع الصالح من جهة، والذي يوفر الحاجات الأولية للفقراء، ويفتح المشاريع لتوفير الوظائف الصغرى والمتعددة من جهة أخرى».

- «على الحكومات أن تكف عن التدخل في هذه الأعمال الاجتماعية، وألا تفرض أي نوع من الضرائب غير المباشرة على أعمالها كما هو حاصل في الوقت الحالي، وينبغي السماح للجمعيات الخيرية والتعاونية بالإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية من خلال مشروعات مناسبة».

- «إن تطوير التقانة في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة، وتشجيع رأس المال الوطني على بناء هذه المشاريع، وفتح آفاق الأسواق العربية والدولية أمامه يشكل إضافة نوعية حيوية للاقتصاد الوطني، لذلك فإن بناء مراكز أبحاث زراعية وصناعية متخصصة لهذه الغاية يعد برنامجاً استراتيجياً يسهم بشكل كبير في حل معضلات الاقتصاد الوطني، ويطور تكامله مع المحيط العربي».

- «إن برامج الخصخصة التي تم تطبيقها في البلاد لم تحقق الآمال العراض التي سيقت كمسوغ لها، وإنما أسهمت في رفع أسعار الاستهلاك من الماء والكهرباء والاتصالات بشكل فاقم الانخفاض في مستوى المعيشة، وتسبب في الوقت نفسه بحرمان الاقتصاد المحلي من التنمية المفترضة، لأن نظرية الشريك الاستراتيجي في هذه المشاريع حرمت الموازنة العامة للدولة وشركات القطاع الخاص الوطنية من مدخلات هذه الخدمات، التي تشكل قيمة كبيرة في بلادنا، كما حالت دون تكوين شركات مساهمة بأموال المواطنين لتبقى شركات وطنية برأس مال وطني، ولذلك فإننا نعتقد أنه لا بد من وقف هذه البرامج، وإعادة دراسة ما تم تنفيذه منها لمصلحة تطوير وتنمية الاقتصاد المحلي، وتوفير العيش الكريم للمواطنين.

- «النظر إلى القطاع الزراعي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والاستراتيجية، وليس من خلال النظر في أرقام مساهمته في الناتج القومي، وهذا يقتضي اعتماد مبدأ الميزة النسبية في انتاج المحاصيل، وتحقيق الأمن الغذائي الوطني» .

- «المحافظة على ملكية الأرض الزراعية في الأغوار، باعتبار غور الأردن منحة من الله سبحانه وتعالى للأردن ومواطنيه، والتعامل مع هذا الوادي من منظار استراتيجي بعيداً عن المقامرة والمغامرة، وبشكل يحول دون انتقال ملكية الأرض لغير أبناء الوطن».
- وتدرك الحركة الإسلامية كما كشف تحليل المضمون أهمية انفتاح الاقتصاد الأردني على الاقتصاد العالمي غير أن لها بعض المحاذير من هذا الانفتاح، هي:
- «الانفتاح على الاقتصاد العالمي أمر تمليه الحاجة والضرورة والمصلحة، لكن قواعد الانفتاح وشروط التعاقد لا تزال تعمل لصالح الأطراف الأخرى التي حوّلت الأردن إلى طرف يخضع مستقبله للمساعدات الدولية، وبالتالي جعلت تنميته الاجتماعية والاقتصادية وقراره السياسي والأمني مرهوناً بإرادة خارجية تملك الضغط والتأثير على حياتنا، ولذلك نعتقد أنه قد آن الأوان لوضع حد لهذه السياسات في الاستجابة لمتطلبات التجارة والسوق والنظام الدولي، لصالح رؤية وطنية عميقة وشفافة لبناء علاقات تكامل مع المحيط العربي من جهة، والانفتاح على الاقتصاد العالمي وشركاته ومؤسساته من جهة أخرى، وذلك بما يحقق الاستقرار والتنمية الاقتصادية ويحفظ الاستقلال الوطني».

الفصل الثاني

نتائج تحليل مضمون برامج الأحزاب القومية

يضم هذا التيار الحزبي ثلاثة أحزاب سياسية تستند إلى مرتكزات فكرية ومنطلقات أيديولوجية مشتركة متشابهة، كما أنها تلتقي حول أهداف مشتركة تسعى إلى تحقيقها؛ وهذه الأحزاب هي: حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني، حزب البعث العربي التقدمي، حزب الحركة القومية.

1. المرتكزات والمنطلقات

تستند القضايا الواردة في برامج هذه الأحزاب إلى مفهوم «الوحدة العربية والحرية الملتزمة بالنهج الديمقراطي»، ويعتقد دعاة هذا التيار من الأحزاب أن العرب «أمة واحدة

لها حقها الطبيعي في أن تحيا في دولة واحدة، وأن تكون حرة في توجيه مقدراتها». إن الوطن العربي -كما يرى هذا التيار من الأحزاب القومية- وحدة سياسية اقتصادية لا تتجزأ ولا يمكن «لأي قطر من الأقطار العربية أن يستكمل شروط حياته منعزلاً عن الآخر، وأن الأمة العربية وحدة ثقافية، وجميع الفوارق القائمة بين أبنائها عرضية زائفة تزول جميعها بيقظة الوجدان العربي».

2. الأهداف العامة

تضع الأحزاب المنضوية تحت هذا التيار أهدافاً عريضة تتماشى مع منطلقاتها الفكرية ومرتكزاتها الأيديولوجية، ورغم الاختلافات غير الجذرية بينها غير أنها تلتقي حول الأهداف المشتركة الآتية:

- «التخطيط العلمي من أجل بناء اقتصاد اشتراكي».
- «دعم التوجهات الشعبية والوطنية والقومية».
- «محاربة كافة الدعوات القطرية والإقليمية».
- «مساندة حقوق الإنسان».
- «تكريس مبدأ فصل السلطات».
- «تحقيق الوحدة العربية من خلال النهوض بمشروع نهضوي عربي يؤكد مركزية القضية الفلسطينية».
- «بناء المجتمع الأردني الوطني الديمقراطي القائم على أساس العدالة الاجتماعية».
- «تحقيق التقدم الاجتماعي الذي يظهر فيه المجتمع الأردني ديمقراطياً تسوده مفاهيم العدالة والمساواة والحرية والتكافل».
- «تحقيق مشاركة شعبية كبيرة وواسعة في القرار السياسي وتنفيذه ومراقبته من خلال الديمقراطية المباشرة».

3. القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية:

طرحت أحزاب هذا التيار قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية ذات أبعاد وطنية وقومية متنوعة تتناغم مع منطلقاتها الفكرية وتتساوق مع طروحاتها القومية ذات البعد الاشتراكي،

ويبين تحليل المضمون لبرامج هذه الأحزاب توافقاً كبيراً فيما بينها حول عدد كبير من القضايا على مستويات عديدة، أبرزها ما يلي (الجداول ذوات الأرقام 9 و10 و11):

- القومية حقيقة حية خالدة، والشعور القومي الواعي الذي يربط الفرد بأمته ربطاً وثيقاً هو شعور مقدس وباعث على الإحساس بالمسؤولية.
- الشعب مصدر كل سلطة وقيادة، وأن قيمة الدولة ناجمة عن انبثاقها عن إرادة الجماهير.
- العمل على رفع مستوى الجماهير الفكري والأخلاقي والاقتصادي والصحي لكي يستطيع الشعور بشخصيته وممارسة حقوقه في الحياة الفردية والقومية.
- النضال ضد الاستعمار الأجنبي لتحرير الوطن العربي تحريراً مطلقاً كاملاً، والنضال لجمع شمل العرب كلهم في دولة مستقلة واحدة.
- إعطاء الأفراد فرصاً متكافئة -بحسب العمل الذي يقومون به- في سبيل تقدم الأمة العربية وازدهارها دون النظر إلى أي اعتبار آخر.
- حماية استقلال السلطة القضائية.
- الاهتمام بالقطاعين الصناعي والزراعي والطبقة العاملة.
- الالتزام بالديمقراطية الشاملة واحترام التعددية الحزبية والسياسية والفكرية، والتأكيد على مبدأ فصل السلطات .
- إقامة حكم وطني ديمقراطي يكون الشعب فيه مصدر السلطات، ويجعل من الدولة دولة القانون والمؤسسات؛ ومن أجل ترسيخ مفاهيم وقيم العدالة والحرية والإبداع والتفكير والوحدة الوطنية.
- تعزيز الديمقراطية وتعميقها في البلاد باعتبارها رافعة لتحقيق الأهداف المرجوة، وإشاعة الحرية والمساواة.
- الدفاع عن الوطن في مواجهة أي أطماع خارجية وخاصة الأطماع التوسعية للكيان الصهيوني.
- الحرية حق مقدس، والديمقراطية هي الصيغة المثالية التي تكفل للمواطن ممارسة حريته.

- بناء الاقتصاد الأردني وفق التوجهات الاشتراكية للوصول إلى المجتمع الاشتراكي العربي الموحد.
- الاشتراكية هي النظام الاقتصادي الأمثل الذي يحقق العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين ويسمح للشعب بأن يحقق إمكاناته ويضمن له نمواً مطرداً في الإنتاج المادي.
- السلطة القضائية مصونة ومستقلة عن أي سلطة أخرى وتتمتع بحصانة مطلقة .
- المواطنون الأردنيون متساوون أمام القانون .
- حرية الرأي والتعبير حق كفله الدستور .
- محاربة المحسوبية والفساد حيثما وجدا؛ من أجل العمل على تخليص المجتمع من الفاسدين والمفسدين .
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم والحياة الاقتصادية كي يظهر المواطنون في جميع مجالات النشاط الإنساني كفاءتهم على وجهها الحقيقي وفي حدودها القصوى .
- القوات المسلحة الأردنية درع الوطن وهي مسؤولة عن سلامته وأمنه وتعزيزها واجب وطني وقومي .
- الأمن الوطني الأردني جزء من الأمن القومي، وأي خطر يتعرض له أي قطر عربي من الأعداء هو في الوقت نفسه خطر يهدد الأمة العربية بأسرها.
- ربط الاقتصاد الوطني الأردني مع اقتصاديات الدول العربية ضمان أساسي لحماية الاستقلال الوطني.
- العدالة في توزيع التنمية ركيزة للاستقرار الاجتماعي.
- ضرورة تحقيق الأمن الغذائي.
- تطوير الثروة الحيوانية من أجل الاكتفاء الغذائي العربي.

4. الموضوعات المتعلقة بالقضية الفلسطينية:

لا تختلف مواقف هذا التيار حول مفهومهم لطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، فهم يعتقدون اعتقاداً جازماً أن (الجدول رقم 12):

- «فلسطين أرض عربية من البحر إلى النهر، وحق الشعب العربي الفلسطيني فيها حق مقدس لا يقبل التجزئة، وعلى الأمة العربية واجب تحرير فلسطين وجميع الأراضي العربية، وإنهاء المشروع الصهيوني الإمبريالي».
- «الصهيونية مظهر من مظاهر الغزو الاستعماري الأجنبي للوطن العربي، والسلطات اليهودية القائمة على جزء من الأرض العربية في فلسطين وما حولها، هي كيان غاصب وغير شرعي، يهدد كيان الأمة العربية وأمنها».
- «تحرير فلسطين هو واجب قومي».
- «القضية الفلسطينية هي القضية المركزية والأولى في المنظور القومي».
- «لا يملك أي شخص أو منظمة أو دولة أو حكومة الحق في التفريط بأي جزء من الأرض العربية المحتلة أو المفاوضة عليها».
- «من حق أبناء فلسطين اعتماد جميع أساليب الكفاح المسلح وغيرها، وتنظيم صفوفهم للانتفاضة والنضال لتحرير الأرض المغتصبة»، ومن هذا المنطلق لابد -كما تقول أحزاب التيار- من «الالتزام الكامل بدعم نضال الشعب العربي الفلسطيني من أجل العودة إلى وطنه وتقرير مصيره فوق أرضه».

وأما فيما يتعلق بالحوار القائم حول إقامة الدولة الفلسطينية المستقبلية وحدود هذه الدولة فقد لخّصها أحد الأحزاب المنضوية تحت هذا التيار وتحديداً حزب البعث العربي التقدمي كما يلي:

- «تحرير كامل التراب الفلسطيني وعدّ الكيان الصهيوني غير شرعي وقائم على الاغتصاب، لكن في ظل الظروف القائمة سواء الفلسطينية أو العربية أو الدولية فإن الحزب يرى التعامل مع قرارات الشرعية الدولية التي تؤكد انسحاب قوات الاحتلال الصهيوني التام من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 في كل من فلسطين وسوريا ولبنان وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس».
- «يؤكد الحزب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة لكل اللاجئين إلى مدنهم وقراهم الأصلية التي تم طردهم منها بالقوة، وبدون ذلك لا يرى الحزب أي أفق لأي سلام في هذه المنطقة».

وأما موقف هذا التيار الحزبي من معاهدة وادي عربة المبرمة بين الأردن وإسرائيل، فهو موقف رافض وغير معترف بهذه الاتفاقية، وقد عبّر أحد الأحزاب المنضوية تحت هذا التيار صراحة عن ذلك:

«يعد الحزب أن معاهدة وادي عربة اتفاق ثنائي مرفوض ويشكل خروجاً عن الاجماع العربي، وأن الكيان الصهيوني لا ولن يلتزم بهذا الاتفاق، وقام بخرقه مرات عدة، وبالتالي فإن الحزب مع تجميد هذه الاتفاقية ومع قطع جميع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع العدو الصهيوني».

5. القضايا المتعلقة بالمرأة:

لم تنل المرأة اهتماماً كافياً في البرامج السياسية لهذا التيار الحزبي القومي كذاك الذي أولته لها الحركة الإسلامية، فلم يرد حولها في هذه البرامج سوى بعض التأكيدات المتناثرة هنا وهناك، وتقوم هذه التأكيدات على حق المرأة باعتبارها مواطنة يجب أن تحظى بجميع الحقوق مثلها مثل الرجل، وعلى ضرورة رعاية الدولة للأسرة وتنميتها قومياً وصحياً، وكذلك على تمكين المرأة (الجدول رقم 13):

- «المرأة نصف المجتمع ويجب أن تتمتع بالحقوق الكاملة مع الرجل، وأن يجري العمل لرفع مستواها وتحقيق الاطمئنان والكرامة لها».
- «تتمتع المرأة العربية بحقوق المواطن كلها، والحزب يناضل في سبيل رفع مستوى المرأة حتى تصبح جديرة بتمتعها بهذه الحقوق».
- «يجب على الدولة رعاية الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية في الأمة، وذلك يقتضي العمل على تنميتها وحمايتها وإسعادها، وعلى الدولة أن تشجع الزواج وتنظمه، وأن تعمل على تسهيل شروطه ومراقبته، وأن تحافظ على النسل وترعاه بالتربية القومية والصحية.

6. القضايا المتعلقة بالإعلام:

من اللافت للنظر عند تحليل مضامين البرامج السياسية والأنظمة الداخلية لهذا التيار الحزبي أنه لم يتطرق للإعلام ولا للدور الفاعل له في المجتمع إلا عرضاً حيث تطرق في أحد بنود السياسية العامة. (الجدول رقم 14):

«حرية التعبير والنشر والاجتماع وحرية الصحافة مكفولة في حدود المصلحة القومية».

7. تشخيص المشكلات والأزمات:

يرى هذا التيار أن المشكلات والأزمات التي يعاني منها المجتمع الأردني والعربي هي في جوهرها مشكلات نابعة من «الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والعرقية وكل ما يمت إليها»؛ لذا يتوجب على العرب محاربتها بكل الوسائل الممكنة.

صحيح أن أحد أحزاب هذا التيار حاول إبراز المتغيرات الجديدة على الساحة العالمية، ودورها في التسبب في هذه المشكلات غير أنه لا يقول أكثر من ذلك، حيث يقول: «يشهد عالمنا المعاصر متغيرات مذهلة وسريعة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعلمية والفكرية، ولذلك يؤمن حزبنا أن بناء أمتنا العربية وتقدمها مرتبط بسلامة تعاملها مع هذه المتغيرات والتأثير فيها دون التفريط بمقومات أصالتنا الحضارية وثوابتنا الوطنية والقومية».

إن هذا التشخيص رغم صدقيته قاصر عن رؤية هذه المتغيرات، وتحديد تأثيراتها بشكل دقيق على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

8. الخروج من المشكلات والأزمات:

لا تقدم الأحزاب القومية حلولاً عملية محددة للمشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فهي حلول تتوافق مع المرتكزات القومية -الاشتراكية لهذا التيار وذلك لأن الاشتراكية برأي أحزاب هذا التيار هي النظام الاقتصادي «الأمثل الذي يحقق العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين»، لذا نجد دعاته «ينادون ببناء اقتصاد أردني وفق التوجهات الاشتراكية للوصول إلى المجتمع الاشتراكي العربي الموحد»، وهذا النظام الاشتراكي -برأيهم- هو الذي «يحقق حلاً لجميع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ويجنب الفرد والمجتمع الاستغلال والتسلط.

صحيح أن الاشتراكية كمذهب سياسي واقتصادي واجتماعي قادر على حل عدد كبير من المشكلات السياسية والاقتصادية غير أن التأمل البسيط في الحلول التي يطرحها التيار من المنظور الاشتراكي للخروج من المشكلات الصعبة في المجتمع الأردني والعربي يجعلنا نثير تساؤلاً جوهرياً عن مدى عملية هذه الحلول. انظر في طبيعة الحلول التي ينادون بها:

- «محاربة الفساد والمحسوبية حيثما وجدا؛ من أجل العمل على تخليص المجتمع من الفاسدين».
- «إلغاء الاستغلال كلياً ومحاربة التخلف الموروث وإقامة نظام اجتماعي جديد يخلق ظروفاً موضوعية واجتماعية وفكرية وسياسية تعتق الإنسان من تلك القيود».
- «تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم والحياة الاقتصادية».
- «ضمان حرية العمل السياسي وتشكيل النقابات المهنية».
- «التخطيط العلمي على المستويين القطري والقومي؛ لتنظيم الملكية ورسم خطط التنمية وتنفيذها بما يحقق العدل الاجتماعي، ويؤدي لرفع المستوى المعيشي للجماهير، وتحقيق التكامل الاقتصادي والقومي والأمن الغذائي العربي».
- «العدالة الاجتماعية قادرة على خلق مجتمع قوي ومتوازن».
- «وضع خطط للتنمية في مجالات الزراعة والصناعة تتناسب مع مصلحة القطر والمصالح القومية وتوفير الخبرات لها ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع».
- «العمل على وضع سياسة اقتصادية سليمة تنظم الاستيراد والتصدير لتحقيق التوازن الاقتصادي».
- «تخفيض المديونية».
- «الحد من الاستهلاك».
- «الحد من العمالة الأجنبية ونفوذ الشركات متعددة الجنسيات».
- «مقاطعة الدول الضالعة مع العدو الصهيوني والدول الداعمة له وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية».

الفصل الثالث

نتائج تحليل مضمون برامج الأحزاب اليسارية

ندرج تحت هذا التيار الحزبي ثلاثة أحزاب هي الحزب الشيوعي الأردني، حزب الشعب الديمقراطي (حشد)، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، ورغم أن جذور الحزب الأخير هي جذور قومية ترتبط مع حركة القوميين العرب غير أن التعديلات والتغيرات التي أدخلها مُنظّرو هذا الحزب على فكرهم السياسي جعلت طروحاتهم السياسية طروحات أقرب إلى الفكر اليساري منها إلى الفكر القومي.

1. المرتكزات الأيديولوجية

يستند هذا التيار في طروحاته للقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفي فهمه للصراع العربي الإسرائيلي، وتشخيصه للمشكلات في المجتمع الأردني إلى النظرية الماركسية اللينينية، كما يستلهم من منهجها «العلمي المادي الجدلي» الحلول التي يقدّمها للخروج من هذه المشكلات وبخاصة الاقتصادية. ويستند هذا التيار في تعامله وتحليله وفهمه للواقع الأردني والعربي إلى ما أفرزته التجارب «الثورية والتقدمية في التراث العربي والعالمي» من خلاصات معرفية .

2. الأهداف العامة للتيار:

يستمد هذا التيار أهدافه من المبادئ الماركسية التي تحث على المساواة بين جميع أفراد المجتمع والعدالة الاجتماعية بين جميع الطبقات والشرائح التي يتألف منها المجتمع، وبخاصة الطبقة العاملة، كما يهدف في الوقت نفسه إلى تحقيق الوحدة العربية بين سائر المجتمعات العربية، وفي هذا الصدد يمكن إبراز أهم أهداف هذا التيار بما يلي:

- «تنظيم وتوحيد الطبقة العاملة وحماية مصالحها وحقوقها».
- «توسيع قاعدة العدالة الاجتماعية».
- «إطلاق الحريات الديمقراطية للشعب وبناء دولة القانون والمؤسسات».

- «تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، وإنجاز إصلاح زراعي ديمقراطي وجذري لصالح الفلاحين».
- «التمسك بالخيار الديمقراطي والتعددية السياسية وبناء مؤسسات المجتمع المدني».
- «تعزيز وتطوير التضامن الأممي بين جميع الشعوب والقوى ضد سياسات الاحتكارات الدولية متعددة الجنسية ومحاولاتها فرض التبعية وإدامة التخلف».
- «تحقيق الوحدة العربية الذي من شأنه تشكيل قوة حقيقية تمد الشعوب العربية بإمكانات مهمة لتحقيق التنمية والتصدي لتطاولات القوى الإمبريالية الطامعة بثروات البلاد العربية والساعية لإبقائها في حالة من التخلف والتشرذم».
- «إقامة حكم وطني ديمقراطي يكون الشعب فيه مصدر السلطات والتشريع».
- «تعميق المضمون الاجتماعي التقدمي للثورة الاجتماعية».
- «الدفاع عن الوطن في مواجهة أي أطماع خارجية وخاصة الأطماع التوسعية لإسرائيل والمساعدة في النضال الفلسطيني».
- «تجسيد العلاقات بين الشعبين الأردني والفلسطيني بوحدة طوعية ديمقراطية بعد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة».

3. القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية:

تتداخل القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لدى هذا التيار من الأحزاب وتتشابك بشكل واضح، ومع ذلك تولي هذه الأحزاب أهمية بالغة للشأن الاقتصادي بسبب ما يلعبه الاقتصاد من دور محوري وأساسي في الحياة الاجتماعية والسياسية كما تقول النظرية الماركسية التي يستند إليها التيار اليساري في فهمه وتحليله للواقعين الاجتماعي والسياسي، صحيح أن القضايا الاجتماعية والسياسية هي قضايا مهمة في نظره غير أن القضايا الاقتصادية شغلت اهتمامهم أكثر من غيرها، لأنها –برأيهم– مسؤولة عن فهم كثير من أسباب المشكلات الاجتماعية والسياسية، ونلمس هذا واضحاً في طروحاتهم للخروج من الأزمة التي يعاني منها المجتمع الأردني.

فعلى المستوى السياسي تنتقد هذه الأحزاب «النظام الرأسمالي وامتداداته وإفرازته السياسية والاقتصادية والثقافية التي تستخدم كأداة للمزيد من إخضاع الدول النامية وفرض

التبعية عليها وتعطيل المشروعات الوطنية أو القومية أو الإقليمية أو أي احتمالات أخرى مستقلة لمعالجة قضية التنمية»؛ لذا نجد هذه الأحزاب تحث على تحقيق «استقلال البلاد السياسي وتطوير استقلاله الاقتصادي بعيداً عن التبعية وعن العلاقات الخارجية غير المتكافئة»، كما ينادي هذا التيار بضرورة «تحقيق التطور الشامل والمتوازن للبلاد عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة المستقلة والمتوازنة».

وأما على المستوى الاجتماعي فتعد هذه الأحزاب قضية العدالة الاجتماعية القضية الأساسية التي يجب العمل عليها لتحقيق التنمية بأبعادها المختلفة، فقد ربطت ارتقاء المجتمع وتأهيله لبناء الاشتراكية بهذه القضية؛ لأن الاشتراكية هي التنظيم الأكثر عدالة في ظل الديمقراطية، ومن القضايا الاجتماعية المهمة الأخرى في برامج الأحزاب اليسارية قضية الدفاع عن مصالح الجماهير والتعبير عن طموحاتها وبث الوعي في صفوفها (الجداول ذوات الأرقام 15 و16 و17).

4. الموضوعات المتعلقة بالقضية الفلسطينية:

يكشف تحليل محتوى برامج هذا التيار مدى تأثره بالنظرية الماركسية التي تنظر إلى الصراع بمنظور شمولي يتعدى بعده المحلي؛ وعليه فهم لا يتعاملون مع القضية الفلسطينية باعتبارها صراعاً محلياً، بل إقليمي ودولي أيضاً، انظر هذا البعد الشمولي في برامجهم (الجدول رقم 18):

- «إن الصراع مع الصهيونية لم يعد أمراً فلسطينياً أو عربياً فقط، بل عالمياً كذلك؛ إذ تلعب الصهيونية دوراً متزايداً ضمن شبكة الأدوار والمصالح الإمبريالية».
- «إن الكيان العنصري الإسرائيلي الذي ينفذ المشاريع الإمبريالية عبر تنفيذه مشروعه الخاص يشكل الخطر الأكبر على حركة التحرر الوطني العربية المناهضة للإمبريالية».
- «في ظل انعدام التوازن الدولي وتنامي العدوانية الإمبريالية والإسرائيلية وتعميق مخططات التحالف الإمبريالي الإسرائيلي وبسط الهيمنة والسيطرة على المنطقة بأسرها تتجه المخططات كلها باتجاه تصفية القضية الفلسطينية، ووأد أحلام الشعب الفلسطيني بالتحرر، وإقامة الدولة الوطنية المستقلة كاملة السيادة على التراب الوطني وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجّروا منها».

ورغم وعي هذا التيار بالبعد الدولي للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي غير أنه لا ينكر أن لهذه القضية خصوصية محلية وإقليمية؛ حيث يرى التيار أن:

- «القضية الفلسطينية وصلت إلى أصعب مراحلها في ظل الانقسام الفلسطيني والتخاذل الرسمي العربي بحيث أصبح النضال من أجل استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية أمراً ملحاً، إذ تشكل هذه الوحدة صمام أمان، وتعد مطلباً جماهيرياً فلسطينياً وشعبياً عربياً، ووسيلة لا يمكن من دونها تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية».

وتوضح برامج الأحزاب اليسارية، وبشكل خاص حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، موقفه المؤيد للقضية الفلسطينية، ويعكس في الوقت نفسه تأييده لنضاله الوطني المشروع من أجل إبراز هويته الوطنية: «إن إبراز الهوية الوطنية الفلسطينية وتأكيدها هي مهمة وطنية بالنسبة لحزبنا وبالنسبة لحلفائنا في الحركة الوطنية والديمقراطية في البلاد، وهي سلاح مهم وفعّال لتأكيد المضمون الوطني الديمقراطي للعلاقة الخاصة والمميزة بين الشعبين».

ويؤكد هذا الحزب أيضاً أن المهمة الفلسطينية في برنامجه «تتمثل في إبراز الهوية الوطنية الفلسطينية وفي الإسهام الفاعل لنضال شعبنا الفلسطيني البطل لاسترداد حقوقه الوطنية بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة بقيادة م.ت.ف ممثله الشرعي والوحيد على طريق استرداد كامل ترابه الوطني وإقامة دولته على كامل هذا التراب».

ويعد هذا الحزب أيضاً أن تأكيد الهوية الوطنية الأردنية وحمايتها وتعزيزها هو «حماية لاستقلال البلاد وتأكيد على سيادتها وحفاظ على كيانها الوطني في وجه العدو الصهيوني والإمبريالي وأطماعهما للنيل من هذا الاستقلال وهذه السيادة والكيان».

ويرى الحزب أيضاً -كما كشف تحليل المضمون لبرنامجه السياسي- أن التأكيد على الهوية الوطنية الأردنية إنما هو «مهمة كفاحية ترمز إلى عمق انتماء شعبنا الأردني لأرض وطنه وعمق انتماء الأرض الأردنية والشعب الأردني للأرض العربية والأمة العربية».

وتشكل الوحدة الوطنية عند هذا الحزب -كما كشف عن ذلك تحليل المضمون- «حجر الأساس في مواجهة الأطماع الصهيونية الإمبريالية لبلادنا في حماية استقلالنا الوطني

وتعزيز التحولات الديمقراطية فيه وهي ضمانة لزج طاقات شعبنا في معركة الدفاع عن الوطن وفي الإسهام الفاعل لمعركة التحرر الوطني الفلسطيني».

وتحذّر أحزاب هذا التيار من تداعيات الانقسام العربي ومن نتائجه الجسيمة على القضية الفلسطينية:

«إن حالة الضعف والانقسام العربية، واستشراء التخاذل لدى غالبية أطراف النظام الرسمي العربي من ناحية، واستعداد أوساط فلسطينية متنفذة للتساوق مع مخططات واشنطن وتل أبيب من ناحية أخرى، أمران يلحقان أفدح الأضرار بالقضية الوطنية للشعب الفلسطيني ويعرضانها لخطر التصفية».

وفي ضوء هذه الظروف المحلية والإقليمية والدولية تدعو هذه الأحزاب إلى ضرورة:

- «مواصلة تقديم جميع أشكال الدعم والإسناد لنضال الشعب الفلسطيني الشقيق بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية من أجل إنجاز حل عادل ومشرف للقضية الفلسطينية استناداً إلى الثوابت الوطنية الفلسطينية وقرارات الشرعية الدولية».
- «الدفاع عن فلسطين هو دفاع عن الأردن بالذات في مواجهة الأطماع الإسرائيلية والإمبريالية، وخاصة مؤامرة التوطين والوطن البديل».
- «إقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس حتى حدود الرابع من حزيران 1967».
- «النضال من أجل تحقيق وحدة الشعبين الشقيقين والدولتين الأردنية والفلسطينية على أسس ديمقراطية وطوعية تجسيداً وتأكيداً لوحدة الكفاح والعلاقة التاريخية المميزة».
- «القيام بكل الاستعدادات الضرورية لتمكين الأردن من القيام بواجبات الإسهام في المعركة الوطنية والقومية ضد العدو الإمبريالي والصهيوني».
- «محاربة جميع مظاهر التمييز الإقليمي والتفرقة البغيضة بين الشعبين الشقيقين، والحفاظ على العلاقات الخاصة والمميزة بينهما استناداً إلى روابط التاريخ والجغرافيا والمصير المشترك والمعركة الواحدة ضد العدو الصهيوني والإمبريالي» .

- «النضال ضد أخطار التوطين والوطن البديل في الأردن والإعداد لتجنيد كل الطاقات في مواجهة ودرء هذه الأخطار».
- «تعزيز العلاقات الكفاحية بين حركة التحرر العربية والشعوب العربية من أجل تضامن عربي معادٍ للإمبريالية والصهيونية».

5. القضايا المتعلقة بالمرأة:

ينظر تيار الأحزاب اليسارية إلى قضية المرأة نظرة تتسم بالشمولية والإنصاف، فقضية المرأة في الوطن العربي ليست بنظرهم سوى قضية «تحرر اجتماعي من الظلم الذي لحق بها عبر المراحل التاريخية التي مر بها الوطن العربي» وعليه فإن مسألة تحريرها هي مسألة «وطنية وإنسانية معاً»، وتؤكد أحزاب هذا التيار أن المرأة الأردنية عانت وما تزال تعاني من «مشكلات كبيرة سببها الاضطهاد المزدوج داخل المجتمع والبيت معاً، وهو ظلم تكرسه المفاهيم المتخلفة حول المرأة يصل إلى حدّ التشكيك في قدرتها وكفاءتها».

ويؤكد اليساريون أن «القوانين الاقتصادية والاجتماعية السائدة ما زالت تنتقص من حقوق المرأة المدنية ومن حقوقها الاقتصادية والاجتماعية رغم تزايد مشاركتها في الإنتاج المادي والثقافي وازدياد دورها في دعم اقتصاد الأسرة وتحسين مستويات معيشتها.

إن مشاركة المرأة وانخراطها في النضال الوطني الديمقراطي باعتباره هدفاً لتحررها الاجتماعي ووسيلة لهذا التحرر في إطار تحرر المجتمع بأسره ما زال دون المستوى الذي تمثله المرأة على صعيد المجتمع وخصوصاً المرأة الأردنية في الريف، حيث الأمية ما زالت مرتفعة في صفوفها».

ويمكن إبراز الموضوعات الآتية المتعلقة بالمرأة كما كشف عنها تحليل مضامين برامج هذا التيار السياسية (الجدول رقم 19):

- النضال من أجل تحقيق المساواة التامة بين الرجل والمرأة.
- تمكين المرأة من ممارسة جميع حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحماية حقوقها في المساواة التامة في شروط العمل والامتيازات والمكتسبات الوظيفية والتعليم والأجر.

- العناية بالأمومة والطفولة، والعناية بالمرأة الريفية من النواحي كافة.
- وقف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وسنّ التشريعات التي تكفل حقوقها، وتعديل جميع التشريعات التي تنتقص من حقوقها.
- ضمان التمثيل العادل للمرأة في جميع الهيئات والمؤسسات السياسية والنقابية المهنية والعمالية المنتخبة والمنظمات الاجتماعية المنتخبة وإيجاد الآلية التي تكفل ذلك.
- دعم وتشجيع المرأة على الانخراط في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية العمالية والمنظمات الاجتماعية.
- للمرأة حق التمتع بحقوق المواطن كلها .
- الحقوق المتساوية للرجل والمرأة في مكان العمل وفي الأسرة وفي مناحي الحياة كافة .
- الاهتمام بقضايا المرأة الأردنية وخاصة حقوقها في المساواة والتحرر الاجتماعي الملتزم.
- معالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتعلق بحقوق المرأة، والتصدي الجاد لها، والحد من مظاهرها السلبية.
- إزالة العقبات التي تعترض مشاركتها الفعّالة في الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد.
- الاهتمام الخاص بقضايا الأمومة والطفولة وسنّ القوانين التي من شأنها حماية هذه الحقوق وتطوير قانون الأحوال الشخصية الذي يتعلق بها .
- ضمان حق المرأة العاملة في أجر متساوٍ مع الرجل.
- صيانة حقوق المرأة في حال الزواج والولادة والحضانة ورعاية الأطفال.

6. القضايا المتعلقة بالإعلام:

يبين تحليل محتوى برامج تيار أحزاب اليسار المتعلقة بالقضايا الإعلامية أن الإعلام يشكل بعداً مهماً من أبعاد الفكر السياسي لدى هذا التيار، وفي هذا الصدد نجده يؤكد ضرورة ما يلي (الجدول رقم 20) :

- «وضع سياسة وطنية لأجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة بما يخدم نضالات شعبنا من أجل مستقبل أفضل ونشر التفكير العلمي لخدمة التنمية الشاملة، وتنشيط الحوار وتبادل الأفكار والانفتاح على الثقافات الإنسانية ومقاومة التعصب وضيق الأفق».

- «تحديث قوانين المطبوعات والنشر بما يساعد على تكريس النظرة الوطنية والقومية والإنسانية، وترسيخ قيم الديمقراطية واحترام الرأي الآخر، وجعل الإعلام الرسمي إعلام دولة».
- «ضمان الحرية الحقيقية للصحافة ووسائل الإعلام الأخرى واحترام استقلاليتها وإصلاح البنية التشريعية التي تضع قيوداً على حرية الإعلام وبما يتوافق مع المعايير الدولية، وتحريم التوقيف والاعتقال في قضايا النشر».
- «استقلالية مؤسسة الإذاعة والتلفزيون باعتبارها منبراً وطنياً عاماً تخضع للسلطة التشريعية والقضائية فقط».
- «ضمان حرية الصحافة وسنّ قانون جديد للمطبوعات، وتوفير مستلزمات هذه الحرية ويعطي للقوى السياسية حقها في التعبير عن سياستها من خلال منابرها الصحفية والإعلامية المستقلة».
- «توجيه وسائل الإعلام والثقافة الوطنية بالصورة التي تجعلها تؤدي دوراً مميزاً في بناء الإنسان الذي يعتز بانتمائه لعقيدته الإسلامية ووطنه الأردني وقوميته العربية».
- «الارتقاء بمستوى أداء أجهزة الإعلام واستخدام المقاييس الوطنية والتقدمية في الرقابة على برامجها وتشجيع الإبداع الفني والجمالي».
- «اعتماد الثقافة الوطنية الديمقراطية في أجهزة الإعلام والمؤسسات الثقافية واعتماد مبدأ حرية تداول المعلومات وتطوير استخدامها الجماهيري» .
- «الاهتمام بالكفاءات الثقافية والعلمية والإعلامية والصحفية، ورفع الحوافز المادية والمعنوية لتطوير إنتاجهم وتعميق محتواه الوطني والتقدمي».
- «ضرورة وضع سياسة وطنية لأجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة بما يخدم نضالات الشعب الأردني».

7. تشخيص الأحزاب للمشكلات والأزمات:

يرى هذا التيار أن المجتمع الأردني كباقي المجتمعات العربية يعاني مشكلات عديدة في المجالات المختلفة؛ وبخاصة في مجال الحريات العامة وحرية التعبير الأمر الذي يعكس –كما وصفه أحد الأحزاب– النهج السياسي للحكومة المتمثل «بسياسة الردة عن الإصلاح، ومشاغلة

الرأي العام، وتسويق جملة من القوانين الناظمة للحياة العامة لم تأخذ بعين الاعتبار أيّاً من المطالب الشعبية، وتجاهلت كل الدعوات للشروع بإصلاح حقيقي يضع البلاد على سكة الخروج من الأزمة العامة التي أدخلتنا فيها الحكومات المتعاقبة وعمقتها الحكومة الحالية».

وترى أحزاب هذا التيار -كما أوضح تحليل مضامين برامجها السياسية- أن المشكلات والأزمات المحلية التي يشهدها المجتمع الأردني والمنطقة كلها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بما يجري في العالم؛ فعلى المستوى السياسي نجد برامجهم تؤكد أن التوتر العالمي ترك تأثيراته الواضحة والخطيرة على المنطقة العربية. ويتجسد هذا التوتر -كما يرونه- في «تصاعد العدوانية الامبريالية الهادفة إلى إنجاز وتحقيق أطماع الهيمنة وتسخير المنطقة بأسرها لمصالح الاحتكارات الإمبريالية العالمية، وتعزيز دور التحالف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي بما يخدم مصالح ونفوذ هذه الاحتكارات، ويضمن أمن الكيان الصهيوني وتوسيع رقعة نفوذه كقوة إقليمية عظمى بما ينتقص من استقلال وسيادة جميع الدول والشعوب العربية».

ويؤكد هذا التيار أن خطورة المشروع الإمبريالي الإسرائيلي الصهيوني تكمن في: «سعيه المتواصل لتغيير الواقعين السياسي والاجتماعي في بلدان المنطقة العربية، وربطها بالسوق الرأسمالية العالمية وإخضاع تطورها الاقتصادي والسياسي لخدمة مصالح الاحتكارات الرأسمالية متعددة الجنسية، ومخططات التمدد والتوسع والهيمنة الإسرائيلية».

وتشتد أزمة البلاد السياسية -كما يرون- جرّاء الإيغال في «التضييق على الحريات العامة وانتهاك الحريات الديمقراطية والعامة وسنّ سلسلة من القوانين والتشريعات المقيدة لها، وفرض المزيد من القيود على الحياة السياسية وتعميق السمة الأمنية في الحياة العامة، وسيادة ذهنية عرفية، والتدخل في صلاحيات السلطة القضائية».

وأما على المستوى الاجتماعي فتعزو هذه الأحزاب كثيراً من المشكلات التي يعاني منها المجتمع الأردني والعربي إلى: «انعدام الديمقراطية والحريات العامة في بلدان الوطن العربي وسيادة العقلية العرفية وقوانين الطوارئ ووجود القمع الممنهج في محاصرة وإضعاف القوى التي يعول عليها التصدي لأطماع الدوائر الكونية والإقليمية المعادية، وخاصة الأمريكية-الإسرائيلية».

ويدرك هذا التيار التأثير الذي تركته هذه السياسات على طبيعة العلاقات الاجتماعية، فقد ارتفعت «نسب الجرائم، والاعتداء على المال العام، وازدادت حدة العنف والتوتر، وترافقت هذه الظواهر مع اتساع مساحات الفقر والبطالة وفقدان الأمل بحياة كريمة».

وأما على المستوى الاقتصادي فتؤكد الأحزاب اليسارية أن «النهج الاقتصادي الذي يطبقه التحالف الطبقي الحاكم والمكون من البرجوازية البيروقرواطية والبرجوازية الكمبرادورية والطفيلية وكبار الملاك، والمعتمد على التمويل الخارجي والجباية الضريبية بمعدلات متصاعدة، أوصل البلاد إلى سلسلة من الأزمات المتفاقمة على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأدى إلى اختلالات هيكلية صارخة في الاقتصاد وتضخيم في دور شرائح البرجوازية الكمبرودارية والطفيلية والبيروقراطية بشقيها المدني والعسكري، وإلى تعميق الفجوة بين شريحة اجتماعية ضيقة تزداد ثراء وبين شرائح اجتماعية آخذة في الاتساع يزداد بؤسها تضم الغالبية الساحقة من المواطنين بعد أن تمّ تهميش وإفقار الفئات الوسطى».

وفي السياق الاقتصادي نفسه نجد هذه الأحزاب تربط المشكلات الاقتصادية في المجتمع الأردني بالأزمة العالمية؛ حيث ترى أن هذه الأزمة عملت على «تعميق الأوضاع الصعبة في الأردن، أسوة بسائر البلدان النامية، حيث تضاعفت «التعقيدات والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها، والتي تتمثل في ارتفاع معدل البطالة والفقر جنباً إلى جنب مع بلوغ المديونية العامة معدلات خطيرة وغير مسبوقة وزيادة عجز الموازنة وعجز ميزان التجارة الخارجية وميزان المدفوعات وزيادة اعتماد البلاد على المساعدات والقروض الخارجية، وتتعمق في ذات الوقت الصعوبات المعيشية للغالبية الساحقة من المواطنين جرّاء موجات الغلاء المتلاحقة وزيادة الضرائب لاسيما غير المباشرة وانحياز النظام الضريبي الصارخ لمصلحة الأغنياء وضد غالبية المواطنين».

وتؤكد أحزاب هذا التيار أن هناك مشكلات اقتصادية حادة يشهدها المجتمع الأردني؛ فهذا المجتمع، برأيهم، يشهد أوضاعاً اقتصادية ومعيشية صعبة يعيشها المواطنون نتيجة لسياسة «التبعية والارتهان للمؤسسات المالية الدولية، وسياسة الاقتراض، والسياسة الضريبية غير العادلة والمنحازة للأغنياء والمتمولين، وسياسة الخصخصة وبيع المؤسسات الوطنية، مما أدى إلى تنامي ظاهرتي الفقر والبطالة وفقدان فرص العمل، وتآكل المداخيل والأجور،

وزيادة معاناة الفقراء وأصحاب الدخل المحدود في ظل تراجع دور الدولة في تقديم الخدمات للمواطنين وخاصة في قطاعي الصحة والتعليم».

وتضع الأحزاب اليسارية المؤشرات الواضحة الآتية على ما يعانيه الاقتصاد الأردني من مخاطر كبرى:

- وصلت نسبة الدين العام إلى «المربع المرعب» باقترابه من نسبة 81% من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما قيمته حوالي 22 مليار دولار وهذه نسبة غير مسبوقة في تاريخ الاقتصاد الأردني، نتيجة الاستمرار في الاعتماد على القروض الخارجية واستخدامها في تسديد أجور موظفي القطاع العام والنفقات الجارية المتصاعدة، وفي ظل غياب أي مبادرات أو سياسات من شأنها النهوض بمقومات الاقتصاد الوطني.
- أغلقت مؤخراً عشرات المصانع والمنشآت التي تشغّل مئات الموظفين والعمال على خلفية أزمة الطاقة الكهربائية، وأزمة الصادرات، وهروب أعداد واسعة من المستثمرين الكبار إلى دول أخرى.
- تشير محنة الأعداد الكبيرة للخريجين الشباب في سن العمل إلى تفاقم أزمة البطالة وعدم الربط بين مخرجات التعليم العالي وحاجات الاقتصاد الوطني، وهذه المشكلة ليست حديثة العهد ولكنها تضاعفت مؤخراً بسبب تزايد أعداد الخريجين وغياب التخطيط المنهجي.
- اتسمت السياسات الحكومية بردّات الفعل وغياب الاستراتيجيات، إذ يتم التركيز على جوانب دون أخرى في الاقتصاد، مثل العمل على تسديد الدين الخارجي والتركيز على قطاع الخدمات، وإهمال الإجراءات والسياسات التي من شأنها معالجة الأوضاع المعيشية المتدهورة للمواطنين، وغياب التركيز على النهوض بالاقتصاد الانتاجي ومقوماته الأساسية المتوفرة في قطاعات الزراعة، والسياحة، واستثمار الطاقة الطبيعية والصناعة الاستخراجية.
- عدم تغير السياسات الرسمية القائمة على الاقتراض الخارجي والخضوع لاشتراطات صندوق النقد الدولي.

8. رؤية الأحزاب لحلول المشكلات والأزمات:

تضع الأحزاب المنضوية تحت هذا التيار تصورات لحلول تراها مؤثرة وفاعلة على الصعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ حيث نجدها تؤكد ضرورة حل هذه المشكلات بطريقة ديمقراطية؛ لأنها برأيهم تشكل الضمانة الأساسية لإنجاز مهام المرحلة التي يمر بها المجتمع الأردني، والديمقراطية المنشودة، برأي هذه الأحزاب تعني «المأسسة الشاملة التدريجية للمجتمع وإباحة الحريات العامة والديمقراطية، بما فيها حرية التنظيم والتعبير والاعتقاد، واحترام التعددية السياسية والفكرية والاجتماعية، وهي تفترض إلغاء جميع القوانين المحدّدة للحريات وتوسيع التشريعات التي تؤدي إلى تجذير الممارسة الديمقراطية وتنميتها».

وقد وضع أحد الأحزاب تصوره للخروج من هذه المشكلات بالتشديد على ضرورة:

- «إجراء حوار وطني واسع وفتح الباب واسعاً أمام إدخال تعديلات جوهرية على السياسات الاقتصادية القائمة وتفعيل الآليات الشعبية في مواجهة هذه السياسات».
- «استثمار الموارد الوطنية وتوفير ظروف ومعطيات اقتصادية ومعيشية آمنة للمجتمع الأردني، إذ وصلت نسبة النمو في عام 2014 إلى 3،1% ولكنها محصورة في قطاعات التجارة والمطاعم والفنادق وإنتاج الخدمات الخاصة، بينما شهدت قطاعات الصناعة والزراعة تدهوراً ملحوظاً».

وأما السبيل للخروج من الأزمات الاقتصادية، فترى الأحزاب أنه لا بد من تفعيل دور «العمل العربي المشترك في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية»، حيث كان هذا العمل ضرورة ملحة على الدوام، وفي الظروف الدولية الحالية أصبح العمل العربي المشترك أكثر ضرورة وإلحاحاً بسبب «التغيرات في العالم وطبيعة العولمة والهيمنة الإمبريالية التي أصبحت تتطلب لمواجهتها تكتلات سياسية واقتصادية من شأنها مواجهة مخططات التهميش والتبعية وصيانة الخصائص الوطنية والقومية للشعوب والأمم واستعادة الحقوق».

وترى الأحزاب أيضاً أن خروج البلاد من حالة التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية وإيجاد الحلول للقضايا والمسائل الحرجة التي تعاني منها، لاسيما في المجالين الاقتصادي والثقافي، يتطلب «منهجاً متكاملاً وشاملاً يستند إلى مبدأ الاعتماد على الذات وعلى التعاون والتنسيق القومي على طريق التكتل والتكامل اقتصادياً وسياسياً مع تحقيق الاستقلال

الاقتصادي والنضال ضد القوى الإمبريالية، وكسر طوق التبعية وإيجاد حلول وطنية للمشاكل التي تواجهها البلاد تستند إلى جانب إنجاز الاستقلال الوطني وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والدفاع عن مصالح أوسع الجماهير الشعبية وحقها في حياة حرة كريمة بعيدة عن الحرمان والتهميش والاستغلال، والتصدي للقوى الاجتماعية والطبقية التي تقود عملية تعميق تبعية البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً».

ويطرح هذا التيار تصورات عديدة للتعامل مع المشكلات والأزمات، فعلى المستوى السياسي يرى دعاته أنه يجب العمل على:

- إنجاز الاستقلال الوطني وتخليصه من علاقات التبعية السياسية والاقتصادية وبناء النظام البرلماني الدستوري.
- إرساء دعائم الديمقراطية وإشاعتها في مختلف نواحي الحياة السياسية والإدارية والتشريعية، وضمان حرية التعبير والرأي وحرية التنظيم الحزبي والنقابي والاجتماعي واحترام مبدأ التعددية السياسية وإلغاء جميع القوانين والأنظمة المقيدة للحريات العامة.
- تفعيل الديمقراطية لأنها شرط أساسي للتعبئة السياسية والالتزام الوطني ووسيلة لا غنى عنها للانتقال من دولة الرعايا إلى دولة المواطنين.
- تعزيز الوحدة الوطنية، ومحاربة مظاهر التمييز كافة على أساس الجنس أو الانتماء الإقليمي أو العشائري أو المناطقي أو الجهوي.
- احترام مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين رجالاً ونساء.
- تعزيز النضال من أجل فرض قوانين للرقابة الشعبية على المؤسسات بما فيها الأجهزة الأمنية، وكف يدها عن التدخل في الحياة السياسية والمعيشية للمواطنين.
- رفض جميع الإجراءات التي من شأنها انتهاك حقوق المواطنة للمواطنين الأردنيين بغض النظر عن منابتهم وأصولهم، ومقاومة الطروحات المريبة كلها والتي من شأنها إحداث شرخ في الوحدة الوطنية الداخلية، والتصدي الحازم لمشاريع التوطين والوطن البديل الإسرائيلية.
- إلغاء جميع القوانين التي تحد من حرية نشاط واستقلالية الهيئات الاجتماعية، وتقديم الدعم الحكومي بأشكاله كافة؛ لتمكينها من أداء رسالتها في خدمة المجتمعات المحلية.

وأما في المجال الاقتصادي، فيرى التيار ضرورة العمل على ما يلي:

- بناء قاعدة اقتصادية مادية صناعية وزراعية تساهم في زيادة الدخل الوطني.
- القضاء التدريجي على التشوه في البنية الهيكلية للاقتصاد.
- التصدي لنهج التبعية للمراكز الرأسمالية العالمية الذي ينتهجه التحالف الطبقي الحاكم، والاعتماد على برنامج وطني متكامل، يستند إلى مبدأ الاعتماد على الذات، وتطوير القاعدة الانتاجية في إطار التكامل والتنسيق بين الدول العربية.
- إقامة علاقات متكافئة مع دول العالم بعيداً عن مشاريع الهيمنة الإمبريالية والارتماء في أحضان التبعية.
- وضع قواعد تنموية للإقراض في مجالات الصناعة والزراعة تدعيماً للاستثمار، وحماية رأس المال الوطني في وجه المزاحمة والمنافسة الأجنبية.
- وضع سياسة وطنية شاملة للقطاع الصناعي، وحماية الصناعة الوطنية بمختلف الوسائل الممكنة.
- وضع سياسة زراعية تستهدف زيادة الانتاج الزراعي، وتوفير الأمن الغذائي، ووضع قوانين لحماية الأرض الزراعية ومنع الهجرة من الريف إلى المدينة.
- وضع سياسة وطنية للمياه لتحقيق الاستخدام الرشيد لمصادر المياه وبما يستجيب لحاجات البلاد الأساسية.
- جعل التجارة الخارجية تحت الرقابة المستمرة للدولة، وإخضاع الاستيراد لأولويات وطنية.
- تقليص الانفاق العام، وإعادة النظر بتكوين الموازنة العامة، وربط الإنفاق بالإيرادات، وتجنب اللجوء إلى الاستدانة، وتجنب الاعتماد على المنح والقروض الخارجية التي أوقعت البلاد في فخ الأزمة الحالية.
- استعادة دور القطاع العام، والعمل على استعادة الثروات الوطنية التي جرى خصخصتها أو زيادة الضرائب على مالكيها.

وأما في المجال الاجتماعي، فيقدّم التيار الحزبي اليساري تصوره للخروج من هذه الأزمة، حيث نجده يؤكد ضرورة:

- تطوير التشريعات لتضمن حق العمل، وحرية التنظيم النقابي طبقاً للدستور وللمواثيق الدولية، وتمنع الفصل التعسفي، وتحمي الأجور من التضخم.
- تفعيل وتطوير قانون الضمان الاجتماعي وخاصة التأمين ضد البطالة، والتأمين الصحي الشامل.
- تحسين الخدمات الصحية، ومنع خصخصة القطاع الحكومي.
- توطيد دور النقابات العمالية والمهنية وضمان استقلاليتها، والسماح بإقامة تنظيمات نقابية لموظفي الدولة.
- الاهتمام بشؤون الشباب، والسماح بإقامة تنظيماتهم وأنديتهم وروابطهم الخاصة بهم بحرية تامة.
- إيلاء مؤسسات البحث العلمي عناية خاصة، وتشجيعها لاستيعاب معطيات التقدم العلمي والتقني المعاصر، واتخاذ الخطوات الممكنة لمنع هجرة العقول والكفاءات العلمية والفنية.
- العناية بالثقافة الوطنية، ودعم المنظمات والمؤسسات التي تُعنى بالإبداع الثقافي، وتشجيع الجهود الرامية إلى بعث كل ما هو تقدمي في تراثنا العربي، ومقاومة ثقافات الانحلال والنزعات الاستهلاكية والعدمية المناقضة لقيم الالتزام الوطني والتقدم الاجتماعي.

الفصل الرابع

نتائج تحليل مضمون برامج الأحزاب الوسطية

يعد هذا التيار في الحقيقة أكبر التيارات الحزبية في الأردن من حيث العدد؛ حيث ينضوي تحته 28 حزباً، واللافت للنظر عند تحليل البرامج السياسية لأحزاب هذا التيار هو عدم اتفاق غالبيتها على مرجعية فكرية مشتركة تنطلق منها في قراءة الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع الأردني وتحليله، وسنقوم بتوضيح ذلك كما يلي:

1. المبادئ والمرتكزات:

كشف تحليل المضمون عن مرجعيات مختلفة لهذا الطيف الواسع من الأحزاب؛ فبعض هذه الأحزاب ذو مرجعية قومية، وبعضها الآخر ذو مرجعية قريبة من المرجعية الإسلامية، وأما بعضها الآخر – وهو الغالبية– فقد كانت له مرجعية ليبرالية وبخاصة في الشأن الاقتصادي.

وتقوم الليبرالية –بشكل عام– باعتبارها نهجاً سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعياً على المطالبة باقتصاد وطني حر، وحماية ملكية الأفراد الخاصة، واحترام ما يقوم به الأفراد من مبادرات فردية، فضلاً عن المناداة بإفساح المجال أمام القطاع الخاص (Private Sector) ليقوم بدوره في الاقتصاد الوطني، كما يدعو الفكر الليبرالي إلى تقليص دور الدولة وحصره في الرقابة على أداء القطاع الخاص، وتنظيم العلاقة التكاملية بين القطاع الخاص والقطاع العام، وفي ضوء هذا الفهم صاغت الأحزاب ذات التوجه الليبرالي برامجها بشكل عام، والاقتصادية بشكل خاص كما ستوضح الاقتباسات من برامجهم السياسية التي كشف عنها تحليل المضمون.

2. الأهداف العامة للتيار:

أثرت المرجعيات المتباينة لهذا التيار على صياغتها لأهدافها، وفي هذا السياق كشف تحليل المضمون عن الأهداف الآتية:

- إبراز الهوية الوطنية الأردنية باعتبارها هوية «عربية التوجه والالتزام، إسلامية المحتوى والروح، إنسانية الرؤى، منفتحة، ترفض التقوقع الإقليمي والتعصب من جهة مثلما ترفض الانفلات والتجاوز على واقع الوطن وخصوصيته من جهة أخرى».
- تعزيز الهوية الأردنية من أجل بناء وطن قوي ومتماسك.
- الالتزام بالدستور الأردني وعدم الإخلال بالثوابت التي قام عليها الدستور الأردني.
- تعزيز الهوية الجامعة، والقضاء على النعرات التي تقسّم المجتمع أفقيّاً وعموديّاً، والتمسك بوحدة النسيج الاجتماعي الأردني، والاعتزاز بمصادر التنوع فيه.
- الالتزام بالقيم الإسلامية والعربية، والعادات والتقاليد والأعراف الأردنية الأصيلة، وإعادة إحياء وبناء القيم الإيجابية .
- الحفاظ على الوحدة الوطنية.

- تحقيق الوحدة العربية من خلال النهوض بمشروع نهضوي عربي يؤكد مركزية القضية الفلسطينية.
- تحفيز النمو الاقتصادي والدخول في شراكات مع القطاع الخاص لتعزيز المشاريع الإنتاجية التي ترفد خزينة الدولة.
- المشاركة مع القطاعين العام والخاص بمعالجة المشكلات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة من خلال إيجاد فرص عمل، والحد من العمالة الوافدة.

3. القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

تناولت برامج هذا التيار عدداً كبيراً من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كما بينت نتائج الدراسة. وسنقوم بعرض للمشترك بينها (الجداول ذوات الأرقام 21 و22 و23):

- حماية الحقوق والحريات الفردية والجمعية، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل والأقليات.
- ترسيخ مبدأ سيادة القانون، وتحقيق العدالة، وتكافؤ الفرص، وتعميق دولة المؤسسات.
- تحقيق المساواة بين أبناء الوطن في الحقوق والواجبات بغض النظر عن اختلافهم في الدين والجنس.
- نشر قيم الديمقراطية القائمة على الحوار والتسامح وقبول الآخر واحترام التعددية.
- تعزيز منظومتي الشفافية والنزاهة، وتفعيل ثقافة المساءلة في أجهزة الدولة ومؤسساتها كافة.
- تأكيد دور الحكومات في رعاية الأفراد والجماعات، وتحقيق رفاه المواطنين، وتقديم الخدمات الأساسية لهم.
- تعزيز دور الأجهزة الأمنية في حماية الأردن من الأطماع الخارجية، وبسط سيادة القانون، وترسيخ الأمن المجتمعي لكل المواطنين على قدم المساواة.
- الاهتمام بتنمية الشخصية المتكاملة للإنسان معرفيّاً وانفعاليّاً وسلوكيّاً عبر التطوير المستمر لمناهج التربية والتعليم العالي.

- الاهتمام بالفن والثقافة ورعاية الفنانين والمبدعين والموهوبين والمثقفين باعتبارهم ضمير الأمة وعقلها المبدع وطاقتها التي لا تفنى، ولسانها الناطق وروحها الوثابة التي تمثل قيمها وترسخ مكانتها بين الأمم.
- رعاية ذوي الإعاقات وتكييف التشريعات والنظم والسياسات والبرامج والآليات بما يمكنهم من الاندماج في المجتمع بيسر وسهولة.
- المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين في جميع نواحي الحياة العامة.
- توزيع مكاسب التنمية على جميع المحافظات وخاصة الأطراف.
- حق المواطنين في الاطلاع على المعلومات والقرارات ذات المصداقية العالية.
- تفعيل حرية التعبير عن الرأي وقبول الرأي الآخر دون تخندق أو تزمت.
- احترام التعددية السياسية والفكرية والثقافية.
- العمل على رفع مستوى معيشة المواطن.
- النهوض بالطبقة الوسطى والفقيرة.
- العمل على توفير فرص العمل للمواطنين بهدف تخفيض نسبة البطالة بين شباب الوطن تمهيداً للقضاء عليها، والعمل على محاربة الفقر.
- تحقيق المساواة بين أبناء الوطن في الحقوق والواجبات بغض النظر عن اختلافهم في الدين والجنس والعرق والإقليم واللون والثروة والثقافة والاتجاه السياسي.
- تحقيق العدالة الاجتماعية على اعتبار أن العدل الاجتماعي ضمانة أكيدة لبناء مجتمع متكامل ضمن الحرية والكرامة للجميع.
- السعي لقيام الدولة العربية الاتحادية التي تجسد إرادة الأمة وتصون حقوقها وعقيدتها وحضارتها على قاعدة من التعادلية والتكافؤ وبالأسلوب الديمقراطي الصحيح.
- تحقيق أوسع مشاركة شعبية في القرار السياسي وتنفيذه ومراقبته من خلال الديمقراطية المباشرة .
- تحقيق الاشتراكية الشعبية منطلقين من مفهوم ومهام الثورة الوطنية الديمقراطية.
- الالتزام بالديمقراطية الشاملة واحترام التعددية الحزبية والسياسية والفكرية .
- الاهتمام بالقطاعين الصناعي والزراعي والطبقة العاملة.

- ترسيخ مبدأ سيادة القانون، وتحقيق العدالة، وتكافؤ الفرص وتعميق دولة المؤسسات.
- نشر قيم الديمقراطية القائمة على الحوار والتسامح وقبول الآخر واحترام التعددية.
- تعزيز منظومتي الشفافية والنزاهة وتفعيل ثقافة المساءلة في كل أجهزة الدولة ومؤسساتها.
- تمكين جميع القطاعات المجتمعية سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً وفكريّاً وفنيّاً ورياضيّاً بما في ذلك قطاعات المرأة والشباب والطفولة والمسنين وذوي الإعاقات والأقل حظاً والعاطلين عن العمل.
- محاربة الفساد والعمل مع جميع المنظمات والهيئات الرسمية لمكافحة هذه الآفة التي تنخر المجتمعات.
- المطالبة بإعادة هيكلة الرواتب في القطاع العام للعاملين والمتقاعدين المدنيين والعسكرين.
- تعزيز استقلال السلطة القضائية وتحسين ظروف الجهاز القضائي.
- توفير بيئة آمنة ومحفزة للاستثمار تقوم على منظومة متكاملة من التشريعات.
- تحرير الاقتصاد الوطني وتطويره من خلال تنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية.
- إقرار جملة من الإجراءات التي تعمل على جعل الأردن بيئة استثمارية مميزة.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام الخاص عن طريق زيادة استثمارات القطاع الخاص في البنية الأساسية للوطن.
- الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية والخدمية كلّها، وعلى رأسها الصناعة والزراعة والتجارة والسياحة.
- زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الوطني باعتبارها طاقة المستقبل، والاستثمار في الصخر الزيتي لتوليد الكهرباء، واستخراج النفط.

4. الموضوعات المتعلقة بالقضية الفلسطينية:

يربط عدد كبير من أحزاب هذا التيار بين أمن الأردن وأمن المنطقة العربية واستقرارها وبين القضية الفلسطينية -كما يبين الجدول رقم 24- فهذه القضية بنظر عدد كبير من هذه الأحزاب هي في جوهرها «قضية عربية يتوجب على جميع الدول العربية أن تتحمل مسؤولية

تحريرها» ويتوجب -كما ينادون- إعطاء الشعب الفلسطيني «حقه في هويته وتقرير مصيره على ترابه الوطني، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، ومنح الشعب الفلسطيني حقه في العودة إلى أرضه والتمتع بحقوقه وسيادته».

ويذهب أحد الأحزاب إلى القول بأن قضية فلسطين هي «قضية الأردن المركزية بسبب عوامل القربى والتاريخ والجوار والتمازج»، ويؤكد هذا التيار المصير المشترك للشعبين الشقيقين، فمثل هذا المصير «يحتم قيام رابطة وحدوية بينهما على أن يتم ذلك وفق الخيار الحر للشعبين بعد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة واختيار النموذج الوحدوي الذي يضمن إبراز الهوية الفلسطينية في مواجهة أطماع الاحتلال الإسرائيلي».

ويذهب حزب آخر إلى تأكيد هذه العلاقة المميزة قائلاً: «إن علاقة الأردن بفلسطين علاقة عضوية وإنسانية وقومية مباشرة بحكم أن الأردن البوابة المباشرة والأقرب لشعب فلسطين، ولأن شعبنا الأردني يعد الامتداد الطبيعي لشعب فلسطين والامتداد الاجتماعي والقومي الأقرب والأكثر التصاقاً بشعب فلسطين وقضيته». ومن هذا المنطلق نجد هذا التيار «يرفض جميع أشكال المناورات الإسرائيلية والدولية وعمليات المماطلة السياسية التي تعطي لإسرائيل الوقت لافتعال حقائق على الأرض تمنع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة».

واستناداً إلى ما سبق يدعو تيار أحزاب الوسط إلى ما يلي:

- انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.
- إزالة المستوطنات وإسقاط الجدار العازل.
- الإصرار على حق اللاجئين أينما كانوا بالعودة والتعويض.
- رفض الاعتراف بيهودية الدولة الإسرائيلية.
- إقامة علاقات متوازنة بين الأردن والقوى التي تمثل الشعب الفلسطيني بما فيها حركة حماس؛ بغرض المحافظة على الدور الأردني، وحماية القضية الفلسطينية من التشتيت.
- ضرورة الوقوف يداً بيد إلى جانب الشعب الفلسطيني ونضاله المشروع.
- نصرة شعب فلسطين في نضاله المشروع لتحرير أرضه، واستعاده حقوقه، واحترام خياراته؛ حتى تتحقق إرادته بإقامة دولته الفلسطينية المستقلة على أرضه المحررة.

- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في كيانه وهويته الوطنية.
- موقف الشعب الأردني والدولة الأردنية قائم على نصرة شعب فلسطين في نضاله المشروع لتحرير أرضه واستعادة حقوقه واحترام خياراته حتى تتحقق إرادته بإقامة دولته الفلسطينية المستقلة على أرضه المحررة، واعتبار ذلك مرتكز الحل السلمي في منطقة الشرق الأوسط.
- إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.
- القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة بما في ذلك حقه في إقامة دولة فلسطينية على ترابه الوطني هي أساس الجهود المبذولة من أجل إرساء سلام عادل ودائم لشعوب المنطقة.

5. القضايا المتعلقة بالمرأة:

تبين نتائج الدراسة المتعلقة بتحليل مضامين برامج هذا التيار وأنظمته الأساسية أن مواقفه واتجاهاته نحو المرأة لا تختلف عن اتجاهات ومواقف التيارات الحزبية السابقة؛ فقد اتسمت هذه المواقف بالإيجابية نحو المرأة؛ حيث كشف تحليل مضمون هذه البرامج عن نظرة منصفة للمرأة، وخالية من التمييز الجندري ضدها والإجحاف بحقها؛ فقد طالبت البرامج بضرورة «الاهتمام بالمرأة وإعطائها الدور الذي يليق بها ويتوافق مع إنسانيتها لأنها برأيهم «مكون أساس وفاعل في مسيرة المجتمع والدولة، وهي والرجل شريكان أساسيان ومتكافئان لهما حقوق وواجبات واضحة ومتكاملة، نصّ عليها الدستور الأردني».

وترى برامج هذا التيار «أن المرأة عنصر رئيس في بناء المجتمع السوي، وهي صنو الرجل في الكرامة الإنسانية واستقلال الشخصية وحرية الإرادة ومن تعاونهما تقوم الأسرة المثلى والمجتمع الناجح».

ويخصص أحد الأحزاب المنضوية تحت هذا التيار وتحديداً حزب التيار الوطني قدراً من برنامجه السياسي ليوضح فيه موقفه من المرأة، وهو موقف يتسم بالإنصاف والمساواة كما كشف عن ذلك تحليل المضمون المتعلق بهذا الشأن؛ حيث يؤكد هذا الحزب أهمية تفعيل دور المرأة وصون حقوقها الدستورية وإنصافها؛ فهو يرى أن المرأة قد «تعرضت في بلادنا

العربية لفترة طويلة إلى أنماط من التهميش، وتم التجاوز على حقوقها وحريتها بسبب الموروث الاجتماعي والقيمي السائد في مجتمعاتنا»، ويقول الحزب أيضاً «إننا ندرك التمايز البيولوجي الذي يميز في الأدوار الحياتية بين الرجل والمرأة في حدود طبيعية معينة، ولكننا لا نقر استخدام الفروق الطبيعية لمصادرة دور المرأة وحرمانها من حقها في الحرية والعمل والإرث والمشاركة السياسية والاجتماعية والانخراط في الأطر التي تحفظ كرامتها، وتنمي ثقتها بنفسها وتعزز دورها وترفع من قدر مساهمتها الوطنية كأم وعاملة وزوجة مكافحة ومضحية في جميع الأحوال»، ومن هذا المنطلق يرى الحزب أنه يتوجب «التصدي بالقانون لجميع أشكال التمييز ضد المرأة، أو التسلط على حقوقها، أو العنف بها، أو استغلالها، أو الانتقاص من قدرها في مجالات العمل والتعليم والحياة؛ ليتكامل دور المرأة مع دور الرجل في المجتمع».

وفيما يلي أهم القضايا المتعلقة بالمرأة التي أكدتها الأحزاب المنضوية تحت هذا التيار (الجدول رقم 25):

- العمل على تمكين المرأة.
- إتاحة الظروف المناسبة للمرأة لتمارس دورها الفاعل في المجتمع.
- ضرورة أن يكون للمرأة دور أساسي، وحضور فاعل ومؤثر في الهيئات والمؤسسات الرسمية والشعبية .
- ضرورة مشاركة المرأة في تنفيذ ورسم البرامج والخطط والحلول المناسبة للمشكلات التي تواجه أبناء المجتمع الأردني في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها.
- تغيير الصورة النمطية السائدة عن المرأة، وإزالة جميع أشكال التمييز ضدها.
- ضرورة توفير الحماية القانونية للمرأة ضد جميع أشكال العنف.
- زيادة دخل الأسرة بما يوفر الحياة الكريمة للعائلة الأردنية، ويوفر لها احتياجاتها الأساسية بكرامة.
- العمل على رعاية الطفولة المعذبة التي يكتب عليها الإعاقة الخلقية أو بسبب الحوادث، وتأهيلها التأهيل المناسب، وتقديم الخدمة الصحية الضرورية لها بأيسر السبل وأقلها كلفة؛ ليكون أفرادها قادرين على التفاعل مع المجتمع.

- حماية الطفولة من الاستغلال بجميع أنواعه، وحماية الأطفال من التسول والانحراف والتشرد، وإيجاد المرافق المختصة التي تقدّم لهم التوجيه والرعاية والعون.
- رعاية المسنين وتأكيد معاني الرعاية الأسرية لهم وعدم عزلهم عن مجتمعاتهم .
- التأكيد على الدور المنتج للمرأة في الحياة العامة سواء المرأة في المدينة أو الريف أو البادية.
- إيجاد المشاريع الملائمة لتأهيل النساء الراغبات في الدخول إلى سوق العمل.

6. القضايا المتعلقة بالإعلام:

ركزت برامج الأحزاب المنضوية تحت هذا التيار على دور الإعلام في بناء الدولة، وأهميته في التأثير على الرأي العام؛ إذ نجد في برنامج أحد هذه الأحزاب تأكيداً واضحاً على أهمية دور الإعلام المتنامي بوسائله المختلفة في تحديد اتجاهات الرأي العام حيال «قضايا المواطنين المختلفة، والتعبير عن مقومات الدولة ومواقفها وتطلعاتها تجاه مواطنيها وقضاياهم على الصعيدين الداخلي والمحيط الخارجي ببعديه الإقليمي والدولي».

وقد تعاظم دور الإعلام -كما يرى هذا الحزب- بعد «التطور الكبير لوسائل الاتصال وثورة المعلومات الذي ترافق مع تدفق إعلامي غربي باتجاه دول العالم الثالث التي تقف عاجزة عن مجاراة هذا الكم الهائل من المعلومات والأفكار وتحت مسميات عدة».

ويمكن إبراز أهم القضايا التي طرحتها الأحزاب حول الإعلام بما يلي (الجدول رقم 26):

- الإعلام واحدة من الركائز الأساسية للدولة، وهو النافذة التي يطل من خلالها المجتمع العربي والدولي على الأردن.
- تحديث التشريعات والقوانين التي تتعلق بالإعلام مما يفتح المجال أمام حرية الصحافة والإعلام وتشريع الأبواب لحياة إعلامية صحية.
- إعادة تأهيل وتحديث مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، وهيكلة الكادر الوظيفي، والاهتمام بالكفاءات الوطنية.
- تحديث الأجهزة، وإعادة هيكلة البرامج الإذاعية والتلفزيونية لتتمكن من القيام بالمهام الموكلة إليها في تقديم صورة حضارية عن واقع الوطن والمواطنين، وتقديم الخدمات

الإخبارية والتحليلية والبرامجية وبناء مصداقية لدى المواطنين والمستمعين والمشاهدين في العالم كله.

- النأي بالمؤسسات الصحافية والإعلامية عن مبدأ التعيينات الوظيفية غير المؤهلة أو بالواسطة، ووضع معايير مهنية دقيقة للتعيين الوظيفي.
- فتح المجال أمام السوق الإعلامية العربية في ميادين الصحافة الورقية والإذاعة والتلفزيون، وتقديم التسهيلات للمناطق الإعلامية الحرة.
- فتح مراكز للتدريب المهني الإعلامي أمام المهتمين من المواطنين والوافدين.
- الاهتمام بالإعلام الرقمي على الشبكة العنكبوتية، أو المواقع الإلكترونية ودعمها والمساعدة في تأهيل ناشريها وكوادرها والعاملين فيها وفتح السبل أمامهم ليشكلوا جزءاً من العملية الإعلامية الوطنية.
- إتاحة المعلومات أمام الصحافيين وتيسير الحصول عليها بدون تعقيدات أو إجراءات بيروقراطية معقدة.
- الاهتمام بالإعلام العالمي ومحاولة النفاذ من خلاله للترويج للرؤى الأردنية السياسية، وإيصال صوت الأردن لدول العالم وشعوبه.
- ضرورة وضع استراتيجية وطنية للنهوض بالإعلام والثقافة.
- بناء سياسة إعلامية تهدف إلى إطلاق حرية الإعلام وإدامتها كمنهج ثابت لا يتغير بتغير الحكومات، أو بمزاج القائمين عليه.
- الشفافية والموضوعية في التناول الإعلامي لحقائق الحياة السياسية، وإتاحة المجال لوسائل الإعلام للحصول على المعلومات الصحيحة لإيصالها إلى المواطنين .
- تطوير القوانين والتشريعات الإعلامية، بحيث تشكل عامل دعم لحرية الإعلام لتحقيق الأهداف الوطنية.

7. رؤية الأحزاب لمسببات المشكلات وتشخيصها للأزمات:

كشف تحليل المضمون للبرامج السياسية المتعلق بمعرفة كيفية تشخيص هذا التيار للمشكلات التي يعيشها المجتمع الأردني أن عدداً كبيراً من هذه البرامج لا يوجد لديها تصورات واضحة

لطبيعة المشكلات الحقيقية في المجتمع؛ فباستثناء عدد محدود للغاية منها (خمسة أحزاب) نكاد لا نجد برامج سياسية تعكس فهماً حقيقياً لطبيعة هذه المشكلات، وهذه الأحزاب هي حزب التيار الوطني، وحزب الجبهة الأردنية الموحدة، وحزب الاتحاد الوطني الأردني، وحزب الرسالة، وحزب الحياة الأردني؛ فقد كشف تحليل مضامين برامج هذه الأحزاب رؤية واضحة للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعاني منها المجتمع الأردني وتشخيص دقيق للعديد منها.

وتكاد تجمع هذه الأحزاب على الأسباب المسؤولة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الأردن، وتقدمت ببرامج إصلاحية للتعامل مع ذلك، وبخاصة الاقتصادية منها؛ ففيما يتعلق –على سبيل المثال– بالشأن الاقتصادي ترى الأحزاب أن العوامل الآتية هي المسؤولة عن المشكلات المتمخضة عن تردي الأوضاع الاقتصادية:

- «الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط الخام والمواد الغذائية والأساسية».
- «الأزمة المالية الدولية التي بدا واضحاً أن آثارها على الاقتصاد الحقيقي ستطال الدول كافة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في ضوء الانفتاح الاقتصادي والترابط بين اقتصادات مختلف دول العالم».
- «عدم الاستقرار الأمني والسياسي السائد في المنطقة».
- «ارتفاع معدلات البطالة والفقر».
- «توسع العجز المزمن في الميزان التجاري، والموازنة العامة للدولة».
- «تضخم حجم الموازنة العامة بصورة مقلقة».
- «ارتفاع معدلات النمو السكاني».
- «الاختلالات الكبيرة في سوق العمل، واعتماد الاقتصاد الأردني على القطاعات الخدمية التي تستحوذ على (70%) من الناتج المحلي الاجمالي».
- «الضغط على الموارد الطبيعية كاستعمالات المياه والطاقة».

8. الحلول التي يقترحها التيار للخروج من الأزمة:

تقدّم أحزاب هذا التيار وبخاصة الأحزاب المذكورة السابقة مبادرات ومشاريع إصلاحية للخروج من المشكلات السابقة، ويطرح أحد الأحزاب وتحديداً حزب التيار الوطني مشروعاً إصلاحيّاً من أجل إخراج الأردن -كما يقول- من كثير من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ حيث يؤكد هذا الحزب أهمية الإصلاح في المجتمع الذي يتحقق -برأيه- عن طريق «زيادة قدرات النظام السياسي في تنظيم وتعبئة المجتمع وتحقيق المشاركة الشعبية والسياسية وتجذير التعددية السياسية والاجتماعية».

ويتمحور المشروع الإصلاحي لهذا الحزب -كما يبين تحليل مضمونه- حول:

- «تأكيد مفاهيم العدالة والمساواة بين المواطنين أمام القانون».
- «اعتماد الكفاءة معياراً للتوظيف والتجنيد السياسي والإداري».
- «النظر في تطوير الإدارة في الدولة، كأحد أوجه آليات الإصلاح الوطني، ولا يتم ذلك إلا بالتخلص من الترهل الإداري، وتدني الإنجاز، والحد من المحسوبية، ومحاربة الفساد».
- «إعادة النظر باستمرار ووقت الحاجة للتشريعات الناظمة للعملية الديمقراطية، وتعزيز ثقافة الديمقراطية، والحريات العامة المسؤولة، وتطوير قانون الانتخاب، وقانون الأحزاب السياسية، وقانون الاجتماعات العامة».
- «مراجعة منظومة القيم العامة، وتبني منظومة قيم ذات طابع ديمقراطي تعزز الحريات وروح الحرية وحق المعرفة والعمل الجماعي وثقافة الحوار وقبول الآخر بعيداً عن التطرف والتعصب».
- «تعميق قيم الانتماء الوطني والولاء السياسي والمساواة والاعتدال والتسامح».
- «تعزيز ثقافة الوعي والثقافة الديمقراطية، وتأكيد دور الثقافة الوطنية البناءة في نهضة المجتمع».
- «إصلاح أجهزة ووسائل الإعلام الوطنية الرسمية منها والأهلية، وتنسيق أدوارها، وتعزيز بناها التقنية والإدارية، ورفدها بالكفاءات المهنية؛ للارتقاء بأداء العاملين فيها لتؤدي دورها في خدمة الوعي الوطني وترسيخ الخيار الديمقراطي، والحريات والتنمية الوطنية الشاملة».

- «تأكيد قواعد الحاكمية الرشيدة التي تقوم على توسيع المشاركة الشعبية، وبناء دولة القانون، ومناخ الشفافية والتوافق الوطني حول مصالح المجتمع والمساواة في العدالة والفرص والمساءلة التي تضمن حسن الإدارة والنزاهة».
- «تعزيز جوانب التنظيم الاجتماعي والأهلي المكمل لعملية الإصلاح السياسي بدعم مؤسسات المجتمع المدني النوعية التي تتولى الدفاع عن قضايا وتطلعات المجتمع والقيم العامة باعتبارها نشاطاً يعبّر المجتمع من خلاله عن توجهاته وقدراته في التفاعل الوطني، والتعامل مع القضايا المشتركة مع العالم الخارجي».

ويطرح حزب آخر من هذه الأحزاب وتحديداً حزب الرسالة برنامجاً إصلاحيّاً آخر يبين فيه رؤيته لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والمالية، ويكشف تحليل مضمون برنامج هذا الحزب الإصلاحي عن هدفه العريض الذي يسعى برنامجه إلى تحقيقه:

- «بناء القدرات الاقتصادية والمالية للدولة من خلال معالجة الداءات الاقتصادية للقطاعين العام والخاص».
- «معالجة زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي والداخلي».
- «معالجة العجز المالي في الموازنة، ومعالجة الدين العام».
- «معالجة النظام الضريبي وسياسات القطاع المصرفي».
- «معالجة القضايا ذات العلاقة بالتحول الاقتصادي نحو الخصخصة».
- «معالجة تحسن الدخول، والتقليل من نسبة الفقر والبطالة».
- «استكمال البنى التحتية اللازمة لتعظم الموارد واستجلاب الاستثمارات».

ويبدو من تحليل مضامين البرامج السياسية لهذه الأحزاب أن فكرة الإصلاح فكرة جوهرية وأساسية في فكرهم السياسي كطريق للخروج من المشكلات المختلفة في المجتمع الأردني، فحزب الجبهة الأردنية الموحدة يطرح مبادرة أو مشروعاً للإصلاح يمكن وصفه بأنه «مشروع شامل «في تناوله لقضايا عديدة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والمالية والتعليمية والصحية وغيرها، ويصف الحزب مشروعه الإصلاحي بأنه مشروع يهدف إلى «بناء نظام ديمقراطي سليم يتم التوافق من خلاله على الأهداف النهائية لعملية الإصلاح مع الأخذ بالتدرج الموضوعي في المراحل».

ويكشف تحليل المضمون لهذا المشروع الإصلاحي الجوانب التي يجب أن يشملها الإصلاح، والهدف من هذا الإصلاح، والجهات التي يجب أن تنفذ العملية الإصلاحية، والخطوات والإجراءات التي يتطلبها الإصلاح السياسي، وفي هذا الصدد يقول:

- «الهدف من عملية الإصلاح تعزيز بناء نظام ديمقراطي».
- «مسؤولية الإصلاح السياسي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الحكومات وقوى المجتمع المدني والأهلي والقطاع الخاص».
- «تفضيل أسلوب التدرج الزمني المحدد في الإصلاح السياسي؛ على أن التدرج لا يعني البطء أو التردد وإنما يعني اتخاذ إجراءات واضحة وملموسة في هذا الشأن مقرونة بالتقييم والجداول الزمنية».
- «الإصلاح الدستوري والتشريعي ويتضمن تعديل المواد التي تتعارض مع متطلبات الديمقراطية الحقيقية والعدالة الاجتماعية وصولاً إلى دستور عصري».
- «الفصل التام بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فصلاً صريحاً».
- «إنشاء محكمة دستورية وضمان انعقاد البرلمان أطول فترة في السنة».
- «إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة بإشراف هيئة مستقلة».

وفي الحقيقة يكشف تحليل المضمون للأحزاب البرامجية أن رؤية أصحاب هذا التيار تتسم بقدر كبير من الشمولية في برامجها الإصلاحية؛ إذ نجدها تقدّم تصورات ورؤى للخروج من مشكلات عديدة في مجالات مختلفة في المجتمع الأردني، وفي هذا المجال يقدّم -على سبيل المثال- أحد هذه الأحزاب وهو حزب الحياة الأردني برنامجاً إصلاحيّاً تدريجيّاً -كما يسميه- ليشمل مجالات عديدة أبرزها المجالات المتعلقة بالأمن الوطني واللامركزية والفساد وحقوق الإنسان، وبخاصة حقوق المعوقين والصحة والبيئة والتربية والتعليم، وبخاصة التعليم العالي، والطاقة، والزراعة والسياحة وقوانين العمل والعمال والفقر والبطالة والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتلتقي أهداف هذا الحزب الإصلاحية ورؤاه للإصلاح في هذه المجالات مع أهداف ورؤى الأحزاب الأخرى ذات البرامج الإصلاحية الأخرى المنضوية تحت هذا التيار، وبخاصة حزب الجبهة الأردنية الموحدة.

خُلاصات واستنتاجات

أفضى منهج تحليل المضمون الذي استخدمته الدراسة في تحليل البرامج السياسية للأحزاب الأردنية إلى نتائج عديدة تعكس طبيعة تفكير الأحزاب الأردنية بكثير من المسائل الجوهرية المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وسنقوم بعرض أهم وأبرز هذه النتائج:

1. هيمنة المرجعيات الأيديولوجية على الفكر الحزبي:

كشف تحليل المضمون عن مدى تأثير المرجعيات الفكرية على صياغة الأحزاب لرؤيتها القضايا التي تناولتها في برامجها، وعلى مدى هيمنتها على طرق طرح الأحزاب لقضايا عديدة تناولتها في برامجها السياسية، وعلى تأثيرها كذلك على طبيعة أهدافها؛ حيث توافقت هذه الأهداف مع المنطلقات الفكرية والمرجعيات الأيديولوجية للتيار الحزبي (الجدول رقم 27).

إن هيمنة المنطلقات الفكرية للأحزاب وتأثيراتها لم تقتصر على الأهداف فحسب -كما بيّن تحليل المضمون- بل تعدته أيضاً إلى كيفية تشخيص الأحزاب السياسية للمشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وإلى طبيعة الحلول التي قدّمتها للخروج من الأزمات والمشكلات، ولعل هذه الهيمنة (Hegemony) جعلت كثيراً من الأحزاب لا ترى الأمور إلا من منظور ضيق بعيد عن الشمولية والكلية (Holistic)، الأمر الذي أفقد كثيراً منها قدرته على «الإمساك» بفهم بعض القضايا وعلى تقديم حلول شاملة وشافية لها.

2. استخدام الأسلوب العقلاني في استمالة الرأي العام والابتعاد عن العاطفة:

استخدمت الأحزاب الأسلوب العقلاني في تناولها للقضايا التي طرحتها في برامجها السياسية، وابتعدت عن العاطفة والتهويل في استمالة الرأي العام وكسب تأييده، مدعمة ما جاء في طروحاتها من آراء ومواقف في بعض الأحيان بالأرقام؛ لتضفي الصدقية على ما ذهبت إليه من طرح، وبخاصة حين تعلق الأمر في الشأن الاقتصادي، وقد يدلل استخدام الأحزاب للأساليب العقلانية والاستمالات المنطقية في الإقناع على حرصها على عدم تضليل الرأي العام الأردني إزاء تلك القضايا، ويدلل في الوقت نفسه على فهمها لمتطلبات عملية التمدد والتغلغل بين أوساط الجماهير وما تتطلبه من منطق وعقلانية، صحيح أن بعض الأحزاب

السياسية المنضوية تحت بعض التيارات الحزبية (الإسلامية والقومية) لجأت إلى الأسلوب العاطفي في استمالة الرأي العام في توصيل بعض أفكارها غير أن ذلك لم يفسد عليها خطابها.

3. سيطرة النمطية على الفكر الحزبي:

توصلت الدراسة إلى وجود تفكير نمطي «شبه مقولب» سائد لدى كثير من الأحزاب تمظهر في سيطرته على طريقة تناولها وتشخيصها لعدد غير قليل من القضايا وعلى طريقة معالجتها لها؛ حيث كادت البرامج تخلو من التنوع والتجديد والعصرية؛ فالتشابه في الطروحات والمواقف والحلول كان سمة غالبة على مضامين هذه البرامج، وأما الاختلاف والتنوع والتجديد في الطرح والتشخيص والحلول فقد بدا كأنه الاستثناء؛ وهذا في الحقيقة ما أعطى بعض الأحزاب (الإصلاحية على وجه الخصوص) التي خرجت عن هذه النمطية الفكرية وفكرت «خارج الصندوق» ميزة نسبية عن بقية التيارات الحزبية رغم أن هذه الميزة لا تتسم بالابتكار في طرح الحلول.

وتمظهر التفكير النمطي أيضاً -كما بينت النتائج- في تكرار بعض الأحزاب لموضوعات أحزاب أخرى، وتقليدها للحلول التي تقترحها للتعامل مع المشكلات الاجتماعية بشكل خاص (غالباً كان يتم تقليد الأحزاب الأقدم من حيث التأسيس)، فكأن هناك تفكير مقولب يصدر من «عقل نمطي حزبي» يسيطر على عدد كبير من هذه الأحزاب؛ ولعل هذه النتيجة الصادمة تجعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن قراءة برنامج حزب سياسي واحد من هذه الأحزاب تحديداً تكفينا عناء قراءة البقية، وبخاصة الأحزاب التي ليس لديها برامج سياسية محددة وواضحة، وأود التأكيد هنا أن هذا التكرار والاجترار والتقليد ليس شكليّاً أو مرتبطاً بالمادة (8) من قانون الأحزاب التي تقيد الأحزاب بشكل معين من الكتابة، بل هو تفكير يعكس بنية تفكير الأحزاب وطريقة تعاملها مع المعطيات الاجتماعية والسياسية.

4. تشابه مواقف الأحزاب من تشخيص أسباب المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية:

كشف تحليل المضمون وجود تشابه في مواقف عدد كبير من الأحزاب من بعض القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ حيث اتسم بعضها بالإيجابية واتسم بعضها الآخر

بالسلبية من هذه القضايا، واللافت للنظر، كما بينت النتائج، وجود اتفاق بين الأحزاب على مسببات المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع الأردني رغم اختلافهم في التشديد على بعضها أكثر من غيره في التسبب فيها؛ إذ ترى الأحزاب في هذا السياق أن العوامل الآتية هي المسؤولة إلى حد كبير عن هذه المشكلات: انتشار الفساد والرشوة في عدد كبير من المؤسسات الحكومية، وانتشارالبطالة بين عدد كبير من الشباب ممن هم في سن العمل، وغياب العدالة الاجتماعية في المؤسسات الحكومية، وانتهاك حقوق المرأة وممارسة العنف ضدها، وتدني مستويات ممارسة الحياة الديمقراطية والتضييق على الحريات العامة والحريات الشخصية، وقوانين الاستثمار وإجراءاته المعقدة، والتضييق على حرية الصحافة، واستمرارالاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتطبيع مع إسرائيل وإبرام اتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل.

وكشفت نتائج الدراسة أيضاً عن توافق في مواقف الأحزاب السياسية حول طريقة تعامل الحكومات المتعاقبة مع هذه القضايا؛ حيث كشف تحليل المضمون عن عدم رضا الأحزاب عن تعامل الحكومات في التصدي لهذه المشكلات التي يئن تحت وطأتها المواطن الأردني (انظر الجدول رقم 28).

5. تفاوت الأحزاب في قراءة الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي:

بينت نتائج الدراسة وجود تفاوت ملحوظ بين الأحزاب في قراءة الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع الأردني؛ فقد كانت «عدسة» قراءتها لجوانب معينة من هذا الواقع أوضح من قراءة جوانب أخرى منه؛ حيث تبيّن من تحليل المضمون أن قراءة الأحزاب للواقع السياسي وتشخيص مشكلاته كانت أوضح هذه القراءات، رغم تعثر القراءة لجوانب منه في بعض الأحيان.

وأما القراءة الواضحة الثانية فكانت قراءة الأحزاب للواقع الاجتماعي؛ حيث اتسمت هذه القراءة بقدر كبير من الفهم، ورغم ذلك فقد كان هناك ضعف فيها كشف عن نفسه في عدم تمكّن هذه الأحزاب من فهم التداخل والتشابك القائم بين عدد كبير من القضايا الاجتماعية؛ مثل الفقر، البطالة، العدالة الاجتماعية، المواطنة.

وأما قراءة الأحزاب للشأن الاقتصادي فقد تبيّن من تحليل مضامين برامجها الاقتصادية أن هذه القراءة كانت الأعسر والأصعب مقارنة بالقراءتين السابقتين، ولكن هذه الصعوبة لا تعني أن القراءة كانت ضعيفة وغير دقيقة، بل على العكس تماماً، فقد اتسمت بقدر كبير من الجدّية والفهم والتحليل، لكن صعوبة الوضع الاقتصادي وتشابكه وتداخل متغيرات عديدة فيه سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي أو الدولي جعلت القراءة تتسم بقدر من الصعوبة مقارنة بقراءة الواقع السياسي والاجتماعي، وسنقوم بعرض النتائج المتعلقة بهذه القراءة في المجالات الثلاث:

6. قراءة الواقع الاقتصادي:

أظهر تحليل المضمون شيئاً من الصعوبة في تناول الأحزاب لهذا الشأن، ويعود جانب كبير من هذه الصعوبة في الحقيقة إلى تعقد الشأن الاقتصادي نفسه مقارنة بالشأنين الاجتماعي والسياسي، وفي هذا الصدد بينت نتائج الدراسة وجود اختلاف بين تيارات الأحزاب في تناولها لهذا الشأن.

ففيما يتعلق بقراءة التيار الإسلامي للواقع الاقتصادي في الأردن بينت النتائج أنها تعكس قدراً واضحاً من الفهم للمشكلات التي يعاني منها هذا الواقع، فنجده يشخص الأزمات الاقتصادية، وبخاصة حزب جبهة العمل الإسلامي، ويقترح حلولاً «فضفاضة نسبيّاً» للخروج منها، وبصرف النظر عن طبيعة هذا التشخيص، وعن الاقتراحات والحلول التي قدّمتها الأحزاب المنضوية تحت هذا التيار للخروج من الأزمات الاقتصادية، وبصرف النظر أيضاً عن مدى دقة المفاهيم الاقتصادية المطروحة في برامجه، ومدى انسجامها وتوافقها مع الواقع الاقتصادي الجديد الذي فرضته العولمة الاقتصادية على العالم، يبقى هذا التيار منسجماً مع نفسه ومع مرتكزاته الإسلامية في الطرح والتشخيص والحلول.

واللافت للنظر في البرامج الاقتصادية لهذا التيار الحزبي ابتعاده عن التصدي للمشكلات الاقتصادية الكبرى، مكتفياً بالتركيز على جوانب محددة من الاقتصاد، وبشكل خاص الجانب المتعلق بضرورة توزيع الثروة بعدالة بين المواطنين، وبضرورة العودة إلى الإسلام باعتباره الحل الأمثل للمشكلات جميعها التي يعاني منها المجتمع كما يقول.

وأما قراءة أحزاب اليسار فقد غلب عليها هي الأخرى ما غلب على قراءة الأحزاب الإسلامية؛ حيث تحكمت «عقيدتها» الماركسية - اللينينية بهذه القراءة، وهذا ما يفسر ترديدها للمقولات الكلاسيكية لهذه النظرية؛ النظام الإمبريالي، الصراع الطبقي، الكومبرادورية، الطبقات البروليتارية، الطبقة العاملة... إلخ؛ حين شخّصت المشكلات الاقتصادية، وحين قدّمت رؤاها وتصوراتها للخروج منها. صحيح أن أحد أحزاب هذا التيار -حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني- كان أكثر ديناميكية من غيره في فهم آليات الاقتصاد الليبرالي العالمي الجديد، وأكثر مرونة في تناول بعض القضايا الاشكالية في الاقتصاد الأردني، كما بين تحليل المضمون، غير أنه ظل يدور في فلك الفلسفة الكلاسيكية للنظرية الماركسية - اللينينية وفهمها الخاص للاقتصاد بشكل عام، دون الأخذ بعين الاعتبار ما حصل على هذه النظرية من تغييرات وتجديدات. وهذا ما يفسر أسباب عدم اهتمام هذا التيار بالمسائل الكبرى في الاقتصاد وحصر نفسه في قضايا محددة تتوافق مع منطلقاته اليسارية؛ كقضية إعادة النظر بسياسة الخصخصة، وقضية العدالة في توزيع الثروة وكذلك قضية فتح أسواق جديدة للعمالة الأردنية.

وقد تكون رؤية هذا التيار «العقيدية» للشأن الاقتصادي دليلاً على تمسكه بمواقفه وثوابته الأيديولوجية، غير أن إعادة النظر في بعض الجوانب الاقتصادية لا يعني التخلي عن هذه الثوابت، بل قد تعدّ مؤشراً على ديناميكية الحزب وحيويته وقدرته على التجديد ومجاراته للتغيرات الاقتصادية العارمة التي طرأت على الاقتصاد في عصر العولمة والحداثة.

وأما قراءة الأحزاب القومية للشأن الاقتصادي فقد تأثرت بمنطلقاتها الفكرية التي تتمحور حول الحرية والاشتراكية والوحدة العربية؛ لذا فإن أي نمط من الاقتصاد يضر بهذه الثوابت هو اقتصاد -كما تقول- لا يخدم المجتمع الأردني ولا المجتمع العربي، وقد كان هذا واضحاً في تصدي هذا التيار لاتفاقية وادي عربة المبرمة بين الأردن وإسرائيل وما نجم عنها -كما يقولون- من تداعيات خطيرة على الاقتصاد الأردني. ومن هذا المنطلق صاغت أحزاب هذا التيار مفاهيمها الاقتصادية التي ترى في تطبيق الاشتراكية الحل الأمثل للمشكلات الاقتصادية.

ولعل أبرز القضايا الاقتصادية التي استأثرت باهتمام هذا التيار قضايا فتح أسواق جديدة للعمالة الأردنية، وتشجيع الاستثمار وتسهيل إجراءاته، وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع العالم

العربي والإسلامي، والاهتمام بالصناعة والمنتج الوطني، وإعادة النظر بضريبة الدخل، تفعيل دور الدولة في التنمية، وإعادة النظر بالخصخصة.

وأما قراءة تيار أحزب الوسط للشأن الاقتصادي فغلب عليها القراءة الليبرالية التي تدعو إلى الانفتاح؛ فقد نادت الأحزاب ذات البرامج الاقتصادية الإصلاحية بضرورة وجود اقتصاد وطني حر يكون أكثر انفتاحاً، ويراعي التغيرات الجديدة، ويطالب بمزيد من توفير الحوافز للاستثمارات الأجنبية التي يكون لها دور في دعم الاقتصاد الوطني، كما يدعو دعاة التيار إلى ضرورة التكامل بين القطاعين العام والخاص من أجل قيامهما بدور فاعل في الاقتصاد الوطني.

وأما أكثر القضايا التي ركز عليها هذا التيار -كما أوضح تحليل المضمون- قضية إعادة النظر بضريبة الدخل، وتنمية القطاع الخاص، وأما القضية الأخرى المهمة عند هذا التيار فهي قضية تفعيل دور الدولة في التنمية؛ حيث أولاها المنادون بضرورة التكامل ما بين القطاع الخاص والعام في تنمية الاقتصاد الوطني أهمية خاصة.

7. قراءة الواقع السياسي:

بينت نتائج الدراسة أن قراءة الأحزاب للشأن السياسي كانت الأكثر وضوحاً من بين القراءات كلها؛ وقد اتضح ذلك في دقة تشخيصها للمشكلات السياسية من جهة، وفي وضوح رؤاها وتصوراتها للحلول التي قدّمتها للخروج من هذه المشكلات من جهة ثانية؛ حيث عزت الأحزاب السياسية في برامجها مشكلات المجتمع الأردني السياسية إلى تدني مستوى الحريات العامة والحريات الشخصية وإلى الهامش الضيق المتاح لممارسة الديمقراطية في المجتمع. لذلك نجد الأحزاب جميعها تدعو إلى احترام الحريات العامة والشخصية، وإلى ضرورة العمل على ترسيخ مبدأ التعددية الحزبية وتعميق روابط الوحدة الوطنية، والتأكيد على بناء مجتمع مدني تسوده الديمقراطية كمتطلبات أساسية وركائز جوهرية لعملية الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الأردن.

وترى التيارات الحزبية الأربعة جميعها -كما بينت نتائج الدراسة- أن التعامل مع القضايا السياسية السابقة يجب أن تشكّل أولوية ملحة في الوقت الحاضر لخروج الأردن من مشكلاته

الراهنة، فعلى سبيل المثال تطالب أحزاب الإصلاح السياسي «بضرورة العمل على حماية الحريات الشخصية وحرية الرأي واحترام الحريات العامة وترسيخ مبدأ التعددية الحزبية والسياسية وبناء مجتمع ديمقراطي لتجاوز المشكلات السياسية الراهنة في المجالات المذكورة.

8. قراءة الواقع الاجتماعي:

أوضحت نتائج الدراسة أن قراءة الأحزاب للواقع الاجتماعي كانت ثاني أوضح القراءات؛ فقد ظهر من تحليل مضامين برامجها الاجتماعية وجود فهم واضح لهذا الواقع عبّر عن نفسه في أكثر من مجال اجتماعي، ولكن هذا لا يعني أن القراءة كانت واضحة في جميع المجالات، فقد تبين أن هناك بعض المجالات التي لم تستطع الأحزاب قراءة العلاقات القائمة بينها بشكل مرضٍ وبخاصة قضية الطبقة الوسطى والمواطنة وقضية الشفافية والنزاهة في القضاء، وقضية العدالة الاجتماعية، ومحاربة الفقر والبطالة، وتكافؤ الفرص أمام المواطنين رغم أن هذه القضايا هي الأكثر تكراراً في البرامج السياسية لدى الأحزاب.

ففيما يتعلق بقراءة الأحزاب للطبقة الوسطى في المجتمع الأردني تكشف نتائج تحليل المضمون لبرامج هذه الأحزاب قصوراً في توضيح خصائص هذه الطبقة الاجتماعية، وتكشف أيضاً ضعف تحليل التداخل القائم بينها وبين الطبقة الفقيرة؛ كما تكشف النتائج ضعفاً واضحاً لإبراز المخاطر المترتبة عن انكماش هذه الطبقة الاجتماعية على الاقتصاد الأردني بشكل عام وعلى مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص.

صحيح أن بعض الأحزاب تعرضت في برامجها لهذه الطبقة غير أن ما جاء في هذا العرض لم يكن كافياً مما يعد نقطة ضعف في تشخيصها؛ حيث لم يرد في هذه البرامج إلا قدر ضئيل من الاهتمام بمفهوم هذه الطبقة المهمة في التنمية الاقتصادية، وبخاصة دورها في المشاريع التنموية العديدة التي قامت بها في السنوات السابقة.

وبالإضافة إلى ذلك، لم تتناول الأحزاب في برامجها السياسية أسباب انكماش هذه الطبقة وتقلصها وتآكلها منذ منتصف التسعينات، ولم يرد فيها أيضاً ما يتعلق بحجمها كطبقة اجتماعية في المجتمع الأردني؛ إذ يبلغ حجمها في الحقيقة (29%) من حجم السكان وفقاً لتقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي لعام 2012 (هناك مؤشرات ودلائل تؤكد ارتفاع نسبة

هذه الطبقة بعد هذا التاريخ)، في حين أن حجم الطبقة ما دون الوسطى (أي الطبقة المعرضة للفقر) يبلغ (48.4)، وأما حجم الطبقة الفقيرة في المجتمع الأردني فيبلغ (14.4)؛ وأما معدل خط الفقر المطلق في المجتمع الأردني فيبلغ (860) ديناراً، أي 1100 دولار في السنة، وهو ما أدى إلى خروج آلاف الأسر الأردنية من هذه الطبقة باتجاه الأسر الفقيرة.

إن إبراز هذه الجوانب والأبعاد في الطبقة الوسطى لا يعد ترفاً في البرامج السياسية بل هو في الحقيقة ضرورة اجتماعية وسياسية واقتصادية تمكن المواطن من معرفة مكانة هذه الطبقة في المجتمع الأردني والتهديد الذي بدأ يعتري وجودها.

وفي نهاية هذه القراءة التي كشف عنها تحليل مضامين البرامج السياسية للأحزاب الأردنية نود القول أنه رغم قدرة هذه الأحزاب على قراءة الواقع الأردني بأبعاده المختلفة غير أن هذه القراءة لم ترق إلى الحد المطلوب من الأحزاب؛ إذ لم توفق كثيراً في توضيح العلاقة المتينة والتشابك القائم بين جوانب الواقع الاجتماعي المتعدد الأبعاد، فهناك علاقة عضوية (Organic Relation) بين الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لم تستطع الأحزاب استجلاءها وكشف الترابط بينها.

سوسيولوجيّاً يمكن القول بأن أي خلل في جانب من جوانب الواقع الاجتماعي سيقود بالضرورة إلى خلل في الجوانب الاقتصادية والسياسية الأخرى المرتبطة به، وسينجم عن هذا الخلل حالة من عدم التوازن الاجتماعي (Equilibrium) القائم في المجتمع، فعلى سبيل المثال، ألا يرتبط غياب العدالة الاجتماعية واللامساواة في المجتمع بعدم تكافؤ الفرص بين المواطنين؟ ثم ألا يقود هذا الوضع من عدم تكافؤ الفرص وغياب اللامساواة(Inequality) إلى البطالة والتمييز (Discriminated) ثم ألا يقود هذا الوضع إلى إفقار أولئك الذين تم التمييز ضدهم وإلى قهرهم أيضاً؟ ثم ألا يقود هذا الظلم الاجتماعي والقهر والتمييز إلى العنف والتطرف؟

وانظرعلى سبيل المثال أيضاً كيف تكون العلاقة العضوية بين جوانب الواقع الاجتماعي والسياسي: ألا يؤدي ضعف المؤسسة القضائية في محاسبة المفسدين والمرتشين إلى استشراء الفساد والرشوة والوساطة؟ ألا يؤثر الاعتداء على الحريات العامة والشخصية وغياب الديمقراطية وعدم تكافؤ الفرص وغياب العدالة الاجتماعية في ضعف المواطنة والإنتماء؟ لقد

غاب عن البرامج السياسية اكتشاف هذا التداخل العضوي والتأثير المتبادل بين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

9. النتائج المتعلقة بالقضية الفلسطينية:

بينت نتائج الدراسة وجود اتفاق عام مشترك بين تيارات الأحزاب المختلفة حول كثير من الموضوعات والمواقف المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وعن اتجاهات الأحزاب الإيجابية نحو عدد كبير من القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية؛ مثل دعم نضال الشعب الفلسطيني، ورفض الاعتراف بدولة إسرائيل، وإزالة المستوطنات، وإسقاط جدار الفصل العنصري، ومقاومة التطبيع، ومركزية القضية الفلسطينية، وحق العودة وحق التعويض، وتحرير «الأراضي المغتصبة» كما تسميها البرامج السياسية.

غير أن عدم الاتفاق والاختلاف بين هذه الأحزاب -كما بينت نتائج الدراسة- بدا في اتجاهاتها ومواقفها من قضية الحدود التي سيقيم الفلسطينيون عليها دولتهم في المستقبل؛ ففي الوقت الذي تدعو الأحزاب جميعها التي تناولت هذه المسألة إلى إقامة دولة للفلسطينيين على ترابهم الوطني، نجد تبايناً في مواقفها حول حدود هذا التراب الذي سيقيم عليه الفلسطينيون هذه الدولة في المستقبل (الجدول رقم 29).

ففيما يتعلق بتيار الأحزاب الإسلامية نجد أن حزب جبهة العمل الإسلامي وحده يطالب أن تكون حدود هذه الدولة على حدود فلسطين التاريخية، أي من البحر إلى النهر؛ حيث يرى هذا الحزب أن الدولة المستقبلية يجب أن تكون على كامل التراب الوطني الفلسطيني المحتل، وأما الحزبان الآخران (حزب الشورى الإسلامي وحزب الوسط الإسلامي) فموقفهما من الحدود غير محدد وغير منصوص عليه نصّاً صريحاً في برنامجيهما السياسيين؛ فحزب الوسط الإسلامي لا يقول بهذا الخصوص أكثر مما يلي: «القضية الفلسطينية هي قضية الأمة الإسلامية، والخطر الصهيوني يهدد الجميع والأردن بوجه خاص» فهو لم يأت على ذكر الدولة المستقبلية ولا للحدود الجغرافية لها. وأما موقف حزب الشورى الإسلامي في الموضوع نفسه فقد كان كما يلي: «تحرير الأرض العربية من الاحتلال» إذ لا نجد توضيحاً أو اتجاهاً محدداً إزاء حدود دولة فلسطين في المستقبل.

وأما الأحزاب القومية فقد تباينت آراؤها ومواقفها بهذا الخصوص؛ ففي الوقت الذي يدعو برنامج حزب البعث العربي التقدمي، وحزب الحركة القومية إلى إقامة الدولة الفلسطينية في المستقبل على كامل التراب الوطني الفلسطيني، نجد أن موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من هذه المسألة غير محدد. يقول هذا الحزب في برنامجه: «يحارب الحزب لتحرير الأرض المغتصبة من قبل الصهيونية.... الأجزاء المغتصبة هي جزء من الوطن العربي».

وأما تيار أحزاب اليسار فقد بين تحليل مضامين برامجها عدم وجود اتساق في مواقفها هي الأخرى إزاء قضية حدود الدولة الفلسطينية؛ فحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني وحده ضمن هذا التيار الحزبي يطالب بأن تكون حدود الدولة هي «كامل أرض فلسطين وعاصمتها القدس»، وأما الحزبان الآخران (الحزب الشيوعي الأردني وحزب الشعب الديمقراطي/ حشد)، فيطالبان بإقامة دولة فلسطين «المستقلة كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس حتى حدود الرابع من حزيران 1967».

وأما مواقف تيار أحزاب الوسط فهي غير متسقة أيضاً من مسألة حدود الدولة؛ حيث نجد أن الحزب الوطني الدستوري وحزب الحياة وحزب دعاء تطالب بإقامة دولة فلسطين على «كامل التراب الوطني»، لأن فلسطين كما يرون «أرض عربية من البحر إلى النهر».

وأما حزب الجبهة الأردنية الموحدة المنضوي تحت هذا التيار فيدعو في برنامجه السياسي إلى «إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967».

وأما مواقف الأحزاب الأخرى المصنفة تحت هذا التيار والتي تعرضت في برامجها لمسألة الحدود فتبين نتائج تحليل مضامين هذه البرامج أن مواقفها غير محددة وغير واضحة بشكل دقيق إزاء مسألة الحدود؛ فبعض هذه الأحزاب يدعو إلى «تحرير فلسطين والأرض العربية من الاحتلال»، وبعضها الآخر يؤكد «أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية، وبأنها تسعى بكل السبل والوسائل المتاحة لإعادة الحقوق المغتصبة لأصحابها».

وتدعو مضامين برامج أحزاب أخرى مصنفة تحت هذا التيار إلى البحث عن «حل عادل ومشرف للقضية الفلسطينية». وهناك من هذه الأحزاب من يدعو إلى «إقامة الشعب الفلسطيني دولته على ترابه الوطني» دون أن يبين حدود هذا التراب، ونجد الحزب نفسه يؤيد إنشاء «دولة فلسطينية مستقلة حرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تعبر عن حق الفلسطينيين في الحرية والاستقلال» دون أن يبين أيضاً حدود الأراضي المحتلة، وهذه الأحزاب هي حزب التيار الوطني، حزب الوفاء الوطني، حزب الأنصار، حزب العدالة والإصلاح، حزب الشباب.

وأما ما تبقى من أحزاب مندرجة تحت هذا التيار فلم تتطرق في برامجها السياسية وأنظمتها الأساسية إلى القضية الفلسطينية.

10. النتائج المتعلقة بالمرأة:

بينت النتائج بهذا الصدد أن قضية حقوق المرأة وضرورة رفع مكانتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع نالت اهتمام الأحزاب جميعها، مع اختلاف طفيف في درجة تأكيد كل تيار على جانب من هذه الجوانب أكثر من غيره، ويعكس هذا الاهتمام مواقف الأحزاب الإيجابية من قضية المرأة الأردنية؛ حيث تتماشى هذه المواقف الإيجابية مع التطور الذي طرأ على قضية المرأة وحقوقها في المجتمع الدولي والعربي والأردني منذ بداية الثمانينات.

ويولي التيار الديني -على سبيل المثال- جل اهتمامه إلى ضرورة احترام حقوق المرأة، والعمل على تمكينها في المجالات المختلفة، ومحاربة شتى أشكال العنف الممارس ضدها، كما يدعو في الوقت نفسه إلى ضرورة مشاركتها في صنع القرار.

وأما التيار القومي فيركز في برامجه السياسية على القضايا السابقة نفسها؛ إذ نجده يدعو إلى ضرورة احترام حقوق المرأة، وتعديل قوانين الأحوال الشخصية المجحفة في حقها، وتعزيز مكانتها في المجتمع، وتمكينها في المجالات المختلفة، كما أنه أولى اهتمامه بضرورة محاربة العنف الموجه نحوها.

وأما الأحزاب اليسارية فقد أولت بدورها عناية خاصة بالمرأة؛ حيث نجد اهتمامها ينصب على ضرورة نيل حقوقها من منطلق المساواة بينها وبين الرجل في هذه الحقوق.

وأما تيار أحزاب الوسط فقد اهتم هو الآخر بقضايا المرأة، وبينت نتائج الدراسة أن هذا الاهتمام لم يقل عن اهتمام الأحزاب الأخرى، فقد أولى الجوانب المتعلقة بقضية الحقوق، والتمكين، وتعديل التشريعات المجحفة بحقها، ومحاربة العنف الموجه نحوها بشتى أشكاله، وتشجيعها على المساهمة في الحياة السياسية جل اهتمامه.

وتثير مواقف الأحزاب السياسية الإيجابية نحو المرأة بالطريقة التي كشف عنها تحليل مضامين برامجها سؤالاً جوهريّاً يتعلق بمدى صدقية هذه المواقف في مجالات الحياة اليومية في المجتمع الأردني؟ إن تحليل المضمون لا يكشف عن مدى الانسجام والتوافق الفعلي والحقيقي بين ما يقوله قادة هذه الأحزاب (مواقفها واتجاهاتها) في برامجهم وبين ما يفعلونه وما يمارسونه فعليّاً على أرض الواقع من سلوكات إزاء المرأة. ومع ذلك لدينا فيض من الدراسات الاجتماعية، ووفرة هائلة من البحوث العلمية في هذا المجال، وبخاصة في مجال علم النفس الاجتماعي تؤكد نتائجها عدم وجود توافق أو اتساق (Inconsistency) بين ما يقول الفرد (اتجاهاته) وبين ما يفعله ويمارسه على أرض الواقع (سلوكاته). وتعرف هذه الدراسات في أدبيات علم النفس الاجتماعي بأدبيات العلاقة المتنافرة بين الاتجاه والسلوك (ttitude-Behavior Discrepancy) الأمر الذي يجعلنا نتروى قبل أن نصدر أحكاماً إيجابية على مواقف التيارات الحزبية من قضايا المرأة.

11. النتائج المتعلقة بالإعلام:

كشف تحليل المضمون لهذا الجانب من جوانب البرامج السياسية للأحزاب أن الغالبية العظمى منها تناولته بشيء من الجدية والاهتمام؛ لأنها تدرك مدى فاعلية دور الإعلام في توصيل خطابها إلى الرأي العام الأردني، كما تدرك اهميته أيضاً في نشر الوعي السياسي والثقافي في المجتمع. وقد وجدت الدراسة في غالبية برامج الأحزاب اهتماماً واضحاً بالمجالات الإعلامية كافة، وبخاصة تلك المتعلقة بتحديث التشريعات والقوانين الإعلامية، وفتح المجال أمام السوق الإعلامية العربية، ووجدت مناداة الأحزاب بضرورة تطوير المؤسسة الإعلامية باعتبارها مؤسسة معرفية وثقافية وسياسية ومطالبتها بضرورة الاهتمام بالكوادر الإعلامية الوطنية وتوفير التسهيلات للمناطق الإعلامية وضرورة حيادية الإعلام ونزاهته وضرورة إتاحة الإعلام المعلومات أمام الصحفيين والمواطنين، باعتبار ذلك حقّاً من الحقوق الأساسية

للإنسان والصحفي على حد سواء، ونجد كذلك تأكيداً من بعض الأحزاب على المطالبة بضرورة التوقف عن متابعة الصحفيين والإعلاميين.

وفي نهاية هذا العرض لنتائج الدراسة نود أن نثير التساؤل السوسيولوجي الآتي الذي غالباً ما يثيره الباحثون في تحليل مضمون الخطاب في الدراسات الاجتماعية والسياسية: ما الدلالات السوسيولوجية لتركيز الأحزاب الأردنية بمختلف انتماءاتها الفكرية وتباين مرجعياتها الأيديولوجية على القضايا التي تكررت في برامجها السياسية وأولتها اهتماماً أكثر من غيرها؟ (انظرها في الجدول رقم 30).

صحيح أن تحليل المضمون الكمي لا يجيب بشكل صريح وواضح ومباشر عن توضيح هذه الدلالات، غير أن قراءة الواقع الاجتماعي للمجتمع الأردني بشكل متأن والتأمل في طبيعة تلك القضايا التي تم التركيز عليها يقودنا إلى القول بأن تلك القضايا تشكل معضلات فعلية تهيمن على الفضاء العام الأردني (Public Sphere) وتسيطر عليه وتشكل أولوية في هذا الفضاء كان لا بد لقادة الأحزاب السياسية من إثارتها والتركيز عليها في برامجهم السياسية.

إن نتائج الدراسات الاجتماعية ونتائج المسوح الوطنية تؤيد ما نذهب إليه من اعتقاد حول جدية هذه المعضلات وسيطرتها على الفضاء الاجتماعي بين أكبر قطاع من قطاعات الرأي العام الأردني؛ فهناك تزايد في نسبة الفقر في المجتمع الأردني، كما تؤكد هذه الدراسات والمسوح؛ حيث تبلغ نسبة الفقر الوطنية الرسمية المعتمدة حالياً على مسح 2008 (13.3%)، ومن المؤكد أن هذه النسبة قد زادت في السنوات الماضية، ولكن لا توجد دراسات فعلية حديثة تكشف هذه الزيادة، كما يوجد أيضاً ارتفاع كبير في نسبة البطالة، فقد أظهرت دائرة الإحصاءات الأردنية العامة أن معدل البطالة في الأردن ارتفع خلال الربع الأول من عام 2016 إلى نحو 14.6%. وهناك إحساس كبير بين المواطنين بغياب العدالة الاجتماعية، كما أن هناك اعتقاد راسخ بينهم بانتشار الرشوة واستشراء الفساد، وفي هذا الصدد تقول منظمة الشفافية الدولية بتاريخ 3/5/ 2016 إن 75% من الأردنيين يعتقدون أن الفساد ازداد خلال العام الماضي.

إن تركيز الأحزاب في برامجها السياسية على هذه المشكلات أمر يحسب لها، لأن هذه المشكلات هي في الحقيقة معضلات وأزمات اجتماعية حقيقية تهيمن على الفضاء الاجتماعي في المجتمع الأردني؛ فالتركيز عليها كأولوية في البرامج السياسية واجب تقتضيه المسؤولية

الاجتماعية المنوطة بالعمل الحزبي باعتبار أن الأحزاب السياسية هي مؤسسات فاعلة ومؤثرة في إثارة الوعي بالمشكلات والأزمات حتى يتم العمل على التعامل معها والتصدي لها من جهة، وحتى يكون العمل الحزبي قوة فاعلة وأداة مؤثرة في التغير الاجتماعي.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

1. ضرورة عمل الأحزاب على تحديث برامجها السياسية وعصرنتها حتى تتوافق مع التغيرات المحلية والإقليمية والدولية في المجالات المختلفة.
2. على الأحزاب التي ليس لها برامج سياسية ضرورة الأخذ بالبرامج السياسية، وعدم الاكتفاء بالنظام السياسي، بحيث توضح في هذه البرامج رؤاها ومواقفها من القضايا الجوهرية والأساسية في المجتمع، وذلك أسوة بالأحزاب البرامجية.
3. ضم الأحزاب الأردنية ضمن ائتلافات تعبر عن قواسم فكرية مشتركة بينها.

المراجع:

- هوفمان، كريستيان، «البرنامج السياسي» في «المرشد إلى الحزب السياسي». عمان : دار سندباد للنشر، 1995.
- Berelson ،B. (1952).content Analysis in Communication Research . new York:Free Press.
- Krippendorf، K. (1980). Content Analysis :An Introduction to its Methodology .beverly Hills CA: Sage Publications.
- Wallace.R.، Wolf،A.(2011).Contemporary Sociological Theory.Sixth Edition. New Jersey: Prentice Hall

الملاحق

الجدول رقم (1)

الأحزاب السياسية التي تأسست خلال الفترة 1992-2007

الرقم	اسم الحزب
1	حزب جبهة العمل الإسلامي
2	حزب الحركة العربية الإسلامية «دعاء»
3	حزب الوسط الإسلامي
4	حزب البعث العربي الاشتراكي
5	حزب البعث العربي التقدمي
6	حزب العمل القومي «حق»
7	حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية
8	حزب الأرض العربية
9	حزب الأنصار العربي الأردني
10	حزب الحركة القومية للديمقراطية الشعبية
11	الحزب الشيوعي الأردني
12	الحزب الديمقراطي الوحدوي الأردني *
13	حزب الشعب الديمقراطي «حشد»
14	حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي
15	الحزب التقدمي
16	حزب الشغيلة الشيوعي الأردني
17	الحزب الوطني الدستوري**
18	حزب المستقبل
19	حزب الأحرار
20	حزب السلام
21	حزب الأمة
22	حزب التجمع الوطني الديمقراطي
23	حزب الوحدة الشعبية «الوحدويون»
24	حزب العهد
25	حزب التقدم والعدالة

الرقم	اسم الحزب
26	حزب اليقظة
27	الحزب الوحدوي العربي الديمقراطي
28	حزب الجماهير العربي الأردني
29	حزب الوطن
30	حزب الحركة الشعبية
31	الحزب الوطني الأردني
32	حزب الرسالة
33	الحزب العربي الأردني
34	حزب الرفاه
35	حزب النهضة
36	حزب العدالة والتنمية
37	حزب الأجيال
38	حزب حركة حقوق المواطن الأردنية «حماة»
39	حزب الخضر
40	حزب العمل الأردني
41	حزب الفجر الجديد
42	حزب حركة لجان الشعب الأردني
43	حزب الحرية والمساواة
44	حزب العهد
45	الحزب الديمقراطي الاشتراكي
46	الحزب العربي الديمقراطي
47	الحزب التقدمي الديمقراطي

(*) الحزب الوطني الدستوري اندمجت فيه 9 أحزاب هي (التجمع الوطني الأردني، الوحدة الشعبية «الوحدويون»، العهد الأردني، التقدم والعدالة، اليقظة، الوحدوي العربي الديمقراطي، الجماهير العربي الأردني، الوطن، الحركة الشعبية).

(**) الحزب الديمقراطي الوحدوي اندمجت فيه 3 أحزاب هي (الديمقراطي الاشتراكي، العربي الديمقراطي، التقدمي الديمقراطي).

الجدول رقم (2)

الأحزاب السياسية القائمة (50 حزباً)

الرقم	اسم الحزب	سنة التأسيس
1	حزب جبهة العمل الإسلامي	1992
2	حزب الوسط الإسلامي	2001
3	حزب الشورى الإسلامي	2013
4	حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني	1993
5	الحزب الديمقراطي الاجتماعي	2016
6	حزب الشعب الديمقراطي الأردني(حشد)	1993
7	الحزب الشيوعي الأردني	1993
8	حزب البعث العربي الإشتراكي الأردني	1993
9	حزب البعث العربي التقدمي	1993
10	حزب الحركة القومية	1997
11	حزب الجبهة الأردنية الموحدة	2007
12	حزب العدالة والتنمية الأردني	2009
13	حزب الحياة الأردني	2008
14	حزب الفرسان	2013
15	حزب الإصلاح	2012
16	حزب الشباب الوطني الأردني	2011
17	حزب الحرية والمساواة	2009
18	حزب الرسالة	2002
19	حزب التجمع الوطني الديمقراطي الأردني (تواد)	2013
20	حزب التيار الوطني	2009
21	حزب دعاء	1993
22	الحزب الوطني الأردني	2007
23	حزب الرفاه الأردني	2009
24	الحزب العربي الأردني	2013
25	حزب الإصلاح والتجديد الأردني (حصاد)	2012

الرقم	اسم الحزب	سنة التأسيس
26	حزب جبهة العمل الوطني الأردني	2012
27	حزب الاتحاد الوطني الأردني	2011
28	حزب العدالة و الإصلاح	2012
29	حزب أردن أقوى	2013
30	حزب الشهامة	2012
31	حزب مساواة	2013
32	حزب البلد الأمين	2014
33	حزب العدالة الاجتماعية	2014
34	حزب الأنصار	2014
35	حزب الوفاء الوطني	2015
36	حزب العون الوطني	2015
37	حزب الوحدة الوطنية	2015
38	حزب الطبيعة	2016
39	حزب الاتجاه الوطني	2016
40	الحزب الوطني الدستوري	1997
41	حزب أحرار الأردن	2016
42	حزب العهد	2016
43	حزب المستقبل	2016
44	حزب جبهة النهضة الوطنية	2016
45	حزب المحافظين	2016
46	حزب الوعد	2016
47	حزب العمل الشعبي	2016
48	حزب النداء	2016
49	حزب الراية الأردنية	2016
50	حزب المؤتمر الوطني «زمزم»	2016

الجدول رقم (3)

أسماء التيارات الحزبية والأحزاب المنضوية تحت كل تيار

تيار أحزاب الوسط	تيار الأحزاب القومية	تيار الأحزاب الإسلامية	تيار أحزاب اليسار
1. حزب الوطني الدستوري.	1. حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني.	1. حزب جبهة العمل الإسلامي.	1. الحزب الشيوعي الأردني.
2. حزب الرسالة.	2. حزب البعث العربي التقدمي.	2. حزب الوسط الإسلامي.	2. حزب الشعب الديمقراطي (حشد).
3. الحزب الوطني الأردني.	3. حزب الحركة القومية.	3. حزب الشورى الإسلامي.	3. حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي.
4. حزب الجبهة الأردنية الموحدة.			
5. حزب الرفاة.			
6. حزب الحياة.			
7. حزب العدالة الاجتماعية الأردني.			
8. حزب التيار الوطني.			
9. حزب العدالة والتنمية.			
10. حزب الاتحاد الوطني الأردني.			
11. حزب الشباب الأردني.			
12. حزب جبهة العمل الوطني الأردني.			
13. حزب الإصلاح والتجديد (حصاد).			
14. حزب التجمع الوطني الأردني (تواد).			
15. حزب الوفاء الوطني.			
16. حزب أردن أقوى.			
17. الحزب العربي الأردني.			
18. حزب الإصلاح الأردني.			

تيار أحزاب الوسط	تيار الأحزاب القومية	تيار الأحزاب الإسلامية	تيار أحزاب اليسار
19. حزب مساواة الأردني.			
20. حزب الشهامة الأردني.			
21. حزب البلد الأمين.			
22. حزب الوحدة الوطنية الأردني.			
23. حزب العون الأردني.			
24. حزب الحرية والمساواة.			
25. حزب العدالة والإصلاح.			
26. حزب الفرسان.			
27. حزب دعاء الأردني.			
28. حزب الأنصار.			

الجدول رقم (4)

الأحزاب السياسية ذات البرامج السياسية وأمناؤها العامون وسنة التأسيس

اسم الحزب	البرنامج السياسي	الأمين العام للحزب	سنة التأسيس
1. حزب الجبهة الأردنية الموحدة.	✓	طلال الماضي	2007
2. الحزب الشيوعي.	✓	فرج طميزة	1993
3. حزب الوحدة الشعبية الديمقراطية الأردني.	✓	سعيد ذياب	1993
4. حزب الوسط الإسلامي.	✓	مدالله الطراونة	2001
5. حزب جبهة العمل الإسلامي.	✓	محمود الزيود	1992
6. حزب الرسالة.	✓	حازم قشوع	2002
7. حزب الحياة الأردني.	✓	ظاهر عمرو	2008
8. حزب التيار الوطني.	✓	صالح ارشيدات	2009
9. حزب البعث العربي التقدمي.	✓	فؤاد دبور	1993
10. حزب الشباب الوطني الأردني.	✓	محمد العكش	2011

اسم الحزب	البرنامج السياسي	الأمين العام للحزب	سنة التأسيس
11. حزب الشعب الديمقراطي (حشد).	✓	عبلة أبو علبه	1993
12. الحزب الوطني الدستوري.	✓	أحمد الشناق	1997
13. حزب الحركة القومية.	✓	نشأت خليفة	1997
14. حزب العدالة والإصلاح.	✓	نظير عربيات	2012
15. الحزب الوطني الأردني.	✓	منى أبو بكر	2007
16. حزب الاتحاد الوطني الأردني	✓	أسامة الدباس	2011
17. حزب الشباب.	✓	محمد العكش	2011

التحليل الكمي لمضامين برامج الأحزاب السياسية في الأردن

أولًا: تيار الأحزاب الإسلامية

الجدول رقم (5)

تكرارات القضايا الاجتماعية في برامج الأحزاب الإسلامية ومواقفها من هذه القضايا

القضايا الاجتماعية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. العمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص أمام المواطنين.	4	✓		✓	
2. الاهتمام بقطاع الشباب والرياضة.	3	✓		✓	
3. رفع مستوى الخدمات الصحية.	3	✓		✓	
4. حماية حقوق الإنسان.	4	✓		✓	
5. الاهتمام بالمؤسسات التربوية.	3			✓	

القضايا الاجتماعية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
6. محاربة الفقر والبطالة.	6		✓	✓	
7. مكافحة الرشوة والفساد والوساطة.	3		✓	✓	
8. إعادة النظر في قوانين الضمان الاجتماعي.	2	✓		✓	
9. العمل على شفافية ونزاهة القضاء.	6		✓	✓	
10. الحفاظ على البيئة.	1	✓		✓	
11. حماية حقوق العمل والعمال.	6	✓		✓	
12. ترسيخ مفهوم الهوية العربية والإسلامية.	3		✓	✓	
13. العمل على تحقيق مبدأ المواطنة.	4		✓	✓	
14. التأكيد على احترام اللغة العربية وإعادة الاعتبار لها.	2	✓		✓	
15. احترام حقوق المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.	2	✓		✓	
16. الاهتمام بالطبقة الوسطى في المجتمع.	1		✓	✓	
17. إيلاء العدالة الاجتماعية مزيدًا من الاهتمام والتقدير.	4	✓		✓	
18. محاربة جميع أشكال الإرهاب والعنف والتطرف.	3		✓	✓	

الجدول رقم (6)

تكرارات القضايا السياسية في برامج الأحزاب الإسلامية ومواقفها من هذه القضايا

القضايا السياسية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. العمل على تعميق روابط الوحدة الوطنية.	3		✓	✓	
2. ترسيخ النهج الديمقراطي.	4		✓	✓	
3. العمل على احترام الحريات العامة.	6		✓	✓	
4. تفعيل دور المؤسسة البرلمانية.	3	✓		✓	
5. العمل على الإصلاح الدستوري والتشريعي.	3		✓	✓	
6. العمل على تحقيق مبدأ التعددية الحزبية.	3	✓		✓	
7. العمل على حماية الحريات الشخصية وحرية الرأي.	6		✓	✓	
8. إنشاء قضاء إداري وإلغاء المحاكم الخاصة.	2	✓		✓	
9. الدفاع عن المصالح الوطنية الأردنية والقومية.	6	✓		✓	
10. بناء مجتمع مدني ديمقراطي.	3	✓		✓	
11. حماية الأمن الوطني.	3	✓		✓	
12. دعم القوات المسلحة.	3	✓		✓	
13. الجهاد ضد الأعداء والصهيونية والإمبريالية.	3	✓		✓	
14. الاهتمام بالتنمية السياسية.	3	✓		✓	
15. فصل السلطات.	3	✓		✓	

القضايا السياسية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
16. تطوير النقابات العمالية والمهنية.	2	✓		✓	
17. نشر ثقافة السلام.	–	✓		✓	

الجدول رقم (7)

تكرارات القضايا الاقتصادية في برامج الأحزاب الإسلامية ومواقفها من هذه القضايا

القضايا الاقتصادية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. تعديل التشريعات الاقتصادية.	3	✓		✓	
2. الاهتمام بالقطاع الزراعي.	2	✓		✓	
3. الاهتمام بقطاع الطاقة.	3	✓		✓	
4. الاهتمام بالصناعة والمنتج الوطني.	4	✓		✓	
5. تشجيع الاستثمار وتسهيل إجراءاته.	4		✓	✓	
6. استثمار مصادر الثروة المختلفة.	4	✓		✓	
7. ضبط الانفاق الحكومي.	3		✓	✓	
8. تطوير المرافق والمشاريع السياحية.	3	✓		✓	
9. فتح أسواق جديدة للعمالة الأردنية.	4	✓		✓	
10. توفير سكن كريم للمواطن.	4	✓		✓	
11. إعادة النظر بضريبة الدخل.	3		✓	✓	
12. ضبط الاستهلاك.	4	✓		✓	
13. ضبط المديونية الخارجية.	5		✓	✓	
14. إعادة النظر بسياسة الخصخصة.	3		✓	✓	

القضايا الاقتصادية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
15. تنمية الريف.	3	✓		✓	
16. مراقبة رأس المال الأجنبي.	2		✓	✓	
17. توسيع العلاقات الاقتصادية مع العالم العربي والغربي.	5	✓		✓	
18. تنمية القطاع الخاص.	3	✓		✓	
19. العدالة في توزيع الثروة.	4		✓	✓	
20. ضبط العجز في الميزان التجاري.	4	✓		✓	
21. تفعيل دور الدولة في التنمية.	6	✓		✓	
22. تطوير أداء صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل.	4	✓		✓	

الجدول رقم (8)

تكرارات الموضوعات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في برامج الأحزاب الإسلامية ومواقفها من هذه الموضوعات

القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. دعم نضال الشعب الفلسطيني.	3	✓		✓	
2. رفض الاعتراف بدولة إسرائيل.	3	✓		✓	
3. انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.	3	✓		✓	

القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
4. إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الوطني الفلسطيني.	3	✓		✓	
5. إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود أراضي 67.			✓	✓	
6. إزالة المستوطنات وإسقاط جدار العزل العنصري.	3		✓	✓	
7. حق اللاجئين بالعودة والتعويض.	3	✓		✓	
8. مقاومة التطبيع.	3		✓	✓	
9. تحقيق الوحدة العربية.	3	✓		✓	

الجدول رقم (9)

تكرارات القضايا المتعلقة بالإعلام في برامج الأحزاب الإسلامية ومواقفها من هذه القضايا

القضايا الإعلام	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. إتاحة الإعلام للمعلومات أمام الصحفيين وتسهيل مهمة الحصول عليها.	3	✓		✓	
2. الاهتمام بالإعلام الرقمي.	1	✓		✓	
3. تحديث التشريعات والقوانين المتعلقة بحرية الإعلام.	3	✓		✓	
4. إعادة تأهيل وتحديث مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.	2	✓		✓	

القضايا الإعلام	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
5. الاهتمام بالكوادر الإعلامية الوطنية.	3	✓		✓	
6. فتح المجال أمام السوق الإعلامية العربية في جميع المجالات الإعلامية.	3	✓		✓	
7. تقدير التسهيلات للمناطق الإعلامية الحرّة.	3	✓		✓	
8. حيادية الإعلام ونزاهته.	3		✓	✓	
9. التوقف عن متابعة الصحفيين والإعلاميين.	3		✓	✓	

الجدول رقم (10)

تكرارات القضايا المتعلقة بالمرأة في برامج الأحزاب الإسلامية ومواقفها من هذه القضايا

القضايا المتعلقة بالمرأة	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. احترام حقوق المرأة.	3	✓		✓	
2. رعاية الطفولة والأمومة.	3	✓		✓	
3. تعزيز مكانة المرأة في المجتمع.	3	✓		✓	
4. تعديل قوانين الأحوال الشخصية المجحفة بحق المرأة والطفل.	3		✓	✓	
5. تشجيع المرأة في المساهمة والمشاركة في الحياة السياسية والبرلمانية.	3	✓		✓	
6. محاربة شتى أشكال العنف الموجه إلى المرأة أيًّا كان مصدره.	3		✓	✓	

القضايا المتعلقة بالمرأة	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
7. إشراك المرأة في صنع القرارات.	3	✓		✓	
8. الاهتمام بكبار السن.	3	✓		✓	
9. تمكين المرأة في المجالات المختلفة.	3	✓		✓	

ثانيًا: تيار الأحزاب القومية

الجدول رقم (11)

تكرارات القضايا الاجتماعية في برامج الأحزاب القومية ومواقفها من هذه القضايا

القضايا الاجتماعية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. العمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص أمام المواطنين.	3		✓	✓	
2. الاهتمام بقطاع الشباب والرياضة.	1	✓		✓	
3. رفع مستوى الخدمات الصحية.	1		✓	✓	
4. حماية حقوق الإنسان.	2	✓		✓	
5. الاهتمام بالمؤسسات التربوية.	2	✓		✓	
6. محاربة الفقر والبطالة.	3		✓	✓	

القضايا الاجتماعية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
7. مكافحة الرشوة والفساد والوساطة.	3		✓	✓	
8. إعادة النظر في قوانين الضمان الاجتماعي.	1	✓			
9. العمل على شفافية ونزاهة القضاء.	2		✓	✓	
10. الحفاظ على البيئة.	1				
11. حماية حقوق العمل والعمال.	3		✓	✓	
12. ترسيخ مفهوم الهوية العربية والإسلامية.	3	✓		✓	
13. العمل على ترسيخ مبدأ المواطنة.	4		✓	✓	
14. احترام اللغة العربية وإعادة الاعتبار لها.	3	✓		✓	
15. احترام حقوق المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.				✓	
16. الاهتمام بالطبقة الوسطى في المجتمع.	1				
17. إيلاء مبدأ العدالة الاجتماعية مزيدًا من الاهتمام والتقدير.	3		✓	✓	
18. محاربة جميع أشكال الإرهاب والعنف والتطرف.	2		✓	✓	

الجدول رقم (12)

تكرارات القضايا السياسية في برامج الأحزاب القومية ومواقفها من هذه القضايا

القضايا السياسية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. العمل على تعميق روابط الوحدة الوطنية.	3		✓	✓	
2. العمل على ترسيخ النهج الديمقراطي.	4		✓	✓	
3. العمل على احترام الحريات العامة.	3		✓	✓	
4. تفعيل دور المؤسسة البرلمانية.	3	✓		✓	
5. العمل على الإصلاح الدستوري والتشريعي.	3		✓	✓	
6. العمل على تحقيق مبدأ التعددية الحزبية.	3	✓		✓	
7. العمل على حماية الحريات الشخصية وحرية الرأي.	3		✓	✓	
8. إنشاء قضاء إداري وإلغاء المحاكم الخاصة.	-				
9. الدفاع عن المصالح الوطنية الأردنية والقومية.	3	✓		✓	
10. بناء مجتمع مدني ديمقراطي.	3	✓		✓	
11. حماية الأمن الوطني.	3	✓		✓	
12. دعم القوات المسلحة.	3	✓		✓	

القضايا السياسية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
13. الجهاد ضد الأعداء والصهيونية والإمبريالية.	3	✓		✓	
14. الاهتمام بالتنمية السياسية.	2	✓		✓	
15. فصل السلطات.	3	✓		✓	
16. تطوير النقابات العمالية والمهنية.	3	✓		✓	
17. نشر ثقافة السلام.	–				

الجدول رقم (13)

تكرارات القضايا الاقتصادية في برامج الأحزاب القومية ومواقفها من هذه القضايا

القضايا الاقتصادية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. تعديل التشريعات الاقتصادية.	2	✓		✓	
2. الاهتمام بالقطاع الزراعي.	2	✓		✓	
3. الاهتمام بقطاع الطاقة.	2	✓		✓	
4. الاهتمام بالصناعة والمنتج الوطني.	3	✓		✓	
5. تشجيع الاستثمار وتسهيل إجراءاته.	2		✓	✓	

القضايا الاقتصادية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
6. استثمار مصادر الثروة المختلفة.	3	✓		✓	
7. ضبط الإنفاق الحكومي.	1		✓	✓	
8. تطوير المرافق والمشاريع السياحية.		✓		✓	
9. فتح أسواق جديدة للعمالة الأردنية.	2	✓		✓	
10. توفير سكن كريم للمواطن.	1	✓		✓	
11. إعادة النظر بضريبة الدخل.	2		✓	✓	
12. ضبط الاستهلاك.	3		✓	✓	
13. ضبط المديونية الخارجية.	3		✓	✓	
14. إعادة النظر بسياسة الخصخصة.	1		✓	✓	
15. تنمية الريف.	3	✓		✓	
16. مراقبة رأس المال الأجنبي.	2		✓	✓	
17. توسيع العلاقات الاقتصادية مع العالمين العربي والغربي.	3	✓		✓	
18. تنمية القطاع الخاص.	2			✓	
19. العدالة في توزيع الثروة.	3		✓	✓	

الجدول رقم (14)

تكرارات القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية في برامج الأحزاب القومية ومواقفها من هذه القضايا

القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. دعم نضال الشعب الفلسطيني.	3	✓		✓	
2. رفض الاعتراف بدولة إسرائيل.	3		✓	✓	
3. انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.	3	✓		✓	
4. إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الوطني الفلسطيني.	3	✓		✓	
5. إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود أراضي 67.	2	✓		✓	
6. إزالة المستوطنات وإسقاط جدار العزل العنصري.	3		✓	✓	
7. حق اللاجئين بالعودة والتعويض.	3	✓		✓	
8. مقاومة التطبيع.	3		✓	✓	
9. تحقيق الوحدة العربية.	3	✓		✓	

الجدول رقم (15)

تكرارات القضايا المتعلقة بالإعلام في برامج الأحزاب القومية ومواقفها من هذه القضايا

القضايا الإعلام	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. إتاحة الإعلام للمعلومات أمام الصحفيين وتسهيل مهمة الحصول عليها.	-				
2. الاهتمام بالإعلام الرقمي.	-				
3. تحديث التشريعات والقوانين المتعلقة بحرية الإعلام.	1		✓	✓	
4. إعادة تأهيل وتحديث مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.	-				
5. الاهتمام بالكوادر الإعلامية الوطنية.	-				
6. فتح المجال أمام السوق الإعلامية العربية في جميع المجالات الإعلامية.	-				
7. توفير التسهيلات للمناطق الإعلامية الحرّة	-				
8. حيادية الإعلام ونزاهته.	-				
9. التوقف عن متابعة الصحفيين والإعلاميين.	1		✓	✓	

الجدول رقم (17)

تكرارات القضايا المتعلقة بالمرأة في برامج الأحزاب القومية ومواقفها من هذه القضايا

القضايا المتعلقة بالمرأة	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. احترام حقوق المرأة.	3	✓		✓	
2. رعاية الطفولة والأمومة.	2	✓		✓	
3. تعزيز مكانة المرأة في المجتمع.	2	✓		✓	
4. تعديل قوانين الأحوال الشخصية المجحفة بحق المرأة والطفل.	2				
5. تشجيع المرأة في المساهمة والمشاركة في الحياة السياسية والبرلمانية.	3				
6. محاربة شتى أشكال العنف الموجه إلى المرأة أيًّا كان مصدره.	3		✓		
7. إشراك المرأة في صنع القرارات.	3				
8. الاهتمام بكبار السن.	2				
9. تمكين المرأة بالمجالات المختلفة.	1	✓		✓	

ثالثًا: تيار الأحزاب اليسارية

الجدول رقم (17)

تكرارات القضايا الاجتماعية في برامج الأحزاب اليسارية ومواقفها من هذه القضايا

القضايا الاجتماعية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. العمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص أمام المواطنين.	3		✓	✓	
2. الاهتمام بقطاع الشباب والرياضة.	3	✓		✓	
3. رفع مستوى الخدمات الصحية.	2	✓		✓	
4. حماية حقوق الإنسان.	3		✓	✓	
5. الاهتمام بالمؤسسات التربوية.	1	✓		✓	
6. محاربة الفقر والبطالة.	3		✓	✓	
7. مكافحة الرشوة والفساد والوساطة.	3		✓	✓	
8. إعادة النظر في قوانين الضمان الاجتماعي.	2		✓	✓	
9. العمل على شفافية ونزاهة القضاء.	3		✓	✓	
10. الحفاظ على البيئة.	1	✓		✓	
11. حماية حقوق العمل والعمال.	3		✓	✓	
12. ترسيخ مفهوم الهوية العربية والإسلامية.	2	✓		✓	
13. العمل على تحقيق مبدأ المواطنة.	3		✓	✓	

القضايا الاجتماعية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
14. احترام اللغة العربية وإعادة الاعتبار لها.	1	✓		✓	
15. احترام حقوق المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.	1	✓		✓	
16. الاهتمام بالطبقة الوسطى في المجتمع.	1		✓	✓	
17. إيلاء العدالة الاجتماعية مزيدًا من الاهتمام والتقدير.	3		✓	✓	
18. محاربة جميع أشكال الإرهاب والعنف والتطرف.	1		✓	✓	

الجدول رقم (18)

تكرارات القضايا السياسية في برامج الأحزاب اليسارية ومواقفها من هذه القضايا

القضايا السياسية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. العمل على تعميق روابط الوحدة الوطنية.	3		✓	✓	
2. العمل على ترسيخ النهج الديمقراطي.	4		✓	✓	
3. العمل على احترام الحريات العامة.	4		✓	✓	
4. تفعيل دور المؤسسة البرلمانية.	2	✓		✓	

القضايا السياسية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
5. العمل على الإصلاح الدستوري والتشريعي.	2		✓	✓	
6. العمل على ترسيخ مبدأ التعددية الحزبية.	3	✓		✓	
7. حماية الحريات الشخصية وحرية الرأي.	4		✓	✓	
8. إنشاء قضاء إداري وإلغاء المحاكم الخاصة.		✓		✓	
9. الدفاع عن المصالح الوطنية الأردنية والقومية.	3	✓		✓	
10. بناء مجتمع مدني ديمقراطي.	4	✓		✓	
11. حماية الأمن الوطني.	2	✓		✓	
12. دعم القوات المسلحة.	3	✓		✓	
13. الجهاد ضد الأعداء والصهيونية والإمبريالية.	1	✓		✓	
14. الاهتمام بالتنمية السياسية.	2	✓		✓	
15. فصل السلطات.	2	✓		✓	
16. تطوير النقابات العمالية والمهنية.	2	✓		✓	
17. نشر ثقافة السلام.		✓		✓	

الجدول رقم (19)

تكرارات القضايا الاقتصادية في برامج الأحزاب اليسارية ومواقفها من هذه القضايا

القضايا الاقتصادية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. تعديل التشريعات الاقتصادية.	2	✓		✓	
2. الاهتمام بالقطاع الزراعي.	3	✓		✓	
3. الاهتمام بقطاع الطاقة.	3	✓		✓	
4. الاهتمام بالصناعة والمنتج الوطني.	3	✓	✓	✓	
5. تشجيع الاستثمار وتسهيل إجراءاته.	2		✓	✓	
6. استثمار مصادر الثروة المختلفة.	3	✓		✓	
7. ضبط الانفاق الحكومي.	1		✓	✓	
8. تطوير المرافق والمشاريع السياحية.	1	✓		✓	
9. فتح أسواق جديدة للعمالة الأردنية.	2	✓		✓	
10. توفير سكن كريم للمواطن.	1	✓		✓	
11. إعادة النظر بضريبة الدخل.	1		✓	✓	
12. ضبط الاستهلاك.	3		✓	✓	
13. ضبط المديونية الخارجية.	1	✓		✓	
14. إعادة النظر بسياسة الخصخصة.	1		✓	✓	
15. تنمية الريف.	3	✓		✓	
16. مراقبة رأس المال الأجنبي.	2		✓	✓	
17. توسيع العلاقات الاقتصادية مع العالمين العربي والغربي.	2	✓		✓	

القضايا الاقتصادية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
18. تنمية القطاع الخاص.	2	✓		✓	
19. العدالة في توزيع الثروة.	3		✓	✓	
20. ضبط العجز في الميزان التجاري.	1	✓		✓	
21. تفعيل دور الدولة في التنمية.	1	✓		✓	
22. تطوير أداء صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل.	–	✓		✓	

الجدول رقم (19)

تكرارات القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية في برامج الأحزاب اليسارية ومواقفها من هذه القضايا

القضايا المعلقة بالقضية الفلسطينية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. دعم نضال الشعب الفلسطيني.	3	✓		✓	
2. رفض الاعتراف بدولة إسرائيل.	3		✓	✓	
3. انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.	3	✓		✓	
4. إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الوطني الفلسطيني.	1	✓		✓	
5. إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود أراضي 67.	3	✓		✓	

القضايا المعلقة بالقضية الفلسطينية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
6. إزالة المستوطنات وإسقاط جدار العزل العنصري.	3		✓	✓	
7. حق اللاجئين بالعودة والتعويض.	3	✓		✓	
8. مقاومة التطبيع.	3		✓	✓	
9. تحقيق الوحدة العربية.	3	✓		✓	

الجدول رقم (21)

تكرارات قضايا الإعلام في برامج الأحزاب اليسارية ومواقفها من هذه القضايا

القضايا الإعلام	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. إتاحة الإعلام للمعلومات أمام الصحفيين وتسهيل مهمة الحصول عليها.	3	✓		✓	
2. الاهتمام بالإعلام الرقمي.		✓		✓	
3. تحديث التشريعات والقوانين المتعلقة بحرية الإعلام.	3	✓		✓	
4. إعادة تأهيل وتحديث مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.	2	✓		✓	
5. الاهتمام بالكوادر الإعلامية الوطنية.	3	✓		✓	

القضايا الإعلام	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
6. فتح المجال أمام السوق الإعلامية العربية في جميع المجالات الإعلامية.	2	✓		✓	
7. توفير التسهيلات للمناطق الإعلامية الحرّة.	2	✓		✓	
8. حيادية الإعلام ونزاهته.	3		✓	✓	
9. التوقف عن متابعة الصحفيين والإعلاميين.	3		✓	✓	

الجدول رقم (22)

تكرارات القضايا المتعلقة بالمرأة في برامج الأحزاب اليسارية ومواقفها من هذه القضايا

القضايا المتعلقة بالمرأة	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. احترام حقوق المرأة.	3				
2. رعاية الطفولة والأمومة.	3				
3. تعزيز مكانة المرأة في المجتمع.	3				
4. تعديل قوانين الأحوال الشخصية المجحفة بحق المرأة والطفل.	3				
5. تشجيع المرأة في المساهمة والمشاركة في الحياة السياسية والبرلمانية.	3				
6. محاربة شتى أشكال العنف الموجه إلى المرأة أيًّا كان مصدره.	3				

القضايا المتعلقة بالمرأة	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
7. إشراك المرأة في صنع القرارات.	3				
8. الاهتمام بكبار السن.	3				
9. تمكين المرأة في المجالات المختلفة	3				

رابعًا: تيار أحزاب الوسط

الجدول رقم (23)

تكرارات القضايا الاجتماعية في برامج أحزاب الوسط ومواقفها من هذه القضايا

القضايا الاجتماعية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. العمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص أمام المواطنين.	14		✓	✓	
2. الاهتمام بقطاع الشباب والرياضة.	11	✓		✓	
3. رفع مستوى الخدمات الصحية.	9	✓		✓	
4. حماية حقوق الإنسان.	15		✓	✓	
5. الاهتمام بالمؤسسات التربوية.	8	✓		✓	
6. محاربة الفقر والبطالة.	18		✓	✓	

القضايا الاجتماعية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
7. مكافحة الرشوة والفساد والوساطة.	16		✓	✓	
8. إعادة النظر في قوانين الضمان الاجتماعي.	8		✓	✓	
9. العمل على شفافية ونزاهة القضاء.	11		✓	✓	
10. الحفاظ على البيئة.	3	✓		✓	
11. حماية حقوق العمل والعمال.	8		✓	✓	
12. احترام الهوية العربية والإسلامية.	3	✓		✓	
13. العمل على تحقيق مبدأ المواطنة.	15		✓	✓	
14. احترام اللغة العربية وإعادة الاعتبار لها.	3	✓		✓	
15. احترام حقوق المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.	3	✓		✓	
16. الاهتمام بالطبقة الوسطى في المجتمع.	3		✓	✓	
17. إيلاء مبدأ العدالة الاجتماعية مزيدًا من الاهتمام والتقدير.	19		✓	✓	
18. محاربة جميع أشكال الإرهاب والعنف والتطرف.	6		✓	✓	

الجدول رقم (24)

تكرارات القضايا السياسية في برامج أحزاب الوسط ومواقفها من هذه القضايا

القضايا السياسية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. العمل على تعميق روابط الوحدة الوطنية.	16		✓	✓	
2. العمل على ترسيخ النهج الديمقراطي.	20		✓	✓	
3. العمل على احترام الحريات العامة.	16		✓	✓	
4. تفعيل دور المؤسسة البرلمانية.	12	✓		✓	
5. العمل على الإصلاح الدستوري والتشريعي.	8		✓	✓	
6. العمل على ترسيخ مبدأ التعددية الحزبية والسياسية.	12	✓		✓	
7. العمل على حماية الحريات الشخصية وحرية الرأي.	18		✓	✓	
8. إنشاء قضاء إداري وإلغاء المحاكم الخاصة.	2	✓		✓	
9. الدفاع عن المصالح الوطنية الأردنية والقومية.	17	✓		✓	
10. بناء مجتمع مدني ديمقراطي.	20	✓		✓	
11. حماية الأمن الوطني.	13	✓		✓	
12. دعم القوات المسلحة.	18	✓		✓	

القضايا السياسية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
13. الجهاد ضد الأعداء والصهيونية والإمبريالية.	7	✓		✓	
14. الاهتمام بالتنمية السياسية.	6	✓		✓	
15. فصل السلطات.	8	✓		✓	
16. تطوير النقابات العمالية والمهنية.	8	✓		✓	
17. نشر ثقافة السلام.	2	✓		✓	

الجدول رقم (25)

تكرارات القضايا الاقتصادية في برامج أحزاب الوسط ومواقفها من هذه القضايا

القضايا الاقتصادية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. تعديل التشريعات الاقتصادية.	18		✓	✓	
2. الاهتمام بالقطاع الزراعي.	10	✓		✓	
3. الاهتمام بقطاع الطاقة.	12	✓		✓	
4. الاهتمام بالصناعة والمنتج الوطني.	12	✓		✓	
5. تشجيع الاستثمار وتسهيل إجراءاته.	20		✓	✓	
6. استثمار مصادر الثروة المختلفة.	12	✓		✓	

القضايا الاقتصادية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
7. ضبط الانفاق الحكومي.	8		✓	✓	
8. تطوير المرافق والمشاريع السياحية.	10	✓		✓	
9. فتح أسواق جديدة للعمالة الأردنية.	12	✓		✓	
10. توفير سكن كريم للمواطن.	3	✓		✓	
11. إعادة النظر بضريبة الدخل.	12		✓	✓	
12. ضبط الاستهلاك.	14		✓	✓	
13. ضبط المديونية الخارجية.	6	✓		✓	
14. إعادة النظر بسياسة الخصخصة.	5		✓	✓	
15. تنمية الريف.	5	✓		✓	
16. مراقبة رأس المال الأجنبي.	6		✓	✓	
17. توسيع العلاقات الاقتصادية مع العالمين العربي والغربي.	12	✓		✓	
18. تنمية القطاع الخاص.	16	✓		✓	
19. العدالة في توزيع الثروة.	14		✓	✓	
20. ضبط العجز في الميزان التجاري.	8	✓		✓	
21. تفعيل دور الدولة في التنمية.	7	✓		✓	
22. تطوير أداء صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل.	5	✓		✓	

الجدول رقم (26)

تكرارات القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية في برامج أحزاب الوسط ومواقفها من هذه القضايا

القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. دعم نضال الشعب الفلسطيني.	12	✓		✓	
2. رفض الاعتراف بدولة إسرائيل.	5		✓	✓	
3. انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.	8	✓		✓	
4. إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الوطني الفلسطيني.	7	✓		✓	
5. إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود أراضي 67.	1	✓		✓	
6. إزالة المستوطنات وإسقاط جدار العزل العنصري.	6		✓	✓	
7. حق اللاجئين بالعودة والتعويض.	10	✓		✓	
8. مقاومة التطبيع.	4		✓	✓	
9. تحقيق الوحدة العربية.	4	✓		✓	

الجدول رقم (27)

تكرارات قضايا الإعلام في برامج أحزاب الوسط ومواقفها من هذه القضايا

القضايا الإعلام	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. إتاحة الإعلام للمعلومات أمام الصحفيين وتسهيل مهمة الحصول عليها.	15	✓		✓	
2. الاهتمام بالإعلام الرقمي.	3	✓		✓	
3. تحديث التشريعات والقوانين المتعلقة بحرية الإعلام.	15	✓		✓	
4. إعادة تأهيل وتحديث مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.	8	✓		✓	
5. الاهتمام بالكوادر الإعلامية الوطنية.	7	✓		✓	
6. فتح المجال أمام السوق الإعلامية العربية في جميع المجالات الإعلامية.	5	✓		✓	
7. توفير التسهيلات للمناطق الإعلامية الحرّة.	3	✓		✓	
8. حيادية الإعلام ونزاهته.	15			✓	
9. التوقف عن متابعة الصحفيين والإعلاميين.	5			✓	

الجدول رقم (28)

تكرارات القضايا المتعلقة بالمرأة في برامج أحزاب الوسط ومواقفها من هذه القضايا

القضايا المتعلقة بالمرأة	تكرارات	مواقف التيار من القضايا		الاستمالات والأساليب الإقناعية	
	ت	إيجابي	سلبي	عقلية	عاطفية
1. احترام حقوق المرأة.	18			✓	
2. رعاية الطفولة والأمومة.	15	✓		✓	
3. تعزيز مكانة المرأة في المجتمع.	20	✓		✓	
4. تعديل قوانين الأحوال الشخصية المجحفة بحق المرأة والطفل.	5	✓		✓	
5. تشجيع المرأة في المساهمة والمشاركة في الحياة السياسية والبرلمانية.	20	✓		✓	
6. محاربة شتى أشكال العنف الموجه إلى المرأة أيًّا كان مصدره.	12			✓	
7. إشراك المرأة في صنع القرارات.	15	✓		✓	
8. الاهتمام بكبار السن.	5	✓		✓	
9. تمكين المرأة في المجالات المختلفة	20	✓		✓	

الجدول رقم (29)

أهداف الأحزاب الأردنية

التيار الإسلامي	التيار القومي	التيار اليساري	تيار الوسط
1. تطبيق الشريعة الإسلامية.	1. بناء اقتصاد اشتراكي.	1. توسيع قاعدة العدالة الاجتماعية .	1. إبراز الهوية الوطنية الأردنية.
2. ترسيخ النهج الشوري.	2. مساندة حقوق الإنسان.	2. تحقيق الوحدة العربية.	2. الالتزام بالدستور الأردني وعدم الإخلال بالثوابت التي قام عليها الدستور.
3. التنمية الشاملة من منظور إسلامي.	3. تحقيق الوحدة العربية.	3. تعميق المضمون الاجتماعي التقدمي للثورة الاجتماعية.	3. الحفاظ على الوحدة الوطنية.
4. الإسهام في المشروع النهضوي العربي الإسلامي .	4. تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.	4. تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة.	4. تحفيز النمو الاقتصادي .
5. وحدة الأمة وحريتها.	5. سيادة مفاهيم العدالة والمساواة والحرية والتكامل.	5. تجسيد العلاقات بين الشعبين الأردني والفلسطيني بعد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.	5. المشاركة بين القطاعين العام والخاص لمعالجة المشكلات الاجتماعية.

الجدول رقم (30)

القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأكثر تكرارًا في البرامج السياسية للأحزاب الأردنية

القضايا الاجتماعية	التيار الإسلامي	التيار القومي	التيار اليساري	تيار الوسط	المجموع الكلي
1. محاربة الفقر والبطالة.	6	3	3	18	30
2. إيلاء مبدأ العدالة الاجتماعية مزيدًا من الاهتمام.	4	3	3	19	29
3. العمل على تحقيق مبدأ المواطنة.	4	4	3	15	26
4. محاربة الرشوة والفساد والواسطة.	3	3	3	16	25
5. العمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.	4	3	3	14	24
القضايا السياسية					
1. ترسيخ النهج الديمقراطي.	4	4	4	20	32
2. العمل على حماية الحريات الشخصية وحرية الرأي.	6	3	4	18	31
3. العمل على احترام الحريات العامة.	6	3	4	17	30
4. بناء مجتمع مدني ديمقراطي.	3	3	4	20	30
5. الدفاع عن المصالح الوطنية الأردنية والقومية.	6	3	3	17	29
6. دعم القوات المسلحة الأردنية.	3	3	3	18	27
7. العمل على تعميق روابط الوحدة الوطنية.	3	3	3	16	25

القضايا الاجتماعية	التيار الإسلامي	التيار القومي	التيار اليساري	تيار الوسط	المجموع الكلي
القضايا الاقتصادية					
1. تشجيع الاستثمار وتسهيل إجراءاته.	4	2	2	20	28
2. العدالة في توزيع الثروة.	4	3	3	14	24
3. ضبط الاستهلاك.	4	3	3	14	24
4. تعديل التشريعات الاقتصادية.	3	2	2	18	25
5. تنمية القطاع الخاص.	3	2	2	16	23

الجدول رقم (31)

أكثر القضايا تكرارًا في البرامج السياسية للأحزاب

القضايا	التكرارات
1. ترسيخ النهج الديمقراطي.	32
2. العمل على حماية الحريات الشخصية وحرية الرأي.	31
3. محاربة الفقر والبطالة.	30
4. العمل على احترام الحريات العامة.	30
5. بناء مجتمع مدني ديمقراطي.	30
6. إيلاء مبدأ العدالة الاجتماعية مزيدًا من الاهتمام.	29
7. الدفاع عن المصالح الوطنية الأردنية والقومية.	29
8. تشجيع الاستثمار وتسهيل إجراءاته.	28

الجدول رقم (32)

موقف الأحزاب من حدود الدولة الفلسطينية المستقلة في المستقبل

الأحزاب	كامل التراب الوطني الفلسطيني (الحدود التاريخية)	حدود عام 1967	غير محدد بشكل واضح
حزب جبهة العمل الإسلامي.	✓		
حزب الوسط الإسلامي.			✓
حزب الشورى الإسلامي.			✓
حزب الحركة القومية.	✓		
حزب البعث العربي التقدمي.	✓		
حزب البعث العربي الاشتراكي.			✓
حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني.	✓		
حزب دعاء.	✓		
الحزب الوطني الدستوري.	✓		
حزب الرفاه.			✓
حزب التيار الوطني.			✓
حزب الحياة.	✓		
حزب الشباب.			✓
حزب الجبهة الأردنية الموحدة.		✓	
حزب الأنصار.			✓
حزب الوفاء الوطني.			✓
الحزب الشيوعي الأردني.		✓	
حزب الشعب الديمقراطي (حشد).		✓	
حزب الاتحاد الوطني الأردني.	✓		
حزب العدالة والإصلاح.			✓

يبحث هذا الكتاب في تطور الأحزاب السياسية الأردنية على امتداد تاريخ الدولة الأردنية منذ نشأة إمارة شرق الأردن عام 1921 حتى أواخر عام 2016. وانطلق هذا الكتاب من اعتبار عام 1989 بمثابة الحد الفاصل بين مرحلتين؛ الأول وتبدأ منذ تأسيس الإمارة، مروراً بحصول البلاد على الاستقلال عام 1946، وصدور دستور 1952 الذي اعترف بحق الأردنيين في تأليف الأحزاب السياسية، ثم حظر الأحزاب السياسية عام 1957، وفرض الأحكام العرفية عام 1967 بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية، وانتهاء بـ "هبة نيسان" 1989 وإجراء انتخابات مجلس النواب الحادي عشر. أما الفترة الثانية، فهي تبدأ بانتخابات عام 1989 التي دشنت مرحلة الانفراج السياسي والتحول الديمقراطي الممتدة حتى أيامنا هذه، والتي جرى خلالها انتخاب سبع مجالس نيابية وصدور أربعة قوانين للأحزاب السياسية.

من إصداراتنا











